الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2–

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

العنوان

المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في البلدان العربية
دراسة مقارنة بين التنظيمين من حيث الفاعلية التنظيمية
(الجزائر نموذجا)

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع
تخصص العمل والتنظيم

اشراف
أ. د محمود بوسنة

اعداد الطالب
بصيري جمال

كلمة شكر

أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف أ– د محمود بوسنة على وقوفه معي طوال مسار إعداد هذا البحث وعلى مشاركته المتميزة في تحديد معالم هذا العمل متمنيا له دوام الصحة والعافية والنشاط.

كما أتقدم بأصدق التشكر إلى كل من ساعدني في إنهاء هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وطيب ثراه وأدخله فسيح جنانه وإلي أمي الكريمة أطال الله في عمرها ومتعها بموفور الصحة والعافية.

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي الأعزاء أدامهم الله وأحاطهم بحفظه وإلى رفيقة دربي زوجتي وإلى كل أبنائي ملك ومي وآدم وصوفيا وإلى كل الأصدقاء.

ملخص الدراسة:

بعد تراجع بريق مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية، وعدم تمكن تنظيماته من تغيير الواقع في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات. وعدم تحقق آمال وطموحات المفكرين العرب من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني، وعدم تمكن تنظيمات المجتمع المدني من التطور، ومن إحداث التغيير في المجتمعات العربية، ومن وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية فيها والانتقال بها نحو الحداثة، بروز تنظيمات المجتمع الأهلي في الواقع العربي وتعاظم أدوارها في المجتمعات العربية خاصة مع تحول العديد من الدول العربية إلى دول محاصصة قبلية وطائفية (العراق، السودان، لبنان، الصومال) ودخول بعض الدول في حروب أهلية (ليبيا، اليمن، سوريا)، واستمرار الأنظمة العائلية الملكية في الحكم (السعودية، الإمارات, قطر, البحرين، الكويت, سلطنة عمان، المغرب, الأردن)، عملنا في هذه الدراسة:

أولا: إعداد دراسة نظرية نقدية وتحليلية تتجه إلى مراجعة كل التصورات التي بنيت حول مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في العالم العربي حيث تناولنا فيها ما يلي:

أ- من منطلق ضرورة مراجعة كل التصورات التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني، وحول قدراته وحول وظائفه في المجتمعات العربية خاصة بعد تراجع تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية وعدم تمكنها من تحقيق الطموحات الفكرية العربية (إحداث التغيير في المجتمعات العربية والانتقال بها نحو الحداثة وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية فيها) قمنا في هذه الدراسة بما يلي:

- إعادة تتبع الجذور الفكرية والتاريخية لمفهوم المجتمع المدني الفكر الغربي، وتحديد الوظائف التي قام بها في كل مرحلة من مراحل تطور الخبرة الغربية، ومن مراحل استخدام المفهوم في الفكر الغربي.

- عرض مختلف التصورات العربية التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني وأدواره، ومناقشتها على ضوء تطور وظائف المجتمع المدني في الخبرة الغربية.

ثانيا: إعداد دراسة تطبيقية تتجه إلى بحث سبل تطوير كل التنظيمات الاجتماعية الوسيطة (تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي) في المجتمعات العربية، وذلك من خلال:

1- بحث خصوصيات البيئة التي تنشط فيها التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في الجزائر من خلال:

2- اتجهنا نحو قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات العديد من المداخل النظرية المناسبة لقياس الفاعلية التنظيمية للتنظيمات التطوعية الغير ربحية وهي مدخل الهدف ومدخل النظم المفتوحة ومدخل الشراكة والتشبيك ومدخل رضا أصحاب المصلحة ومدخل العمليات الداخلية، ومدخل الأثر.

3- اتجهنا إلى المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية بهدف تقديم تصورات موضوعية حول واقع هاذين التنظيمين وحول قدراتهما.

الفهرس

كلمة شكر	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس	
مقدمة	أ
القسم الأول: دراسة نقدية تحليلية لمفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الخبرة العربية	
مقدمة	2
الفصل الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والفكر العربي	
مقدمة	13
1–التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي	15
1.1 مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الانوار	16
2.1 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث	28
3.1 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر	45
4.1 مفهوم المجتمع المدني في عصر العولمة	49
2–محاولات التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي	57
1.2 التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي	58
2.2 التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي	62
3.2 تعريفات المجتمع المدني عند الكتاب العرب	67
مناقشة	68
الفصل الثاني: واقع مفهوم المجتمع الأهلي بين تهميش المفكرين العرب والحضور الميداني	
مقدمة	84
1–بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي	87
2–مفهوم المجتمع الأهلي	99
3– المجتمع الأهلي والواقع العربي	100

1.3 المجتمع الأهلي والواقع الاجتماعي	100
1.1.3 علاقة المجتمع الأهلي بالبناء الاجتماعي في البلدان العربية	101
2.1.3 علاقة المجتمع الأهلي بالتنظيمات الاجتماعية في البلدان العربية	108
2.3 المجتمع الأهلي والواقع الثقافي	113
1.2.3 مفهوم الثقافة	113
2.2.3 التحليل السوسيو ثقافي للواقع العربي	115
3.2.3 علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الثقافي في البلدان العربية	123
3.3 المجتمع الأهلي والواقع السياسي	123
1.3.3 علاقة المجتمع الأهلي بمصادر شرعية الدول العربية	125
2.3.3 علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الاختلالات الوظيفية في البلدان العربية	134
3.3.3 علاقة المجتمع الأهلي الصراعات الداخلية والخارجية في البلدان العربية	139
4.3 المجتمع الأهلي والواقع الاقتصادي في الدول العربية	147
1.4.3 طبيعة النظام الاقتصادي في الدول العربية	148
2.4.3 التمايز الطبقي في البلدان العربية	149
3.4.3 المجتمعات العربية مجتمعات فئوية	151
4.4.3 الاقتصاد والطرق الصوفية في الدول العربية	151
5.4.3 علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الاقتصادي في الدول العربية	152
مناقشة	152
الفصل الثالث: مقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي – الخصائص–	
مقدمة	156
1–المجتمع المدني: الملامح – المكونات – الوظائف	156
1.1 الملامح الأساسية لمفهوم المجتمع المدني	157
2.1 مفهوم المجتمع المدني	162
3.1 مكونات المجتمع المدني	163
4.1 وظائف المجتمع المدني	164

2- المجتمع الاهلي: الملامح – المكونات – الوظائف	166
1.2 الملامح الأساسية لمفهوم المجتمع الاهلي	166
2.2 مفهوم المجتمع الأهلي	166
3.2 مكونات المجتمع الاهلي	169
4.2 وظائف المجتمع الاهلي	173
3-المقارنة والتحليل	174
1.3 الفروق النظرية بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	175
1.1.3 مميزات المجتمع المدني	175
2.1.3 مميزات المجتمع الأهلي	176
3.1.3 المقابلة بين مميزات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	178
2.3 الفروق التحليلية بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	179
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر دراسة مقارنة بين التنظيمين من حيث الفعالية التنظيمية	
مقدمة	182
الإطار النظري	
الفصل الأول: التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر	
مقدمة	189
1-التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر	189
2-علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالواقع الجزائري ومختلف السياقات (القانونية، الفكري، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية)	204
1.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق القانوني	204
2.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الفكري	207
3.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق السياسي	209
4.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الثقافي	213
5.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الاقتصادي	219

6.2 ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الاجتماعي	221
مناقشة	223
الفصل الثاني: التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر	
مقدمة	228
1–التناول التاريخي للمجتمع الأهلي في الجزائر	228
2–مكونات المجتمع الأهلي في الجزائر	240
1.2 المكونات التي استمرت في شكلها التقليدي	240
2.2 المكونات التي اتبعها النظام السياسي الى مؤسساته (المؤسسات الدينية الرسمية)	242
3.2 المكونات التي تخضع للمنظومة القانونية	246
3– المجتمع الأهلي والواقع الجزائري	252
1.2 المجتمع الأهلي والواقع السياسي	252
2.2 المجتمع الأهلي والواقع الاجتماعي	254
3.2 المجتمع الأهلي والواقع الثقافي	257
4.2 المجتمع الأهلي والواقع الاقتصادي	258
مناقشة	258
الفصل الثالث: مداخل تقييم الفاعلية التنظيمية (للتنظيمات الطوعية)	
مقدمة	263
1–مفهوم التقييم	264
2–ابعاد التقييم	266
3–التقييم في الميدان التطوعي	267
1.3 مفهوم التقييم في ميدان العمل التطوعي	269
2.3 اهداف التقييم في ميدان العمل التطوعي	269
3.3 اهمية التقييم في ميدان العمل التطوعي	271
4.3 معوقات التقييم في ميدان العمل التطوعي	272

5.3 مجالات التقييم في ميدان العمل التطوعي	273
4-الفاعلية التنظيمية	287
1.4 مفهوم الفاعلية التنظيمية	287
2.4 خصائص وابعاد الفاعلية التنظيمية	289
3.4 مداخل دراسة الفاعلية التنظيمية	291
5-قياس الفاعلية التنظيمية	302
1.5 مؤشرات قياس الفاعلية التنظيمية	302
2.5 نماذج قياس الفاعلية التنظيمية	207
6-قياس الفاعلية التنظيمية للمنظمات التطوعية	312
الإطار التطبيقي	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	
مقدمة	323
1-أسئلة الدراسة	324
2-منهج الدراسة	324
3-أدوات الدراسة	324
4-مجتمع وعينة الدراسة	341
5-حدود الدراسة	343
6-مفاهيم ومصطلحات الدراسة	344
الفصل الخامس: عرض وتحليل النتائج	
مقدمة	347
المحور الأول: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث تحقيق الأهداف (حسب مدخل الهدف)	348
المحور الثاني: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث استغلال الموارد المتاحة (مدخل النظم المفتوحة)	362

المحور الثالث: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث الشراكة والتشبيك (مدخل التعاون والتشبيك)	391
المحور الرابع: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث رضا أصحاب المصلحة (مدخل رضا الجمهور)	395
المحور الخامس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث العمليات الداخلية (مدخل العمليات الداخلية)	399
المحور السادس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستفيدة (مدخل الأثر والوظيفة الاجتماعية)	415
قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في الدراسة حسب مؤشرات المداخل المعتمدة في هذا البحث	431
المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في الدراسة حسب مؤشرات المداخل المعتمدة في هذا البحث	434
النتائج العامة للبحث	442
قائمة المراجع	452
قائمة الملاحق	464

مقدمة:

يعتبر مفهوم التنظيمات الاجتماعية الوسيطة من أهم المفاهيم النظرية في العلوم الاجتماعية باعتباره مفهوما يعبر عن فاعلين اجتماعيين ذوي تأثيرات عميقة على واقع المجتمعات المعاصرة، ويضطلعون بوظائف متميزة في مجمل الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

يعد مفهوم المجتمع المدني من أهم المفاهيم الاجتماعية التي تعبر عن التنظيمات الاجتماعية الوسيطة ومن أهم المفاهيم التي استقطبت ولا تزال تستقطب اهتمام المفكرين في جميع دول العالم نتيجة ارتباط المفهوم بقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية معاصرة كقضايا المرأة والبيئة والتنمية وحقوق الإنسان وارتباطه بمفاهيم نظرية حديثة كمفاهيم المساءلة والشفافية والرأس المال البشري والمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية.

ينشط في البلدان العربية شكلان من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة يعبران عن ظاهرتين اجتماعيتين مختلفتين في الجذور التاريخية والثقافية حيث يضم الشكل الأول تنظيمات المجتمع المدني وهي التنظيمات المدنية الحديثة، ويضم الشكل الثاني تنظيمات المجتمع الأهلي (وهي التنظيمات الاجتماعية التقليدية (الإرثية والدينية) التي ظهرت وتطورت بظهور وتطور المجتمعات العربية أي تلك التنظيمات التي يشير إليها ابن خلدون في كتابه المقدمة بالتسميات الموالية (القبيلة، الطائفة، الطرق الصوفية، أهل الخير، جماعات المساجد، الأسياد والأعيان...)

حضي مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي باهتمام النخب السياسية والفكرية حيث أخذ هذا المفهوم مكانا مركزيا في الخطاب الرسمي العربي، وأكد الحكام العرب على ضرورة ترقيته والتمكين لتنظيماته، في حين عمل المفكرون العرب على الإعلاء من شأن المفهوم وتنظيماته من خلال تقديم مجهودات فكرية لتأصيل المفهوم في الواقع العربي، ومن خلال بناء آمال وطموحات كبيرة على قدرة تنظيمات المجتمع المدني في إحداث التغيير في المجتمعات العربية والانتقال بها نحو الحداثة وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية فيها.

في المقابل همش مفهوم المجتمع الأهلي من طرف النخب السياسية والفكرية العربية حيث أستبعد المفهوم من الخطاب الرسمي العربي، ولم يستخدم في الفكر العربي إلا في إطار تناول مفهوم المجتمع المدني بل ذهب العديد من المفكرين العرب إلى ضرورة استبعاد المفهوم من ساحة الاستخدام الفكري العربي باعتباره مفهوما رجعيا، وباعتبار تنظيماته تنظيمات متخلفة ومعيقة للتطور.

بعد مرور ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن عن التجربة العربية في موضوع المجتمع المدني وتنظيماته وبروز الكثير من المستجدات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الساحة العربية نذكر من بينها:

– تراجع بريق مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية، وعدم تمكن تنظيماته من تغيير الواقع في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات.

– عدم تحقق آمال وطموحات المفكرين العرب من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني، وعدم تمكن تنظيمات المجتمع المدني من التطور، ومن إحداث التغيير في المجتمعات العربية، ومن وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية فيها والانتقال بها نحو الحداثة.

– بروز تنظيمات المجتمع الأهلي في الواقع العربي وتعاظم أدوارها في المجتمعات العربية خاصة مع تحول العديد من الدول العربية إلى دول محاصصة قبلية وطائفية (العراق، السودان، لبنان، الصومال) ودخول بعض الدول في حروب أهلية (ليبيا، اليمن، سوريا)، واستمرار الأنظمة العائلية الملكية في الحكم (السعودية، الإمارات, قطر, البحرين، الكويت, سلطنة عمان، المغرب, الأردن)

أصبح الفكر العربي أمام تحديات فكرية جديدة في موضوع التنظيمات الاجتماعية الوسيطة أهمها:

أولا:

– ضرورة مراجعة كل التصورات التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني، وحول قدراته، وحول وظائفه في المجتمعات العربية.

– ضرورة مراجعة كل التصورات التي بنيت حول موضوع المجتمع الأهلي، وإعمال التفكير في أهمية هذا المفهوم وفي قدرات تنظيماته ووظائفها.

– بناء تصورات جديدة حول المفهومين وتنظيماتهما على ضوء معطيات الواقع العربي المعاصر.

ثانيا:

البحث في سبل تطوير مجمل التنظيمات الاجتماعية الوسيطة بهدف تمكين المجتمعات العربية من الاستفادة منها وذالك من خلال:

– تناول وبحث البيئة التي تنشط فيها تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي من خلال بحث السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بهدف تحديد العثرات التي تقف أمام تطور هذه التنظيمات، والدفع نحو تذليلها والقضاء عليها.

– استخدام مناهج التقييم باعتبارها أساليب علمية ومنهجية حديثة تمكن من تحديد واقع التنظيمات وتمكن من قياس قدراتها، وتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف فيها وهو الأمر الذي يمكن من إصدار أحكام موضوعية على مختلف التنظيمات، والأمر الذي يمكن التنظيمات من بناء قدراتها، ويمكنها من التعرف والتأكد من أدائها، ومن معالجة نقاط ضعفها وتطوير نفسها.

1– اتجاهات البحث:

في إطار السياق المتناول أعلاه اتجهنا في هذا البحث إلى.

أولا: إعداد دراسة نظرية نقدية وتحليلية تتجه إلى مراجعة كل التصورات التي بنيت حول مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في العالم العربي حيث تناولنا فيها ما يلي:

أ– من منطلق ضرورة مراجعة كل التصورات التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني، وحول قدراته وحول وظائفه في المجتمعات العربية خاصة بعد تراجع تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية وعدم تمكنها من تحقيق الطموحات الفكرية العربية (إحداث التغيير في المجتمعات العربية والانتقال بها نحو الحداثة وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية فيها) قمنا في هذه الدراسة بما يلي:

– إعادة تتبع الجذور الفكرية والتاريخية لمفهوم المجتمع المدني الفكر الغربي، وتحديد الوظائف التي قام بها في كل مرحلة من مراحل تطور الخبرة الغربية، ومن مراحل استخدام المفهوم في الفكر الغربي.

– عرض مختلف التصورات العربية التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني وأدواره، ومناقشتها على ضوء تطور وظائف المجتمع المدني في الخبرة الغربية.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

أن المجتمع المدني لا يستطيع القيام بهذه الأدوار في المجتمعات العربية لأنه لم يقم بأي دور من هذه الأدوار في الخبرة الغربية، ولأن هذه الوظائف لا تدخل ضمن إطار وظائف المجتمع المدني حسب المرتكزات الفكرية الغربية لهذا المفهوم، و حسب الخصائص والمميزات التي تحدد مسارت حركة تنظيماته، وتحدد نطاق نشاطه.

كما توصلنا في إطار بحث سبل الاستفادة من تنظيمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية إلى ضرورة بناء تصورات فكرية جديدة تنطلق من الواقع العربي ومعطياته، وضرورة إبعاد المجتمع المدني عن المعترك السياسي والتركيز على الوظائف الاجتماعية باعتباره شريك اجتماعي وليس شريك سياسي.

ب– من منطلق ضرورة مراجعة كل التصورات التي بنيت حول موضوع المجتمع الأهلي، وإعمال التفكير في أهمية هذا المفهوم وفي قدرات تنظيماته ووظائفها، وبهدف إبراز أهمية مفهوم المجتمع الأهلي في الساحة الفكرية العربية، وأهمية أدوار تنظيماته في المجتمعات العربية المعاصرة، وأهمية استخدام المفهوم كأداة بحث وفهم وتحليل في الواقع العربي خاصة بعد تصدر المجتمع الأهلي وتنظيماته المشهد السياسي والاجتماعي في البلدان العربية تعرضنا في هذه الدراسة إلى:

– بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي باعتباره مفهوما حديث الاستخدام في الخبرة العربية(حيث تم استخدام هذا المفهوم في إطار استعمال مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي أواخر ثمانينيات القرن الماضي).

– مناقشة مجمل التوجهات الفكرية العربية التي ذهبت إلى ضرورة استخدام مفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم بديل على مفهوم المجتمع المدني للتعبير عن مجمل التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في المجتمعات العربية (الحديثة والتقليدية)، وتلك التي دعت إلى ضرورة ضم تنظيمات المجتمع الأهلي ضمن تنظيمات المجتمع المدني.

– مناقشة التوجهات الفكرية التي دعت إلى ضرورة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من ساحة الاستخدام الفكري العربي.

– بحث علاقة المجتمع الأهلي بمجمل سياقات الواقع العربي من خلال التعرض إلى:

علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الاجتماعي وتحديدا بالبناء الاجتماعي للمجتمعات العربية المعاصرة.

علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الثقافي وتحديدا بالبعد الديني للمجتمعات العربية المعاصرة.

علاقة المجتمع الأهلي بالواقع السياسي وتحديدا بمصادر شرعية الأنظمة العربية، وبالاختلالات الوظيفية للدولة العربية وبمختلف النزاعات الداخلية والخارجية.

علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الاقتصادي وتحديدا بطبيعة النظم الاقتصادية في البلدان العربية ومصادرها.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

– أن مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي هما مفهومان مستقلان يعبران على كيانين اجتماعين تنظيميتين يرتبطان بمنظومتين ثقافيتين وقيميتين مختلفتين.

– أن المجتمع الأهلي هو أداة اجتماعية أساسية لتحليل وفهم الواقع العربي. وأن هناك إمكانية كبيرة لاستخدام تنظيمات المجتمع الأهلي لتحقيق التوازن والاستقرار والتكيف في المجتمعات العربية.

ج– بهدف توضيح استقلالية مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم المجتمع الأهلي، واختلافهما من حيث الملامح والسمات والخصائص والمميزات تعرضنا في هذه الدراسة إلى:

– الفروق النظرية في ما بين المفهومين.

– الفروق التحليلية في ما بين المفهومين.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى العديد من الفروق أهمها أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم مدني دنيوي لا ديني وغير إرثي يرتبط بتطور النظرية السياسية الغربية وبتطور الخبرة الغربية ومنظومتها الفكرية والثقافية، وأن مفهوم المجتمع الأهلي هو مفهوم دنيوي ديني وإرثي يرتبط بتطور الخبرة العربية الإسلامية، وبتطور منظومتها الفكرية والثقافية.

ثانيا: إعداد دراسة تطبيقية تتجه إلى بحث سبل تطوير كل التنظيمات الاجتماعية الوسيطة (تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي) في المجتمعات العربية، وذلك من خلال:

– بحث البيئة التي تنشط فيها هذه التنظيمات وتحديد العثرات التي تقف أمام تطورها وبحث سبل تخطيها.

– العمل على تقييم تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي من خلال قياس فاعليتها التنظيمية باعتباره أحد الأساليب العلمية الحديثة التي تمكن من تحديد الواقع الحقيقي لهذه التنظيمات وتمكن من إصدار أحكام واقعية وموضوعية حولها، وتمكن من تمكين هذه التنظيمات من التعلم والتأكد وتحديد نقاط القوة والضعف لديها وبالتالي الاتجاه نحو بناء قدراتها وتطوير نفسها.

ومن منطلق استحالة تطبيق مثل هذه الدراسة على كل البلدان العربية مجتمعة لأسباب علمية وأخرى مادية حيث تتجلى الأسباب العلمية في اختلاف النظم السياسية والظروف الاقتصادية في ما بين الدول العربية وإن تشابهت في البعد الثقافي والاجتماعي بينما تتجلى الأسباب المادية في الزمن والإمكانيات اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسة، لذلك توجهنا في هذه الدراسة إلى تناول تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر كنموذج عن البلدان العربية.

ولقد قمنا في هذه الدراسة بما يلي:

1– بحث خصوصيات البيئة التي تنشط فيها التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في الجزائر من خلال:

أ– بحث خصوصيات البيئة التي تنشط فيها تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر من خلال:

– تتبع مراحل تطور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

– بحث السياقات الفكرية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعمل فيها تنظيمات المجتمع المدني وتحديد العثرات التي تعيق تطور هذه التنظيمات.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

– أن تنظيمات المجتمع المدني ظهرت في الجزائر دون مقدمات فكرية توضح سبل الاستفادة منها، وتطورت في غياب السند الفكري الملائم ممثلا في التيار الليبرالي، وتطورت أيضا في أحضان نخب فكرية وسياسية آمنت لعقود بالتوجهات الاشتراكية.

– أن تنظيمات المجتمع المدني تطور في بيئة قانونية غير مشجعة تميزت بتكريس أساليب المراقبة والتضييق.

– أن تنظيمات المجتمع المدني تطورت في حضن نظام سياسي لا يزال في أولى خطواته نحو الممارسة الديمقراطية وفي غياب الثقافة المدنية وفي إطار نظام اقتصادي ريعي.

وتعتبر هذه المعطيات عثرات أمام تطور المجتمع المدني لعل أولى سبل تجاوزها الابتعاد عن الممارسة السياسية، وتوجه نخب المجتمع المدني نحو كسب ثقة النظام، وتحقيق شراكة معه خاصة في المسائل الاجتماعية.

ب– بحث خصوصيات البيئة التي تنشط فيها تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر من خلال:

– تتبع مراحل تطور تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر.

– بحث السياقات الفكرية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعمل فيها تنظيمات المجتمع الأهلي وتحديد العثرات التي تعيق تطور هذه التنظيمات.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

– أن تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر لم تحضى بالاهتمام اللازم من قدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع الجزائري، بل عمل النظام على تفكيك العديد منها حيث:

– اتجه النظام إلى تفكيك المعطى القبلي للمجتمع الجزائري على الرغم من كونه السمة الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

– اتجه النظام إلى محاصرة الزوايا والطرق الصوفية في الكثير من مراحل تطوره.

– اتجه النظام اتجه النظام إلى الحاق العديد من تنظيمات المجتمع الأهلي بمؤسساته الرسمية وتحويلها مؤسسات دينية رسمية تابعة للدولة كمؤسسات المسجد، والوقف والزكاة ومؤسسات التعليم الديني ومؤسسات العلماء والفتوى.

–اتجه النظام إلى تهميش هذه المؤسسات واستبعادها من الخطاب الرسمي رغم لجوئه إليها لكسب الشرعية وحل مختلف النزاعات المحلية.

وتعتبر هذه المعطيات مؤشرات على محاصرة تنظيمات المجتمع الأهلي، وعثرات أمام تطور، ولعل أولى سبل تجاوزها ضرورة ابتعاد النخب السياسية والفكرية عن الأحكام الاديولوجية، والانطلاق من الواقع الميداني والثقافي للمجتمع الجزائري، وذلك بتلمس أهمية هذه التنظيمات في فهم اتجاهات الأفراد والجماعات، وأهمية أدوارها في الوساطة، والمسائل الاجتماعية.

2– اتجهنا نحو قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات العديد من المداخل النظرية المناسبة لقياس الفاعلية التنظيمية للتنظيمات التطوعية الغير ربحية وهي مدخل الهدف ومدخل النظم المفتوحة ومدخل الشراكة والتشبيك ومدخل رضا أصحاب المصلحة ومدخل العمليات الداخلية، ومدخل الأثر.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من خلال مؤشرات أغلب المداخل النظرية المستخدمة هي فاعلية ضعيفة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.

3- اتجهنا إلى المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية بهدف تقديم تصورات موضوعية حول واقع هاذين التنظيمين وحول قدراتهما.

ولقد توصلنا في هذا الإطار إلى:

- أن هناك تشابه في مستوى الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مدخل الشراكة والتشبيك، ومدخل رضا أصحاب المصلحة ومدخل العمليات الداخلية حيث سجلنا أن الفاعلية التنظيمية لكل التنظيمات هي فاعلية منخفضة.

- أن مستوى الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة أعلى من مستوى الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني وذلك حسب مدخل الهدف، ومدخل استغلال الموارد المتاحة (النظم المفتوحة)، ومدخل الأثر.

2- مناهج البحث:

استخدمنا في الدراسة الأولى من هذا البحث المنهج النقدي ألتحليلي، بينما استخدمنا في الدراسة الثانية المنهج الوصفي التحليلي.

3- تصميم البحث:

ينقسم هذا البحث إلى قسمين حيث يضم كل قسم دراسة مختلفة على الأخرى ومكملة لها، فالقسم الأول يضم دراسة نظرية (نقدية تحليلية) تتناول موضوع المجتمع المدني وموضوع المجتمع الأهلي وأدوار تنظيماتهما في الواقع العربي، وتضع مفهوم المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي ككيانين اجتماعيين مختلفين في الجذور التاريخية والثقافية. وقسم ثان يضم دراسة تطبيقية تتجه إلى بحث البيئة التي تنشط فيها تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر، وإلى قياس الفاعلية التنظيمية لهاذين التنظيمين في الواقع الجزائري كمثال عن البلدان العربية والمقارنة بينهما من حيث الفاعلية التنظيمية.

ولقد صممنا البحث على النحو التالي:

مقدمة: تناولنا فيها المنطلقات النظرية للبحث واتجاهات البحث ومناهج البحث وتصميم البحث، أهمية البحث وأهداف البحث.

القسم الأول: دراسة نقدية تحليلية لمفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الخبرة الغربية والخبرة العربية

ويضم هذا القسم مقدمة وثلاثة فصول.

مقدمة: تناولنا فيها المنطلقات النظرية لهذه الدراسة، اتجاهات الدراسة، إشكالية الدراسة، منهج الدراسة، أهداف الدراسة وأهمية الدراسة.

الفصل الأول: الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي.

الفصل الثاني: واقع مفهوم المجتمع الأهلي في البلدان العربية بين تهميش المفكرين العرب والحضور الميداني لتنظيماته.

الفصل الثالث: المجتمع المدني والمجتمع الأهلي – الخصائص والفروق–

القسم الثاني: يضم هذا القسم دراسة تطبيقية بعنوان المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر دراسة مقارنة بين التنظيمين من حيث الفاعلية التنظيمية

تتجه هذه الدراسة إلى بحث البيئة التي تنشط فيها تنظيمات المجتمع والمجتمع الأهلي في الجزائر، وإلى تقييم تنظيمات المجتمع والمجتمع الأهلي في الجزائر نموذجا، وذلك بقياس الفاعلية التنظيمية لمنظمات هاذين التنظيمين ميدانيا وإجراء مقارنة بينهما من حيث الفاعلية التنظيمية.

ويضم هذا القسم مقدمة وإطار نظري وإطار تطبيقي.

مقدمة: تناولنا فيها المنطلقات النظرية والميدانية لهذه الدراسة، اتجاهات الدراسة، أسئلة الدراسة، هيكل الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة.

الإطار النظري: يحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الأول: التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

الفصل الثاني: التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر.

الفصل الثالث: نظريات تقييم الفاعلية التنظيمية (التنظيمات الطوعية)

الإطار التطبيقي: ويضم فصلين

الفصل الأول: منهجية الدراسة

الفصل الثاني: عرض وتحليل النتائج

4-أهمية البحث:

تندرج أهمية هذا البحث في محاولة إعادة بعث اهتمام الفكر العربي بالتنظيمات الاجتماعية الوسيطة، ومواضيع المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وفي تقديم قراءة حول هذه المواضيع تنطلق من معادلة تضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي وتبين الفروق بينهما، وفي تقديم قراءة تتضمن تحليل نقدي لمراحل تطور وظائف وأدوار المجتمع المدني في الخبرة الغربية، ولأفكار وتطلعات المفكرين العرب حول الموضوع بهدف تحديد الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في الواقع العربي ، وفي تقديم قراءة تبرز أهمية استخدام المجتمع الأهلي في تحليل الواقع العربي من خلال محاولة تحديد مكانة وأدوار المجتمع الأهلي في الحركة الاجتماعية العربية، وتحديد جذوره الفكرية والثقافية، وتحديد علاقاته بالسياقات الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

كما تندرج أهمية هذا البحث أولا في تقديم إطار نظري يتناول مراحل التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر، وبتناول نظريات التقييم وقياس الفاعلية التنظيمية خاصة في ما يخص التنظيمات الطوعية. ثانيا إطار عملي لقياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي وهذا بإتباع خطوات البحث العلمي المتعارف عليها في مثل هذه الدراسات.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم تدقيقات فيما يخص التصورات المرتبطة بمفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الواقع العربي مبنية على قراءة نقدية لكل من التطور التاريخي والوظيفي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، ولأهم أفكار وتطلعات المفكرين العرب على ضوء متغيرات الحاضر. كما يهدف هذه البحث إلى فتح المجال أمام الفكر العربي لتناول مفهوم وتنظيمات المجتمع الأهلي بتطلعات أوسع خاصة بعد تصدر تنظيماته الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في معظم الدول العربية. كما يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية استخدام نظريات التقييم كأساس علمي وموضوعي لإصدار الأحكام حول هاذين التنظيمين، ولمساعدة التنظيمات الوسيطة في بناء قدراتها من خلال قياس فاعليتها في مختلف الجوانب، وتحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها وبالتالي تحديد مسار التحسين الذي يستوجب اتخاذه.

القسم الأول

دراسة نقدية تحليلية لمفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

في الخبرة الغربية والخبرة العربية

مقدمة:

عبر مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الساحة الفكرية العربية عن ظاهرتين اجتماعيتين مختلفتين وعن شكلين مختلفين في الجذور التاريخية والثقافية من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة حيث يضم الشكل الأول تنظيمات المجتمع المدني وهي التنظيمات المدنية الحديثة، ويضم الشكل الثاني مجمل التنظيمات الاجتماعية الأهلية (وهي التنظيمات الاجتماعية التقليدية (الإرثية والدينية) التي ظهرت وتطورت بظهور وتطور المجتمعات العربية أي تلك التنظيمات التي يشير إليها ابن خلدون في كتابه المقدمة بالتسميات الموالية (القبيلة، الطائفة، الطرق الصوفية، أهل الخير، جماعات المساجد، الأسياد والأعيان...)

دخل مفهوم المجتمع المدني مجالي الفكر والخطاب السياسي العربيين أواسط ثمانينيات القرن الماضي، وعرفت المجتمعات العربية تنظيماته (تنظيمات الشباب، المرأة، البيئة، الثقافة، حقوق الانسان.....) مع نهاية الثمانينيات إثر توجه معظم البلدان العربية نحو الانفتاح السياسي، والتحول من النظام الأحادي إلى التعددية ومن النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر (الاقتصاد الليبرالي)، بينما أستخدم مفهوم المجتمع الأهلي في مجال الفكر العربي حديثا حيث أستخدم المفهوم مع بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني وذلك في إطار الجدل الفكري حول مدى صلاحية استخدام المفهوم الوافد من الخبرة الغربية (المجتمع المدني) في الواقع العربي.

عرفت عمليات استخدام مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الساحة الفكرية العربية جدلا فكريا كبيرا وقدم المفكرون العرب تصورات مختلفة حول واقع ومستقبل تنظيماتهما خاصة حول مسألتين محوريتين هما: أولا: مسألة سحب مفهوم المجتمع المدني من بيئته الغربية الأصلية واستخدامه في المجتمعات العربية كمفهوم يعبر عن الديناميكية الاجتماعية الحديثة، وكذا أهمية أدوار تنظيماته في تحقيق الانتقال السياسي والاجتماعي في البلدان العربية.

ثانيا: مسألة أولوية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم يعبر على قطاع التنظيمات الاجتماعية العربية التقليدية منها والحديثة بدلا عن مفهوم المجتمع المدني.

أعطى المفكرون العرب أهمية كبيرة للمفهوم الوافد من الخبرة الغربية (المجتمع المدني)، واجتهدوا في تقديم محاولات نظرية لتأصيل المفهوم في الواقع العربي حيث علق الكثير من المفكرين العرب (سعد الدين إبراهيم، عزمي بشارة، أماني قنديل ...إلخ) آمالا كبيرة على تنظيمات المجتمع المدني، وبنو تطلعات كبيرة على أدوارها في البلدان العربية حيث ربطوا وجوده وحركة تنظيماته بمسألة تحقيق الديمقراطية في العالم العربي ونشر الثقافة المدنية فيه، وذهب العديد منهم إلى اعتباره وسيلة إحداث التغيير المنشود في هذه البلدان، ووسيلة الانتقال نحو الحداثة فيها. في المقابل همش مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي، ولم يستخدم هذا المفهوم إلا في مواطن نظرية قليلة سواء في إطار تقديمه كمفهوم بديل عن مفهوم المجتمع المدني (وجيه كوثراني متروك الفالح) أو في إطار عد تنظيماته ضمن تنظيمات هذا الأخير(برهان غليون)، في حين ذهب بعض المفكرين إلى ضرورة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من الاستخدام الفكري في الساحة العربية باعتباره مفهوما رجعيا، ووسموا تنظيماته بالتخلف، واعتبروها تنظيمات معيقة للتطور في المجتمعات العربية (أماني قنديل، سعد الدين إبراهيم)، بينما ذهب عزمي بشارة إلى ضرورة التمييز بين المفهومين والتفريق بينهما مركزا على ضرورة الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني وتنظيماته باعتبارها أدوات الانتقال إلى الحداثة وتحقيق الديمقراطية في هذه البلدان.

عرفت المجتمعات العربية منذ بداية استخدام مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي إلى اليوم محطات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية مختلفة عكست مستويات تأثير تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي على الواقع العربي المعاصر، لعل أهمها بروز تأثير التنظيمات التقليدية (تنظيمات المجتمع الأهلي) على مجمل ميادين الحياة في البلدان العربية (الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية) من جهة، وعدم تمكن مفهوم المجتمع المدني وتنظيماته من تحقيق التطور المنشود، وتحقيق الانتظارت والآمال المعلقة عليها في العالم العربي خاصة منها تحقيق الانتقال نحو الحداثة وتحقيق الانتقال الديمقراطي فيها من جهة ثانية.

إن هذا الواقع (سيطرة تنظيمات المجتمع الأهلي واتساع مجالات تأثيرها على مجمل الحياة العربية وتعثر تطور تنظيمات المجتمع المدني وعدم تمكنها من تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية والحداثة في البلدان العربية) جعل البحث والفكر العربيين أمام واقعا جديدا وأمام أسئلة جديدة، وتحديات جديدة تدفع نحو بناء فهم جديد لأبعاد هاذين المفهومين في البلدان العربية على ضوء قراءة جديدة للجذور الفكرية والتاريخية للمفهومين في الخبرة

الغربية والعربية، وتدفع أيضا نحو بناء قراءة جديدة لقدرات وأدوار تنظيمات المجتمع الأهلي وتنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية على ضوء الواقع العربي الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وعلى ضوء الحضور الميداني لهذه التنظيمات في المجتمعات العربية.

وفي هذا السياق تندرج هذه الدراسة من هذا العمل حيث:

انطلقنا في هذا الدراسة من اعتقاد فكري مفاده:

– ضرورة التفريق بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من منطلق أن كل مفهوم يرتبط بتطور خبرة حضارية مختلفة (فمفهوم المجتمع المدني يرتبط بتطور الخبرة الغربية بينما يرتبط مفهوم المجتمع الأهلي بتطور الخبرة العربية الإسلامية)، ومن منطلق أن لكل مفهوم جذور تاريخية وفكرية مختلفة (فمفهوم المجتمع المدني يرتبط بتطور الفكر السياسي الليبرالي الغربي وبمراحل تطور المجتمعات الغربية بينما يرتبط مفهوم المجتمع الأهلي بتطور المجتمعات العربية، وبتطور الفكر الإسلامي عبر مسار تطور الحضارة العربية الإسلامية).

– ضرورة التفريق بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي من حيث الخلفيات الثقافية والوظائف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية من منطلق أن وظائف تنظيمات المجتمع المدني تتحدد في إطار العلاقة مع الدولة المدنية (العلمانية)، وتستند إلى خلفيات فكرية وثقافية مدنية، لا دينية، وغير ارثيه بينما تتحدد وظائف تنظيمات المجتمع الأهلي في إطار الأعراف والمواريث المجتمعية العربية، وفي إطار التعاليم الدينية الإسلامية، وتستند إلى خلفيات ثقافية دينية وارثيه.

– الانطلاق من أن كل شكل من هذه التنظيمات (تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي) يحمل ميزات مختلفة ويقوم بوظائف في سياق منظومات فكرية وثقافية مختلفة، وفي إطار علاقات سياسية (علاقات مع الدولة) مختلفة من جهة. إضافة إلى اختلاف مستويات تأثير كل شكل من هذه التنظيمات على المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في البلدان العربية من جهة ثانية.

وفي هذا السياق اتجهنا في هذه الدراسة من هذا العمل إلى:

أولا– بناء فصل نظري أول يتناول الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية والخبرة العربية.

وذلك من خلال:

– تتبع الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية بهدف تحديد المراحل التاريخية لتطور هذا المفهوم، وتحديد الخلفيات الفكرية له من جهة، وتحديد الوظائف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمفهوم المجتمع المدني في كل مرحلة من مراحل هذا التطور من جهة ثانية.

– عرض أهم المحاولات النظرية والفكرية لتأصيل مفهوم المجتمع المدني في الخبرة العربية، وعرض أهم الإنتظارات والآمال التي علقت على المفهوم وتنظيماته من طرف المفكرين العرب، وذلك من خلال التركيز على أهم الوظائف التي منحها هؤلاء المفكرون لهذا المفهوم وتنظيماته (خاصة منها تحقيق الانتقال نحو الحداثة ونشر الثقافة المدنية وتحقيق الديمقراطية في العالم العربي).

– مناقشة مسألة قدرة تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية القيام بنفس الوظائف التي قام بها ويقوم بها في البلدان الغربية، ومناقشة مسألة قدرة تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية القيام بالوظائف التي منحها إياها المفكرون العرب، وكذا مناقشة مسألة قيام تنظيمات المجتمع المدني في البلدان الغربية بهذه الوظائف أصلا طوال مراحل تطور المفهوم وتنظيماته في الخبرة الغربية، ثم حاولنا تقديم رؤية لسبل الاستفادة من تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية مبنية على ضوء التجربة العربية في هذا الميدان وعلى ضوء معطيات الواقع العربي المعاش.

ثانيا: بناء فصل نظري ثاني يتناول واقع مفهوم المجتمع الأهلي بين تهميش المفكرين العرب والحضور الميداني لتنظيماته في الواقع العربي.

انطلقنا في بناء هذا الفصل من مجموعة من النقاط النظرية التي تبين حداثة استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي حيث تم استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي مع بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني وفي إطار الجدل الذي عرفته الساحة الفكرية العربية حول صلاحية استخدام المفهوم الأخير أواخر

ثمانينيات القرن الماضي، ثم حاولنا توضيح مواطن تهميش المفكرون العرب لهذا المفهوم الهام (المجتمع الأهلي) حيث تم استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في مواضع نظرية سطحية كاستخدامه في مقابل مفهوم المجتمع المدني أو كمفهوم ضمن مكوناته، في حين ذهب العديد من المفكرون العرب إلى ضرورة استبعاد المفهوم من الاستخدام الفكري في الساحة العربية، كما انطلقنا من حقيقة إهمال الفكر العربي لمفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم اجتماعي يعبر عن كيان اجتماعي متكامل، يستند إلى منظومة فكرية وثقافية واحدة، ويقوم بأدوار ووظائف مترابطة حيث لم يحضى مفهوم المجتمع الأهلي بالاهتمام الفكري اللازم، ولم يتناول المفهوم كموضوع نظري قائم بذاته، كما لم تحضى تنظيماته وتأثيراتها ووظائفها وعلاقاتها بأي اهتمام باعتبارها منظومة تنظيمية واحدة ذات خلفية فكرية وتاريخية واحدة مثلها مثل تنظيمات ومفهوم المجتمع المدني، وان تم تناول بعض وحداته في أطر متفرقة ومستقلة.

اتجهنا في هذا الفصل إلى توضيح أهمية مفهوم المجتمع الأهلي وأهمية استخدامه كمفهوم مركزي في العالم العربي يعبر على مجموعة هامة من التنظيمات الوسيطة التي ظهرت وتطورت عبر تطور التاريخ العربي الإسلامي، ومفهوم يعبر على منظومة تنظيمية اجتماعية ذات خلفية فكرية وثقافية واحدة، ويعبر على منظومة تنظيمية تقوم بأدوار ووظائف مترابطة في إطار ثقافة مجتمعية متجذرة، كما عملنا في هذا الفصل على توضيح أهمية الاهتمام بهذا المفهوم باعتباره أداة تحليل هامة قادرة على تحليل الواقع الاجتماعي العربي وقادرة على تسليط الضوء على أغوار المجتمعات العربية باعتبارها تنظيمات ذات أثر بالغ على الواقع العربي الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي.

وذلك من خلال:

– تتبع بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي بهدف إثبات حداثة استخدام مفهوم المجتمع الأهلي وتحديد أهم المواطن النظرية التي أستخدم فيها، وبهدف توضيح مواقع تهميش مفهوم المجتمع الأهلي، وإبعاده عن دائرة البحث العربي، وكذا التعرض إلى أهم الوجهات النظرية المعتمدة في إبعاد المفهوم من الساحة الفكرية العربية ومناقشتها بهدف توضيح أهمية استخدام المفهوم وأهمية دراسة تنظيماته في الواقع العربي.

– بحث علاقة المجتمع الأهلي وتنظيماته بالواقع العربي بهدف توضيح أهمية استخدام هذا المفهوم كأداة تحليل وفهم للمجتمعات العربية، وبهدف تحديد مستويات تأثير تنظيماته على الحياة العربية، وقدرتها على تحقيق التكيف والاستقرار، وذلك من خلال بحث علاقة المجتمع الأهلي بالمجال الاجتماعي، والمجتمع الأهلي بالمجال الثقافي، والمجتمع الأهلي بالمجال السياسي (علاقة المجتمع الأهلي بمصادر شرعية الدول العربية، علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الاختلالات الوظيفية للدولة في البلدان العربية،علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الصراعات الداخلية والخارجية في البلدان العربية)، وعلاقة المجتمع الأهلي بالمجال الاقتصادي في البلدان العربية

– مناقشة قدرة مفهوم المجتمع الأهلي وتنظيماته على تحليل واقع المجتمعات العربية. ومناقشة قدرة مفهوم المجتمع الأهلي وتنظيماته على القيام بالأدوار التي قام بها ويقوم بها المجتمع المدني وتنظيماته في البلدان الغربية في البلدان العربية، مناقشة أهمية اعتماد المجتمعات العربية على المجتمع الأهلي وتنظيماته بهدف تحقيق التكيف والاستقرار، ومناقشة أهمية توجه الفكر العربي نحو بحث إمكانيات وقدرات المجتمع الأهلي وتنظيماته للعب أدوار الوساطة، وللقيام بالوظائف الاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمعات العربية.

ثالثا: بناء فصل تحليلي ثالث يتناول المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث – الخصائص والفروق–

من خلال المعطيات النظرية الواردة في الفصلين النظريين الأول والثاني وبهدف إثبات استقلالية كل مفهوم عن المفهوم الآخر ذهبنا في هذا الفصل من هذه الدراسة إلى عرض أهم خصائص وملامح كل مفهوم، وذلك بهدف تحديد أهم الفروق النظرية والتحليلية بين المفهومين.

1– اشكالية الدراسة:

يتميز الواقع العربي المعاصر بمستجدات اجتماعية وسياسية تدفع مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي كمفهومين يعبران عن ظاهرتين اجتماعيتين متمايزتين إلى واجهة البحث والتفكير من جديد حيث نسجل:

أولا: تعثر معظم البلدان العربية في بناء أنظمة ديمقراطية، وبناء أنظمة اقتصادية ليبرالية قوية، وفي تحقيق التغيير المنشود الذي دعت إليه مختلف النخب الفكرية والسياسية طيلة عقود من الزمن، وهو الواقع الذي يؤكد عدم تحقق التصورات والطموحات والانتظارات الفكرية العربية من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية خاصة منها مسألة تحقيق الديمقراطية، ونشر الثقافة المدنية، وتحقيق الانتقال نحو الحداثة. وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مراجعة الأفكار والتصورات والطموحات العربية المرتبطة بالأدوار المنتظرة من تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية، ويفتح المجال أمام طرح أسئلة جديدة من بينها:

– ما مدى قدرة تنظيمات المجتمع المدني على القيام بالأدوار التي منحها إياها المفكرون العرب في البلدان العربية؟ وهل قامت هذه التنظيمات بمثل هذه الوظائف في الخبرة الغربية؟

– ما هي الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في إطار الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تعيشه البلدان العربية؟

– ما هي سبل الاستفادة من هذه التنظيمات في ضل الواقع العربي المعاش ؟

ثانيا: إن تصدر تنظيمات المجتمع الأهلي المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي، وبروزها كمجموعة من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في البلدان العربية خاصة مع تحول العديد من الدول العربية إلى دول محاصصة قبلية وطائفية (العراق، لبنان، السودان، الصومال، جيبوتي)، وسيطرة المعطى القبلي والطائفي في الدول التي تشهد حروبا أهلية (سوريا، اليمن، ليبيا)، واستمرار العائلات الملكية في حكم الدول العربية الملكية (السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الأردن، المغرب) من جهة، وقيام هذه التنظيمات بوظائف الدولة في كثير من الدول كوظيفة تحقيق الأمن (العراق، اليمن، السودان، لبنان)، وقدرة هذه التنظيمات على التجنيد وتوجيه الرأي العام، (اليمن، ليبيا، العراق) من جهة ثانية. وهو الواقع الذي يدعو إلى إعادة قراءة التصورات والأحكام العربية حول موضوع المجتمع الأهلي وتنظيماته، ويفتح المجال أمام البحث في أهمية وقدرات وتأثيرات هذه التنظيمات في البلدان العربية، وفي قدرة مفهوم المجتمع الأهلي على تحليل الواقع العربي وإمكانية استخدامه كأداة تحليل وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة من بينها:

– هل يمكن أن تعتبر مؤسسات المجتمع الأهلي التي عرفتها الخبرة العربية منذ القدم كيانا اجتماعيا يحمل السمات الثقافية لهذه المجتمعات، ويساهم في بناء التاريخ (السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي) للمجتمعات العربية؟ – ما هي علاقات تنظيمات المجتمع الأهلي بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البلدان العربية؟

– هل تستطيع مؤسسات المجتمع الأهلي أن تقوم بمجموعة من الأدوار في عصرنا الحالي مثلها مثل ما قامت به وتقوم به مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الغربية ؟.

2– اتجاهات الدارسة:

تنطلق هذه الدراسة من الوجود الميداني لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في البلدان العربية، وتضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي باعتبارهما كيانين اجتماعيين مختلفين في الجذور التاريخية والثقافية في المجتمعات العربية.

يتجه هذا البحث إلى:

أولا: مراجعة الأفكار والتصورات والانتظارات العربية حول أدوار تنظيمات المجتمع المدني خاصة منها مسألة تحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية وتحقيق التغيير والانتقال نحو الحداثة على ضوء قراءة ممحصة لمراحل التطور النظري والوظيفي لمفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية. كما يتجه هذا البحث إلى محاولة بحث الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في الواقع العربي المعاش وسبل الاستفادة منها.

ثانيا: تناول مفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم يعبر عن كيان اجتماعي متميز في الجذور التاريخية والثقافية في البلدان العربية، وقادر على تحليل الواقع العربي، ويمكن استخدامه كأداة تحليل في هذه البلدان من خلال عرض أهم المواقع النظرية التي استخدم فيها المفهوم في الفكر العربي (باعتباره مفهوما جديد بدأ استعماله مع بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الساحة الفكرية العربية) ومناقشتها بهدف توضيح أهمية هذا المفهوم في البحث الاجتماعي، عرض علاقة المجتمع الأهلي بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية، وعلاقته بالاختلالات الوظيفية للدولة، وبطبيعة الصراعات الداخلية والإقليمية في البلدان العربية بهدف توضيح أهمية استخدام المجتمع الأهلي

كأداة تحليل للواقع العربي. كما يتجه هذا البحث إلى محاولة بحث الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع الأهلي في الواقع العربي وسبل الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار والتكيف والتطور.

ثالثا: تحديد خصائص المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بهدف تحديد الفروق النظرية والتحليلية بين المفهومين وتوضيح أهمية استخدامهما كمفهومين اجتماعيين مختلفين يعبران على نمطين مختلفين من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة.

2- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج النقدي التحليلي حيث قمنا بمراجعة نقدية للأدبيات العالمية التي تناولت موضوع المجتمع المدني وتطوره في الخبرة الغربية، والأدبيات العربية التي تناولت موضوع المجتمع المدني وموضوع المجتمع الأهلي في الواقع العربي ثم قمنا بدراسة تحليلية لمجمل الأفكار والتصورات النظرية بهدف رسم معالم لاستنتاجات افتراضية جديدة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أولا: إلى توضيح أهمية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم اجتماعي قادر على تحليل المجتمعات العربية وفهمها، وإلى توضيح أهمية تنظيمات المجتمع الأهلي كتنظيمات اجتماعية وسيطة تشتغل في إطار منظومة فكرية وثقافية واحدة، وتقوم بأدوار ووظائف مترابطة، وتوضيح مستويات تأثير هذه التنظيمات على المجالات السياسية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في البلدان العربية، كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الاعتماد على تنظيمات المجتمع الأهلي في تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار، وضرورة الاستفادة من أدوارها ووظائفها في ما يخدم المجتمعات العربية.

ثانيا: إلى توضيح أهمية مراجعة كل التصورات والآمال التي بنيت حول موضوع المجتمع المدني وتنظيماته ووظائفه مع بداية التجربة العربية مع التنظيمات الوسيطة الحديثة، وضرورة بناء تصورات فكرية جديدة تمكن من

الاستفادة من هذه التنظيمات على ضوء متغيرات البلدان العربية وعلى ضوء المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها الواقع العربي المعاش.

ثالثا: إلى إثبات استقلالية مفهوم المجتمع الأهلي عن المجتمع المدني، وإلى توضيح الاختلافات بينهما من حيث الخصائص والملامح، وإلى توضيح الفروق التحليلية والنظرية بينهما.

5- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

أولا: تقديم إطار نظري يتناول الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، ويتناول مجمل الوظائف التي قامت بها تنظيماته عبر مسار تطور الخبرة الغربية.

ثانيا: تقديم إطار نظري يتناول الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي، ويتناول مجمل علاقاته بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويتناول رؤية تبين إمكانية استخدام المفهوم كأداة تحليل للواقع العربي.

ثالثا: تقديم إطار تحليلي يبين الفروق النظرية والتحليلية بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

الفصل الأول

الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني

في الفكر الغربي والفكر العربي

مقدمــة:

أولي مفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينيات القرن الماضي أهمية كبيرة في الساحة الفكرية العالمية والعربية لارتباطه بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات طبيعة وطنية وإقليمية وعالمية. دفع هذا الواقع الكثير من المفكرين إلى تتبع سيرورة تطور هذا المفهوم في الخبرة الغربية، بهدف إدراك المنهج والأدوات والمفاهيم المعرفية المرتبطة به، كون مفهوم المجتمع المدني مفهوما نظريا مجردا وليس شيئا جاهزا.

ولد مفهوم المجتمع المدني مع ولادة المجتمعات البرجوازية على أنقاض التشكيلة الإقطاعية في القرن السابع عشر، وتبلور مع تبلور المجتمعات البورجوازية في القرن الثامن عشر، ثم واصل تطوره مع تطور المجتمعات والعلاقات الرأسمالية في العصور التي تعاقبت في ما بعد.

عرفت المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات في العالم حركة فكرية هامة تناولت مفهوم المجتمع المدني حيث شهدت الساحة الفكرية العربية العديد من الأسئلة، وعرفت منذ ثمانينيات القرن الماضي جدلا فكريا كبيرا بشأن مدى صلاحية تطبيق المفهوم في الواقع العربي. برز في خضم هذا الجدل تياران أساسيان يختلفان في وجهات النظر، تيار أكد في تحليلاته وعروضه على عدم صلاحية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع والفكر العربي، والثاني قدم محاولات فكرية تهدف إلى توطينه في الساحة الفكرية والسياسية العربية، وربط عملية الانتقال نحو الحداثة وتحقيق الديمقراطية وانتشار الثقافة المدنية بوجود تنظيمات المجتمع المدني والتمكين لها.

إن تطور تنظيمات المجتمع المدني في البلدان الغربية كظاهرة اجتماعية تعكس الممارسة الديمقراطية وتعكس شيوع الثقافة المدنية، واستمرار تنظيماته في المساهمة في تحقيق الاستقرار والتوازن والتكيف والمساهمة في مساعدة الدولة والمجتمع في العديد من المواقع من جهة، وتعثر البلدان العربية في بناء أنظمة ديمقراطية، وتراجع طموحات التغيير، وتحقيق الديمقراطية، ونشر الثقافة المدنية في معظم البلدان العربية يدعونا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما هي الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في إطار الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تعيشه البلدان العربية؟

- ما هي سبل الاستفادة من هذه التنظيمات في ضل الواقع العربي المعاش ؟

إن الإجابة على كثير الأسئلة المطروحة في هذا الموضوع في الساحة العربية لا يمكن أن تتم إلا من خلال إدراك الدلالات المعرفية لهذا المفهوم، وإدراك المقومات والعلاقات الداخلية والخارجية التي تطور فيها من خلال المراجعة التاريخية لنشأته وحركته ومضامينه، وإدراك أدواره في عمليات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلدان الأوروبية منذ العصور الوسطى (الإقطاعية) إلى المرحلة الرأسمالية. وإعادة قراءة تصورات المفكرين العرب حول أدوار تنظيمات المجتمع المدني على ضوء التطور التاريخي والوظيفي للمفهوم في الخبرة الغربية، ومن ثم محاولة تحديد الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية.

من هذا المنظور خصصنا هذا الفصل للبحث أولا في الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي ثم مناقشة أهم الأفكار والتطلعات العربية المتصلة بهذا الموضوع بهدف الإجابة على التساؤلات الأولى لهذه الدراسة، وذلك وفقا للعناصر التالية:

1- التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

1.1 مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الأنوار.

2.1 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث.

3.1 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.

4.1 مفهوم المجتمع المدني في عصر العولمة.

2- محاولات التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.

1.2 التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي.

2.2 التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الوقع العربي.

مناقشة.

1- التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي :

تطور مفهوم المجتمع المدني في إطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها، وارتبط تطور المفهوم عضويا بتطور الفكر الغربي بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية، وتتطلب عملية إدراك مفهوم المجتمع المدني وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، ورصد مكوناته المعرفية، العودة إلى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته، وتحديد الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا باقتصادها وفلسفتها في مسيرة تمتد لأكثر من ثلاثة قرون. ويشير في هذا السياق برهان غليون (2001) " أن أي مفهوم مرتبط بتاريخ نشأته أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت من حول المشاكل المطروحة، والطريقة التي حاول أن يواجهها بها المثقفون، فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة، وهو ابن فكر محدد أيضا. ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير بل إن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه الأفكار، والتي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني ".

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم ذات الصلة معان مختلفة ارتبطت بمختلف التطورات التاريخية والفكرية التي عرفتها المجتمعات الغربية. ويشير في هذا الإطار عزمي بشارة (1998) " أن مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية يظهر كل مرة بمعنى جديد ووليد لفرز جديد، وحامل لمطالب جديدة تعبر عن تمفصل جديد للوحدة الاجتماعية والسياسية السائدة. وعودة المصطلح المتكررة بعد مراحل غياب مختلفة منذ فلسفة القرن السابع عشر في أوروبا، تعني في كل مرة شيئا مختلفا لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم ".

ولتحديد أبرز وأهم معاني مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، سنعمد إلى تتبع أهم مراحل التطور التاريخي للمفهوم في الخبرة الغربية، و ذلك من خلال تقديم عرض يعود إلى القرن السابع عشر، يتناول واقع مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الأنوار ثم من منظور الفكر الغربي الحديث والفكر الغربي المعاصر وصولا إلى عصر العولمة.

1.1 مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الأنوار :

شكّلت نظريات فلاسفة الأنوار في القرنين السابع عشر والثامن عشر بداية تبلور الفكر السياسي الغربي وتشكل مذهب فلسفي مبني على مجموعة من المكونات المعرفية التي تحرر السياسة من اللاهوت حيث عبرت هذه النظريات عن إرادة هذا الفكر إنهاء الأوضاع التي عرفتها القرون الوسطى، وإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع والسياسة في أوربا. أخذ مفهوم المجتمع المدني من وجهة نظر فلاسفة الأنوار مفهومين متراكمين بتراكم المعرفة حيث جاء كل مفهوم تلبية لحاجة وتعبيرا عن اتجاه فكري محدد.

دخل مفهوم المجتمع المدني إلى الفكر الغربي مع إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر كفكرة لتحرير السلطة من الحق الإلهي، واستخلاصها من أصل مدني دنيوي، وأخذ هذا المفهوم في هذه الفلسفة مفهوم المجتمع الذي يتشكل نتيجة توقيع عقد يفرز سلطة ويحدد طبيعتها.

بعد أن تحقق للفكر الغربي والمجتمعات الغربية إبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع، وتخليص السلطة من الحق الإلهي واستخلاصها من أصل مدني دنيوي، اتجه الفكر الغربي نحو اتجاه فكري جديد مبني على نقد فلسفة العقد الاجتماعي، ويتأسس على فصل المجتمع عن الدولة واعتباره سابقا لها مع إسهامات فلاسفة الأخلاق. جاء هذا المفهوم تلبية لحاجة المجتمعات الغربية والفكر الغربي لتحقيق الحرية الفردية وحماية حرية التبادل، ومنع تمركز السلطة، وضبط طريقة توزيع السلطة بين المجتمع والدولة وفق قواعد عقلية وقوانين وضعية. عبّر مفهوم المجتمع المدني في هذا الفكر عن المجتمع الأرستقراطي (وهو مجتمع مميز مؤسس على طابع قيمي)، وعن حكم القانون.

وللإلمام بمفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة سنحاول عرض بعض نظريات فلاسفة الأنوار، وذلك بالتعرض للمفاهيم التالية :

- مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة العقد الاجتماعي.
- مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الأخلاق.

1.1.1 مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو):

صيغت نظريات العقد الاجتماعي للتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسة، وللدلالة على المجتمعات التي تجاوزت الحالة الطبيعية، وتأسست على عقد اجتماعي وحّد بين الأفراد وأفرز دولة. رمت

نظريات العقد الاجتماعي إلى إعادة بناء تصورات جديدة تلغي المراتبية الجامدة، وتفتح المجال أمام هيمنة سياسية حديثة ترتكز على أسس غير دينية وغير ارستقراطية، أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي ولكن ترتبط بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه. كما رمت هذه الأفكار إلى الإعلان على بداية الانتقال من نظرية لا سلطة ممكنة إلا السلطة الإلهية أو السلطة الملكية الوراثية إلى نظرية مناقضة تماما وهي نظرية لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية.

انطلق فلاسفة العقد الاجتماعي مثل ما أوضح العديد من الباحثين (عزمي بشارة، برهان غليون أحمد شكري الصبيحي) لتحديد مفهوم المجتمع المدني من فكرة الحالة الطبيعية (وهي الحالة التي تعيش فيها المجتمعات الغربية حسبهم منذ القرون الوسطى. وهي الحالة التي اعتبرها فلاسفة العقد الاجتماعي مصدر شقاء الأفراد باعتبارها حالة من الفوضى والاضطراب نتيجة التفاوت بين البشر، ونتيجة عدم وجود ضوابط وموانع تحول دون القانون الطبيعي). تذهب هذه الفلسفة إلى ضرورة إقرار عقد اجتماعي يقبله جميع أفراد المجتمع، يمّكن من تجاوز الحالة الطبيعية، ويمنح حياة جديدة بصيغة جديدة، تقوم على عقد يؤسس لسلطة سياسية، ويفرض على جميع الأطراف احترام مجموعة من المبادئ والقوانين، ويحدد الواجبات والحقوق، ويضع آليات إدارة وحل الاختلافات والنزاعات، ويضمن حماية الأرواح والممتلكات.

عبر مفهوم المجتمع المدني في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي حسب عزمي بشارة (1998) عن " كل تجمع بشري خرج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وهو مجتمع الأحرار المستقلين ، ومجتمع لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي. وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين القوى الاجتماعية ولكنها علاقات بين أحرار متساوين ".

عبر مفهوم المجتمع المدني في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي حسب أحمد شكري الصبيحي (2002) عن "المجتمع الذي يبني كيانه الذاتي، ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له". فالمجتمع المدني حسب هذا الباحث في نظريات العقد الاجتماعي هو عبارة "عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار ومتساوين يستطيعون وقادرون على العيش سوية بشكل مشترك، حسب القواعد التي اختطوها والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها".

عبر مفهوم المجتمع المدني في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي حسب برهان غليون (2001) عن "إرادة هذا الفكر الانتقال من حالة سياسية تقوم على الحق الالاهي (تتميز بالحكم المطلق، وسلطان البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا باسم سلطة الكنيسة المسيحية، وحكم الملوك الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهي، والذي يبيح لهم بأن لا يحاسبوا عن سياستهم إلا أمام الله)، حالة سياسية يحتكر فيها رجال الدين (الكنيسة) وأصحاب المراتب (الملوك والنبلاء) المجال السياسي دونا على بقية الشعب) باتجاه حالة سياسية تتميز بسلطة مشتقة من أصل دنيوي اجتماعي، حالة سياسية تستند إلى العقل والمنطق، وتستند إلى سيادة الشعب وإلى الإرادة الجمعية في إنشاء كيان سياسي وفق عقد يوقعه أفراد المجتمع أحرارا ومتساوين". ويرى في هذا السياق برهان غليون (2001) أيضا " نشأ استخدام هذا المفهوم في هذه المرحلة ضمن سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة ما بعد الإقطاعية القائمة على البديهة الدينية أو العرفية، ونمو الشعور بأن السياسة صناعة أي نشاطا عقليا، تابعا لعمل الإنسان والمجتمع، ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وبروز الحاجة إلى مفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان وخصوصيته مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسيطة من انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الارستقراطي أو بالاثنين معا. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية (رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء أو ملاكين الأرض والإقطاعيين، ثم عامة الشعب). ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار في أي موضوع يخص ما نسميه اليوم موضوعات سياسية".

اتفق فلاسفة العقد الاجتماعي في نظرياتهم على اعتبار المجتمع المدني المجتمع الذي نشأ نتيجة توقيع عقد، عقد وقعه أفراد المجتمع مستقلون ومتساوون، وهو عقد مبني على مجموعة من المبادئ والقوانين التي تحدد حقوق وواجبات كل طرف، وتحدد آليات فك النزاعات والخلافات التي تنشأ بين الأطراف. بينما اختلف فلاسفة العقد الاجتماعي في طبيعة العقد، وفي أطرافه، وفي موضوع السيادة (مصدر السيادة، طبيعة السيادة، وحدود السيادة).

فالفيلسوف الانجليزي توماس هوبز (1588–1679) Hobbes Thomas جعل العقد بين أفراد المجتمع، وهو عقد ينتج سلطة دنيوية واجتماعية ذات سلطة مطلقة. أحدث هوبز عن طريق فكرة المجتمع المدني انقلابا فكريا في الفكر الغربي عندما جعل حسب ما اشار إليه مورا، بيرا، فرانسوا (1993) "كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمعي دنيوي. واعتبر المجتمع المدني حالة سياسية اجتماعية لا الهية ولا طبيعية، تقوم على الإرادة الاجتماعية في ظهور جسم مصطنع أساسه التعاقد هو الدولة، له سلطة مطلقة تعبر عن مجموع الإرادات."

تبدأ فلسفة هوبز كما أشار أحمد شكري الصبيحي (2000)" بضرورة إعمال أو استعمال قوانين العقل من خلال وضع التشريعات، وسن القوانين للانتقال من الحالة الطبيعية التي تتجلى في وجود مجتمع بدون دولة، تعم فيه الفوضى والاستغلال والتفاوت والحرب بين الكل ضد الكل إلى الحالة السياسية المدنية التي تتميز بالمساواة بين الجميع، وتضمن حرية واستقلالية الجميع، وتقوم على عقد يتنازل بموجبه كل أفراد المجتمع على كل حرياتهم لصالح جسم مصطنع هو الدولة، له سلطة مطلقة، وإرادة واحدة، تعبر عن كافة الإرادات المتنازل عنها مجتمعه".

رمت أفكار هوبز إلى تجاوز نظرية الحق الالاهي، ووضع نظرية سياسية جديدة تؤسس لحكم جديد يتمتع بسلطة مطلقة. ويشير في هذا السياق توفيق المديني (1997) " أن مفهوم المجتمع المدني في فلسفة هوبز عبر عن المجتمع والدولة في آن واحد، وهو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري، لحساب قائم على المنفعة، له سلطة مطلقة، لم يوقع عقدا بل نجم عن توقيع عقد تنازل فيه كل أفراد المجتمع بكامل وعيهم عن كامل إرادتهم لصالحه".

عبر مفهوم المجتمع المدني في نظرية هوبز حسب أحمد شكري الصبيحي (2000) عن" المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أي كل لا تمايز فيه يظم المجتمع والدولة معا".

أتت أفكار جون لوك (1632 –1778) Jhon Look لتعيد لنظرية العقد الاجتماعي شكلها النظري الملائم مع جوهر فكرة التعاقد، حيث جعل السلطة ذاتها طرفا في العقد الاجتماعي لها حقوق، وعليها واجبات. جعل لوك كما أشار عزمي يشارة (1998) "العقد بين المجتمع والدولة وركز على ضرورة خضوع الطرفين لحكم القانون من منطلق إمكانية انحراف الحكام عن واجباتهم التي تعاقدوا على القيام

بها، بدافع تطوير مصالح شخصية منفصلة عن مصلحة الحكم . كما منح عقد لوك حسب نفس الكاتب "سلطة محدودة للدولة تتمثل في سن القوانين وتنفيذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا". منح عقد لوك المجتمع الحق في عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها امتلاءات القانون عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم دون وجه حق. ويفضل لوك العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان والحرب الأهلية ". والمجتمع عند لوك (لوك تر: ماجد فخري 1959)هو "مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها".

بنيت أفكار جون لوك على انتقاد فكرة السلطة المطلقة باعتبارها نقيض لجوهر العقد الاجتماعي، وأكد على أن صلاحية العقد تكمن في حرية الأفراد المتساوين في التوقيع عليه، وفي حق الملكية القائم على الجهد الشخصي، من منطلق أن العقد هو نتاج العقل وأساس ضمان حرية العمل وحرية التملك للجميع. فالعقد عند لوك هو أساس ضمان الحريات الفردية.

شكلت أفكار لوك حلقة جديدة في مسار تطور مفهوم المجتمع المدني باعتباره ثمرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية الاجتماعية لحظة قيام عقد بين المجتمع والدولة، وهي حالة سياسية تتميز بحكم القانون وتتميز بحق المجتمع في مراقبة السلطة وموازنتها، وتتميز بضمان الحريات الفردية وحماية مؤسسة الملكية.

بعد أن جعل هوبز العقد الاجتماعي بين الأفراد حيث عبر المجتمع المدني عنده عن المجتمع والدولة معا، كلا لا تمايز فيه، منحه سلطة مطلقة. جاءت أفكار لوك لتجعل المجتمع في مقابل الدولة، ولتجعل العقد بين الدولة والمجتمع، بحيث يكون المجتمع المدني لحظة قيام العقد ذلك المجتمع الذي يعيش تحت حكم القانون، ويمنح الدولة سلطة محدودة، وصلاحيات محددة. جاءت أفكار جان جاك روسو(1712 – 1778) Jaque Rousseau Jean لتعيد العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولتعيد السلطة كاملة إلى المجتمع دون الدولة.

تنطلق أفكار روسو من فكرة أساسية مفادها أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون الذي يسنه الأفراد لأنفسهم، ويخضع له الجميع (أفرادا وجماعات ودولة). عبر المجتمع المدني عند روسو عن المجتمع الذي وقع أفراده عقدا تنازل بموجبه

الأفراد عن إراداتهم لصالح الإرادة العامة المعبرة عن الجماعة (لتصبح السلطة للجميع والسيادة ملك الشعب)، وسن قانونا لنفسه يخضع له الجميع. فالمجتمع المدني عند روسو هو المجتمع الذي وقع عقدا يخضع بموجبه الأفراد للإرادة العامة من خلال الانصياع للقانون الذي سنه هذا المجتمع، لتتجلى حرية الفرد في انصياعه للقانون الذي سنه لنفسه.

أكد روسو عند حديثه عن السيادة حسب عزمي بشارة (1998) "على خاصيتين أولا أن السيادة لا تقبل أن تكون موضوع تفويض، ففي الإمكان أن ينتقل الحكم من جهة إلى أخرى ولكن الإرادة ذاتها لا تنتقل والثانية أن السيادة لا تقبل التجزئة لأنها في الشعب الذي يستحيل أن تكون بموجبه محل تنازل أو تفويض". ويشير في نفس السياق أحمد شكري الصبيحي (2000) " إذا كان التعاقد الاجتماعي عند هوبز يفضي إلى ظهور دولة ذات سلطة مطلقة نتيجة تخلي كل فرد عن حريته كاملة للحاكم، فان العقد الاجتماعي الذي يجب أن يكون حسب روسو يتخلى فيه كل فرد عن كامل حريته للمجتمع ليعوض بحرية مدنية بدلا عن الحرية الطبيعية، وليعوض بالاعتماد المتبادل بدلا عن الاستقلال الطبيعي. فالفرد حسب روسو يتخلى عن كل شيء ليكسب كل شيء بصورته الجديدة في الحالة المدنية". ويرى عزمي بشارة (1998) أن التعاقد عند روسو "هو عملية تغييب للإنسان الطبيعي ليظهر الإنسان المدني أو المواطن. وهو عقد لا يؤسس لسلطة بل يؤسس لعشب قائم برؤسائه أو بدونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنقل ولا يمكن التنازل عنها. فتصبح السيادة للشعب سيادة مطلقة تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع وليست مجموع الإرادات. أما الحكومة فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب".

شكلت أفكار روسو حلقة جديدة في مسار تطور مفهوم المجتمع المدني باعتباره ثمرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية السياسية لحظة قيام العقد، تتأسس على السيادة المطلقة للشعب. جعل روسو الديمقراطية جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، برفضه للناظم التمثيلي واعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية (أي أن يمثل النبلاء بقية الشعب ويتكلمون باسمه كما كان معمولا به في القرون الوسطى) واقترح الاستفتاء العام في كل الأمور السياسية الهامة، كما جعل روسو العدالة الاجتماعية شرط الحرية وشرط أن تنسجم الإرادة الخاصة مع الإرادة العامة حيث عرف الحرية المدنية في عقده الاجتماعي

حسب أحمد شكري الصبيحي (2000) على أنها "تأمين الإمكانيات لكل إنسان ليحصل على سعادته بطريقته الخاصة وبحماية من الإرادة العامة وقوانينها".

تجدر الإشارة إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني في نظريات فلاسفة العقد الاجتماعي بمفهوم الرابطة الاجتماعية العادية كأساس للاجتماع مقابل الرابطة الدينية أو الارستقراطية التي يمكن ربطها بالعرف والتقليد واعتبروها طبيعية، وإلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي كتعبير عن قانون يختلف عن العرف والدين، ويقوم على السيادة الشعبية، ويجسد مفهوم السياسة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري كما هو، وليست مسقطة عليه من قبل عالم آخر.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة بقيم جديدة كمفاهيم المنفعة والصالح العام كتعبير عن رفض بنية المجتمع القديم حيث كانت الامتيازات حكرا على طبقة رجال الدين والنبلاء. وارتباطه أيضا بمفاهيم جديدة مثل المواطنة والديمقراطية ودولة القانون والاستفتاء العام والعدالة الاجتماعية والإرادة العامة، لتعلن هذه المفاهيم مجتمعة كما أشار بنسعيد العلوي (1992) عن" انقلاب صريح على التصور الإيديولوجي السابق القائم على مبدأ القداسة، ولتكرس تصورا جديدا يمثل الخطوات الأولى لإقامة المجتمع المدني على أنقاض المجتمع القديم، ولتقطع كل العلاقات معه".

ونشير هنا إلى أن استخدم مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة للتعبير عن حالة سياسية اجتماعية تقوم على أساس توقيع عقد اجتماعي، تتميز بسلطة دنيوية مدنية يحدد العقد طبيعتها. كما عبر مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة عن طموح نظري يؤسس إلى الانتقال من الحالة الطبيعية التي تتميز بالحكم الالاهي إلى حالة اجتماعية تتميز بوجود سلطة مدنية دنيوية.

1-1-2 مفهوم المجتمع المدني من منظور فلاسفة الأخلاق(فرغسون، مونتسكيو، هيوم، سميث):

بنيت نظريات فلاسفة الأخلاق على انتقاد نظريات العقد الاجتماعي بانتقاد فكرة الحالة الطبيعية واعتبارها حالة نظرية تتجاهل المراحل التاريخية الحقيقية للمجتمعات، وتذهب هذه النظريات إلى اعتبار الحالة الاجتماعية الحالة الطبيعية للإنسان. كما ترفض نظريات فلاسفة الأخلاق فكرة أن ينتج العقد الاجتماعي مجتمعا فأي تعاقد أو اتفاق اجتماعي يفرض أصلا مجتمعا قائما، والتعاقد الاجتماعي حسب

هذه النظريات قضية نظرية غير قائمة، والمواطنون لا يخيرون خلال حياتهم بالدخول في مثل هذا التعاقد فالتعاقد الذي لا يعرف الناس بوجوده هو تعاقد غير قائم.

عبرت نظريات فلاسفة الأخلاق عن إرادة الفكر الغربي قطع الصلة بنظريات الحق الالاهي والفكر الغيبي والانتقال بالمجتمع إلى الحالة الاجتماعية المدنية. شكلت هذه النظريات تحولا فكريا مميزا في الفكر الغربي باعتبار المجتمع منفصلا عن الدولة وسابقا لها (بمعنى أن المجتمع موجود قبل الدولة، وأنه لا منطق في ربط وجود أي مجتمع ببروز المجتمع السياسي). عكست هذه الفلسفة حسب ما ذهب إليه أحمد شكري الصبيحي (2000) "محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم ومكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة، وصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة".

أخذ مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة مفهومين مختلفين، ارتبط كل مفهوم بالطبقة الاجتماعية المهيمنة عن المجتمع.

أخذ مفهوم المجتمع المدني مع فلاسفة المجتمع الأرستقراطي معنى المجتمع الذي تمنح فيه الأخلاق وظيفة عقلانية، والمجتمع الذي وضع قانونا مدنيا وضعيا يحدد طريقة توزيع السلطة، ويضمن تفكيك مبدأ تمركز السلطة اتجاه تكريس مبدأ توزيع وتوازن السلطات.

أخذ مفهوم المجتمع المدني مع فلاسفة البرجوازية الصاعدة مفهوم المجتمع الذي يحدد العلاقة بين المجتمع السياسي وبين الحياة الاقتصادية من خلال وضع قوانين تمنع هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع وعلى المجال الاقتصادي (مجتمع يتمتع بقوانين تمنع تدخل الدولة في المجال الداخلي وتفرض اقتصار دورها على توفير الأمن الداخلي والخارجي، وتنفيذ القوانين التي تضمن ثبات الملكية والعقود والتبادل، والقيام بالمشاريع الكبرى التي تعجز المبادرة الخاصة عن انجازها).

بنيت نظريات فلاسفة الأخلاق على انتقاد نظريات العقد الاجتماعي، واختلفت هذه النظريات في طبيعة حكم القانون، وطبيعة القوانين التي تنظم حياة الأفراد، وتحدد طريقة توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع.

فالفيلسوف الاسكتلندي آدم فيرغسون Adam Ferguison (1723-1816) حسب ما أورد عزمي بشارة (1998) "ينتقد نظريات العقد الاجتماعي من منطلق اختيار الفرد أو حتى صفة أو اثنين من

صفاته لتؤسس عليها منظومة فلسفية كاملة، منطلقة من تخيله في حالة طبيعية نظرية متجاهلة المراحل التاريخية الحقيقية التي يستطيع الباحث دراستها فعلا". تنطلق أفكار فيرغسون من اعتبار الحالة الاجتماعية هي الحالة الطبيعية للإنسان. ويرى أدم فيرغسون (تر: حيدر حاج إسماعيل 2014) " أن على الباحث أن يبدأ بالمجتمع كمعطى وليس بالإنسان الفرد فالإنسان منذ البداية التاريخية وليس النظرية موجود في جماعة، وإذا وجد هناك تاريخ للأفراد فإنما هو تاريخ تميزهم داخل الجماعة .....، والفرد لا يقدم على أنه حجرة دون نوافذ وأبواب وبالتالي فهو لا يمكن أن يكون مستقلا تماما، ولا يمكنه الحصول على حريته المعنوية إلا داخل العلاقات مع الآخرين".

يتأسس المجتمع المدني حسب هذا المفكر على أنماط من القيم، تحدد علاقات التعامل بين أفراد المجتمع وتدفعه نحو النظام والتطور. ويشير في هذا الاتجاه أدم فيرغسون (تر حيدر حاج إسماعيل 2014)" أن القيم كالنبل والشرف والكرم والتضحية والفضيلة تشكل مصالح ذاتية، ومنافع شخصية بمعنى من المعاني وتساهم في التطور مثلها مثل حب التملك، والدفاع عنها هو دفاع الإنسان عن ذاته".

إن ما يقابل المجتمع المدني حسب فيرغسون هو المجتمع غير المتطور الموجود في حالة الخشونة البدائية. أما السلطة حسب هذا المفكر فهي مؤسسة على مجموعة من القيم، وتتوزع حسب المراتب الاجتماعية. لتتجلى ملامح مفهوم المجتمع المدني عند فيرغسون، وليعبر عن المجتمع الأرستقراطي المنظم على أساس مجموعة من القيم، تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية ، وهو مجتمع مميز منفصل عن الدولة وسابق لها.

إذا كانت القيم في فكر فرغسون هي التي تحكم علاقة المجتمع بالسلطة ، فإن ما يحكم هذه العلاقة في فكر الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو de Montesquieu Charle (1689–1755) هو حكم القانون المدني الذي يضعه الإنسان ذاته. ويجعل المجتمع والحكومة خاضعة لقوانينه وتشريعاته على حد سواء. ويشير في هذا الموضوع لوي ألتو سير (1981) "أن مونتيسكو يرفض كون نظرية العقد الاجتماعي تحتوي على أي دور منطقي، فأي تعاقد أو اتفاق اجتماعي يفرض أصلا مجتمعا قائما، فالمجتمع موجود في الطبيعة، ويكفي لتفسيره وجود غريزة الألفة والاجتماع . أما ما يميزه كمجتمع مدني فهو القانون المدني

الذي يضعه، والذي ينظم المشاكل الناتجة عن حياة الناس في المجتمع، وإدراكهم أنهم مختلفون أو غير متساوون".

أما الدولة في فكر مونتيسكيو فهي نتاج المجتمع المدني وتأخذ شكل القانون الذي يضعه هذا المجتمع لنفسه ويشير عزمي بشارة (1998) أن مونتسكيو يرى "أن كل مجتمع مدني محدد ومميز ينتج دولته المميزة ومن ثم فان تنوع النظم السياسية ناجم عن تنوع المجتمعات وتنوع القوانين التي وضعتها".

أسس مونتيسكيو تصورا جديدا لمفهوم المجتمع المدني وهو التصور الذي يجعل أساس التمدن في فصل المجتمع عن الدولة، وفي حكم القانون المدني الذي يصوغه المجتمع لنفسه (أي القانون الوضعي). كما وفر نموذجه مولدا للتطور من خلال العلاقة الجدلية التي وضعها بين روح القانون والقانون ومبدأ النظام وطبيعة النظام. ويرى هذا المفكر أن الجانب الديناميكي في عملية التطور هو المبدأ أو الروح الكامنة وراء التشريع. لذلك يفتتح كتابه الثاني من روح الشرائع كما أشار لوي ألتو سير(1981) بالمقدمة التالية " إن فساد كل حكومة يبدأ دائما بفساد المبادئ". وطبيعة الجمهورية حسبه هي الحكم الجماعي للمواطنين ومبدأ الجمهورية هو الفضيلة. وطبيعة الحكم الملكي هو حكم الفرد بواسطة قوانين وإجراءات وأجسام وسيطة، تجرى أو تمر عبرها السلطات بشكل شرعي، ومبدؤه هو الشرف. وبما أن مونتيسكيو كان من بين النبلاء في ذلك العصر فان نظام المستقبل بالنسبة إليه هو النظام الملكي، حيث يمارس المجتمع الحكم عن طريق ممثليه من النخبة الأرستقراطية. ويشير في هذا الصدد غازي الصوراني (2010) إلى أنه "رغم إيمان مونتسكيو بسيادة القانون، وحرية الفكر إلا أن جمهوريته لا تتجلى في حكم الشعب كله بل في ممثليه من النخبة الأرستقراطية، فهو يخشى حكم الشعب باعتباره استبداد الرعاع وهو أسوأ أنواع الاستبداد، فالجمهورية حسب مونتسكيو هي حكم الرجال الأحرار وليست حكم العبيد، ولا أخلاق العبيد". ويرى مونتسكيو "أن النظام الملكي يقوم ويتشكل من خلال اعتلاء الملك الفرد العرش بموجب قانون أو عرف يحترمه هو أيضا بدوره، كما يحترم توازن القوى القائم، ومراتب الشرف القائمة في الدولة. ويمارس حكمه عن طريق مؤسسات وسيطة متشكلة أساسا من فئة النبلاء، التي يعتبر تحديد شرفها الرفيع من سلطة وشرف الملك".

يضيف مونتيسكيو مبدأ آخر إلى أسس المدنية هو مبدأ توازن القوى أو التوازن بين السلطات. ليكون مفهوم المجتمع المدني لديه هو المجتمع الأرستقراطي، وهو المجتمع المنفصل عن الدولة يحكمه قانون وضعي يضمن مبدأ توازن السلطات.

إذا كان المجتمع المدني بالنسبة لمونتيسكيو هو المجتمع الذي يتمتع بحكم القوانين الوضعية التي تضمن مبدأ توازن القوى، فإن المجتمع المدني بالنسبة للفيلسوف الانجليزي دافيد هيوم David Hume (1711–1776) هو المجتمع الذي يتمتع بالقوانين التي تحمي حق الملكية، وحرية التعاقد والتبادل وتمنح الدولة سلطة التنفيذ فقط.

يرى هيوم كما أشار عزمي بشارة (1998) "أنه لا يمكن الاعتماد على القيم، ولا على سيادة العقل لفهم التصرف الإنساني. فالمحرك الوحيد للتصرف الإنساني هو المصلحة الذاتية . كما يرفض هيوم التفسير التعاقدي لوجود المؤسسة الاجتماعية لأنها برأيه قائمة قبليا بالنسبة للفعل الإداري للإنسان الفرد الذي يوجد على أساس وجودها، ويعيش وينمو في ظلها". كما يرفض هيوم حسب نفس الكاتب "التعاقد الذي ينتج حكومة أو دولة، فالتعاقد الاجتماعي حسب رأيه قضية نظرية غير قائمة، والمواطنون لا يخيرون خلال حياتهم بالدخول في مثل هذا التعاقد الذي ينتج حكومة، والتعاقد الذي لا يعرف الناس بوجوده هو تعاقد غير قائم".

أخذ مفهوم المجتمع المدني عند المفكر هيوم مفهوم المجتمع البرجوازي الذي ينتج الثورة ويشجع التبادل البضائعي، ويحكمه القانون الذي ينظم التنافس بين الأفراد. ويشير عزمي بشارة (1998) إلى أن" القوانين عند هيوم هي ثبات علاقات الملكية أو الحيازة وإمكانية نقلها بالاتفاق وضرورة تنفيذ العقود. فالمدنية عند هيوم هي الحرية الفردية في ظل نظام حكم القانون الذي يضمن حماية الفرد وملكيته، ويحمي عملية التبادل البضائعي".

يشترط هيوم حسب عزمي بشارة (1998) في المجتمع المدني" أن تتمتع الحكومة بسلطة تنفيذية فقط. مع ضرورة وجود مجلس محافظ لتشريع القوانين انطلاقا من المصلحة الذاتية للفرد، ولمراقبة السلطة وموازنتها. ولا تقتصر المدنية عند هيوم على حماية الملكية وحرية التعاقد فقط، بل يرى أن المدنية تعبر

عن ذاتها بتطور العلوم والفنون. فالفرق الأساسي حسبه بين الحياة المدنية والحياة الغير مدنية هو الفرق بين الحياة الإنسانية اللائقة والمريحة ومجرد الحياة الإنسانية".

شكلت أفكار هيوم قاعدة أفكار الفيلسوف آدم سميث Adam Smith (1723–1790) وشكلت أفكارهما معا أساس الطبيعة الاقتصادية والتجارية للمجتمع المدني. ويشير في هذا النحو غازي الصوراني (2010) أن "آدم سميث أكد في كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1766 على مفهومين أساسيين هما الأمة بدل الدولة، والغنى بدل السياسة، مما يعني أن المجتمع المدني هو مجتمع المبادلات التجارية، فالعمليات الإنتاجية والمبادلات التجارية تتمخض من تلقاء نفسها وبصورة تدريجية عن حكومة نظامية، تضمن للأفراد حريتهم وأمنهم ومصالحهم من دون تدخل الدولة وقوانينها في المجال الداخلي، ليقتصر دورها على الجانب الخارجي لتامين أمن الحدود، فضلا على القيام بالمشاريع الكبرى التي تعجز عنها المبادرة الخاصة". ويرى سميث حسب نفس الكاتب" أن الحرية الفردية وحرية التبادل والتعاقد والصناعة ليست الشرط الوحيد للتطور والمدنية، واعتبر الظلم وانعدام العدالة الاجتماعية، وانتشار الامتيازات بغير حق عثرات في طريق التطور والمدنية والحرية. ويؤكد على ضرورة عقلنة الأنانية أو المصلحة الذاتية ودمجها في أخلاقية عامة تضمن العدالة الاجتماعية والاعتراف المتبادل".

تعتبر أفكار أدم سميث أولى الأفكار التي وضعت المجتمع المدني في مقابل الدولة باعتباره مجتمع ذو طبيعة اقتصادية ينتج حكومة تنفذ قوانين تحمي الحرية الفردية، وحرية التبادل، وهو المجتمع الذي ينتج الثورة (المجتمع البرجوازي).

ونشير هنا إلى أن استخدم مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة للتعبير عن المجتمعات التي تخضع لقانون وضعي أخطته لنفسها.

تجدر الإشارة إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني في نظريات فلاسفة الأخلاق بالرابطة الاجتماعية، وإلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني بالقانون بدلا عن العقد وعن الحكم اللالاهي. ساهمت هذه النظريات في بروز مفاهيم جديدة لا تزال تشكل أهم مفاهيم النظرية السياسية الغربية كمفهوم القانون المدني والقانون الوضعي والدستور، ومفهوم فصل السلطات وتوازن السلطات.

1-2 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

شكل نجاح الثورة الفرنسية عام (1789) إعلان ميلاد الفكر الغربي الحديث، وشكلت مبادئها مصدر الهام عقول كثير من المفكرين في القرن التاسع عشر، لتميز طبيعتها بنوع من الراديكالية وقضائها على الكتلة التاريخية السابقة، وإفرازها نظام يقوم على نمط جديد في تحديد العلاقات بين الأفراد بعضهم بعض وبينهم وبين السلطة المركزية، وهو نظام يقوم أساسا على عنصر رئيسي هو أولوية الفرد وحريته (الفردية)، والإقرار بالاهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق الديني والسياسي. دون أن نغفل دور التجارة والصناعة وأثرها في تعزيز النزعة الفردية وتصاعد المجتمع البرجوازي. عبرت الثورة الفرنسية حسب سبول ألبرت(1989) "عن رفض تقسيم المجتمع حسب مراتب الشرف إلى طبقة النبلاء وطبقة العامة، وجعلت المساواة والحرية أساس التوازن في المجتمع (ألغي تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات عند المصادقة على قرار تشرين الثاني 1789)". ويشير نفس الكاتب إلى " تمكنت هذه الثورة من صهر جهاز الدولة، ومنح المواطنين حق اختيار أجهزة الدولة عن طريق الانتخابات، ومنحت الأفراد الحقوق السياسية والمدنية، وأعطتهم حرية أكبر لتسيير شؤونهم عن طريق تشكيل شبكة علاقات جديدة. فالقانون الفرنسي للجمعيات المؤرخ في 22 ديسمبر 1789 أقر حق إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية، مما أدى إلى ظهور لامركزية لم تكن معروفة من قبل".

وجد فلاسفة الفكر الغربي الحديث أنفسهم أمام صورة جديدة لمجتمع جديد يختلف عن المجتمع القديم في جانبه التكويني والوظيفي، ففي الجانب التكويني ألغيت في المجتمع الغربي الحديث المراتب الاجتماعية والامتيازات وأصبح الأفراد يتمتعون بالمساواة والمواطنة. أما في الجانب الوظيفي فتميز المجتمع بمجال جديد لتقسيم العمل صيغت فيه قوانين التعاقد وحقوق الأفراد والجماعات وحقوق تشكيل الجمعيات الاجتماعية والسياسية.

اتجه الفكر الغربي في العصر الحديث نحو اتجاهات فكرية جديدة تختلف عن سابقاتها في فكر فلاسفة الأنوار(فلاسفة العقد الاجتماعي وفلاسفة الأخلاق)، فإذا كان البحث في عصر التنوير قد اتجه إلى بحث العلاقة بين المجتمع والدولة فإن البحث في الفكر الحديث اتجه إلى بحث العلاقة بين

المجتمع والدولة / المجتمع والفرد /الفرد والدولة، كما اتجه الى وضع الحدود بين سلطة الدولة وسلطة الاقتصاد الذي تولد عن الثورة الصناعية.

انقسم الفكر الغربي الحديث إلى اتجاهين فكريين مختلفين في الأفكار والمنطلقات، اتجاه ليبرالي واتجاه ماركسي. فالاتجاه الليبرالي ينطلق من حقوق الأفراد، وليس من حقوق المجتمع، ويذهب حسب ما أشار توفيق المديني (1993) إلى "أن الفرد في المجتمع يحرص على تأمين وجوده أولا وحفظ ملكيته ثانيا وعلى الدولة أن تحرص على حماية هذه الملكية وهذا دورها، وليس لها الحق في التدخل في شؤون الأفراد والمجتمع وإلا أخلت بشروط التعاقد الاجتماعي". فالليبرالية تهتم بسير العمل وتسيير الشؤون الاجتماعية الخاصة بالأفراد، وتمنحهم حق اقتراح أنماط حياتهم الخاصة. أما الاتجاه الماركسي فينطلق من فكرة أن الدولة بتنظيماتها وتشريعاتها المختلفة ليست إلا صورة أيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الأخرى من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج (الدولة في الفكر الماركسي ليست سوى جهاز قمع تستخدمه الطبقة البرجوازية ضد الطبقات الأخرى). يقوم الاتجاه الماركسي على فكرة إشاعة ملكية وسائل الإنتاج، وإلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع.

كما اختلفت المنطلقات الفكرية لهاذين الاتجاهين، اختلفت نظرتهما للمجتمع المدني ومفهومه ومؤسساته وأهميته ووظيفته. وهو ما نحاول التعرض له من خلال عرض العنصرين الآتيين:

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الماركسي.

1-2-1- مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي (هيجل، توكفيل):

يقوم الفكر الليبرالي على حقوق الأفراد دون حقوق المجتمع. حيث تنظر الليبرالية إلى المجتمع بوصفه كلا يتألف من ذوات فردية حرة، صورة لإطار شامل يضم قطعا وأجزاء ودوائر مختلفة ومترابطة في آن واحد. قدم إبراهيم فتحي(1992) الليبرالية باعتبارها "نظام تشكل فيه عملية جمع الثروة المحرك الأساسي للنشاط الإنساني باسم الحرية الفردية وحرية السوق والمنافسة". وقدم غازي الصوراني (2010) الليبرالية "باعتبارها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى حرية الملكية والبيع والشراء. وتتجلى أهم حقوق الفرد في هذا الفكر في تأمين وجوده أولا وحماية ملكيته ثانيا".

يتأسس الفكر الليبرالي على ثلاثية علاقة الفرد – المجتمع – الدولة، وتتبنى الليبرالية منظور أن الفرد لا يستطيع أن يدرك العالم إلا من خلال التفاعل الاجتماعي، ولا يستطيع إشباع حاجياته إلا من خلال علاقات التبادل والتضامن، ولا يستطيع ضمان أمنه وحريته وملكيته دون وجود دولة. ليتضح دور الدولة في هذا الفكر في حماية الملكية الخاصة والحرية الفردية وحرية التبادل دون التدخل في شؤون الأفراد والمجتمع.

تتأسس المدنية في الفكر الليبرالي على مجموعة من المبادئ هي:

أ- التحرر السياسي أي انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية.

ب- الحرية الفردية القائمة على مبدأ الحق البورجوازي.

ج- احترام حقوق الإنسان وهي جزئيا الحقوق السياسية ومفهومها المشاركة السياسية، والمساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة والأمن.

أخذ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي مفهوما جديدا ومعنى مغايرا، شكل حلقة جديدة ولحظة نظرية مميزة في تطور نظرية المجتمع المدني في الفكر الغربي، فبعد أن أخذ مفهوم المجتمع المدني مفهوم المجتمع الذي ينتج على توقيع عقد مع فلاسفة العقد الاجتماعي ثم مفهوم المجتمع الأرستقراطي والبرجوازي مع فلاسفة الأخلاق، انفصل المجتمع المدني عن المجتمع والدولة في آن واحد في الفكر الليبرالي، وعبر المفهوم عن مجمل الجمعيات التي ينشئها الأفراد فيما بينهم لتسهيل اندماجهم في المجتمع، وتحقيق حوائجهم المعنوية والمادية فيه. فالمجتمع المدني في الفكر الليبرالي هو مجتمع منفصل عن الدولة وعن المجتمع في آن واحد، وهو مفهوم جديد يعبر عن مجموع شبكات العلاقات التي ينتجها الأفراد باختيارهم لجماعات جديدة تختلف عن الجماعة الأولية (الأسرة) وعن الدولة أيضا.

ساهم الكثير من المفكرين الليبراليين في تحديد مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته، وعلاقته بالمجتمع والدولة غير أن من أهم الإسهامات التي تميزت بإضافات جديدة في هذا الموضوع، والتي لا تزال تشكل مصدر الهام الكثير من المفكرين حتى يومنا هذا، هي إسهامات الفيلسوف الألماني هيجل والفيلسوف الفرنسي توكفيل.

بنيت أفكار الفيلسوف الألماني هيجل G.W.Hegel (1770-1831) في فضاء الحق البورجوازي الذي تقوم دعائمه على مبدأ الملكية الخاصة والحرية الفردية، ورمت إلى فهم الاحتياجات المتجددة للفرد بهدف تأطير الحياة الاجتماعية للمجتمع البرجوازي، وحل مشكلاته.

عبر المجتمع المدني عند هيجل عن:

- مجتمع القانون والنظام القائم على مفهوم الحق البورجوازي، ومفهوم التحرر السياسي.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل الحرية الدينية والحرية الفردية والملكية الخاصة.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل اعتباره فردا برجوازيا أنانيا، مستقلا، عضوا في المجتمع.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل اعتباره مواطنا شخصا حقوقيا في الدولة السياسية البرجوازية.

انطلق هيجل في بناء نظريته حول موضوع المجتمع المدني من عدة أفكار ومنطلقات شكلت أهم مميزات وصفات المجتمع المدني إلى يومنا هذا أهمها:

أولا: أن الاحتياجات المادية للفرد لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الآخرين، ودون علاقات تعاون وتضامن وتبادل، كما أن الاحتياجات المادية لا تشكل الاهتمام الأول والأخير للفرد، بل للفرد رغبات لا مادية تعكس الطابع الأخلاقي للشخصية خاصة رغبة الفرد في الاعتراف بالذات، حيث يرى هيجل (تر: عبد الفتاح إمام 1983)" أن تفاعل كل إنسان مع الآخر هو الذي يجعله يدرك العالم. وهو ما يدفع الأفراد إلى تشكيل شبكة من العلاقات واختيار أشكال من الروابط الاجتماعية خارج مجال الأسرة وخارج مجال الدولة، بطريقة إرادية وحرة بهدف إشباع حاجاته المادية والمعنوية". هذه العلاقات هي التي تشكل فضاء المجتمع المدني عند هيجل، وهي علاقات تقوم على التعاقد، فالمجتمع المدني عند هيجل حسب هذه الفكرة مجتمعا ومؤسسة تقوم على التعاقد ويشير في هذا السياق عزمي بشارة (1998)" أن التعاقد عند هيجل لا ينشأ دولة، وإنما مجتمعا مدنيا".

تبرز هذه الفكرة كما أشارت أماني قنديل (2008) أهمية العلاقات الاجتماعية وأهمية التفاعل الاجتماعي وعلاقات التبادل والتواصل عند هيجل، وتبرز أيضا أهم صفات ومميزات المجتمع المدني حسب أفكار هيجل وهي:

أ- صفة الفعل الإرادي للفرد أو الطوعية: وذلك بربط حرية الفرد بحرية اختيار جماعته الجديدة التي تختلف عن جماعته الأولية (الأسرة) والدولة، فالمجتمع المدني حسب هيجل كما أورد عزمي بشارة (1998) "هو نتاج رؤية الأفراد أحرارا، انه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين، لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدولة".

ب- صفة الوساطة والوسطية: جعل هيجل حسب هذه الفكرة المجتمع المدني فضاء بين الأسرة والدولة يتشكل من سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة. وأوردت أماني قنديل (2008) في هذا السياق "أن المجتمع المدني حسب هيجل يتوسط الأسرة والدولة، ويقوم بوظيفة الوساطة بين الفرد والمجتمع والمجتمع والدولة". منح هيجل حسب هذه الفكرة للمجتمع المدني صفة الوساطة حيث يرى هيجل (تر: عبد الفتاح إمام 1983) "ضرورة أن يتدرج الانتقال السياسي الاجتماعي من الخاص إلى العام في المؤسسة الاجتماعية ذاتها. هذه الحاجة إلى تطوير العموم من الخصوص أو الكلي من الجزئي، هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة".

ت- صفة الحاجة والأنانية: ربط هيجل ميل الأفراد إلى تشكيل الجماعات والروابط لتحقيق حاجاتهم المادية والمعنوية حيث يرى هيجل (تر: عبد الفتاح إمام 1983) أنه " لا يمكن فصل انتماء الفرد إلى هذه الجمعيات عن حياته المتصلة بنشاطاته المتعلقة بالإنتاج والمبادلات والبحث عن الاندماج والحماية".

فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع قائم عن التعاقد، وهو مجتمع الحاجة والأنانية، ومجتمع الفعل الإرادي للفرد، وفضاء وساطة، وتوسط بين العائلة والدولة.

ثانيا: أسس هيجل نظريته حول المجتمع المدني على رؤية تقوم على التوازن بين الملكية الخاصة والأنانية الفردية من جهة، وإشكالية الإفقار والاغتراب من جهة أخرى، ويشير في هذا السياق عزمي بشارة (1998) "أن هناك محاولة مستمرة – عند هيجل – لحل مشكلة الإفقار والاغتراب الناجمة عن مبدأ الأنانية الفردية والملكية الخاصة التي يقوم عليها المجتمع المدني، فدون مطالبة الفرد التنازل عن حريته وحقه في التعاقد، اشترط هيجل لقيام المجتمع المدني ضرورة أن تتوفر الحرية الذاتية أولا، وأن يضم المجتمع المدني مجموعة من الوسائط".

أ- مفهوم الحرية الذاتية: أكد هيجل في نظريته حول المجتمع المدني على ضرورة أن يكون للملكية الخاصة والحرية الفردية حدود، فلكل فرد حسبه ذات حرة لا تحدها إلا حرية الذات الأخرى.

وضع هيجل حسب هذه الفكرة كما أشار غازي الصوراني (2010) "حدودا للملكية الخاصة والحرية الفردية من خلال إدراج مفهوما جديدا هو مفهوم الحرية الذاتية، وهي الحرية التي لا تتحقق حسبه إلا في نظام اجتماعي يتيح حدا معينا ومقبولا من مقومات الحياة بكل جوانبها داخل المجتمع (أي أن هيجل يشترط للحديث عن الحرية الفردية توفر أولا الحرية الذاتية حيث يرى أنه في ظروف الفقر والبؤس والحرمان الاجتماعي، لا يمكن أن تتوافر عوامل التطور الاجتماعي والثقافي للفرد وبالتالي لا جدوى من الحديث عن الحرية الفردية إذ أنها تصبح في حال وجودها بلا قيمة أو معنى)"، ويرى هيجل حسب عزمي بشارة (1998)" أنه في غياب الحرية الذاتية للفرد (في ظروف القهر الاجتماعي أو الطبقي) تنتفي أهم مميزات المجتمع المدني".

يتضح من خلال هذه الفكرة أن هيجل اشترط لقيام المجتمع المدني ضرورة العمل على سد الحاجات البشرية للأفراد ضمن نظام الملكية الخاصة التي لا تعني شيئا من دون الاعتراف الاجتماعي بها.

ب- مفهوم الوسائط الاجتماعية: يرى هيجل لتحقيق التوازن بين الحرية الفردية وإشكالية الفقر والاغتراب ضرورة أن يتشكل المجتمع المدني من مؤسسات التكافل الاجتماعي، وأن يضم ثلاثة وسائط تسمح بتخفيف ظاهرة الاغتراب لدى الأفراد وهي:

- منظومة الحاجات: وهي منظومة تسمح بسد الحاجات البشرية، وتضمن التقسيم الاجتماعي للعمل والثروة.
- التعاونية الأهلية: سواء كانت زراعية – تجارية – إدارية، وتشمل الأخويات الحرفية وأنظمة الامتيازات الطبقية والمهنية. ويؤكد عزمي بشارة (1998) حسب هذه الفكرة على" إرادة هيجل الواضحة في عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة، باعتبار أن التدرج في الانتماء من نظام الحاجات يخلص إلى أن الفرد ينتمي إلى طبقة أو جماعة مهنية أو نقابة.

- القضاء والشرطة: فالقضـــاء يعبر عن الحق بوصفه قانونا يحدد أنواع الملكيات والعقود. والشرطة مرتبطة في وجودها بالسهر على حماية الملكية الخاصة للأفراد وضمان الأمن وتطبيق القانون.

يتضح من هذه الفكرة أن هيجل يشترط لقيام المجتمع المدني (فضاء الحرية الفردية) سد الحاجات البشرية، وانتفاء مظاهر القهر الاجتماعي والطبقي.

تبين هذه الفكرة مكونات المجتمع المدني عند هيجل، حيث يتألف من المؤسسات والجمعيات والروابط التي ينشئها الأفراد لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، ويتألف من التعاونيات الأهلية (سواء كانت زراعية – تجارية – إدارية أو الأخويات الحرفية وأنظمة الامتيازات الطبقية والمهنية)، ويتألف من القضاء والشرطة. يعرف هيجل (تر: عبد الفتاح إمام 1983) المجتمع المدني في المقطع 175 من كتابه مبادئ فلسفة الحق "أنه رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم، كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة". يتكون المجتمع المدني في فكر هيجل حسب توفيق المديني (1997) من" النقابات والشركات والمجتمعات المحلية والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية".

ثالثا: اشترط هيجل في نظريته قيام الدولة قبل قيام المجتمع المدني (القيام القبلي للدولة) وأشار في هذا السياق أحمد شكري الصبيحي (2000)" أن هيجل يشترط أن يأتي تكوين المجتمع المدني في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء باعتبار المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، وهو في حاجة دائمة ومستمرة إلى المراقبة من طرف الدولة". وفي نفس الإطار أشار غازي الصوراني (2010) "أن هيجل يؤكد على ضرورة أن يسبق قيام المجتمع المدني قيام الدولة من باب أن التبادل بين البشر في علاقات السوق لا يمكن أن يتم من دون القانون ومن دون عملية تنظيم، ومن دون إدارة العدالة، فالسوق وحدها لا تنتج قانونا ولا عدالة، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى السلطة".

يضع هيجل كما أشار عزمي بشارة (1998) "لحظة الفكر الموضوعي داخل الدولة، واضعا المجتمع المدني في الدور الثانوي، فالدولة حسبه هي المجسدة للحرية، بل إنها نظام العقل، وهي الفكر المطلق المتأكد من نفسه الذي لا يعترف بالقواعد المجردة للخير والشر، للخجل والسيئ للمتصنع والماكر. وهي

واقع الفكرة الأخلاقية". وأشار في هذا الإطار أيضا غازي الصوراني (2010) "أن الدولة في فكر هيجل هي واقع الفكرة الأخلاقية وهي الوسيلة والهدف، فهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني، وهي هدف لأن بلوغ طور الدولة يعني عقلنة الإنسان وخلق المواطن".

يتضح من خلال هذه الفكرة أسباب عملية استدعاء مفهوم المجتمع المدني في فلسفة هيجل (الحاجة التي يلبيها المفهوم)، فالسبب الرئيسي لهذه العملية هو تبرير وجود الدولة وإعطاءها الشرعية في ممارسة دورها الأساسي في حماية الملكية الفردية وحماية المجتمع البرجوازي أي تحقيق الاعتراف الاجتماعي لوجود الدولة والاعتراف بأدوارها.

إذا ضمت نظرية المجتمع المدني في فكر هيجل البنى الأهلية، والمراتب الاجتماعية، وربطت انتماء الأفراد إلى مؤسساته بدافع الحاجة المادية والمعنوية، وجعلت الدولة سابقة له، ومراقبة له، وأساس وجوده فإن نظرية المجتمع المدني عند المفكر الفرنسي توكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859) لا تعرف بهذه البنى، ولا تعترف بالمراتب، ولا تربطه بالحاجة المادية لحياة الأفراد بل تربطه بموضوع جديد في الفكر الأوروبي الحديث، هو النظام الديمقراطي والديمقراطية. وهو موضوع لا يزال يثير اهتمام المفكرين حتى اليوم.

انطلق توكفيل في بناء نظريته حول المجتمع المدني من حالة عينية وحيدة في القرن التاسع عشر هي الحالة الأمريكية من خلال كتابه (الديمقراطية في أمريكا) الذي تناول بشكل عام قضايا الثقافة، ومؤسسات المجتمع المدني.

يذهب توكفيل على خلاف ماركس إلى أن الحل في البلدان الغربية لا يكمن في إزالة تناقضات الحداثة أو حلها وإنما يكمن في التقدم نحو الحقوق الديمقراطية. ويرى توكفيل (تر: أمين مرسي قنديل 2004)" أن البديل للوطنية الأرستقراطية القديمة المنهارة هو بناء وطنية عقلانية جديدة تبنى على المصلحة الشخصية للمواطن ذي الحقوق السياسية على أساس النظام الديمقراطي".

يقدم توكفيل (تر: أمين مرسي قنديل 2004) النظام الديمقراطي "كنظام يعتمد على المواطنة العامة أساسا لبنيانها، ويشكل المواطنون المجتمع وهم عادة الذين ولدوا على الأرض السياسية التي تحكمها الدولة، وهو نظام يميز بين المنزلة الاجتماعية، وممارسة الحكم حيث يكون الحكم فيه في يد إدارة مركزية

نابعة من إرادة أفراد المجتمع عبر آليات النظام الديمقراطي، وهو نظام إذا خول لأشخاص ممارسة الحكم فإن التخويل لا يتم من قبل شخصهم ، بل من قبل هذه الإدارة ذاتها التي تستمد شرعيتها من شرعية هذا النظام الذي يقوم على السيادة المشتركة لأعضاء المجتمع (المواطنون)".

يرى توكفيل (تر: أمين مرسي قنديل 2004) " أن جوهر النظام الديمقراطي يكمن في أن السيادة تعود لإرادة الأغلبية، وأن القانون فيه هو نسق من الأنظمة والتعليمات، وأن حيز التشريع فيه ليس الاهيا أو موروثا ثابتا بل هو حيز متغير بين إحداثيتين هما إرادة الشعب وحاجات الحكم، أما تطبيق القانون فيه فهو وظيفة السلطة وهو عملية مفتوحة وديناميكية، والأشخاص الذين ينفذون القانون لا يتصرفون بمزاجية واعتباطية، ولا بناء على العادة أو النية الحسنة وإنما بناء على أهداف وغايات ومقاصد عقلانية حددها المشرع، وحدد كيفية تنفيذها"، ويرى توكفيل أيضا "أن للمواطن في النظام الديمقراطي حقوقا مشتقة من القانون وليس القانون مشتقا منها، وأن المبدأ الموجه في الديمقراطية هو المساواة".

بدأت عملية تشكل نظرية توكفيل حول المجتمع المدني في إطار بحثه عن الحلول والوسائل التي يواجه بها الأخطار التي تتهدد النظام الديمقراطي في البلدان الغربية.

يرى توكفيل أن هناك خطرين أساسيين يهددان النظام الديمقراطي في المجتمعات الغربية، أحدهما سياسي والثاني اجتماعي. فأما الخطر السياسي فهو خطر تجاوز مبدأ المساواة الذي يشكل جوهر النظام الديمقراطي نتيجة تمركز السلطة والموارد في يد الدولة وجهازها البيروقراطي، وأما الاجتماعي فهو تفشي الأنانية المفرطة والانغلاق في الشؤون الفردية والحسابات الذاتية على حساب المشاركة في الحيز العام. فميل المواطن نفسه عن المساواة وأنانيته قد يجعلانه يعزف عن السياسة ويتقبل الاستبداد ما دام يوفر له الرخاء وأمن العيش.

ولمواجهة هاذين الخطرين يذهب توكفيل إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات:

– لمواجهة خطر مركزية السلطة التي تنتج اللا مساواة (الخطر السياسي)، يرى توكفيل ضرورة وضع مجموعة من الآليات في المجال السياسي ترسخ مبدأ فصل السلطات من خلال التأكيد على أن يتشكل النظام الديمقراطي من سلطة تشريعية خاضعة للانتخاب الدوري، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية مستقلة

(وهو مبدأ فصل السلطات)، ووضع نظام محلفين، وتكريس الحقوق المدنية والسياسية وهي ثلاثة (حق الاقتراع، حق تشكيل الروابط والمؤسسات الطوعية وحرية الرأي والتعبير).

– لمواجهة خطر تفشي الأنانية المفرطة (الخطر الاجتماعي)، يرى توكفيل ضرورة نشر مبدأ ثقافي هو الأنانية المتنورة التي تدفع الفرد إلى الاهتمام بمصالحه لكن من خلال أخذ المصلحة العامة ومصلحة الآخرين بعين الاعتبار، ليصبح الحفاظ على النظام الديمقراطي مصلحة أنانية للفرد، وذلك من خلال إقامة الروابط وخلق المؤسسات الطوعية على كافة المستويات كقناة تتيح للأفراد التدخل في الشؤون العامة ولتحد من مركزية الدولة في الوقت ذاته.

من خلال هذه الأفكار تتشكل ملامح نظرية المجتمع المدني عند توكفيل، وتتجلى معالم مفهوم المجتمع المدني ووظيفته في النظام الديمقراطي، وذلك في كونه حاجزا أمام مركزية السلطة، وأمام نزعة تذرر الأفراد (اهتمام الأفراد بشؤونهم الخاصة دون الاهتمام بالشأن العام).

أكد توكفيل على أهمية انفصال المجتمع المدني عن المجتمع والدولة في آن واحد، وحدد مكوناته ووظائفه حيث يتشكل المجتمع المدني في فكر توكفيل حسب توفيق المديني (1997)" من الحلقات العلمية والأدبية والمدارس والنوادي والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات المدنية النشيطة والفعالة في الحيز العام، والتي توازن العلاقات التجارية الأنانية، والتي تجعل المواطن يساهم في الشؤون العامة، ويعبر عن رأيه ويمارس الاقتراع" .

يعبر المجتمع المدني في نظرية توكفيل كما أورد أحمد شكري الصبيحي (2000) عن "مجموع الروابط الطوعية من المواطنين الواعين والمهتمين بالشؤون العامة، وحرية التعبير، وحق الاقتراع، والمدفوعين بفضائل الجمهورية. وهو مجموع الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة، القائمة على التسيير الذاتي، والساهرة على حماية المجتمع والديمقراطية من تمركز السلطة والاستبداد".

يعبر المجتمع المدني عند توكفيل كما أشار عزمي بشارة (1998) عن" تلك السلسلة الغير متناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنين بكل عفوية وطواعية، وهو صانع الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، وهو عين المجتمع الفاحصة والمستقلة، وهو الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية".

نلاحظ من هذه الأفكار أن توكفيل يلتقي مع هيجل في فكرة انفصال المجتمع المدني عن المجتمع والدولة في آن واحد، بينما قلب توكفيل أفكار هيجل المتعلقة بنظرية المجتمع المدني حين جعل المجتمع المدني صانع الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، وجعل المجتمع المدني حامي الحقوق الفردية والجماعية للأفراد، وجعله أداة مراقبة الدولة (عكس ما ذهب إليه هيجل)، وجعله حامي المجتمع والديمقراطية من الاستبداد ومن سيطرة جهاز الدولة البيروقراطي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يحافظ على النظام الديمقراطي عند توكفيل هو حب الديمقراطية وحب المساواة وهو شعور يزرعه النظام ويعضد نموه، مما يسمح بتحوله إلى مبدأ فكري أو تصور جماعي يفضي إلى وجود ثقافة ديمقراطية تحول دون تحول النظام إلى استبداد.

نسجل من هذا الطرح أن مفهوم المجتمع المدني أستخدم في هذا الفكر للتعبير عن التنظيمات الاجتماعية الوسيطة، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الأول جاء مع هيجل في إطار حالة سياسية واجتماعية تتميز بالقوانين التي تحمي الحريات الفردية والجماعية، وتضمن الحقوق السياسية، وتكرس مبادئ المواطنة وهي العناصر التي يشكل مجموعها مكونات الثقافة المدنية وهي القوانين التي تمكنت المجتمعات الغربية من تحقيقها عقب الثورة الفرنسية، كما جاء هذا المفهوم بهدف تحقيق الاستقرار وإعطاء الشرعية للدولة في حماية النظام البرجوازي.

بينما جاء الاستخدام الثاني مع توكفيل في إطار قيام النظام الديمقراطي بهدف حماية هذا النظام من مركزية السلطة وتذرر الأفراد.

1– 2– 2 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الماركسي (ماركس، غرامشي) :

ترعرعت الماركسية في موروث الفلسفة الليبرالية، وتعتبر أفكار ماركس المنطلقات الفكرية الأساسية للفكر الاشتراكي. عرفت الماركسية كما أشار توفيق المديني (1997)" تحولات تاريخية على نحو متواصل وعرفت قفزة ثورية وفق نمط مترابط منطقيا حيث أبدعت جدلا نوعيا جديدا في غمار النظام الثوري مستفيدة ومحافظة في الوقت عينه في سيرورة تطورها على النواة الحقة لجدلية هيجل، ومنتقدة إياه من مواقع نظرية نوعية"، تهدف الماركسية عموما إلى إشاعة ملكية وسائل الإنتاج، وإلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع.

تعتبر إسهامات المفكر الألماني ماركس والمفكر الايطالي غرامشي أهم إسهامات المفكرين الماركسيين في موضوع المجتمع المدني. حيث اعتبر ماركس المجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي، ومجموع العلاقات المادية للأفراد ومجال الصراع الطبقي. بينما ربط غرامشي مفهوم المجتمع المدني بمفهوم جديد هو مفهوم الهيمنة الثقافية أو الهيمنة الفكرية.

انطلق ماركس (1818– 1883) في بناء تصوراته حول موضوع المجتمع المدني من انتقاد أفكار هيجل حيث انتقد ماركس فكرة المؤسسات الطوعية المتوسطة عند هيجل، وانتقد اعتبارها أدوات لحل مسألة اغتراب الأفراد وصراعهم. كما انتقد فكرة ضم البنى الأهلية إلى مؤسسات المجتمع المدني واعتبرها حلول محافظة ورجوع إلى عصور القرون الوسطى. بينما انتقد ماركس فكرة فصل المجتمع المدني عن الدولة حيث يرى أن الدولة ما هي إلا انعكاس للمجتمع المدني، وأن المجتمع المدني ما هو إلا مجموع العلاقات المادية للأفراد ومجال الاستغلال الطبقي.

ويمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني عند ماركس من خلال عرض أهم أفكاره في هذا الموضوع:

– يرى ماركس حسب ما أشار عزمي بشارة (1998) "أن العلاقات الحقوقية شأنها بالضبط شأن أشكال الدولة لا يمكن فهمها لا بحكم ذاتها ولا بحكم ما يسمى بالتطور العام للروح البشرية وإنما على العكس تجد جذورها في العلاقات الحياتية المادية للأفراد التي يسمي هيجل مجموعها بالمجتمع المدني".

– يرى ماركس أيضا حسب غازي الصوراني (2010) أن الدولة (الرأسمالية) ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيجل لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره".

– يرى ماركس كما أشار عزمي بشارة (1998) "أن الدولة البرجوازية كامتداد تعبر عن علاقات إنتاج الرأسمالية والتي تتمفصل عليها، وأن استقلالها مرتبط بتبعيتها لبنية التبادل من أجل الإنتاج، أي بتشكل المجتمع المدني من طبقات متناقضة، فالدولة البرجوازية ما هي إلا انعكاس للمجتمع البورجوازي (المجتمع المدني) وما هي إلا صورة أيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى".

– يعتبر ماركس المجتمع المدني حسب سلوى السيد (2001) "حلبة التنافس الواسع للمصالح الاقتصادية البرجوازية". أي أنه فضاء للصراع الطبقي وتبرز نفس الكاتبة في هذا السياق "أن المجتمع المدني عند ماركس هو المجتمع البرجوازي، وهو فضاء الصراع الطبقي، وبالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة".

من خلال هذه الأفكار يتبين لنا أن مفهوم المجتمع المدني الذي قدمه ماركس هو مفهوم مبني على أفكار الفلسفة الليبرالية خصوصا فلسفة هيجل وهو حسبه المجتمع البرجوازي. لا يضع ماركس حدودا بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع البرجوازي (مجتمع التبادل وعلاقات الإنتاج والملكية الخاصة) ويعتبره فضاء الصراع الطبقي. وينفي ماركس أي صفة أخلاقية للدولة، ويعتبرها انعكاس للمجتمع البرجوازي وصورة أيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

في اتجاه آخر يرى ماركس أن المجتمع البورجوازي (المجتمع المدني) ظاهرة محددة تاريخيا بطريقة نشوئها عبر العملية التاريخية لانفصال المنتجين عن الشروط المادية لعملية الإنتاج. ويرى حتمية زواله نتيجة التناقض بين قوى الإنتاج وطبيعتها الاجتماعية (وبالتالي يرى ماركس حتمية اختفاء مفهوم المجتمع المدني مع زوال المجتمع البرجوازي). ولا يتم زوال المجتمع البورجوازي حسب ماركس كما أشار أحمد شكري الصبيحي (2000)" إلا عن طريق ثورة بروليتارية تمكن كل مجتمع من السيطرة على كل وسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة، وبالتالي إلغاء التفرقة بين الطبقة التي تملك والطبقة التي لا تملك فيحصل التجانس وينعدم الخلاف وتختفي المعارضة، ويتشكل المجتمع الذي يقوم على الإجماع كنتيجة طبيعية لإنهاء الصراع الطبقي، مما يؤدي إلى انتفاء الصراع عن المصالح الأمر الذي يؤدي إلى ذوبان الدولة في المجتمع".

يعتبر ماركس أول مفكر غربي ينتقد مفهوم المجتمع المدني بوصفه أداة تحليلية لواقع المجتمع في أواخر القرن التاسع عشر، باعتباره مفهوما يخفي أكثر مما يكشف ويطمس الفروق أكثر مما يوضحها، وذلك لانتفاء طابعه حسب مفهوم هيجل الذي يعود إلى القرون الوسطى في واقع المجتمع الحديث من خلال ضم البنى الأهلية والمراتب الاجتماعية. ليتبنى ماركس مفهوما جديدا اعتبره أكثر تحليلية وقدرة على التحليل هو مفهوم الطبقة. وهو مفهوم مبني على علاقات الإنتاج أو علاقات الملكية السائدة، فالطبقة

العاملة حسبه قائمة خارج الدولة ولكنها في الوقت نفسه ليست جزءا من المجتمع المدني بمفهومه الهيجلي أو الغير هيجلي في القرن التاسع عشر. واستعمل ماركس بعد ذلك في كتاباته مفاهيم جديدة يراها أكثر عمومية من مفهوم المجتمع المدني والمجتمع البورجوازي والدولة البرجوازية. كمفهوم البنية الفوقية والتي تضم حسبه الدولة وبنية العلاقات السياسية والحقوقية وأشكال الوعي، والبنية التحتية التي تضم المجتمع وتنظيماته الاجتماعية. كما استعمل مفهوم قوى الإنتاج حيث أكد ماركس من خلال هذا المفهوم حسب ما قدمته سلوى السيد (2001) "أن الحياة الاجتماعية بمجمل تجلياتها وظواهرها لا تتكون في الأساس عشوائيا أو تتشكل روحيا، ولا تتطور ذاتيا وإراديا، بل ترتكز على قاعدة موضوعية محددة ومتحركة يلخصها نوع معين من قوى الإنتاج المادية". ويعتبر مفهوم علاقات الإنتاج كما أشار غازي الصوراني (2010) "المفهوم الاستراتيجي الذي لم يتجاوز به ماركس فكرة المجتمع المدني فقط بل تجاوز به مفهوم العلاقات الاجتماعية الذي بنى على أساسه هيجل مفهومه للمجتمع المدني وتجاوز به أيضا مفهوم علاقات التبادل الاقتصادي حيث تجاوز ماركس نقديا النظرية الأقوى يومها التي ردت المجتمع المدني إلى (ميل الإنسان الطبيعي إلى المقايضة والمبادلة والتجارة على حد قول (ادم سميث)) وبذلك أصبح مفهوم علاقات الإنتاج (الرأسمالية) تأكيدا للمنشأ التاريخي للمجتمع البرجوازي، وتحديد طبيعته وخصائصه المميزة".

شكلت أفكار ماركس في موضوع المجتمع المدني، ومسألة موضعه في البنية التحتية، مرتكز أفكار المفكر الإيطالي غرامشي Antonio Gramsci (1891– 1937) في محاولة إحيائه فكرة المجتمع المدني من جديد. وقد انطلق غرامشي من عدم تحقق نبوءة ماركس في الدول الغربية، وعدم انهيار المجتمع الرأسمالي بفعل تناقضاته الاقتصادية، وعدم تحرك الطبقة العاملة اتجاه الثورة البروليتارية المنتظرة بفعل الاستغلال الاقتصادي، وبفعل الركود الذي يؤدي إلى تدهور أوضاعها الاجتماعية.

اكتسب مفهوم المجتمع المدني أوائل القرن العشرين مع الفيلسوف غرامشي تطورا هاما، نتيجة القراءات النقدية لهذا الأخير للفكر الماركسي، حيث وجد غرامشي للمجتمع المدني وظيفة جديدة، وفاعلين جدد وموقع جديد وعلاقات جديدة تختلف جوهريا عن تلك التي أشار إليها ماركس. ويمكن أن نلخص أهم قراءات غرامشي النقدية لفكر ماركس في ما يلي:

- انتقد غرامشي فكرة ماركس اعتبار القاعدة الاقتصادية مجال الصراع، واعتبر أن الصراع الطبقي يترجم أساسا في المبنى الفوقي للمجتمع، مجال الصراع السياسي والحزبي.
- عارض غرامشي تنظير ماركس باعتبار المجتمع المدني جزء من البنية التحتية، ووضعه في البنية الفوقية. وتشير في هذا السياق أماني قنديل (2008) "إذا كانت الإيديولوجية تشكل البنية الفوقية في المجتمع وتشكل العناصر المسيطرة عليها، فان غرامشي ميز في هذه البنية بين مستويين كبيرين أولهما المجتمع المدني وثانيهما المجتمع السياسي أو الدولة". فالمجتمع المدني عند غرامشي حسب توفيق المديني (1997) "ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل انه مجال التنافس الإيديولوجي ومجال سياسي أيضا وهو فضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها".

اكتسب المجتمع المدني تطورا نوعيا مع المفكر غرامشي تمثل في ربطه بمفهوم هام هو مفهوم الهيمنة الذي ربطه هو الآخر بمفهوم الثقافة، حيث أوجد غرامشي للمجتمع المدني وظيفة جديدة هي وظيفة الهيمنة الثقافية حيث جزم غرامشي كما أشار عزمي بشارة (1998) "أن الطبقة العاملة في أوروبا يمكنها الوصول إلى السلطة إذا حقق فكرها هيمنة ثقافية على المجتمع، أي إذا هيمنت أفكار العدالة الاجتماعية على المجتمع، دون الحاجة إلى سيطرة اقتصادية أو سياسية بواسطة رأس المال أو الدولة". فغرامشي حسب نفس الكاتب "يعيد سبب وسر إعادة المجتمعات الرأسمالية إنتاج نفسها، إلى وجود حيز اجتماعي تطور في ظل الرأسمالية هو ساحة الهيمنة الثقافية، هذا الحيز ليس حيز الاقتصاد، بل هو جزء من المبنى الفوقي ولكنه ليس حيز الدولة بل هو المجتمع المدني البورجوازي الذي بواسطته حققت البورجوازية هيمنتها الثقافية".

لم يستعمل غرامشي حسب ما ذهب اليه مجموعة من المؤلفين Groupe d'auteur (1997) "مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث لتبرير ضرورة وجود الدولة القادرة على تجاوز التأخر الحاصل في محيط المجتمع المدني مجتمع التنافس على الحاجات بغية إشباعها كما فعل هيجل في ظروف ألمانيا في القرن التاسع عشر. بل وظفه في إطار إشكالية نظرية سياسية جديدة، هي إشكالية البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية مثل ايطاليا في النصف الأول من القرن العشرين، من خلال جعل الهيمنة

الثقافية ساحة الصراع الأساسية في المرحلة ما قبل الثورية. وتطوير إستراتيجية جديدة تقوم على استخدام الأيديولوجيا في سبيل تحقيق الهيمنة. أي استخدام مثقفين لإنتاج رأسمال رمزي بواسطة مجتمع مدني بروليتاري عماده المثقفين والأحزاب الاشتراكية ونوادي ومجالس العمال والنقابات، يدفع إلى تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وزوال المجتمع الطبقي، من خلال تحقق هيمنة ثقافية لفكر التغيير، أي الفكر البروليتاري القائم على العدالة الاجتماعية".

أدخلت المقاربة الغرامشية إلى موضوع المجتمع المدني فاعلين جدد، ويرى غرامشي أنه ليست الدولة وحدها قادرة على نشر الأيديولوجيا، بل المجتمع المدني أيضا قادر على نشر الاديولوجيا المضادة وممارسة الهيمنة بواسطة المثقفين. ويولي غرامشي أهمية كبيرة لدور الحزب الذي يطلق عليه حسب غازي الصوراني (2010) اسم – المثقف الجمعي – في نشر الثقافة وتحقيق الهيمنة حيث يرى غرامشي حسب يسري مصطفى (1996) "أن هدف العمل السياسي هو إخراج الجماهير من حالة الركود والاستنفاع التي تعيشها، ولن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال رفع هذه الكتلة الجماهيرية إلى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي والإرادة الخلاقة، أي ارتقاء وعي البشر من وعي البنية التحتية إلى وعي البنية الفوقية، وهذا يعني أيضا الانتقال من الموضوعي إلى الذاتي، أو من الضرورة إلى الحرية. والطريق إلى ذلك هو تفعيل البعد الثقافي المعرفي، بهدف إيجاد وبلورة العلاقات العضوية بين شعارات الحزب السياسية والايديولوجية من ناحية، وبين قواعد الحزب وكوادره وجماهيره لتكوين مثقفين عضويين من أصول فقيرة كادحة وبروليتارية، للوصول إلى الوحدة بين القوى المادية والايديولوجيا الكفيلة وحدها بخلق ما يسميه غرامشي الكتلة التاريخية".

شكلت أفكار غرامشي لحظة فكرية متميزة، وتطورا نوعيا في تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على مستوى البنية الفوقية، حيث ينطلق غرامشي في تحديد هذه العلاقة من منظور وظيفي، ويرى أن وظيفة المجتمع المدني الهيمنة عن طريق الثقافة والايدولوجيا، ووظيفة المجتمع السياسي (الدولة) السيطرة والإكراه. ورغم عودة غرامشي إلى أفكار هيجل بإقرار وجود حيز اجتماعي متميز عن المجتمع والاقتصاد والسياسة هو المجتمع المدني. غير أن المجتمع المدني عند غرامشي ليس فضاء تسبقه الدولة بل انه القاعدة والمضمون الأخلاقي وهو الوسيلة التي تمارس بها الهيمنة الثقافية والسياسية. فغرامشي كما أشار

عزمي بشارة (1998)" يقلب المعادلة الهيجلية حول الدولة فإذا كانت الدولة عند هيجل هي الحيز الأخلاقي بامتياز فإنها بالنسبة لغرامشي لا تتضمن أي قيمة أخلاقية أو مضمون أخلاقي وإنما وظيفتها السيطرة وسلاحها القسر بواسطة آليات القمع (الجيش والبوليس والحكام والقوانين والتشريعات)". وتشير في هذا السياق أماني قنديل (2008) "أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تتسم بنوع من تبادل الحصار كشكل من أشكال الصراع، وأن المجتمع المدني عند غرامشي هو ذلك التركيب المتشابك والمعقد والمتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الاديولوجية. وهو بمؤسساته ليس منفصلا عما سمي بالمجتمع السياسي، وإنما هو في علاقة جدلية به، تتخذ أشكالا مختلفة حسب طبيعة الصراع وحسب طبيعة السلطة في كل مجتمع". وعلى هذا الأساس تشير نفس الكاتبة "يتحدد المجتمع المدني بثنائية العلاقة بين الدولة والمجتمع، الدولة بوصفها أداة سيطرة واحتواء والمجتمع المدني بما يحويه من إرادة في التحرر والاختلاف والتعدد". كما تشير هذه الكاتبة" أنه لا يمكن فهم المقاربة الغرامشية للمجتمع المدني ما لم نقرنها بالدولة والهيمنة وبالأيديولوجيا وبالثقافة باعتبارها كلا مترابطا".

من خلال هذه الأفكار يتضح جليا:

– أن المجتمع المدني عند غرامشي هو حيز اجتماعي وحيز أخلاقي يختلف عن المجتمع والدولة معا، حيث يحمل هذا الحيز الاجتماعي اديولوجيا معينة.

– أن غرامشي عند بناء نظريته حول المجتمع المدني، أنطلق من واقع المجتمعات الغربية في النصف الأول من القرن العشرين حيث ميز بين نوعين من المجتمعات المدنية مجتمع مدني برجوازي ومجتمع مدني بلوريتاري، المجتمع المدني البرجوازي يتكون من الجمعيات والمؤسسات التي تؤمن بالحرية الفردية والملكية الخاصة (وهو سر إعادة المجتمع البرجوازي إنتاج نفسه)، والمجتمع البلوريتاري، ويتكون من المثقفين والأحزاب الاشتراكية ونوادي ومجالس العمال والنقابات التي تؤمن بالعدالة الاجتماعية والملكية الجماعية (وهو المجتمع الذي يحمل الأديولوجيا المضادة، ووسيلة التغيير).

– أن غرامشي جعل الصراع في المجتمعات الغربية على مستوى البنية الفوقية (التي تشكل مجال الصراع السياسي والحزبي) ولم يجعله على مستوى القاعدة الاقتصادية (البنية التحتية كما ذهب إليه ماركس).

– أن غرامشي لم يجعل الصراع بين الطبقة البرجوازية المالكة والطبقة العاملة بل جعل الصراع بين المجتمع المدني البرجوازي الذي يعمل على إعادة إنتاج المجتمعات البرجوازية من خلال العمل على تكريس الإديولوجيا البرجوازية والحفاظ على القيم الرأسمالية والمجتمع المدني البلوريتاري الذي يهدف إلى تحقيق ثورة اشتراكية من خلال نشر اديولوجيا مضادة تقوم على نشر قيم العدالة الاجتماعية وتكريس مبدأ الملكية الجماعية. لتتبلور وظيفة المجتمع المدني (سواء البرجوازي أو البلوريتاري) في النصف الأول من القرن العشرين في المجتمعات الغربية وهي وظيفة تحقيق الهيمنة الثقافية. ولتتبلور مكوناته (المجتمع المدني البرجوازي (مجمل التنظيمات التي تؤمن بالحرية الفردية والملكية الخاصة) والمجتمع المدني البلوريتاري (مجمل الأحزاب الاشتراكية والمثقفين الاشتراكيين والنقابات العمالية).

– أن نتيجة الصراع بين كل مجتمع مدني مميز (المجتمع المدني البرجوازي– المجتمع المدني البلوريتاري) هو قيام المجتمع والدولة المميزة له عند تمكن أحد المجتمعين المدنيين من تحقيق الهيمنة الثقافية المميزة له.

نسجل من هذا الطرح أن الاستخدام الأول في هذا الفكر جاء مع ماركس في إطار الفكر البورجوازي حيث أوضح ماركس أن المجتمع المدني هو انعكاس للدولة والمجتمع البورجوازيتين، وهو كيان يحمل قيمهما وطموحاتهما.

بينما جاء الاستخدام الثاني في هذا الفكر مع غرامشي الذي ميز بين المجتمع المدني البورجوازي، الذي اعتبره وسيلة استمرار وبقاء الدولة والمجتمع البورجوازيتين باعتباره كيان اجتماعي يحمل ثقافة وقيم هاذين الكيانين ويسعى إلى ممارستها والمحافظة عليها. ومجتمع بروليتاري منحه وظيفة تحقيق الهيمنة الثقافية ونشر المبادئ الاشتراكية في دول تحمل ثقافة مغايرة وهي الوظيفة التي لم يتمكن من تحقيقها في المجتمعات الغربية لتتضح لنا فكرة أساسية هي أن المجتمع المدني لا يستطيع العمل إلا في إطار القيم والثقافة التي تحملها الدولة.

1– 3 مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر:

عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الظهور في النظرية السياسية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (غاب مفهوم المجتمع المدني عن النظرية السياسية عقودا طويلة خلال القرن العشرين، لفقدانه موطئ قدم

في النظرية السياسية والاجتماعية والقانونية التي سادت في الغرب والشرق وذلك بعد أن زالت الحاجة النظرية التي يسدها والخصوصية التي يعبر عنها). جاءت عملية استخدام هذا المفهوم في هذه الفترة لتأطير معطيات تمرد المجتمع المدني ضد الدولة الاشتراكية في مفاهيم نظرية جديدة، خاصة بعد تحدي حركة التضامن العمالية النظام الاشتراكي في بولندا نهاية السبعينيات ثم في سياق التحرك الشعبي في أوروبا الشرقية بأكملها، وبدا في هذا السياق وكأن المجتمع المدني يطرح نفسه من جديد كأساس للديمقراطية.

على الرغم من أن إحياء المفهوم تم في سياق دينامكية أوروبا الشرقية، إلا أن الاستيعاب النظري للمفهوم في هذه المرحلة تم في أوروبا الغربية وأمريكا، وذلك من أجل فهم الديناميكية الاجتماعية في أوربا الشرقية، وفهم الحركات الاجتماعية الجديدة في أوربا الغربية. ويشير في هذا السياق عزمي بشارة (1998) " لا يعود اهتمام الفكر الغربي بالمجتمع المدني إلى تفسير الظواهر التي عرفتها أوروبا الشرقية فقط، بل لتفسير وفهم حركات اجتماعية جديدة أخذت مكانها في مؤسسات المجتمع المدني الغربي. حيث عرفت البلدان الرأسمالية المتطورة منذ الستينيات عملية فرز جديد للوحدة الاجتماعية والسياسية، أدت إلى ظهور حركات اجتماعية جديدة، تهتم بمجالات جديدة تشمل المجال الأخلاقي والثقافي والبيئة والصحة ومجال حقوق الإنسان والسلام والتخطيط المدني والاجتماعي. وحركات اجتماعية تضم فئات اجتماعية جديدة كالطلبة والمرأة والشباب. كل هذا في مواجهة مع بيروقراطية الدولة من ناحية، وقوى اقتصاد السوق المندفعة نحو الربح من ناحية أخرى".

يعود استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي أواخر القرن العشرين إلى حدوث ثورة شاملة في المنظمات الكنسية والجمعيات الخيرية باهتمامها بقضايا المجتمع العامة والقضايا السياسية ذات الأثر في طابع المجتمع ومدى ديمقراطيته، ويشير في هذا السياق عزمي بشارة (1998) " لقد نشأ حيز عام لا تحكمه آليات السلطة وآليات الربح، ولكنه قائم في علاقة مع الدولة والسوق، أي لا يدير ظهره للعملية السياسية، هذا الحيز العام هو القطاع الاجتماعي السياسي، وهو المجتمع المدني المعاصر في الدول الرأسمالية المتطورة، وفيه تمارس ديمقراطية مباشرة في معالجة شؤون شفافة ومرئية تمسه مباشرة"

جاءت عملية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي أواخر القرن العشرين نتيجة حاجة المجتمعات الغربية إلى قطاعات اجتماعية تطالب المجتمعات السياسية بمزيد من التطوير والتحسينات ويرى في هذا الشأن المفكر الأمريكي فوكو ياما Fukuyama (1998) "أن المجتمعات ما بعد صناعية لا يمكنها تحقيق المزيد من التحسينات من خلال الهندسة الاجتماعية الطموحة، ولم تعد لنا آمال واقعية في قدرتنا على إقامة مجتمع عظيم من خلال برامج حكومية كبيرة خاصة بعد أن تخلت المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبرالية اليوم عن الآمال التي علقتها على الهندسة الاجتماعية، فقد أدرك جميع المراقبين المهتمين فعليا أن تلك المؤسسات لا بد أن تعتمد على سلامة المجتمع المدني المتنوع وعلى حركتيه، لكي تحافظ على حيويتها وازدهارها".

ويشير في هذا السياق أيضا برهان غليون(2001)" أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والذي شهد إعادة اكتشافه من تراث غرامشي لكن بعد تنقيته من بعض القضايا التي كانت موضع سجالات ساخنة خلال المراحل السابقة، بحيث لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم هو تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة. وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار".

ويمكن أن نميز مرحلتين من مراحل التعامل مع تنظيمات المجتمع في هذه الفترة:

المرحلة الأولى هي فترة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة، وإضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع توسع البيروقراطية في مؤسساتها وذلك بإدخال عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع.

المرحلة الثانية هي فترة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها. والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية".

و لعل أهم ما يميز المجتمع المدني المعاصر ما يلي:

- وجود هذا القطاع خارج اعتبارات الربح القائمة في السوق، وخارج اعتبارات القوة والسيطرة القائمة في الدولة.
- تجاوز هذا القطاع الانتماءات الجمعية، وتشكله على أساس المصلحة المشتركة أو الإيديولوجيات أو غير ذلك.
- عقلنة عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات هذا القطاع، وانطلاقها من حوار مباشر بين المعنيين دون وساطة.
- تجسيد هذه المنظمات ديمقراطية مباشرة، يمارس فيها المواطن محاولة واحدة على الأقل للسيطرة على أمور متعلقة بنوعية حياته وصحته، وبيئته، وثقافته، وحتى سياسته. مقابل الديمقراطية التمثيلية التي يسلب فيها المواطن عملية اتخاذ القرار.

فالمجتمع المدني في الدول الرأسمالية المتطورة بمفهومه المعاصر، هو وسيلة لحل مشاكل عمليات تقسيم العمل الكبيرة والمعقدة، ووسيلة لدفع المؤسسات السياسية والاقتصادية نحو الحركية والتطور، وهو وسيلة لتمكين الأفراد من ممارسة ديمقراطية مباشرة فيما يخص شؤونهم الخاصة، ووسيلة لحل مشكلة نشوء ثقافة فردية مغتربة لدى الأفراد، وتضاءل الاعتماد المتبادل الغير قائم على الربح في علاقاتهم وتدني المسؤولية اتجاه الحيز العام في سلوك الأفراد والشركات الاقتصادية. وهو كما أشار عزمي بشارة (1998) "مجموع المنظمات المدنية الطوعية الناشطة خارج آليات السلطة (الدولة) وآليات الربح (السوق) وتعمل على تحقيق هدف مشترك متعلق بالحيز الاجتماعي العام".

نسجل من هذا الطرح أن استخدام هذا المفهوم جاء في حضن الأنظمة الديمقراطية من خلال منح تنظيماته المزيد من الحرية والإمكانيات بهدف تحقيق المزيد من الممارسة الديمقراطية والمزيد من

التحسينات والتقدم من خلال تعميق مبدأ الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار في المجتمعات العربية المعاصرة.

1-4 مفهوم المجتمع المدني في عصر العولمة:

عرفت نظرية المجتمع المدني صعودا متزايدا واهتماما متميزا أواخر القرن العشرين مطلع الألفية الثالثة خاصة في ضل التحول العالمي الكبير والتغيرات العالمية العميقة التي أعلنت عن ميلاد عصر جديد وعالم جديد بمعالم وسمات جديدة. حيث عبرت هذه التحولات عن محطة جديدة من محطات تطور النظام الرأسمالي وسيطرة منظومته الفكرية والقيمية، وعن لحظة جديدة من لحظات تطور نظرية المجتمع المدني كصيغتين منسجمتين لمعادلة واحدة تاريخيا ونظريا. فمنذ لحظة سقوط الاتحاد السوفيتي وتفتت المعسكر الشرقي، وسقوط الثنائية القطبية، وانحصار الاشتراكية، بدأت ترتسم معالم النظام الدولي الجديد في إطار تمدد مفهوم العولمة من خلال تجلياتها السياسية (الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)، وتبدياتها الاقتصادية (تحرير قوى السوق وانكسار الحدود أمام الرأسمالية العالمية)، ومظاهرها التكنولوجية (التطور الهائل في تكنولوجيات الاتصال). كما بدأت ترتسم المفاهيم والوظائف والعلاقات الجديدة للمجتمع المدني في إطار هذا التصور الجديد المبني على عالمية الفكر والقيم والسلوك الرأسمالي حيث ارتبطت تنظيمات المجتمع المدني وطنيا وإقليميا ودوليا، وتشابكت جهودها وتأثيراتها، وتداخلت أنشطتها واهتماماتها في إطار عالمي جديد، معلنة على بروز ظاهرة اجتماعية عالمية جديدة هي ظاهرة المجتمع المدني العالمي.

عبرت ظاهرة المجتمع المدني العالمي عن أهم تجليات العولمة في الجانب الاجتماعي وعن ثورة اجتماعية متباينة المواقف اتجاه العولمة، وجذبت اهتمام المؤسسات الدولية والدول والمفكرين والنخب السياسية حيث أخذ المجتمع المدني العالمي مكانا مركزيا باعتباره أحد الفاعلين الأساسيين في عمليات صناعة القرارات وتنفيذ السياسات الوطنية والدولية من جهة، ولارتباطه بأبرز الاهتمامات والمشكلات العالمية (قضايا السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والبيئة) وأهم المفاهيم المعرفية والنظرية التي عبرت عن آليات الإصلاح والتغيير (الشراكة والتمكين والمساءلة والحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية والشبكات) من جهة ثانية.

لا يمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني العالمي إلا من خلال تحديد مفهوم ظاهرة العولمة التي هي بالأساس نتاج الرأسمالية العالمية. وإذا انطلقنا من أن ظاهرة العولمة حسب ما ذهبت إليه أماني قنديل (2008) "هي ظاهرة متعددة الأبعاد (البعد الأول: العولمة مرحلة تاريخية تتميز بانتصار القيم الأمريكية وتتميز بتجليات اقتصادية، وتجليات اجتماعية وتكنولوجية. البعد الثاني: العولمة أطروحة تعبر عن عمليات إعادة التوزيع، وعن عمليات التحديث، والثورة التكنولوجية. البعد الثالث: العولمة مجال متعدد الفاعلين، مجال يتميز بقوى متعارضة ومتصارعة متعددة أبرزها الدول والأسواق والمجتمع المدني).

من منطلق فكرة تعدد أبعاد ظاهرة العولمة تم تحديد مفهوم المجتمع المدني العالمي من عدة مداخل. فهو أولا جزء من ثورة اجتماعية تقودها نخب تختلف مواقفها من ظاهرة العولمة. وهو ثانيا جزء من ثورة اتصالية وتكنولوجية، يتلاحم عبر الحدود في شبكات. وهو ثالثا جزء من الظواهر الاقتصادية للعولمة. (فهو مجتمع يتعاظم دوره مع انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وهو مجتمع يتعامل مع الآثار السلبية للعولمة، ويمول – جزئيا – من المؤسسات العالمية التي تروج للخوصصة). وهو رابعا محصلة للحظة تاريخية أو حقبة تاريخية انهارت فيها الشمولية، واتسعت مساحات قيم المجتمع المدني والترويج لها.

عرف العالم نهاية القرن العشرين، مطلع الألفية الثالثة مفاهيم كونية جديدة عبرت عن مرحلة جديدة من مراحل تطور البشرية، وعبرت عن انتقال جديد في تاريخ البشرية، أهمها مفهوم النظام الدولي الجديد ومفهوم العولمة. حيث عبر مفهوم العولمة عن تحولات عالمية عميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية اتجاه سيطرة الرأسمالية العالمية ومنظومتها القيمية.

شملت مظاهر العولمة كل مجالات الحياة واتجهت القوى العالمية إلى عولمة كل النشاط البشري، وإن شكل الجانب الاقتصادي المحور الأساسي للعولمة فان هذه الظاهرة امتدت لعولمة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وكل الجوانب الأخرى دون استثناء. ويشير في هذا السياق عبد المنعم سيد علي (2003) " إذا كان جوهر العولمة قبل كل شيء آخر ومنبع كل صفاتها الأخرى الجانب الاقتصادي وهو الأساس الذي تعمل قوى العولمة على فرضه من خلال التجارة الدولية والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي تمثل ذراع العولمة الطويل، والتكتلات الاقتصادية التي تمثل أداة الاحتواء. فان

الدول العالمية عملت من اجل الوصول إلى الهدف الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية على تهيئة القوانين والأنظمة والسياسات والسلوك الفردي لأغلب دول العالم عن طريق عولمة الثقافة والسياسة والسلوك العالمي". مع العلم أنه عندما نتكلم عن مفهوم العولمة فإننا نتكلم كذلك مفاهيم ذات الصلة كمفاهيم العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الثقافية والثورة التكنولوجية.

تجدر الإشارة إلى تعدد المواقف والاتجاهات اتجاه هذه الظاهرة حيث يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين:

– الاتجاه الأول يرى في العولمة سيرورة تهدف إلى مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في " الغرب " أو " الشمال " إلى العالم كله، عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تجسد الديمقراطية وتثبت قيم احترام حقوق الإنسان، وتطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد، وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

– الاتجاه الثاني فيطرح بالمقابل عولمة مضادة تقوم على إدراك وترجمة المسؤولية المباشرة للعالم المتطور على تمدد الفقر، وارتفاع معدلات البطالة واختلال التوازن البيئي وتهديدات الأمن الإنساني واتساع الفوارق بين الشمال والجنوب.

1-4-1 مفهوم المجتمع المدني العالمي:

يبرز من خلال تتبع الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، أن معظم النظريات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني في الماضي ربطته بالدولة القومية، أما ما يميز مفهوم المجتمع المدني في صورته الجديدة هو ارتباطه بالعولمة حيث يذهب جل المفكرين إلى إدراج فكرة العالمية كفكرة محورية في تحديد المفهوم خاصة مع ظهور حركات اجتماعية ومنظمات جديدة تستخدم تقنيات حديثة.

ويمكننا أن نشير أن مفهوم المجتمع المدني العالمي برز مثله مثل مفهوم المجتمع المدني في إطار تقاطع جديد بين محور التطور التاريخي ومحور التطور النظري في الخبرة الغربية. حيث دخل مفهوم المجتمع المدني العالمي مجال الاستخدام الفكري والسياسي الغربيين في مرحلة تاريخية جديدة من مراحل التطور البشري عُبرت عن الانتقال من مرحلة الحداثة إلى مرحلة العولمة وعن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات.

عبر مفهوم المجتمع المدني العالمي كما أشارت أماني قنديل (2002) عن تنامي وعي كوني أو ثقافة كونية تحمل قيم تختلف اتجاهاتها ومواقفها من المتغيرات العالمية بما فيها ظاهرة العولمة. حيث عرف العالم منظمات عابرة للقارات تحمل رؤى تنطلق من تنامي المخاطر التي تهدد البشرية في هذه المرحلة (البيئة ، هوية وثقافات الشعوب الحروب) وتدعو إلى ضرورة طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلات العالم الجديد وتطوير بنياته. عبر هذا المفهوم أيضا عن ثورة اجتماعية قادتها نخب ومنظمات مناهضة للعولمة وتجلياتها خاصة في شقها الاقتصادي في محاولة للتصدي للحسابات الاقتصادية والتجارية القائمة على الربح، وفرض مبدأ إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية وقيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية.

فالمجتمع المدني العالمي ظاهرة اجتماعية عالمية رافقت عمليات تمدد العولمة في جميع المجالات وارتبطت تأثيرا وتأثرا بالتغيرات والانعكاسات التي شهدها العالم. اختلفت مفاهيم المجتمع المدني العالمي باختلاف التفسيرات والرؤى نتيجة اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية للباحثين عند تناول الظاهرة وعلاقتها بالعولمة. ويذهب اتجاه من الباحثين إلى اعتبار المجتمع المدني العالمي الجانب الاجتماعي للعولمة، بينما يذهب اتجاه آخر إلى اعتباره ثورة اجتماعية مناهضة للعولمة في حين ينطلق اتجاه ثالث من اعتبار المجتمع المدني العالمي كيان غير متجانس يضم منظمات متعددة الجنسيات منها المعارضة (دفاعية كفاحية) ومنها المتوافقة (تبشيرية) ومنها المتهادنة مع سياسات العولمة.

الاتجاه الأول:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من قيم الرأسمالية العالمية والتبشير الليبرالي الجديد والترويج للنظام الدولي الجديد المنبثق على سياسات العولمة باعتبارها سيرورة تهدف إلى مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في " الغرب " أو " الشمال " إلى العالم كله، عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تجسد الديمقراطية، وتثبت قيم احترام حقوق الإنسان، وتطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي. ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني العالمي جزء من تجليات ظاهرة العولمة في الجانب الاجتماعي ومستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي لهذه

الظاهرة. كما يعتبر أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني العالمي قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود الوطنية والقومية تشكلت تزامنا مع تمدد العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية كتعبير عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل وتطور العالم كنظام جديد أو مختلف.

ويشكل المجتمع المدني العالمي من هذا المنظور الجانب الاجتماعي للعولمة. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المجتمع المدني العالمي وفق عدة مقاربات نظرية.

أ- المقاربة الليبرالية: ينظر الليبراليون وعلى رأسهم ماري كالدور إلى المجتمع المدني العالمي من منظور تعددي. حيث تذهب Mary Kaldor (2005) إلى "أن الدولة ليست الفاعل الوحيد وليست الوحدة الأساسية للتحليل على الساحة العالمية، وأن هناك فاعلين آخرين قادرين على التأثير على العلاقات السياسية الوطنية والدولية".

ينظر أصحاب هذا التصور إلى المجتمع المدني باعتباره مجموعة من الفاعلين اللذين يمدّون نشاطهم إلى الساحة العالمية، ويعتبرونه فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. كما يعتبرونه الأداة الأساسية لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة الانسحاب المتزايد للدولة من مجالات الحياة العامة، إضافة إلى عجز وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيروقراطية عليها.

ب- المقاربة البنائية: ينظر البنائيون ومن بينهم ادوار كومور إلى المجتمع المدني العالمي من باب التركيز على أنماط الحياة والاهتمام بالقيم والأفكار والأبعاد من خلال قدرة المجتمع المدني العالمي على تغييرها والتأثير فيها من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإعلام والاتصال. ويذهب Edward Komor (2001) إلى إعتبار المجتمع المدني العالمي" وسيلة نشر وترويج ودفاع عن القيم المدنية، وأداة التحول الديمقراطي وضمان مبادئ احترام حقوق الإنسان والحقوق العامة".

ت- المقاربة الواقعية: يذهب الواقعيون مثل جيدون باكر إلى اعتبار المجتمع المدني العالمي انعكاس للتحولات العالمية العميقة، ونتاج الوضعيات القانونية والتكنولوجية والسياسية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة.

الاتجاه الثاني:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أساسا من فكرة أساسية هي مناهضة ظاهرة العولمة والآثار المترتبة عنها في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، خاصة تنامي الفروق بين الشمال والجنوب، وعدم التكافؤ في القوة، وتنامي مخاطر الأمن الإنساني والبيئة، واتساع مساحات الفقر والبطالة، وتهديد هوية الشعوب. وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحديد مفهوم المجتمع المدني العالمي من مهمة رئيسية هي مناهضة العولمة بصيغتها النيوليبرالية. حيث يرى أصحاب هذا التوجه أن أقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي تجسدت في المظاهرات الصاخبة ضد العولمة الرأسمالية، بدءا من "سياتل" و"نجازاكي" و"روما" حتى "واشنطن" خلال عام 2002. وينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع المدني العالمي باعتباره قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة – الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية من جهة، ومناهضة العلاقات الدولية الرسمية التي لا تزال تقوم على القوة وعلى عدم التكافؤ في القوة خاصة في ضل نظام القطبية الأحادية من جهة ثانية. ويعتبر المجتمع المدني العالمي في هذا التوجه مظهرا مميزا لكفاحية الشعوب والنخب في العالم. ويقدم هذا الاتجاه المجتمع المدني العالمي كأداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي أيضا وطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي يسعى السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو التجاوز عنها. وفي هذا الإطار ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع المدني العالمي باعتباره وسيلة النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ووضع الإستراتيجيات والرؤى الجديدة للتنمية والتطور بهدف نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني خاصة في العالم الثالث. ويسعى هذا التوجه إلى إقناع العديد من القوى في الشمال أن تصفية استغلال أو إهمال " العالم الثالث " هو في نفس الوقت كفاح من أجل مصالحها في الحصول على تعليم وخدمات صحية ورفاهية أفضل. وأن النضال ضد العولمة هو أيضا كفاح من أجل تحررها من الاستغلال الأشد المصاحب لصعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة.

عرف أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني العالمي أنه عبارة عن تآلف للمنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى للحسابات الاقتصادية والتجارية الرأسمالية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية. وعرف المجتمع المدني العالمي في هذا الاتجاه أيضا، كحقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. وهو حسبهم عبارة عن ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ومن جانبهم يشرح الماركسيون الجدد واليسار الجديد بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلا خاصا من النضال الطبقي ضد الرأسمالية العالمية. وبهذا المعنى فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من التحالف ألأممي ضد الرأسمالية العالمية في طورها الليبرالي الجديد. ويؤكد هذا الشرح أن القوى المدنية الجديدة التي تناضل ضد العولمة الاقتصادية تتخذ المنظمات والرموز الكبرى للعولمة الاقتصادية هدفا كبيرا لنضالها.

الاتجاه الثالث:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من اعتبار المجتمع المدني العالمي جزء من ثورة اجتماعية تقوده نخب تختلف مواقفها من ظاهرة العولمة، ويعتبر المجتمع المدني العالمي حسب هذا الاتجاه قوة احتجاجية على العولمة أو متوافقة معها أو متهادنة معها. ويؤسس أصحاب هذا الاتجاه توجههم هذا على فكرة أساسية مفادها عدم تجانس منظمات المجتمع المدني العالمي على غرار المجتمع المدني الوطني، وأشارت أماني قنديل (2008) في هذا الإطار إلى أعمال john Donhuse و joseh Nye في تحليل ظاهرة عدم تجانس منظمات المجتمع المدني العالمي باعتباره كتلة تضم منظمات أو شبكات كبرى تسعى إلى التغيير الحقيقي أو الراديكالي، وأخرى توافقية متهادنة مع قوى العولمة وآلياتها، وثالثة تعمل بتوجيه إصلاحي. كما قدم هذا التحليل مظاهر أخرى لعدم تجانس ظاهرة المجتمع المدني العالمي من خلال إبراز ظاهرة اختلاف مواقف منظمات المجتمع المدني العالمي اتجاه الدولة حيث يضم المجتمع المدني العالمي منظمات تسعى إلى إضعاف الدولة من خلال الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان مثلا، وأخرى تسعى إلى تقويتها من

خلال رفع مطالب تنموية. واستند الباحثون حسب أماني قنديل (2008) في الاستدلال على أن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة متجانسة على مجموعة من المعايير أهمها:

- المعيار الأول: يرتبط بالتوزيع الجغرافي حيث توجد منظمات دولية غير حكومية تكون شبكات غير رسمية تنشط على مستوى عالمي وعضويتها مفتوحة لكل دول العالم (منظمات وأحيانا أفراد/ خبراء) لها مجلس إدارة وهيكلها يمثل كل مناطق العالم... وهناك منظمات قارية تقتصر على قارة واحدة في نشاطها وتمثيلها وهناك من تمثل منطقة محددة مثل الدول العربية، وهناك من تمثل مجموعة من الدول المتجاورة مثل دول المغرب العربي.
- المعيار الثاني: هو المعيار القانوني: توجد أشكال وأنماط من المجتمع المدني العالمي لها نظام قانوني وقواعد يحتكم إليها في العضوية والانتخابات والأنشطة والحاكمية، بينما توجد منظمات ليس لها نظام قانوني وإدارة للحكم، ولكنها تتفاعل وتنشط معا لتحقيق أهداف محددة.
- المعيار الثالث: هو المعيار السياسي حيث تنامى في الألفية الثالثة نمط من منظمات المجتمع المدني العالمي يرتبط بأطر سياسية محددة، ومن أهم نماذجها المنظمات المنبثقة عن الاتحاد الأوربي، والتي تأسست لدعم أهداف الاتحاد الأوربي، وكإحدى آلياته، وهناك منظمات تعكس المجتمع المدني العالمي لكنها ترتبط بشكل أساسي بتوجهات السياسة الأمريكية في العالم.
- المعيار الرابع: وهو الاحتوائي أو الإقصائي ويقصد به تركيز منظمة عالمية غير حكومية على مجال محدد، وعضوية محددة، سواء نبع ذلك من طبيعة مجال النشاط، أو نبع ذلك من الاقتصار على منطقة جغرافية محددة أو نوع اجتماعي محدد.
- المعيار الخامس: ويرتبط بأهداف المنظمات فهناك منظمات حقوقية دفاعية وأخرى ثقافية معرفية ومنظمات تهتم ببناء القدرات، وأخرى تنموية، ومنظمات إنسانية وإغاثة، ومنظمات تضم وتمثل أصحاب المهنة الواحدة.

وقدمت في هذا السياق أماني قنديل (2002) تعريفا للمجتمع المدني العالمي باعتباره قطاع من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أو إقليم محدد يتخطى الحدود الجغرافية، ليتضامن أو يتشابك مع منظمات أخرى في مختلف دول العالم، حيث يكون هناك توافق حول قضية معينة (محاربة الفقر)، أو

مجموعة من المبادئ المشتركة (احترام حقوق الإنسان) بهدف التأثير في السياسات العالمية، والتأثير في الرأي العام العالمي، ويستند عل ثقافة مدنية تحترم التنوع والاختلاف، وتقبل الإدارة السلمية للاختلافات والإذعان لقواعد قانونية ومؤسسية".

الاتجاه الرابع

يربط أصحاب هذا الاتجاه مفهوم المجتمع المدني العالمي بالتفسير التكنولوجي، حيث يرى الباحثون أن الاستخدام الواسع للميديا الاتصالية ونماذج التشبيك التي تميز القطاعات الاقتصادية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات هي ذاتها – الشبكات – التي تلجأ إليها القوى الاجتماعية سواء تنظيمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية لكي تدافع عن ذواتها وتؤكد هويتها ووجودها. وتشير أماني قنديل (2008) إلى تحليل كاستلز في هذا الإطار حيث يرى أن التوترات والتفاعلات الحادثة بين التشكيلات التنظيمية الحديثة للرأسمالية العالمية من جانب، وبين قطاعات عريضة من البشر في دول العالم هي في الواقع إعادة صياغة للحياة الإنسانية والخبرة العملية، حيث هناك تفاعل جدلي بين التجديد التكنولوجي وأنماط الإنتاج وأنماط التنمية من جانب وبين العلاقات الاجتماعية (التشكيلات / التكوينات) من جانب آخر. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإمكانيات والوسائل التي أتاحتها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا هي أساس بروز ظاهرة المجتمع المدني العالمي وتعاظم فاعلية المجتمع المدني.

من خلال هذا العرض يمكن أن نشير إلى أن مفهوم المجتمع المدني العالمي في هذه المرحلة عبر عن إرادة الفكر الغربي إعادة إنتاج واستخدام نظرية المجتمع المدني في سياق توفير أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي أيضا وطنية تتناسب مع متطلبات الاقتصاد العالمي، أداة تستند إلى قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية. إضافة إلى توفير آليات جديدة تسمح بنشر وتكريس قيم ومبادئ النموذج الرأسمالي، وتسعى للتعامل مع الأزمات الحادة التي يواجهها البشر والناجمة عن سياسات العولمة في الوقت ذاته.

2- محاولات التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

عرفت المجتمعات العربية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين اهتماما لافتا بمفهوم المجتمع المدني حيث أصبح المفهوم شعارا مركزيا، سواء في الخطاب الرسمي وخطاب كافة القوى السياسية المشاركة في

الحكم والمعارضة له، سواء في الخطاب الأكاديمي (أخذ مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة مساحة هامة في الخطاب النخبوي، وأصبح عنوانا رئيسيا لكثير من الندوات والمؤتمرات في عديد من الدول العربية) حيث ذهب العديد من المفكرين العرب في محاولات فكرية جادة لإدراك خصائص وأبعاد المفهوم الوافد إلى الساحة العربية من الخبرة الغربية، وإدراك تطوره التاريخي، وإدراك مقوماته الفكرية وتطبيقاته في المجتمعات الغربية.

عرفت الساحة الفكرية العربية مناقشات فكرية هامة تناولت إمكانيات توطين المفهوم في الساحة الفكرية والسياسية العربية، وشهدت جدلا كبيرا حول مدى صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من عدمه خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الأيديولوجية للمفهوم واستخدامه من قبل قوى عديدة، وفي سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة.

برز في خضم الحركة الفكرية التي عرفها الفكر العربي حول موضوع المجتمع المدني، تياران فكريان متمايزان تيار يرفض المفهوم ويتحفظ على صلاحية استخدامه في الواقع العربي، وتيار يتبنى فكرة صلاحية تطبيق المفهوم في الواقع العربي، ويستخدمه كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي، ويتخذه مدخلا لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية.

وللتعرف على مبررات هاذين التيارين نحاول عرض أهم أفكار كل تيار:

- مبررات التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي.
- مبررات التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي.

2-1 مبررات التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي:

عرفت فكرة استعمال مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، واستخدامه كأداة تحليل للظواهر العربية معارضة شديدة من طرف العديد من المفكرين (نبيه كوثراني، متروك الفالح). قدم هؤلاء المفكرين في إطار رفضهم فكرة استعمال مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي حججا عالية الأهمية، تتعلق أساسا بالمفهوم وعناصره ودلالاته من ناحية، وترتبط بالبيئة المنقول منها والبيئة المنقول إليها من ناحية أخرى.

يرى أصحاب هذا التيار أن فرضية استعمال مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي في البلدان العربية فرضية غير قابلة للتحقيق، بحكم غياب إمكانية تطبيقه وانتفاء مقوماته من حيث الشكل والمضمون في ظل أوضاع هذه البلدان الراهنة، وبحكم أن هذا الاستعمال يتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها.

ويمكن أن نميز في هذا التيار ثلاثة اتجاهات تختلف في ما بينها في أوجه التحفظ.

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي يرفض استخدام مفهوم المجتمع المدني من منطلق أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم ولد ونشأ وتبلور في خبرة تختلف كلية عن الخبرة العربية.

يتحفظ المفكر وجيه كوثراني (1992) على استخدام المفهوم في الواقع العربي من منطلق أن مصطلح المدنية الذي نجده في اللغة العربية يختلف في معناه اللغوي عن ذلك الذي في الغرب، ويرى أيضا أن التعبير الاصطلاحي الذي يتردد في تراث العرب والمسلمين هو الأخوية، الأخوة، والأهل. ويرى أيضا هذا الكاتب " أن صفة المدني غامضة، والنقل مشوه في بعضه، ومتأخر في بعضه الآخر، وفق شروط الفجوة المعرفية والزمنية بين الإطار المعرفي الناقل، والإطار المعرفي المنقول عنه. وأن مفهوم المدني متعدد المعاني في الواقع العربي حيث تستخدم صفة المدني في مقابل العسكري وصفة المدني في مقابل الديني". يستند الطاهر لبيب (1992) في تحفظه عن استخدام المفهوم على فكرة أن المفهوم عندنا بلا تاريخ، وهذا سبب الحرج العلمي في استعماله. ويرى أن "الاستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي، ولا يحيل إلى ممارسة تم التنظير لها، ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته. حتى الدولة التي نشأ ضدها تستعمله لتحديد من هم أعضاؤه ومن هم الخارجون عنه".

ينطلق المفكر المغربي سعيد بنسعيد العلوي(1989) في رفضه فكرة استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من حقيقة التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في أوروبا، وارتباطه أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، وارتباطه بخبرة شهدت ثورات صناعية وتكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية. هذه الثورات التي أكد هذا الكاتب أنها " كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمعية. ونظرا لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية، وعدم تحقق النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية

فانه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها، واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة". ويذهب الكاتب أيضا إلى أنه " لا وجود للمجتمع المدني في تاريخ مجتمعاتنا، ولا في حاضرها. وتركيبته التاريخية منعدمة، فلا سوق حرة واسعة ولا تنظيمات كثيفة كانت تمارس بداخلها الحريات على نمط حرية المبادلات، ولا تقسيم للعمل، ولا تخصص". ويذهب غازي الصوراني (2010) في نفس الاتجاه حيث يرى " أن المفهوم على الرغم من كونه مفهوما نظريا مجردا وليس شيئا جاهزا، إلا أنه أيضا مفهوما ولد وتبلور مع ولادة وتبلور المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية والصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبالتالي فهو بالنسبة لنا أداة نظرية لا يمكن أن نلمسها كحقيقة تجريبية متطورة تاريخيا، مطبقة كليا أو جزئيا في الواقع العربي".

يلتقي مفكرو هذا الاتجاه في فكرة جوهرية وأساسية تمثل السبب الرئيسي في رفض فكرة استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، وهي التأكيد على عدم استخدام المفهوم في الخبرة العربية عبر تاريخها الطويل واعتبار مفهوم المجتمع المدني مفهوما ولد وتبلور وتطور في بيئة مغايرة تماما للبيئة العربية.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يرفض استخدام مفهوم المجتمع المدني من منطلق أن المجتمع المدني هو مجتمع مديني في المقام الأول

إن أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم متروك الفالح لا ينطلقون في رفضهم لمسألة صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، من فكرة وجود المجتمع المدني أو عدم وجوده ، ويتجاوزون مسألة الضعف والهشاشة والفعالية، وتوافر العناصر والقوى، ويقفزون على مشكلة القيود المفروضة عليه والعوائق التي تقف في سبيل نموه. بل ينطلقون في رفض المفهوم ورفض فكرة استخدامه من طرح في غاية الأهمية وهو أن بنية المدن العربية هي بنية متريفة، ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية، والعائلية، والقبلية، والطائفية أو خليط منها. وهي غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته. وأن المدن العربية غير قادرة على تطوير مؤسسات المجتمع المدني، واحتضان حركاته على نحو فعال اتجاه المسألة الديمقراطية نظرا لكون المجتمع المدني في جوهره مجتمع مديني أي مجتمع مدن. وفي هذا السياق يؤكد متروك الفالح (2002) في دراسة له "بأنه لا نقول فقط بأن فكرة المجتمع المدني ضعيفة أو هشة، موجودة أو غير موجودة فاعلة

أو غير فاعلة، وأن قواها تفتقر إلى مستلزمات ومقومات في بنيتها وفي علاقتها بعضها ببعض من حيث انتفاء عناصرها الجوهرية، ومن حيث انتفاء روحانية قيم ما يسمى بمدنية المجتمع المدني. وإنما نلاحظ ذلك كله ونتجاوزه إلى فكرة أعمق تتصل بانتفاء الفكرة من أساسها إذا ما تم ربطها بالإشغالات المدينية (المدن) والريفية العربية وقواها. وكذلك بالمنظومات القيمية الثقافية العربية والإسلامية .فإذا كان التطور التاريخي للإشغالات الاجتماعية في أوربا سار في طريق تمدين الريف حيث أصبح الريف امتداد للمدن وتشكيلاتها وقواها، فان الإشغالات الاجتماعية المسماة مدن في الدول العربية لا وجود لها قياسا على المدن وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية، حيث تبدو المدن العربية إشغالات مثقلة بالتكوينات الاجتماعية الريفية وقواها وثقافتها نتيجة تريف المدن العربية. وإذا كانت الإشغالات الاجتماعية (المدن) حاضنة ما يسمى المجتمع المدني وقواه وثقافته، وبالتالي فعاليته، معطلة في أساسها وبنيتها في العالم العربي فإنه لا يمكن استخدامه في واقعها".

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الذي يرفض استخدام مفهوم المجتمع المدني من منطلق الطبيعة الاستبدادية للدول العربية وصورية الحداثة فيها.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في رفضهم لمسألة استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من فكرتين أساسيتين:

- صورية الحداثة وعمق التبعية في البلدان العربية.
- شمولية اغلب الأنظمة العربية.

يذهب غازي الصوراني (2010) إلى أن " مظاهر العصر الحديث في البلدان العربية لا تمثل سوى شكل ظاهري استهلاكي في الغالب لمجتمع تابع، وغير متبلور، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية بصورة هجينة وتتاح فيه للأنماط القديمة إمكانية السيطرة على البلاد". ويشير الكاتب أيضا إلى " أن أغلب البلدان العربية هي بلدان متخلفة، ريعية، تعيش تحت حالات متقدمة من التبعية ومن الفساد البيروقراطي. إضافة إلى استمرار وبقاء مجتمعات هذه الدول في إطار النمط الزراعي الشبه الرأسمالي والشبه الإقطاعي والعشائري القديم. وهو الأمر الذي يعوق النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك المجتمعات ويعوق امتلاكها لمقومات التقدم والحداثة، ويعوق امتلاكها لمجتمع مدني".

ينطلق مجموعة من المفكرين على رأسهم على الكنز في رفض مسألة استخدام المفهوم من طرح في غاية الأهمية هو طبيعة السلطة الاستبدادية في الدول العربية. ويؤكد هؤلاء الكتاب على عدم وجود مجتمع مدني حقيقي في الواقع العربي، فتنظيمات المجتمع المدني حسبهم إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها أصلا في بعض الدول العربية أو تعاني الضعف و الهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها.

ويعيد هؤلاء المفكرين انتفاء الوجود الحقيقي لتنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية إلى الأسباب التالية:

- طبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال: حيث أقامت هذه النخب نظما سلطوية عسكرية ومدنية، هيمنت على الاقتصاد والمجتمع في آن واحد. الأمر الذي أدى إلى دولنة المجتمع وحال دون تطور ونمو تنظيمات المجتمع المدني. فالأنظمة العربية حسبهم التي سمحت بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني أخضعتها لجملة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية، ما جعلها في الأخير مجرد امتدادات لأجهزة الدولة.
- النشأة الخارجية للدولة القطرية في العالم العربي: يرى أصحاب هذا الرأي أن معظم الدول العربية غرس بناها المستعمر الأوروبي، مما جعل نشأتها بعيدة عن كل واقع موضوعي. ويبرز في هذا السياق على أومليل (1987)" أن الدول العربية لم تكن تطورا اجتماعيا طبيعيا وذاتيا لتلبية الاحتياجات الفعلية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر. وبالتالي لم تعبر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية القائمة في المجتمع بل شكلت هذه الدول كيانات خارجية مفروضة على المجتمع من الأعلى، نصبت نفسها مكان المجتمع، وأنجزت وظائفه، وسخرت مؤسساتها لغرض هيمنة الدولة ونظام الحكم على كل الجهات والجماعات".

– استمرار التأثر المتزايد للتكوينات الاجتماعية التقليدية العشائرية والقبلية والطائفية في الحياة السياسية للعديد من الدول العربية.

2-2 التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي:

ذهب العديد من المفكرين في العالم العربي (برهان غليون، محمد عابد الجابري، عزمي بشارة) إلى تأكيد صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي بل ذهبوا إلى ضرورة استخدام المفهوم

كأداة تحليل نظرية في دراسة الظواهر التي تشهدها المجتمعات العربية، واستعماله مدخلا لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي خاصة في ضل المتغيرات والتفاعلات الإقليمية والدولية التي عرفتها المنطقة العربية، واتجاه العديد من الدول العربية إلى التعددية واعتماد آليات السوق الحر، وخصخصة القطاع العام.

أكد هؤلاء المفكرين من جهة أخرى على أهمية استخدام هذا المفهوم في الواقع العربي خاصة في ضل الانعكاسات المختلفة الناجمة عن هذه المتغيرات والسياسات على صعيد الحياة الاجتماعية والممارسة السياسية والثقافية، وفي ضل تصاعد مطالب الإصلاح وتنامي الضغوط الداخلية والخارجية، وبروز هامش من الديمقراطية سمح بانتشار غير مسبوق لتنظيمات المجتمع المدني بما فيها تنظيمات حقوق الإنسان.

اعتمد أصحاب هذا التيار على العديد من الحجج والمنطلقات النظرية لتبرير فكرة صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي نذكر من بينها:

1- يعتبر أصحاب هذا التيار ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية، وهي ظاهرة ليست حسبهم حكرا على الغرب الرأسمالي مثلها مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى. ويرى أصحاب هذا التيار أيضا أن هذه الظاهرة عرفتها (وتعرفها) خبرات ومجتمعات ودول عديدة، والفارق يكمن في درجة نضح المجتمع المدني وتبلوره. ويؤكد هؤلاء المفكرين على أن الخبرة السياسية الإسلامية على صعيد الممارسة ومقارنة بالخبرة الأوروبية عرفت تاريخيا أشكالا تنظيمية عبرت عن جوهر مفهوم المجتمع المدني، سواء لجهة تعبيرها عن مصالح جماعات وفئات معينة أو لجهة استقلاليتها النسبية عن الدولة مثل نظام الوقف الإسلامي والطوائف الحرفية ورجال الدين والطرق الصوفية، فمقابل صيغة أهل الدولة التي تتردد في مقدمة ابن خلدون نقرأ صيغ أهل العصبية وأهل الحرف والصنائع والطرق والفرق، وجميع هذه الصيغ تعبر عن ديناميكية اجتماعية سياسية.

2- يرى أصحاب هذا التيار أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم نظري تحليلي، وهو مفهوم كغيره من المفاهيم ذات الطبيعة المماثلة، لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي تعبر عنها حتى يتسنى استخدامه.

3- يرى أصحاب هذا التيار أن تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية منذ منتصف الثمانينات (كالأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والروابط) مؤشر هام ينم على تشكل بنية تنظيمية لمجتمع مدني لا يزال بصفة عامة قيد التكوين والتبلور .

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب هذا التيار اتفقوا على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي واجتهدوا في صياغة المبررات والحجج النظرية والواقعية لهذه الفكرة، بينما اختلفوا في صياغة المفهوم وتحديد مكوناته، وأدواره وأولوياته. ونميز في هذا السياق ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الذي ركز على مكونات المجتمع المدني وأكد على ضرورة ضم البنى التقليدية إلى مكوناته.

يذهب بعض الكتاب (برهان غليون، محمود عبد الفضيل) إلى جعل المفهوم مفتوحا يضم بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة. ويعرف في هذا الاتجاه محمود عبد الفضيل (1992) مفهوم المجتمع المدني على أنه "مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة – الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي–، والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".

يرى برهان غليون (1992) أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والعائلية والثقافية والأخلاقية والعادات والتقاليد، الكثير منها من ميدان المجتمع المدني، ويرى هذا المفكر أنه " ليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر. على الرغم مما يمكن لهذا التمييز أن يقدمه من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية، فانه يمنع فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع، كمجتمع مدني. وبالتالي رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية أن تعالجها، وتقدم لها الحلول".

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي ربط المفهوم بالحداثة

يحصر أصحاب هذا الاتجاه (محمد عابد الجابري، وسعد الدين إبراهيم) المفهوم في البنى الحديثة ويجعلونه قرين الحداثة.

يذهب المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1993) إلى اعتبار المجتمع المدني "أنه المجتمع الذي تحكمه الأغلبية، وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية، واستقلال القضاء. أي المجتمع الذي تقوم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، والمجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة". و تنتمي مسألة المجتمع المدني ومؤسساتها الطوعية برأيه إلى" قيم المدينة، مقابل مجتمع القرية وقيمه وانتماءاته الموروثة".

يعرف سعد الدين ابراهيم (1995) مفهوم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية، وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها". ويعرفه أيضا بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف". ويرى سعد الدين ابراهيم (1991) أن المفهوم يحدد بدلالة عناصره، ويؤكد على أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على عدة عناصر تحدد طبيعة تنظيماته. أولا: عنصر الطوعية أو الفعل الإرادي (فالفرد ينتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني طوعا وباختياره. وهو السبب الأول الذي يفرض عدم عد البنى التقليدية ضمن مؤسسات المجتمع، باعتبار انتماء الفرد إليها هو انتماء مفروض أو موروث). ثانيا: العنصر الأخلاقي (باعتبار المفهوم منظومة قيمية ترتبط بسياق جديد وحديث وهو سياق المدنية. وهي منظومة تختلف تماما عن المنظومات التقليدية). ثالثا: فكرة المؤسسة (وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسطية. التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية) والعنصر الرابع. يتعلق بالغاية ودور هذه التكوينات حيث يجب أن يتم باستقلال عن السلطة السياسية.إلى جانب الجمعية فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثير وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

الاتجاه الثالث: وهو الإتجاه الذي ركز على وظائف المجتمع المدني في الواقع العربي وربطه بمسالة تحقيق التغيير:

تشير أماني قنديل (2010) "أن رؤية أدوار المجتمع المدني في النظريات والمقاربات الغربية قد استند وتطور عبر فترة زمنية طويلة في سياق من الديمقراطية والتعددية من ناحية وإرساء اقتصاد سوق رأسمالية من ناحية أخرى. وأن بناء هذه النظريات والمقاربات كانت تقوده قاعدتان أساسيتان أولاهما: تحقيق

الاستقرار في إطار مصالح فردية وجماعية. والثانية: القابلية للتكيف، أي قدرة كل الأطراف الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على التكيف مع المتغيرات الجديدة.

ومن هذا المنظور فان القدرة على التكيف في اتجاه تحقيق الاستقرار أعانت منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية على القيام بأدوار مهمة في سياق ثقافي واجتماعي وسياسي محدد. بينما يصبح التساؤل تشير نفس الكاتبة عن قدرة منظمات المجتمع المدني في إحداث التغيير في الدول العربية، وليس التكيف والاستقرار. فنحن لا نسعى بالطبع إلى استقرار حالة غياب العدالة الاجتماعية، وضعف الديمقراطية، ولا نسعى إلى التكيف مع المظاهر التسلطية الجديدة التي تقتبس الشكل من دون الجوهر، وإنما نسعى في حالة الطرح العربي القوي للمجتمع المدني إلى إعادة توزيع القوى السياسية ، والمحاسبة والمساءلة، وإعادة توزيع الثروة في اتجاه العدالة الاجتماعية، وهي قضايا وسياق يختلفان تماما عن القواعد الذهبية لأطروحة المجتمع المدني في الدول الغربية (الاستقرار والتكيف).

الاتجاه الرابع: وهو الإتجاه الذي ركز على وظائف المجتمع المدني في الواقع العربي وربطه بمسالة تحقيق الديمقراطية.

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم المفكر عزمي بشارة، أن هناك شروط تاريخية يجب أن تتوفر لكي يتحقق تفسير معين للمجتمع المدني في أرض الواقع. ويذهب عزمي بشارة (1998) إلى أن "عملية إبعاد المجتمع المدني عن السياسة، هي عملية انحراف على حقيقة وجود المجتمع المدني، وأن استخدام المفهوم يجب أن يتم في سياق النضال من أجل تحقيق الديمقراطية، ونشر قيمها في المجتمع. فاستخدام مفهوم المجتمع المدني يجب أن يعين على إصابة مجموعة من الأهداف أهمها الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة التي تؤدي إلى تقليص آلية السيطرة والإكراه التي تمارسها الكثير من الدول القطرية العربية. فيتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الدول العربية". وفي نفس السياق يؤكد عزمي بشارة على أن "مرحلة تشييد المجتمع المدني في الوطن العربي اليوم، تعني تحقيق الديمقراطية، وليس مجرد إقامة المؤسسات المدنية الحديثة لموازنة البرلمان والناجمة عن قصور الديمقراطية التمثيلية والليبرالية. وهي غير قائمة أصلا في الوطن العربي. ولا يجوز أن نقفز عن المرحلة الضرورية مثل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني قائم على توفرها وتحققها في الغرب". كما يؤكد عزمي بشارة على أن "المجتمع المدني دون سياسة وخارج سياق المعركة من أجل الديمقراطية هو عملية إجهاض للمفهوم، ذلك لأن الديمقراطية المتعثرة في مرحلتها الراهنة في أمس الحاجة إلى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي. وليس إلى مفهوم غامض يسترخي خارج السياسة." وهناك ثلاثة أسباب حسب هذا الكاتب تدعونا إلى عدم إدارة الظهر للعملية السياسية وتحويل المجتمع المدني إلى شاهد زور يبرر الغياب من ساحة المجتمع السياسي.

1- أن المجتمع المدني يقوم فقط في فضاء العلاقة مع الدولة. وهذا هو الفرق أيضا بين الحرية السياسية وحرية البدوي الشاعرية، بين المجتمع الطبيعي وبين المجتمع المدني.

2- أن هناك ارتباط لا تنفصم عراه بين تشكيل الأمة، وتشكيل المجتمع المدني، الذي يعني انتماءا قائما على المواطنة، وليس على العقيدة أو قرابة الدم أو غيره.

3- أن المعركة من أجل الديمقراطية هي معركة سياسية، معركة على السلطة أولا وأخيرا.

وفي نفس السياق يرى محمد عابد الجابري (2000) "أن الفرق بين مجتمع مدني وآخر يقوم على عناصر مهمة منها طبيعة الحياة الترابطية والمدنية، وكذلك التسامح في إطار التنوع والتعددية من أجل القيام بالمهام الديمقراطية."

2-3 تعريفات المجتمع المدني عند الكتاب العرب:

قدم الكتاب العرب عدة تعريفات للمجتمع المدني نذكر من بينها:

يذهب التعريف الذي تبناه مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة المجتمع المدني سنة 1992 إلى أن المجتمع المدني هو "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني القومي ومثل ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع على مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

يذهب محمد عابد الجابري (1993) في تعريف المجتمع المدني على أنه "المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ... وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات.

يعرف سعد الدين ابراهيم (1995) مفهوم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية، وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"

يذهب محمود بوسنة (2002) في تعريف المفهوم إلى أن" تنظيمات المجتمع المدني تقوم على أساس التعاقد الحر بين الأعضاء، والمساهمة في حل إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وخلف العمل الجمعوي نجد صورة لمجتمع مبني على مشاركة الجميع، والتعاضد بين الجميع والحرية للجميع، في إبداع وتصور المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع، وانجازها دون وصاية".

مناقشة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من المعطيات الأساسية التي يتميز بها الواقع العربي الفكري والسياسي المعاصر أهمها:

أولا: تعثر معظم البلدان العربية في بناء أنظمة ديمقراطية، وبناء أنظمة اقتصادية ليبرالية قوية، وفي تحقيق التغيير المنشود الذي دعت إليه مختلف النخب الفكرية والسياسية طيلة عقود من الزمن.

ثانيا: عدم تحقق التصورات والطموحات والانتظارات الفكرية العربية من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية خاصة منها مسألة تحقيق الديمقراطية، ونشر الثقافة المدنية، وتحقيق الانتقال نحو الحداثة.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية وسبل الاستفادة منها من خلال مراجعة الأفكار والتصورات والطموحات العربية المرتبطة بالأدوار المنتظرة من تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية على ضوء التطور التاريخي والوظيفي للمجتمع المدني في البلدان الغربية. وذلك بمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في إطار الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تعيشه البلدان العربية؟
- ما هي سبل الاستفادة من هذه التنظيمات في ضل الواقع العربي المعاش ؟

نرى في بداية هذه الدراسة عرض أهم مميزات المجتمع المدني في الخبرة الغربية وطرح المزيد من الأسئلة التي تفتح الأبواب أمام فهم أوسع لطبيعة الموضوع وتمهد المجال أمام الإجابة على تساؤلات الدراسة:

أولا:

- إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوما غربيا أصيلا، ارتبطت معانيه بسياقات تطور الخبرة الغربية وتطور الفكر الغربي. ولابد أن نميز في هذه النقطة بين مدلولين أساسيين لمفهوم المجتمع المدني مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المؤسساتي والدستوري، وهو المفهوم الذي يعبر عن الصيغة الممارسة على أرض الواقع ومفهوم المجتمع المدني المرتبط بالجانب المعرفي وهو المفهوم الذي يرتبط بالمساحات المرجعية التي وفرها الإنتاج الفكري لنخب المجتمعات الغربية عبر سيرورة زمنية، وسياق من التفاعل الداخلي والخارجي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- إن مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية هو بناء مفاهيمي زماني ومكاني، يعود إلى خلفيات فكرية متعاقبة ومترابطة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالمجتمع المدني في الخبرة الغربية كان هدفا متجددا، تأسس في إطار فكري وثقافي متجدد، وواقع اجتماعي واقتصادي متجدد (أي أن مفهوم المجتمع المدني كان يأتي في كل مرحلة من مراحل تطور الخبرة الغربية ليعبر عن التوجه الفكري السائد في تلك المرحلة وليعبر عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيها فالمفهوم في الخبرة الغربية عبر عن معان مختلفة، وجاء تلبية لحاجات متباينة وإجابة عن أسئلة متعددة).

إن إسقاط هذه الأفكار على الواقع العربي (فكرة أن مفهوم المجتمع المدني عبر عن معاني مختلفة في مراحل مختلفة ومتعاقبة في مسار تطور الخبرة الغربية، وفكرة أن عملية استدعاء المفهوم في كل مرحلة من هذه المراحل كانت لتحقيق هدف معين وللقيام بوظيفة معينة) تجعلنا نتجاوز مسألة صلاحية الاستخدام من عدمه في الواقع العربي مهما علت مبررات كل مسألة (مسألة صلاحية الاستخدام من عدمه)، وتضعنا أمام تساؤلا هاما عند استخدام المفهوم في الواقع العربي وهو:

ما هو المفهوم المناسب للمجتمع المدني في الواقع العربي المعاش؟ وما هي الوظيفة المناسبة له في البلدان العربية؟.

ثانيا:

تبلور مفهوم المجتمع المدني بمفهومه المعاصر كمفهوم يعبر عن مجمل التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في موروث الفكر الليبرالي، وارتبط بمراحل صعود الطبقة البرجوازية، ومراحل تشكل المجتمعات الرأسمالية. فالمجتمع المدني مفهوم اجتماعي لا يقوم إلا خارج العائلة وخارج الاعتبارات الدينية، وفي فضاء الفردانية. وهو مفهوم اقتصادي لا يقوم إلا في فضاء الاقتصاد الحر والملكية الخاصة. وهو مفهوم سياسي يعكس طبيعة أو صورة الدولة، ولا يقوم إلا في إطار علاقات التفاعل والتبادل المستمر بينه وبين الدولة. وهو مفهوم حقوقي لا يقوم إلا في إطار مبادئ التحرر السياسي (انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية)، والحرية الفردية القائمة على مبدأ الحق البورجوازي واحترام حقوق الإنسان (وهي جزئيا الحقوق السياسية ومفهومها المشاركة السياسية والمساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة والأمن).

إن هذه الشروط المرتبطة بالبيئة الطبيعية لوجود وحركة المجتمع المدني في الدول الغربية تضعنا أمام تساؤلات هامة في قضية استخدام المفهوم في الواقع العربي وهي:

هل المراد من استخدام المفهوم في العالم العربي تحقيق الشروط السابقة؟ أي هل المراد من استخدام المفهوم في الواقع العربي هو استعماله كأداة تغيير في المجتمعات العربية للوصول إلى الشروط السابقة؟

ثالثا:

إن مفهوم المجتمع المدني اليوم لا يجد مكانه وفاعليته، ولا يحقق أدواره ووظائفه، ولا يتماهى مع معانيه إلا في الأنظمة الديمقراطية، والمجتمعات التي تحمل وتؤمن بالقيم المدنية.

إن هذه الفكرة تجعلنا أمام تساؤل مهم يطرح نفسه أمام الفكر العربي وهو:

هل يجب استخدام مفهوم المجتمع المدني قبل أو بعد تحقيق الديمقراطية وقيام النظام الديمقراطي؟. وهل المراد من استخدام المجتمع المدني في الواقع العربي هو تحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية ؟.

شكلت هذه الأفكار والمميزات أسس التوجهات والطموحات والانتظارات العربية أثناء محاولات تأصيل مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي (المشار إليها سابقا)، حيث ربط أغلب المفكرين العرب وجود المجتمع المدني في البلدان العربية بثلاثة قضايا أساسية هي محور الأسئلة التي تم طرحها سابقا.

1- قضية الحداثة والتطور: ذهب بعض المفكرين العرب (سعد الدين ابراهيم، أماني قنديل) إلى ربط مفهوم المجتمع المدني بالحداثة والانتقال الاجتماعي والاقتصادي، وجعلوا المفهوم وسيلة لتجاوز الواقع العربي الذي يتميز بالعصبية والتنظيمات الإرثية نحو تحقيق حالة مدنية تقوم على المواطنة والتنظيمات الطوعية، واعتبر هؤلاء المفكرين مفهوم المجتمع المدني أداة تغيير ووسيلة انتقال في الواقع العربي السياسي والاجتماعي والثقافي.

2- قضية تحقيق الديمقراطية: ذهب بعض المفكرين العرب (عزمي بشارة، أحمد شكري الصبيحي) إلى ربط مفهوم المجتمع المدني بقضية النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في المجتمعات العربية وجعلوا المجتمع المدني وسيلة لتحقيق الديمقراطية وقيام النظام الديمقراطي.

3- قضية نشر الثقافة المدنية: ذهب بعض المفكرين العرب (عابد الجابري،أماني قنديل) إلى ربط المجتمع المدني بالثقافة المدنية وجعلوه وسيلة لتحقيق المواطنة، والحرية، ووسيلة لضمان واحترام حقوق الإنسان.

في إطار مناقشة هذه الأفكار وللإجابة عن الأسئلة السابقة نرى في هذا العمل:

إن المتتبع لمراحل التطور التاريخي والوظيفي للمجتمع المدني في الخبرة الغربية (المشار إليها أعلاه) يلتمس بوضوح أن المجتمع المدني لم يكن أداة تغيير، ولم يكن وسيلة انتقال من مرحلة إلى مرحلة، كما أن المجتمع المدني في الخبرة الغربية لم يكن أداة لنشر القيم أو أداة صقل للهوية أو أداة بناء للثقافة أو وسيلة لتحقيق الديمقراطية بل إن المفهوم كان يستخدم في إطار فكري محدد ليعبر عن مجموع الأفكار والقيم التي يحملها هذا الفكر ويطمح إلى تحقيقها (مع فلاسفة العقد الاجتماعي وفلاسفة الأخلاق)، وكان يستخدم بعد تحقيق الانتقال والمرور إلى مرحلة جديدة تحمل فيها الدولة والمجتمع قيم جديدة بهدف أن يقوم المجتمع المدني بأدوار ووظائف محددة في إطار هذه القيم وهذه الثقافة (مع فلاسفة الفكر الحديث

والمعاصر وعصر العولمة). فالمجتمع المدني عبر مراحل التطور التاريخي والفكري للمجتمعات الغربية يرتبط وظيفيا وبنيويا بالثقافة والقيم السائدة في المجتمع أو التي هي قيد التبلور.

إننا نعتقد أن أسباب عدم تحقق الطموحات والانتظارات العربية من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية خاصة فيما يخص مسألة تحقيق الانتقال والتغيير وتحقيق الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية يعود بالدرجة الأولى إلى إعطاء المفكرون العرب تنظيمات المجتمع المدني أدوارا لم يقم بها عبر مسار تطوره في بيئته الأصلية (الخبرة الغربية).

وبهدف التأكد من هذه الأفكار(أن المجتمع المدني لم يكن أداة تغيير في المجتمعات الغربية، ولم يكن أداة نشر للقيم المدنية، ولم يكن أداة تحقيق للديمقراطية) وتوضيحها، نقدم أهم المحطات الفكرية التي أستخدم فيها المفهوم عبر مراحل تطور المجتمعات الغربية:

الاستخدام الأول:

أستخدم مفهوم المجتمع المدني أول مرة مع فلاسفة الأنوار (فلاسفة العقد الاجتماعي وفلاسفة الأخلاق) عبر المفهوم في هذا الفكر عن إرادة صريحة في إنهاء نظريات الحق الالاهي، وتحرير السياسة من اللاهوت، وعن إرادة هذا الفكر الانتقال من حالة المجتمعات التي تقوم على رابطة القداسة (رابطة الدين والعرف) إلى حالة المجتمعات التي تقوم على الرابطة الاجتماعية.

استخدم مفهوم المجتمع المدني في نظريات العقد الاجتماعي(هوبز، لوك، روسو) للتعبير عن حالة سياسية اجتماعية تقوم على أساس توقيع عقد اجتماعي، تتميز بسلطة دنيوية مدنية يحدد العقد طبيعتها. كما عبر مفهوم المجتمع المدني في هذه الفلسفة عن طموح نظري يؤسس إلى الانتقال من الحالة الطبيعية التي تتميز بالحكم الالاهي إلى حالة اجتماعية تتميز بوجود سلطة مدنية دنيوية.

استخدام مفهوم المجتمع المدني في نظريات فلاسفة الأخلاق (فيرغسون، مونتسكيو هيوم أدم سميث) للتعبير عن المجتمعات التي يحكمها القانون الوضعي.

نود أن نشير في هذه النقطة إلى:

– أن استخدام المفهوم في هذا الفكر كان للتعبير عن مجتمع معين يتميز بقيم معينة يحملها الفكر السائد في تلك المرحلة.

– أن عملية انتقال المجتمعات الغربية من عصور القرون الوسطى إلى العصر الحديث تمت بفضل الجهود الفكرية لفلاسفة الأنوار، والثورات المتتالية للمجتمعات الغربية التي قادتها البورجوازية الصاعدة التي آمنت بقيم الحرية والملكية الخاصة والقانون، بداية بالثورة الهولندية ثم الثورة الألمانية وصولا إلى الثورة الفرنسية.

ليتضح لنا أن المجتمع المدني ومفهومه لم يكن أداة التغيير والانتقال من العصر الاقطاعي إلى العصر الحديث، ولم يكن مصدر القيم في تلك المرحلة، بل كان مجرد فكرة (مفهوم تصوري) تؤطر مجمل الأفكار والقيم والطموحات التي حملها الفكر الغربي في تلك المرحلة.

الاستخدام الثاني:

أستخدم مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الفكر الليبرالي – الفكر الإشتراكي) بعد نجاح الثورة الفرنسية عام (1789)، وتشكل الدولة البرجوازية، وانفجار الثورة الصناعية. في إطار صورة جديدة للمجتمعات الغربية تختلف عن المجتمعات القديمة في جانبها التكويني والوظيفي، ففي الجانب التكويني ألغيت في المجتمعات الغربية المراتب الاجتماعية والامتيازات، وأصبح الأفراد يتمتعون بالمساواة والمواطنة. أما في الجانب الوظيفي فتميز بمجال جديد لتقسيم العمل، صيغت فيه قوانين التعاقد وحقوق الأفراد والجماعات وحقوق تشكيل الجمعيات الاجتماعية والسياسية. كما جاء هذا الاستخدام في حالة سياسية تميزت بوجود دساتير وقوانين، منح فيها المواطنون حق اختيار أجهزة الدولة عن طريق الانتخابات، ومنح فيها الأفراد الحقوق السياسية والمدنية، وأعطيت لهم حرية أكبر لتسيير شؤونهم عن طريق تشكيل شبكة علاقات جديدة في إطار الدولة البرجوازية ونظامها الذي يقوم أساسا على أولوية الفرد وحريته (الفردية)، والإقرار بالاهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق الديني والسياسي.

ويمكن القول أن عمليات استخدام مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث تمت في إطار القيم المدنية التي كرستها الدساتير المنبثقة عن الثورات الاجتماعية الغربية كقيم المواطنة والمساواة والحريات الفردية والجماعية والانتخابات والملكية الخاصة وحكم القانون والحق في إنشاء التنظيمات الاجتماعية

والسياسية. وفي إطار مبادئ التحرر السياسي (أي انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية) واحترام حقوق الإنسان.

الاستخدام في الفكر الليبرلي:

عبر مفهوم المجتمع المدني عند هيجل عن مجمل التنظيمات التي تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة (ونشير هنا أن تنظيمات كانت موجودة أصلا في المجتمع، ويضمن حق إنشاءها الدستور – فمنطلق المفهوم كان موجودا في المجتمع)، وينخرط فيها الأفراد أحرارا وطواعية (صفة الفعل الإرادي أو الطوعية)، حيث ربط هيجل حرية الفرد بحرية اختيار جماعته الجديدة التي تختلف عن جماعته الأولية (الأسرة) وتختلف عن الدولة. وتشكل هذه الصفة مؤشرا هاما للدور الأول المراد للمجتمع المدني في المجتمعات البرجوازية الصناعية وهو تعميق مبدأ الفردية، وإبعاد الفرد عن العائلة، من منطلق أن الفكر الليبرالي ينطلق في فهم المجتمع من علاقة الفرد – المجتمع – الدولة.

منح هيجل وظيفة واضحة للمجتمع المدني هي الوساطة والوسطية حيث اعتبر هيجل المجتمع المدني سلسلة من الوسائط ما بين الفرد والدولة. لتحدد الوظيفة الثانية للمجتمع المدني وهي وظيفة وساطة ووظيفة تنظيمية، ووظيفة ضبط اجتماعي، ووظيفة توازن واستقرار.

جعل هيجل المجتمع المدني ميدان الحاجة والتنافس الاقتصادي (صفة الحاجة والأنانية) باعتبار أن الأفراد يتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية والمعنوية، وتظهر من خلال هذه الصفة وظيفة هامة جدا للمجتمع المدني، وهي إبعاد عمليات التنافس والصراع عن المجال السياسي مجال الدولة.

يشترط هيجل القيام القبلي للدولة، وأن يأتي تكوين المجتمع المدني في فترة لاحقة عن الدولة، التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء. باعتبار المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، وهو في حاجة دائمة ومستمرة إلى المراقبة من طرف الدولة. يظهر من خلال هذا الشرط الوظيفة المركزية للمجتمع المدني وهي إضفاء الشرعية على حق الدولة في مراقبة المجتمع، وفي في تطبيق القوانين البرجوازية وفي تسيير وتنظيم شؤون المجتمع، وسيطرة جهازها البيروقراطي عليه.

من خلال هذه الأفكار يتضح لنا أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في هذا الفكر تم في إطار عناصر الثقافة المدنية (الحريات الفردية والجماعية، الحقوق السياسية والمدنية، مبادئ حقوق الإنسان) كما

يتضح لنا أن عملية الاستخدام لم تكن بهدف تحقيق التغيير بل تمت في إطار تحقيق الاستقرار والحفاظ على القيم السائدة من خلال إعطاء الدولة شرعية الدفاع عن الحق البرجوازي.

استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي في سياق فكري جديد يتناول موضوعا جديدا مع المفكر توكفيل هو موضوع الديمقراطية.

استخدم توكفيل مفهوم المجتمع المدني في إطار النظام الديمقراطي ومنحه وظيفة محددة في هذا النظام. ونشير هنا أن المفكر توكفيل لم يستخدم مفهوم المجتمع المدني كأداة للتغيير أو أداة للانتقال إلى النظام الديمقراطي، بل استخدمه في إطار قيام النظام الديمقراطي وفي حضن الثقافة المدنية وليس قبل ذلك. حيث وضع توكفبل المجتمع المدني في مقابل الدولة ليقوم بوظيفة مراقبة الدولة باعتباره حاجزا أمام تمركز السلطة في يد جهازها البيروقراطي.

انطلق توكفيل في استخدامه مفهوم المجتمع المدني في إطار موضوع الديمقراطية من حالة عينية وحيدة في القرن التاسع عشر هي الحالة الأمريكية، من خلال كتابه (الديمقراطية في أمريكا) حيث تناول بشكل عام قضايا الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني.

ونود أن نشير هنا اعتراضا أن الديمقراطية في أمريكا لم يحققها المجتمع المدني، ولم يكن مفهوما مستخدما في أدبياتها، بل تحققت الديمقراطية في أمريكا، كنتيجة لإنهاء الحرب الأهلية، وثمرة إرادة الشعب الأمريكي وقياداته في قيام نظام سياسي ينهي عقود من العبودية ويضمن العدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع الأمريكي في إطار قيم المواطنة والديمقراطية.

كما نود أن نشير أن الديمقراطية في الدول الغربية لم يحققها المجتمع المدني بل جاءت كنتيجة لإفرازات الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكر شرقي ومعسكر غربي بقيادة الولايات المتحدة التي كان نظامها ديمقراطيا.

الاستخدام في الفكر الاشتراكي:

تناول ماركس مفهوم المجتمع المدني تناولا نقديا، واعتبره مفهوما يعود إلى القرون الوسطى واعتبره مفهوما قاصرا عن تحليل واقع المجتمعات الغربية الحديثة، كونه مفهوم يخفي أكثر ما يبدي، وقدم ماركس مفهوم المجتمع المدني على أنه مفهوم يعبر على المجتمع البرجوازي، ويشكل انعكاس للدولة.

– انطلق ماركس في بناء تصوراته حول موضوع المجتمع المدني من انتقاد أفكار هيجل. حيث انتقد ماركس فكرة المؤسسات الطوعية المتوسطة عند هيجل، واعتبارها أدوات لحل مسألة اغتراب الأفراد وصراعهم. وانتقد فكرة ضم البنى الأهلية إلى مؤسسات المجتمع المدني، واعتبرها حلول محافظة ورجوع إلى عصور القرون الوسطى. وانتقد فكرة فصل المجتمع المدني عن الدولة، حيث يرى ماركس أن الدولة هي انعكاس للمجتمع المدني، الذي يتشكل من مجموع العلاقات المادية الأفراد، وهو مجال الاستغلال الطبقي. لتتحدد ملامح المجتمع المدني عند ماركس باعتباره صورة للمجتمع البرجوازي وحلبة التنافس الواسع للمصالح الاقتصادية البرجوازية وفضاء الصراع الطبقي، وبالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.

– يرى ماركس أن الدولة (الرأسمالية) ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيجل، لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره. كما يرى أن الدولة ما هي إلا انعكاس للمجتمع البورجوازي (المجتمع المدني)، وما هي إلا صورة أيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

– يرى ماركس أن المجتمع البورجوازي (المجتمع المدني) بمفهومه ظاهرة محددة تاريخيا بطريقة نشوئها عبر العملية التاريخية، لانفصال المنتجين عن الشروط المادية لعملية الإنتاج. ويرى حتمية زواله نتيجة التناقض بين قوى الإنتاج وطبيعتها الاجتماعية.

يتضح من خلال طرح أفكار ماركس أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي كان بهدف خلق صورة اديولوجية لسيطرة طبقة (البرجوازية) على الطبقات الأخرى. وبهدف إعطاء الشرعية للدولة في حماية قيم هذه الطبقة، وضمان بقاءها واستمرارها. بينما يؤكد ماركس على حتمية سقوط المجتمع البرجوازي وبالتالي المجتمع المدني عن طريق ثورة بلوريتارية تقودها الطبقة العاملة ليتضح لنا أن أداة التغيير عند هذا المفكر هي الثورة الاجتماعية.

شكلت أفكار غرامشي مصدر إلهام العديد من المفكرين في المرحلة المعاصرة، خاصة بعد أن أعطى للمجتمع المدني مكانا جديدا، ووظيفة جديدة، فقد وضع غرامشي المجتمع المدني في نفس الخط مع المجتمع السياسي، وربط المجتمع المدني بمفهوم جديد هو مفهوم الهيمنة، وأعطى المجتمع المدني وظيفة

تحقيق الهيمنة الفكرية، حيث جعل المجتمع المدني مجال التنافس الإيديولوجي، وجعله فضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها.

– انطلق المفكر غرامشي من فكرة أساسية مفادها أن استمرار الدولة البرجوازية والمجتمع البرجوازي في الدول الغربية كان نتيجة أن أفكار وقيم الدولة والمجتمع على حد سواء حققت هيمنة فكرية في الواقع المعاش، وأن هذه الهيمنة تحققت بفضل تنظيمات المجتمع المدني. فغرامشي يعيد سبب وسر إعادة المجتمعات الرأسمالية إنتاج نفسها، إلى وجود حيز اجتماعي تطور في ظل الرأسمالية هو ساحة الهيمنة الثقافية، هذا الحيز ليس حيز الاقتصاد، بل هو جزء من المبنى الفوقي ولكنه ليس حيز الدولة بل هو المجتمع المدني البورجوازي الذي بواسطته حققت البورجوازية هيمنتها الثقافية.

نلاحظ أن هناك فكرة أساسية في هذا الطرح وهي وجود تقاطع في الثقافة والقيم والتصورات بين المجتمع والمجتمع السياسي (لدولة) والمجتمع المدني، وهو السر الحقيقي في استمرار المجتمعات الرأسمالية وإعادة إنتاج نفسها.

– جزم غرامشي كما أشار عزمي بشارة (1998) أن الطبقة العاملة في أوروبا يمكنها الوصول إلى السلطة إذا حقق فكرها هيمنة ثقافية على المجتمع، أي إذا هيمنت أفكار العدالة الاجتماعية على المجتمع دون الحاجة إلى سيطرة اقتصادية أو سياسية بواسطة رأس المال أو الدولة. ويرى غرامشي أن ليست الدولة وحدها قادرة على نشر الأيديولوجيا، بل المجتمع المدني أيضا بواسطة المثقفين قادر على نشر الأيديولوجيا المضادة وممارسة الهيمنة. ويولي غرامشي أهمية كبيرة لدور الحزب الذي يطلق عليه اسم – المثقف الجمعي – في نشر الثقافة وتحقيق الهيمنة.

– وظف غرامشي المجتمع المدني في إطار إشكالية نظرية سياسية جديدة، هي إشكالية البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية مثل ايطاليا في النصف الأول من القرن العشرين، من خلال جعل الهيمنة الثقافية ساحة الصراع الأساسية في المرحلة ما قبل الثورية. وتطوير إستراتيجية جديدة تقوم على استخدام الأيديولوجيا في سبيل تحقيق الهيمنة. أي استخدام مثقفين لإنتاج رأسمال رمزي بواسطة مجتمع مدني بروليتاري عماده المثقفين والأحزاب الاشتراكية ونوادي ومجالس العمال والنقابات، يدفع إلى

تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وزوال المجتمع الطبقي، من خلال تحقق هيمنة ثقافية لفكر التغيير، أي الفكر البروليتاري القائم على العدالة الاجتماعية.

نلاحظ أن غرامشي وظف المجتمع المدني ومفهومه بهدف تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية تؤمن بالقيم البرجوازية، باعتباره حيز اجتماعي منظم، يشكل ساحة الصراع الفكرية الأساسية وقادر على تحقيق الهيمنة الثقافية المضادة. أي أنه فضاء قادر على نشر الثقافة والقيم، ولكن لابد أن نشير هنا أن المجتمع المدني لم يتمكن من تحقيق هذه الوظيفة مطلقا سواء في ايطاليا أو في غيرها من الدول الغربية الرأسمالية، لأنها ليست وظيفته، بل وظيفته حمل الأفكار والقيم التي يحملها المجتمع والدولة الموجود فيه، والقيام بالأدوار المنوطة به في هذا الإطار.

كما نود أن نشير إلى أن ذهاب أغلب المفكرين العرب وغيرهم في اتجاه إعطاء المجتمع المدني وظيفة نشر الثقافة وتحقيق الهيمنة، تأثرا بأفكار غرامشي، هي عملية تماهي مع الفكر الماركسي الحديث (الفكر المنحصر والمتلاشي)، وعملية خروج عن المسار الطبيعي لتطور المفهوم ووظائفه المرتبطة أساسا بالموروث الليبرالي. كما نشير أن هذه الفكرة لم تتحقق لا في إيطاليا ولا في غيرها من الدول. ونشير هنا اعتراضا أن قيام الدولة الاشتراكية في روسيا لم تكن نتاج هيمنة ثقافية ولم تكن ثمرة لدور المجتمع المدني، بل كانت نتاج الثورة البلشفية.

الاستخدام الثالث:

أستخدم مفهوم المجتمع المدني في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لتأطير معطيات تمرد الحركة العمالية ضد الدولة الاشتراكية. ويعود هذا الاستخدام في الفكر الغربي في العصر المعاصر لفهم الحركات الاجتماعية الجديدة واستيعابها، ولتعميق الممارسة الديمقراطية في البلدان الغربية.

ونشير إلى أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الغربية لم يكن بهدف التغيير أو نشر ثقافة غريبة عن المجتمع والدولة، بل جاء في إطار النظام الديمقراطي والثقافة المدنية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن والتكيف مع المتغيرات الجديدة. وليقوم بوظائف محددة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليعمق مبدأ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الاستخدام الرابع: جاء الاستخدام الرابع لمفهوم المجتمع المدني في عصر العولمة، في عصر تميز بالأحادية القطبية، والثورة المعلوماتية. عبر هذا الاستخدام عن إرادة الفكر الغربي إعادة استخدام نظرية المجتمع المدني في سياق توفير أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي أيضا وطنية تتناسب مع متطلبات الاقتصاد العالمي، وعن إرادة الدول الرأسمالية توفير آلية تسمح بإطلاق قوى السوق وتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية.

ويمكن القول أن استخدام المفهوم في عصر العولمة جاء في مرحلة تميزت بانتصار القيم الغربية (القيم الليبرالية) ، وان الهدف من استخدام المفهوم لم يكن من أجل التغيير أو نشر ثقافة وقيم جديدة في هذه المجتمعات، بل جاء الاستخدام بهدف تحقيق عالمية هذه القيم، وعالمية هذه الثقافة وتحقيق عالمية النموذج الرأسمالي (أي تم استخدام المفهوم من أجل فرض القيم الرأسمالية على دول العالم، وتقويض الدولة القومية). كما أن استخدام المفهوم في هذه المرحلة كان بهدف أن يقوم المجتمع المدني بأدوار تمكن من تحقيق العولمة الاقتصادية أساسا من خلال تحقيق عولمة سياسية واجتماعية وأخرى ثقافية، من خلال توظيف مفهوم المجتمع المدني العالمي أو مفهوم المنظمات الدولية الغير حكومية.

من خلال هذا العرض الذي تناول مراحل استخدام مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية يتضح لنا:

– أن عمليات استخدام المفهوم في الدول الغربية تمت في مراحل تاريخية محددة، تتميز بفكر محدد وبسياق سياسي وثقافي محدد. وأن عمليات الاستخدام في الدول الغربية لم تكن بهدف تحقيق انتقال سياسي أو ثقافي في هذه البلدان. كما نشير في هذا السياق أن عمليات استخدام المفهوم في البلدان الغربية تمت في إطار النظام الديمقراطي والثقافة الديمقراطية وليس قبله. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني وتنظيماته في البلدان الغربية عبرت على صورة قوية للممارسة الديمقراطية، وعن انعكاس واضح لقيم وعناصر الثقافة المدنية.

– إن عدم تحقق الانتظارات والطموحات الفكرية في البلدان العربية من وراء وجود تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية يعود حسب رأينا إلى إعطاء تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية أدوارا لم يقم بها عبر مراحل تطوره في بيئته الأصيلة، ويعود إلى تجاوز عناصر أساسية ترتبط بطبيعة وظائف هذا المفهوم في البلدان الغربية أهمها أن الوظيفة الأساسية لهذه التنظيمات هي وظيفة الوساطة بين الفرد

والدولة في إطار القيم والمعايير المشتركة بين المجتمع والدولة. وأن الوظيفة المركزية الثانية هي تحقيق التوازن والاستقرار والتكيف في إطار مبدأ الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

– كما أننا نرى أن تعثر الدول العربية في بناء أنظمة ديمقراطية لا يعود إلى مسألة عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني أو هشاشتها في هذه البلدان بل يعود إلى عدم توفر الإرادة السياسية في بناء مثل هذه الأنظمة وإلى غياب مجموعة من العناصر الأساسية المساعدة كغياب منظومة فكرية هادفة، وغياب الإرادة الجمعية بمجموع عناصرها التي تدفع إلى ذلك.

أما فيما يخص الإجابة على تساؤلات الدراسة المعلن عليها سابقا:

– ما هي الأدوار الممكن أن تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في إطار الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تعيشه البلدان العربية؟

– ما هي سبل الاستفادة من هذه التنظيمات في ضل الواقع العربي المعاش ؟

وقبل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة نود في البداية عرض مجموعة من الأفكار المرتبطة بنشاط المجتمع المدني في المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية:

– تطور المجتمع المدني بمفهومه الحديث والمعاصر في موروث الفكر الليبرالي وحضن الدولة الرأسمالية وتوسعت نشاطاته وأهميته في المجتمعات الغربية بفضل دعامتين أساسيتين هما الدولة والقطاع الخاص فالمجتمع المدني في الفكر الحديث (هيجل) هو مصدر شرعية الدولة، والكيان الذي يعكس قيمها ومعاييرها، وأداة استقرارها وإعادة إنتاج نفسها. فالدولة والمجتمع المدني في الفكر الحديث هما وجهان لعملة واحدة.

– شكل المجتمع المدني في الفكر الحديث (توكفيل) أداة الحفاظ على النظام الديمقراطي، وحمايته من تمركز السلطة وتذرر الأفراد (اهتمامهم بالشأن الخاص على حساب الشأن العام).

– تقوم نظرية المجتمع المدني في الفكر المعاصر على مبدأ الشراكة بين الأطراف الرئيسية في المجتمعات الغربية الدولة– القطاع الخاص– المجتمع المدني، فالمجتمع المدني يضطلع بالمهام والنشاطات التي لا تدخل في اهتمام القطاع الخاص (النشاطات التطوعية الغير هادفة للربح)، والقطاع

الخاص هو الممون الرئيسي لبرامج ونشاطات المجتمع المدني، في حين تدعم الدولة تنظيمات المجتمع المدني وتعضد نموها بينما يعمل المجتمع المدني على تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار في هذه الدول.

– يحمل المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص في الدول الغربية نفس القيم والانشغالات والتوجهات وتعمل هذه الأطراف في تناغم بهدف تحقيق المزيد من الممارسة الديمقراطية والمزيد من التقدم.

في المقابل:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوما غريبا عن الفكر والثقافة العربية في المجتمعات العربية (فالمفهوم هو مفهوم غربي أصيل تطور بتطور الخبرة الغربية، يحمل ثقافة تختلف عن ثقافة المجتمع وتختلف عن ثقافة وتوجهات الدولة). فعملية استدعاء المفهوم وبناء منظمات المجتمع المدني تمت في إطار عمليات التحول الاقتصادي المفاجئ والمفروض من المنظمات الدولية (من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر) والتحول السياسي القسري (التحرك الشعبي أو الضغوط الدولية) (من الأحادية إلى التعددية).

– تتميز العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة في البلدان العربية بالتوجس وانعدام الثقة من جهة وبالتعارض والصدام من جهة أخرى وهو ما يفسر صور محاصرة بعض التنظيمات، وصعوبة اعتماد البعض، والتعامل الانتقائي مع البعض الآخر(فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة ليست علاقة طبيعية كما هو في الغرب).

– شكل تعثر الدول العربية في بناء دولة ليبرالية ونظام اقتصادي رأسمالي قوي يسمح ببروز قطاع خاص يساهم في تمويل وتطوير المجتمع المدني مشكلة وأزمة كبيرة في مسار تطور المجتمع المدني. فالمجتمع المدني في الدول العربية يعمل في غياب دعامة أساسية تضمن حركته هي القطاع الخاص، مما يرهن نشاطاته ويرهن استقلاليته ويجعله رهينة مساعدات الدولة.

بناء على هذا الطرح الذي يعكس الواقع العربي في كثير من الدول العربية يمكن القول بأن:

المجتمع المدني يستطيع بالتأكيد القيام بالعديد من الأدوار في المجتمعات العربية كتشكيلة منظمة مثل أدوار الوساطة ومساعدة الفئات الهشة، وشغل المساحات التي تنسحب منها الدولة، وأدوار الدفاع والتنظيم والتجنيد والضبط الاجتماعي، لكن بعيدا عن أدوار التغيير، وتحقيق الديمقراطية، ونشر الثقافة المدنية التي شكلت مجمل الطموحات والانتظارات الفكرية العربية باعتبارها أدوارا تدخل في صلب العمل السياسي وهي

وظيفة لا علاقة لها بوظائف المجتمع المدني المعاصر، وباعتبارها أدوارا تؤدي إلى تأجيج الصراع بين الدولة والمجتمع المدني، وتفضي إلى حالات الصدام بينهما الأمر الذي يرهن وجوده ويؤدي إلى تقويض عمل تنظيماته.

وفي نفس الاتجاه فإننا نرى أن عملية اختيار مفهوم (معنى) من مفاهيم المجتمع المدني التي وردت في الخبرة الغربية واستعماله في البلدان العربية، ومطالبة المجتمع المدني بالقيام بنفس الأدوار التي يقوم بها في البلدان الغربية هي عملية غير مضمونة النتائج، ونعتقد ضرورة بناء تصورات فكرية عربية هادفة تؤطر سبل الاستفادة من هذه التنظيمات، وتسمح ببناء أواصر الثقة والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع وفق معطيات ومتغيرات الواقع العربي السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. فهناك فرق كبير بين عملية سحب المفهوم بمعنى معين، من بيئة معينة، ومن نظام ومجتمع وثقافة معينة، ليقوم بالإنتاج المباشر في بيئة مخالفة، وبين بحث سبل الاستفادة من هذا المفهوم وتنظيماته من منطلق تصور خاص ينطلق من ثقافة ومعطيات الواقع مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والحاجات والقضايا المطروحة دون إهمال توجهات وثقافة الدولة.

فنحن نعتقد أن الاجتهاد لا يكمن في اختيار مفهوم مناسب وأدوار ملائمة قد نختلف حولها وحول أهميتها بل نرى أن من الضروري أن يتجه الفكر العربي أولا إلى قراءة إمكانيات وواقع المجتمعات العربية وطموحاتها، ومن ثم بناء تصورات فكرية لمستقبل هذه المجتمعات تنطلق أساسا من واقع وثقافة هذه المجتمعات ومن القيم التي تؤمن بها، لتأتي بعد ذلك ثانيا عملية استخدام المفهوم وتنظيماته، وتحديد معانيه وأدواره في إطار هذا المشروع أو التصور.

الفصل الثانـي

واقع مفهوم المجتمع الأهلي بين تهميش المفكرين العرب والحضور الميداني

مقدمة:

تتميز الساحة العربية والإسلامية بحضور قوي للعديد من التنظيمات الاجتماعية التاريخية التي يعود زمن ظهورها إلى مراحل مختلفة من مراحل تطور هذه المجتمعات، فمنها التنظيمات الاجتماعية التي ارتبطت بالتاريخ القديم للعالم العربي (القبيلة، الوجهاء، الأعيان والسادة)، ومنها التنظيمات التي ارتبطت بالتاريخ الوسيط للمجتمعات العربية (وهي التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي ارتبطت بالتاريخ العربي الإسلامي مثل (المساجد، المؤسسات الخيرية، الطرق الصوفية والزوايا، الطوائف والمذاهب والمرجعيات الفقهية، الوقف ومؤسسات الزكاة، العلماء))، ومنها التنظيمات والمؤسسات التي عرفتها هذه المجتمعات في العصر الحديث والمعاصر (وهي التنظيمات التي ارتبطت بحركات التحرر والإصلاح والنهضة مثل(النوادي والجمعيات الأهلية، جمعيات العلماء المسلمين)).

استخدم المفكرون العرب العديد من مفاهيم الاجتماعية للتعبير عن هذه التنظيمات من بينها مفاهيم المؤسسات التقليدية والجمعيات الأهلية، غير أن الملفت في هذا الموضوع هو تناول الفكر العربي هذه التنظيمات بطريقة متفرقة كأن يتناول القبيلة أو يتناول الطرق الصوفية، في حين لم يتناول الفكر العربي هذه التنظيمات في إطار منظومة واحدة، وككيان اجتماعي واحد، يعبر عن حيز ثقافي اجتماعي واحد ويحمل قيم اجتماعية واحدة، وككيان منظم يقوم بأدوار متكاملة، ويعبر عن مجمل أنماط التفاعل في المجتمعات العربية.

استخدم مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي للتعبير عن التنظيمات الاجتماعية التقليدية حديثا حيث يعود استخدام هذا المفهوم إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي وذلك مع بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الساحة الفكرية العربية (وهذا في إطار عمليات التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، وفي خضم تصاعد الجدل في الساحة الفكرية العربية حول مدى صلاحية استخدام هذا المفهوم (الذي تم استدعاؤه من الفكر والواقع الغربيين) من عدمه في الواقع العربي.

استخدم المفكرون العرب مفهوم المجتمع الأهلي في إطار تناول مفهوم المجتمع المدني في مواطن نظرية قليلة وسطحية حيث تم تناول هذا المفهوم في سياق تقديمه كمفهوم بديل عن مفهوم المجتمع المدني (وجيه كوثراني، متروك الفالح) تارة، بينما ذهب آخرون (برهان غليون) إلى ضرورة عد مكونات المجتمع

المدني ضمن تنظيمات المجتمع المدني، في حين ذهب مجموعة من المفكرين العرب (سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل) إلى ضرورة استبعاد المفهوم من ساحة الاستخدام الفكري العربي باعتباره مفهوما رجعيا، ووسموا تنظيماته بالتخلف، واعتبروها تنظيمات معيقة لتطور المجتمعات العربية.

إن تصدر تنظيمات المجتمع الأهلي المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي، وبروزها كمجموعة من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في البلدان العربية خاصة مع تحول العديد من الدول العربية إلى دول محاصصة قبلية وطائفية (العراق، لبنان، السودان، الصومال، جيبوتي) وسيطرة المعطى القبلي والطائفي في الدول التي تشهد حروبا أهلية (سوريا، اليمن، ليبيا)، واستمرار العائلات الملكية في حكم الدول العربية الملكية (السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، الأردن، المغرب) من جهة، وقيام هذه التنظيمات بوظائف الدولة في كثير من الدول كوظيفة تحقيق الأمن (العراق، اليمن، السودان، لبنان) وقدرة هذه التنظيمات على التجنيد وتوجيه الرأي العام، (اليمن، ليبيا، العراق) من جهة ثانية، يشكل واقعا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا يدفع الساحة الفكرية العربية إلى تناول المفهوم من زوايا نظرية وفكرية جديدة ويدعو إلى ضرورة إعادة قراءة التصورات والأحكام العربية حول موضوع المجتمع الأهلي وتنظيماته ويفتح المجال أمام البحث في قضايا قدرات وتأثيرات هذه التنظيمات في البلدان العربية، كما يفتح المجال للبحث في قدرة مفهوم المجتمع الأهلي على تحليل الواقع العربي وإمكانية استخدامه كأداة تحليل في المجتمعات العربية.

وفي هذا السياق (ضرورة البحث في قدرة مفهوم المجتمع الأهلي على تحليل الواقع العربي وإمكانية استخدامه كأداة تحليل في المجتمعات العربية) رأينا في هذا البحث طرح مجموعة من الأسئلة، وهي الأسئلة التي اعتقدنا أن الإجابة عليها تساهم نوعا ما في تسليط الضوء على جوانب من جوانب هذا المفهوم من بينها:

- هل يمكن أن تعتبر مؤسسات المجتمع الأهلي التي عرفتها الخبرة العربية منذ القدم كيانا اجتماعيا يحمل السمات الثقافية لهذه المجتمعات، ويساهم في بناء التاريخ (السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي) للمجتمعات العربية ؟.

- ما هي علاقات تنظيمات المجتمع الأهلي بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البلدان العربية؟
- هل تستطيع مؤسسات المجتمع الأهلي أن تقوم بمجموعة من الأدوار في عصرنا الحالي مثلها مثل ما قامت به وتقوم به مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الغربية ؟.

إن الإجابة على هذه الأسئلة في اعتقادنا، لا يمكن أن تتم إلا من خلال إدراك الدلالات المعرفية لهذا المفهوم، وإدراك المقومات والعلاقات الداخلية والخارجية التي تطور فيها من خلال المراجعة التاريخية لبدايات استخدامه وإدراك علاقات تنظيماته بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وإعادة قراءة تصورات المفكرين العرب حوله على ضوء التطور التاريخي والوظيفي للمفهوم في الخبرة العربية.

من هذا السياق خصصنا هذا الفصل للبحث أولا في بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي بهدف تحديد الجذور التاريخية والفكرية للمفهوم ثم عرض علاقات المفهوم بمختلف السياقات السياسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية في البلدان العربية. وذلك وفقا للعناصر التالية:

1- بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي

2- المجتمع الأهلي والواقع العربي

2- 1 المجتمع الأهلي والمجال الاجتماعي

2 -2 المجتمع الأهلي والمجال الثقافي

2- 3 المجتمع الأهلي والمجال السياسي

2-3-1علاقة المجتمع الأهلي بمصادر شرعية الدول العربية

2-3-2 علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الاختلالات الوظيفية للدولة في البلدان العربية

2-3-3 علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الصراعات الداخلية والخارجية في البلدان العربية

2-4 المجتمع الأهلي والمجال الاقتصادي في البلدان العربية

مناقشة

1- بدايات استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي:

أستخدم مفهوم المجتمع الأهلي في الساحة الفكرية العربية للتعبير عن المؤسسات الاجتماعية الأهلية المتجذرة في الخبرة العربية والمشار إليها أعلاه في خضم الجدل الفكري العربي حول مدى صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، وكما شهدت عمليات تأصيل مفهوم المجتمع المدني جدلا كبيرا وتيارات عدة مثل ما أشرنا في الفصل السابق. شهدت عمليات طرح مفهوم المجتمع الأهلي كمفهوم قادر على التعبير على مجموعة من التنظيمات (التنظيمات الأهلية) جدلا واسعا وتصورات مختلفة، تراوحت بين أطروحات تذهب إلى ضرورة تبني مفهوم المجتمع الأهلي للتعبير عن الديناميكية الاجتماعية التي عرفها ويعرفها الواقع العربي، وللتعبير على مجمل التنظيمات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني في آن واحد. وأطروحات ترفض استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الواقع العربي، وترفض أن يعبر عن التنظيمات المدنية والتنظيمات الأهلية على حد سواء. وأطروحات تطالب بضرورة ضم التنظيمات الأهلية إلى مكونات المجتمع المدني، وأخرى ترفض أن يكون المجتمع الأهلي ضمن مكونات المجتمع المدني. وفي ما يلي نشرح مبررات مختلف هذه الأطروحات.

أولا مبررات الطرح الأول: وهو الطرح الذي يذهب إلى أولوية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي للتعبير عن الديناميكية الاجتماعية التي عرفتها وتعرفها البلدان العربية، ولتعبير عن التنظيمات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني على حد سواء، واستبعاد مفهوم المجتمع المدني من الاستخدام في الواقع العربي.

يذهب أصحاب هذا الطرح إلى أولوية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي بدلا عن مفهوم المجتمع المدني وذلك لأنه مفهوم قادر على التعبير عن كل التنظيمات التي تنشط في البلدان العربية أهلية كانت أو حديثة (مدنية)، وهذا من باب ارتباط المفهوم بالثقافة العربية، وأسبقية استعمال مصطلح الأهلي عن المدني في الفكر والواقع العربي. ذهب المفكر وجيه كوثراني (2001) عند تناول هذا الموضوع إلى أولوية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الواقع العربي عوض استخدام مصطلح المجتمع المدني باعتبار هذا الأخير مصطلح حديث في المنطقة العربية ومصطلح يختلف معناه اللغوي في اللغة العربية عن معناه اللغوي في الغرب. إضافة إلى الغموض الكبير الذي يكتنف مفهوم المدني في الاستخدام العربي، حيث يشير الكاتب أن الكثير من الباحثين العرب يرى بأن صفة المدني تكون في مقابل العسكري أو في مقابل الديني. كما

يرى هذا المفكر أن مفهوم المجتمع المدني مفهوما شديد الالتصاق بالتجربة الغربية في وجهها الليبرالي الديمقراطي، وشديد الالتصاق بتشكل حقوق المواطن ووعيه ليذهب إلى أن مفهوم المجتمع الأهلي هو المفهوم القادر على وصف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية والقادر على وصف العلاقة بين المجتمع والدولة، لأن التعبير الاصطلاحي الذي يتردد في تراث العرب والمسلمين هي تعبيرات الأخوية، الأخوة، الأهل وهي تعبيرات تعكس الانتماء إلى الإسلام أو الولاء إلى الأمة. في سياق آخر طرح العديد من المفكرين، وعلى رأسهم عبد الفتاح سيف عن (أماني قنديل 2008) مفهوم المجتمع الأهلي كمرادف لمفهوم المجتمع المدني وهو طرح مبني على فكرة توظيف مصطلح القطاع الأهلي والمنظمات الأهلية، والجمعيات الأهلية في الفكر والواقع العربي، وهي مفاهيم ارتبطت بالخبرة العربية وعبرت عن صيغ مشابهة للمجتمع المدني. بينما طرح متروك الفالح (2002) مفهوم المجتمع الأهلي في إطار دراسة حول موضوع تريف المدن العربية حيث يرى هذا الكاتب أن المجتمع المدني مفهوم مديني يرتبط بالمدن الأوربية، في حين أن بنية المدن العربية هي بنية متريفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية أو خليط منها. وأنها مدن غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته. ليطرح هذا المفكر فكرة إدخال تغييرات في بنية ومفهوم وتسمية المجتمع المدني المتداول حاليا في البلدان العربية، وذلك بتبني مفهوم أشمل يأخذ مسمى المجتمع الأهلي.

ثانيا مبررات الطرح الثاني: وهو الطرح الذي يرفض استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر والواقع العربي سواء للتعبير عن المنظمات الأهلية أو للتعبير على أي نوع من التنظيمات.

يذهب أصحاب هذا الطرح إلى رفض استخدام مفهوم المجتمع الأهلي، بل إلى ضرورة استبعاد فكرة استعمال هذا المفهوم في الواقع العربي، سواء للتعبير عن المؤسسات الحديثة أو للتعبير عن الجمعيات الأهلية والمؤسسات التقليدية. حيث يعارض دارم البصام (1997) استخدام مفهوم المجتمع الأهلي سواء كسمة لقطاع من المنظمات التطوعية العربية أو القطاع الثالث ككل. يرى هذا الكاتب أن مفهوم أو مصطلح – الأهلي – يغلب ثقافة تستند على العصبية والقبلية والعائلية وهو مفهوم يتعارض مع الاتجاه نحو التعدد، وقبول الآخر والانفتاح الديمقراطي. في نفس الاتجاه وبصورة أخرى، ذهب بعض المفكرين

العرب وعلى رأسهم سعد الدين إبراهيم (1995) إلى تقديم العديد من التبريرات لرفض استخدام مفهوم المجتمع الأهلي، وإعطاء مؤسساته أي دور في عمليات التطور والتغيير، من منطلق انه مفهوم رجعي ومفهوم معيق لعملية الانتقال نحو الحداثة ومعيق للتغير الاجتماعي، حيث يرى سعد الدين إبراهيم في هذا الاتجاه:

– أن البنى والمؤسسات التقليدية (الأهلية) في المرحلة المعاصرة، لم تعد تنسجم مع المستجدات العالمية من اتصال وإعلام وتقنيات تنظيم وتعبير وتمثيل وأنماط إنتاج واستهلاك، ولم تعد كافية وان وجدت للتعبير عن حاجات المجتمع العربي ، بل أحيانا أصبحت مداخل تجزئة وحروب أهلية، لا مداخل توحيد وتوازن.

– أن العصب العشائرية تعمل على تأخير عملية التغيير الاجتماعي نحو الأمام، وذلك بتكبيل المواطنين بقيود وتقاليد تسهم في جعل حالة الانتساب إلى العشيرة، وكأنها الانتماء الوحيد الذي يتم من خلاله التعامل مع الآخرين. كما أنها تزيد من الانقسامات داخل المجتمع، التي قد تؤدي إلى حدوث صراعات عشائرية، تسهم في تفتيت الطاقات الجماهيرية، وتصرفها عن ميدانها التاريخي.

– أن البنى التقليدية تعمل على خلق ولاءات بديلة للولاء الوطني، حيث أن الولاءات الطائفية والعرقية والعشائرية والإقليمية هي نقيض الدولة الحديثة، وتتناقض مع مفهومها. إذ يؤلف التنظيم القبلي حاجزا قويا في وجهه تشكيل دولة مركزية، ويؤدي إلى ضعفها. فالقبلية والطائفية ذات طابع انقسامي تؤثر سلبا في صلابة الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي أولا، وإعاقة عملية التنمية، وبناء الوحدة الوطنية ثانيا وترسخ الحكم الفردي وتقوي نفوذ الأسر الحاكمة.

– أن جوهر الممارسة القبلية يتجسد في ذوبان الفرد في القبلية، مما يجعل تنشئته تتم بلا استقلالية، فلا يشعر الفرد بانتماء خاص، مما يؤدي إلى فقدان الفرد اعتباره كوحدة مستقلة أي ذات حقوقية لها حيز. فالقبلية حسبه طور اجتماعي متخلف، وهي معيقة لتطور المجتمع المدني بسبب ما تحاول أن تكرسه من غياب المساواة بين أطراف المجتمع، ورفضها القوانين الناظمة للحركة الاجتماعية التي تضمن المساواة بين المواطنين.

وفي نفس السياق يذهب أحمد شكري الصبيحي (2000) حيث يرى هذا الكاتب "أن البنى العضوية هي سابقة لتكون المجتمع المدني بل هي جزء من عوائقه. وأن المجتمع المدني ليس المجتمع كما هو في حالته الخام وفي تركيبه العصبوي الموروث. وإنما هو في ثورته على بنيانه التقليدي. ومؤخرا عارضت أماني قنديل (2008) وآخرون استخدام مفهوم المجتمع الأهلي كذلك، حيث ترى أماني قنديل" أن مصطلح المجتمع الأهلي لا يعبر عن المعنى والمفهوم الذي نتطلع إليه لكي نتجاوز مفاهيم القبلية والعصبية والأهالي، لتأخذ مكانها مفاهيم أخرى مثل الحكام والدولة، إن هذا التجاوز سيساعد على تدعيم تطلعنا إلى الوصول إلى تحقيق مفهوم المواطنة والمساواة والاحتكام إلى قواعد القانون والديمقراطية وغيرها..... "وترى كذلك هذه الكاتبة أنه "قد يكون من الصحيح أن مصطلح الأهلي قد عبر في فترة سابقة من تاريخ البلدان العربية عن الانتماء أو الولاء إلى جماعات أو مجموعات اقتربت من صيغة المجتمع المدني لكن مفهوم المجتمع المدني يعبر أحسن عما نتطلع إليه في علاقات المجتمع بعضه ببعض، ثم علاقته بالدولة".

ثالثا مبررات الطرح الثالث: وهو الطرح الذي استخدم مفهوم المجتمع الأهلي في سياق فكري آخر. فبعد شيوع مفهوم المجتمع المدني في الاستخدام الفكري والسياسي العربيين، شهد الفكر العربي جدلا كبيرا بين فريق يطالب بضرورة عد مكونات المجتمع الأهلي ضمن مكونات المجتمع المدني، وبين فريق يصر على استبعاد التنظيمات الأهلية من مكونات المجتمع المدني.

تم استخدام مفهوم المجتمع الأهلي في إطار جدل فكري جديد، فبعد ذيوع مفهوم المجتمع المدني وأخذه مساحات واسعة في الخطاب السياسي والخطاب الأكاديمي العربيين. انتقل الجدل من موضوع صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من عدمه إلى موضوع بنية ومكونات المجتمع المدني حيث انقسم بعض المفكرين العرب بين مطالب بعد أو ضم المجتمع الأهلي ضمن مكونات المجتمع المدني، واعتباره جزء منه وبين رافض ومتحفظ على هذه الفكرة.

ذهب برهان غليون (1996) وآخرون إلى ضرورة عد مكونات المجتمع الأهلي ضمن مكونات المجتمع المدني، وعدم استبعاد المؤسسات التقليدية من مسرح الحراك الاجتماعي والفكري الذي تشهده

معظم الدول العربية. واستند أصحاب هذا التصور إلى عدة نقاط تبين المكانة الوظيفية لهذه المؤسسات، والحاجة إليها في الواقع العربي، حيث ذهب برهان غليون إلى التأكيد على:

– موقع هذه المؤسسات في بناء المجتمع العربي، حيث نهضت هذه المؤسسات وما تزال تنهض بكثير من الأدوار لصالح الفرد والبلد. وهي محور الحياة السياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية . ويعد الولاء لها أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد، فهي عقلية عامة ومبدأ تنظيمي، وقناة من قنوات إعادة توزيع الدخل. فضلا على أنها تقدم لقطاعات واسعة من الناس في الوطن العربي الحماية والإعالة، ومازالت تشكل نظما للحقوق والواجبات.

– أن البنى التقليدية تساهم في تماسك المجتمع، ويمكن أن تكون في بعض الحالات من العوامل التي تدفع عملية التحديث وتحميها كما تم في اليابان مثلا.

– أن التعامل الايجابي للإسلام مع البنى التقليدية دليل آخر على فعاليتها، إذ تم التعامل معها من منطلق استثمار فاعليتها وايجابياتها، مع عزل القيم والعناصر الفاسدة فيها. كما أن تطوير بنية سياسية جديدة متمحورة حول جهاز الدولة وسلطتها، لا يعني أبدا محو البنى المدنية السابقة أو إقصائها بل يعني خلق أطر أكثر فعالية في بناء مجتمعات سياسية كبيرة، قادرة على توفير شروط التراكم الضروري للتنمية الحضارية. خاصة أن من الأمور التي تأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المجتمع المدني العربي تعايش رموز المجتمع المدني التقليدي ومكوناته، مع مكونات المجتمع المدني الحديث ورموزه.

– تأثير المظاهر والعلاقات الناتجة عن الاعتبارات الدينية عن المجتمع المدني، وتداخل المنظومة القيمية والثقافية الريفية مع المنظومة القيمية المدينية في مجموع المدن العربية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والعائلية والثقافية والأخلاقية والعادات والتقاليد الكثير منها من ميدان المجتمع المدني. ويذهب برهان غليون (1996) في إطار دفاعه عن فكرة ضرورة ضم المجتمع المدني (كظاهرة اجتماعية حديثة وجديدة) لمكونات المجتمع الأهلي إلى التذكير "أن أي سياسة لا تحتاج كي تقوم إلى إلغاء البنى المدنية التي وجدت قبل هذه السياسة، ولكنها تقوم بما تقدمه من مبادئ سامية ومؤسسات أكثر فعالية، تتيح توحيد هذه البنى المدنية وجمعها تحت رايتها. فهي لا تقدم كسياسة أي كحالة أشمل إلا بقدر ما تنجح في معالجة تناقضات المؤسسة المدنية

وعقلنتها، ووضعها في سياق منطق جديد هو المنطق الوطني الشامل". وفي هذا المعنى يذهب برهان غليون إلى" أنه لا مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، هذا التمييز الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر، وأنه بالرغم مما يمكن لهذا التمييز أن يقدمه من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية، فانه يمنع فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كمجتمع مدني، وبالتالي رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية أن تعالجها وتقدم لها الحلول".

في اتجاه فكري معاكس تماما يرفض مجموعة من الباحثين العرب وعلى رأسهم المفكر عزمي بشارة فكرة ضم مكونات المجتمع الأهلي إلى مؤسسات المجتمع المدني، من باب أن المنظمات الأهلية والتقليدية التي تعكس مبادرات تطوعية لم ترق بعد في أبعادها الثقافية وممارساتها لكي تكون مجتمعا مدنيا، خاصة تلك التي تستند على الدين أو تستند على القبيلة أو تستند على الطائفة أو تستند على عائلة معينة، وأنها منظمات تحمل ملامح لا تعبر على المعاني الحقيقية لمفهوم المجتمع المدني. ويذهب في هذا السياق عزمي بشارة (1998) إلى ضرورة" التفريق بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي ومفهوم المجتمع ما قبل السياسي، للتمكن من تحديد الفروق التحليلية والأيديولوجية بينها. ويرى هذا الكاتب أيضا" أن التضحية بالفرق النظري بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع ما قبل السياسي، يعني عدم قدرة هذه المفاهيم على أن تضع فرقا تحليليا وإيديولوجيا أيضا. وإذا كانت البنى العضوية تلعب دورا مهما في المجتمعات العربية وهي تقوم بذلك قطعا. فإنها تعلب هذا الدور دون الحاجة إلى تسمية المجتمع المدني".

شكلت هذه الأطروحات أهم الأفكار التي تناولت مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي، وبنيت كل أطروحة على مجموعة من المبررات التي تعكس عمق الاختلافات في وجهات النظر بين المفكرين العرب، وتعدد اتجاهاتهم في تناول هذا الموضوع. ونحاول في ما يلي مناقشة هذه الرؤى بهدف بناء تصور يكون ملائم للواقع الفعلي لمفهوم المجتمع الأهلي في البلدان العربية.

أولا: مناقشة أفكار الطرح الذي ينادي بأولوية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي عوض استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع والفكر العربيين.

إن توجهات الطرح الأول الذي ينادي باستخدام مفهوم المجتمع الأهلي للتعبير عن التنظيمات الأهلية (المؤسسات التقليدية) والتنظيمات المدنية الحديثة (تنظيمات المجتمع المدني) على حد سواء، تطرح إشكالات هامة تتصل بالجذور التاريخية لكل مفهوم حيث نسجل أن كل مفهوم هو نتاج فكر معين، ونتاج خبرة ثقافية اجتماعية معينة، وحامل لانشغالات فكرية محددة، ويعني إجابات عن حاجات مختلفة.

لذلك فإنه لا يمكن لمفهوم ارتبط أو عبر على مراحل تطور خبرة مجتمعات معينة، أن يكون مرادفا لمفهوم ارتبط بمراحل تطور خبرة مجتمعات أخرى، تختلف جوهريا وتاريخيا وحضاريا على المجتمعات الأولى.

كما أنه ليس من الممكن نظريا، أن يعبر مفهوم واحد على حيزين اجتماعيين مختلفين في التاريخ والطموحات والتوجهات والحاجات، وأن يضم شكلين أو نوعين من التنظيمات بحيث يحمل كل شكل منظومة فكرية وقيمية وثقافية وتاريخية تختلف كلية على المنظومة الفكرية والقيمية والثقافية والتاريخية للشكل الآخر.

لذلك فإننا نرى في هذا البحث أن مفهوم المجتمع الأهلي لا يمكن أن يكون مرادفا لمفهوم المجتمع المدني. كما نرى أنه من الغير الممكن أن يعبر مفهوم المجتمع المدني على التنظيمات الحديثة والتنظيمات الأهلية في آن واحد أو أن يعبر مفهوم المجتمع الأهلي على التنظيمات الحديثة والتنظيمات الأهلية في آن واحد. ونذهب في هذا العمل إلى أن كل مفهوم يختلف عن المفهوم الآخر، وأن كل مفهوم يعبر عن تنظيمات اجتماعية، وعن منظومة فكرية وقيمية وثقافية وتاريخية مميزة تختلف كلية عن التنظيمات والمنظومة التي يعبر عنها المفهوم الآخر.

ثانيا: مناقشة أفكار الطرح الذي يرى ضرورة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي، وأولوية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع والفكر العربيين.

إن فكرة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من دائرة الاستخدام الفكري في المجتمعات العربية والتي ينادي بها أصحاب الطرح الثاني، وعلى رأسهم (سعد الدين إبراهيم وأماني قنديل) مستندين في توجههم هذا على أن مفهوم ومكونات المجتمع الأهلي لا تعبر عن التعدد، وعن تطلعات المجتمعات العربية إلى الديمقراطية والمواطنة ومعيق لعمليات التطور والتغيير والحداثة والتغير الاجتماعي، هي فكرة لا تنطبق

على واقع التطور والتغير الحاصل في البلدان العربية كما أن الحجج المقدمة لاستبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من الاستخدام الفكري في الواقع العربي مثل (فكرة التعدد، فكرة التغيير والتغير الاجتماعي، فكرة الحداثة والقيم المدنية والديمقراطية) هي حجج يمكن الرد عليها وتوضيح عدم صدقيتها.

- **فكرة التعدد.**

إن المجتمع الأهلي في تعبيره عن العديد من التنظيمات الاجتماعية الأهلية مثل (القبائل، الجماعات الإثنية) هو تعبير عن تنظيمات تختلف في السمات الثقافية والمورفولوجية، وتختلف في طرق العيش والأعراف والعادات والتاريخ، والأهم تختلف في المصالح والطموحات. وفي تعبيره عن الجماعات الأهلية الدينية من طوائف دينية (سنة – شيعة)، وطرق صوفية ومذاهب فقهية تختلف في الأفكار والتصورات والتنظيم، تجعل المجتمع الأهلي هو فعلا فضاء للتعدد (الفكري والثقافي والسياسي) بدون منازع. وهذا عكس ما أراد الذهاب إليه سعد الدين إبراهيم.

- **فكرة التغيير والتغير الاجتماعي.**

إن كون مكونات المجتمع الأهلي هي مكونات معيقة لعمليات التغيير والتطور والتغير الاجتماعي هي فكرة تتسم بكثير من الأحكام المسبقة، مع العلم أن ربط عمليات التطور والتغير الاجتماعي بوجود وحراك تنظيمات اجتماعية معينة أو ربط إعاقة مثل هذه العمليات بوجود نوع معين من التنظيمات الاجتماعية هي فكرة لا تستند إلى أي واقع نظري أو تاريخي. فعمليات التغيير والتغير الاجتماعي في المجتمعات الغربية لم تكن أبدا ثمرة وجود المجتمع المدني وحراك مؤسساته، بل هي ثمرة المجهودات الفكرية لفلاسفة الأنوار، ثم فلاسفة العصر الحديث والمعاصر، وثمرة الثورات الاجتماعية التي عرفتها الخبرة الغربية بداية من الثورة الهولندية والألمانية وصولا إلى الثورة الفرنسية. فمؤسسات المجتمع المدني في التجربة الغربية ليست هي التي كانت وراء عمليات التغيير أو عمليات بناء ثقافة التغيير، بل كان يتم في كل مرة أو مرحلة تتميز بحالة سياسية معينة وحالة ثقافية محددة، استدعاء مفهوم أو مؤسسات المجتمع المدني للقيام بأدوار مسطرة استراتيجيا في إطار فكر كل مرحلة. والجدير بالذكر أنه حتى في إطار التحجج بدور النقابات العمالية في عمليات الحراك الاجتماعي، فإن هذا الحراك هو ثمرة المجهودات الفكرية لفلاسفة الفكر الاشتراكي، وثمرة الصراع الطبقي الذي يميز النموذج الرأسمالي. ونشير أيضا في هذا السياق أن

ماركس أنكر أي دور للمجتمع المدني اتجاه عملية التغيير، بل ذهب عكس ذلك حين وصف المجتمع المدني باعتباره وسيلة بقاء واستمرار سيطرة المجتمع البرجوازي. في حين تبقى أفكار غرامشي تصورات نظرية لم تتحقق في التاريخ الاجتماعي والسياسي الغربي.

لذلك ومن منطلق هذا الواقع النظري والتاريخي، فإننا في هذا البحث نرفض فكرة إعطاء مكونات المجتمع المدني، وحتى مكونات المجتمع الأهلي مسؤولية تغيير وتطوير المجتمعات. فمسؤولية تغيير وتطوير المجتمعات العربية ترتبط عضويا بمدى تطوير فكر جديد وهادف يحمل في طياته قيم اليوتوبيا الجديدة (على حد تعبير كارل منهايم)، تكون قادرة على تجاوز قيم اليوتوبيا التقليدية المسيطرة على الواقع الاجتماعي والثقافي العربي الحالي. وبطبيعة الحال عندما ينضج فكر تجديدي هادف في أي مجتمع بما فيه المجتمعات العربية يمكن في هذه الحالة استدعاء مؤسسات المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي للقيام بأدوار معينة وواضحة تفيد في الإسراع في حدوث عمليات التغيير والتطوير والتقدم الاجتماعي. وبدون وجود فكر تجديدي هادف، يسيطر على الواقع الثقافي والاجتماعي العربي، لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أو مكونات المجتمع الأهلي تغيير المجتمعات العربية. وكدليل على هذه الفكرة، وعودة إلى التجربة الغربية فإن المجتمعات الغربية لم تتجاوز سلطة الكنيسة، ونظريات الحق الإلاهي إلا بعد تبلور فكر تجديدي يشتق السلطة من أصل دنيوي، وينظر إلى الأفراد كأشخاص مستقلين ومتساوين لهم حق التملك واختيار الحكومة التي تحكمهم (فكر هوبز، لوك، روسو...) وبعد أن أصبح هذا الفكر يسيطر على الواقع الاجتماعي والثقافي، ساهم هذا الفكر في بروز الطبقة البرجوازية التي قادت ثورات اجتماعية في هولندا وألمانيا وفرنسا أدت إلى إبعاد الكنيسة عن الساحة السياسية والاقتصادية. وفي سياق نفس الفكرة، وبالنسبة إلى التجربة العربية الإسلامية، فلم تعرف المجتمعات العربية حالة من التشتت والعداء والتناحر كحالة المجتمعات العربية زمن الجاهلية لكن مع قدوم الإسلام بما حمله من قيم وأفكار ومعتقدات، استطاع توحيد كل القبائل العربية وبناء أمة استطاعت أن تغير تاريخ وجغرافية العالم في سنوات. أما بالنسبة للتجربة الجزائرية، فرغم جهود المستعمر الكبيرة وعمله على تقسيم الشعب الجزائري، وزرع الفتن بين مكوناته لمدة تزيد عن القرن وثلاثين سنة، لكن لما تبلور فكر تحرري صادق، يقوم على ثنائية الحرية أو الاستشهاد، انخرطت جميع مكونات الشعب الجزائري تحت راية واحدة من أجل تحقيق هذا الهدف. فالمشكل اليوم في

الواقع العربي ليس مشكل مجتمع أهلي أو مجتمع مدني، وإنما المشكل في عدم وجود فكر تجديدي ناضج قادر على إحداث التغيير المطلوب.

إن عملية ربط عمليات تحقيق التغيير والتطور أو إعاقته، بوجود شكل معين من التنظيمات الاجتماعية أو إبعاد أشكال أخرى، هي عملية تجانب الصواب فالتنظيمات الاجتماعية عبر التاريخ الإنساني، وفي جميع الحضارات تحمل قيم وثقافة المجتمع الموجودة فيه، وتعمل في إطار السياق الثقافي والاجتماعي المنظم لها.

- **فكرة الحداثة، الثقافة المدنية، الديمقراطية**

أما فكرة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من منطلق أنه لا يعبر عن تطلعات المجتمعات العربية إلى الحداثة والثقافة المدنية (المواطنة) والديمقراطية كما ذهب (سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل) فإننا نرى أن الحداثة لا ترتبط بشكل التنظيمات الاجتماعية، بل بالتطور التكنولوجي والاقتصادي والثقافي، وأن عملية الانتقال إلى الحداثة لا تتم عن طريق بناء أشكال معينة من التنظيمات الاجتماعية، بل تتم عن طريق تطوير أشكال التعليم والبحث، والاستغلال المنظم والصحيح لمقدرات البلدان العربية البشرية والمادية كما حدث في اليابان مثلا، ورفع مستويات وعي الشعوب بقدرتها على النهوض والتطور عن طريق العمل والتنظيم، وإدراك التحديات والإيمان بالأهداف، كما حدث في حالة تركيا وحالة ماليزيا مثلا.

أما بالنسبة إلى استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من منطلق أنه لا يعبر عن تطلع المجتمعات العربية إلى الثقافة المدنية والديمقراطية. فإننا نرى في عملية استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من الاستخدام الفكري وعملية استبعاد مكوناته (التنظيمات الأهلية) من الحراك الاجتماعي الذي تعرفه البلدان العربية، وعملية وسم مكوناته بالتخلف والرجعية هي عملية إقصاء – وهي عملية تتنافى مع الفكر الديمقراطي، فحقيقة هناك فئات في المجتمعات العربية تتطلع إلى الثقافة المدنية وتؤمن بها، لكن هناك أيضا فئات أخرى من المجتمعات العربية متمسكة بالثقافة العربية الإسلامية (وهي ثقافة تختلف عن الثقافة المدنية الغربية) ومتحيزة أو متشبثة بالأصالة والبنى والقيم التاريخية (وانتصار وتقدم الأحزاب التي تحمل المشروع الإسلامي في الدول العربية (تونس، الجزائر، المغرب، مصر.... خير دليل على ذلك). لذلك فإننا في هذا البحث نرى في هذه الفكرة (استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي وتجريم مكوناته) بحجة تطلع المجتمعات

العربية إلى الثقافة المدنية هي عملية انتصار أو تأييد لتطلعات فئات اجتماعية في البلدان العربية على حساب تطلعات فئات اجتماعية أخرى. وهي عملية لا علاقة لها بالثقافة المدنية التي تقوم على دعامة الاختلاف وقبول واحترام الآخر، وعلى فكرة التعايش والمنافسة، ولعل أهم ما تقوم عليه الثقافة المدنية هو أن الخيار والإرادة والحكم أولا وأخيرا يعود للشعب. إن النقد الأساسي الذي يوجه مرة أخرى إلى هذه الفكرة، هو عجز النخب العربية على بلورة فكر يسع ويشمل الجميع، فكر لا يعمق الخلاف والانقسام، ولا يكرس التمييز بين مكونات الشعوب العربية.

كما أننا نخشى في هذا الإطار أن تكون فكرة استبعاد مفهوم المجتمع الأهلي من الاستخدام الفكري في الواقع العربي، ومحاولة فرض استخدام مفهوم المجتمع المدني محاولة جديدة لفرض مفهوم غربي جاهز جديد على المجتمعات العربية، يمكن أن تكون النتائج المترتبة عليه كارثية تشبه النتائج التي ترتبت على تبني قوالب سياسية جاهزة في مرحلة ما بعد استرجاع السيادة السياسية في البلدان العربية. ويشير في هذا السياق بوسنة (2011) أن من أهم الأسباب في فشل التنمية بالبلدان العربية، هو إقبال هذه البلدان بعد تحرير الأرض على الاعتماد على مفاهيم ونماذج سياسية جاهزة لتحديد آفاقها، وطبيعة تطورها وكيفية التفاوض على مكانة بين الأمم. إذ اختارت النخب التي سمحت لها الظروف التاريخية أن تكون في الحكم، قالبا معينا جاهزا (نظام حكم ومشروع مجتمع) دون مراعاة للثقافة والتجربة التاريخية لهذه المجتمعات، وعملت على إقناع الناس على أنه القالب المناسب للخروج نهائيا من التخلف والدخول في عالم التحضر والكبار. وفي كل الحالات بذلت النخب الحاكمة مجهودات كبيرة لتكييف المجتمعات العربية مع هذه القوالب المختارة من طرفها (وفي الواقع عملت على دك شعوبها في هذه القوالب) بعد تزيينها وتلميعها (دون استشارة شعوبها). وتواصلت عملية التكييف (الدك) هذه، وواصلت النخب الحاكمة التشبث بهذه القوالب لمدة نصف قرن من الزمن، رغم العديد من المؤشرات الدالة على وجود خلل في هذه القوالب، وعلى أن النتائج ستكون عكس الطموحات والأهداف المعلنة.... وهكذا بعد نصف قرن من المحاولات السياسية المستوردة الفاشلة، ضاق الفرد المنتمي إلى مختلف طبقات المجتمع (الفقير والمتوسط والثري) من هذه القوالب لمحدوديتها وغرابتها عن ثقافته وطموحاته وحاجياته ... مما أدى به إلى الخروج عن طاعة المؤسسات التي أفرزتها هذه القوالب، ثم الثورة على النخب التي تمثل هذه القوالب، ووصل الأمر

بمجموعات من المتطرفين وتحت شعارات مختلفة إلى حد العدمية (أي تخريب كل شيء ينتمي إلى هذه المرحلة) وتخريب البنية التحتية التي تحققت في إطار هذه القوالب.

إننا في هذا البحث وفي إطار فكرة التعدد والثقافة المدنية والديمقراطية، نرى أنه من غير المنطقي الترويج إلى مفهوم، ومحاولة فرضه من خلال مجموعة من الحجج التي لا تقنع جميع الأطراف، واستبعاد مفهوم آخر بمنطق نفس الحجج. ونذهب إلى أن التنظيمات الحديثة موجودة فعلا، وتساهم في الحراك الاجتماعي، وأن التنظيمات الأهلية موجودة أيضا، وتساهم في الحراك الاجتماعي. وأن مفهوم المجتمع المدني يمكن أن يعبر على أنصار المشروع المدني الديمقراطي (ممثلا في جماعات وأحزاب اللائكيين والديمقراطيين)، وأن مفهوم المجتمع الأهلي يمكن أن يعبر على أنصار الأصالة والهوية والثقافة العربية الإسلامية، كما يمكن أن يعبر على المشروع الإسلامي (ممثلا في جماعات وأحزاب الإسلام السياسي والحركات الإسلامية الأخرى). لذلك وفي إطار فكرة التعدد والثقافة المدنية والديمقراطية، تصبح فكرة استبعاد أي مفهوم ومحاولة فرض مفهوم آخر، تعبر على فكرة استبعاد مشروع ومحاولة فرض مشروع آخر، وهي عملية لا علاقة لها بالديمقراطية والثقافة المدنية، ولا علاقة لها بفكرة التعدد الذي ينادي بها أصحاب هذا الطرح.

ثالثا: مناقشة أفكار الطرح الذي ذهب إلى ضرورة ضم تنظيمات المجتمع الأهلي إلى مكونات المجتمع المدني وأفكار الاتجاه المتحفظ على ذلك.

نتفق في هذا العمل مع أفكار المفكر برهان غليون خاصة في مسألة أهمية المجتمع الأهلي كتنظيم يشكل محور الحياة السياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، وفي فكرة أن الولاء لها هو أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد في هذه الدول. وفي قضية أن إنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية يمنع فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع، وبالتالي رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية أن تعالجها وتقدم لها الحلول.

لكننا نختلف مع توجهات هذا الطرح في فكرة ضم مكونات المجتمع الأهلي إلى مكونات المجتمع المدني من منطلق الأفكار التي سبق الإشارة إليها أعلاه.

في الوقت نفسه نختلف مع أفكار المفكر عزمي بشارة التي تعتبر المنظمات الأهلية تقليدية ومتخلفة ورجعية وغير قادرة على لعب أدوار تقدمية في المجتمعات العربية، بينما نتفق معه في فكرة استبعاد مكونات المجتمع الأهلي من مكونات المجتمع المدني (لنفس الأفكار المشار إليها أعلاه)، وفي ضرورة التفريق بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي ومفهوم المجتمع ما قبل السياسي، وضرورة عدم التضحية بالفرق النظري بين هذه المجتمعات.

ولقد تبين لنا من التحليل المقدم أعلاه ما يلي:

لقد تم تناول مفهوم المجتمع الأهلي في الفكر العربي في سياق تناول مفهوم المجتمع المدني ثمانينيات القرن الماضي، حيث طرح مفهوم المجتمع الأهلي في سياقات متعددة عبرت عن اختلافات عميقة للمفكرين العرب اتجاه المفهومين على حد السواء. وقدم مفهوم المجتمع الأهلي كمرادف للمجتمع المدني أو مقابل له مرة، أو كجزء منه أو بديل عنه مرة أخرى. ويتضح من خلال قراءة الأدبيات الفكرية العربية أن تناول مفهوم المجتمع الأهلي تم في إطار مقارنة أو مقابلة لم ترقى إلى تناول المفهوم ككيان اجتماعي يعبر عن العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في الواقع العربي، ولم ترقى إلى اعتباره جزء منظما من المجتمع تطور بطور الخبرة العربية الإسلامية، يتمتع بسمات وملامح وثقافة خاصة، ويقوم بأدوار ووظائف مميزة. ونسجل في هذا السياق أن الأدبيات العربية لم ترقى إلى مستوى إعطاء مفهوم نظري للمجتمع الأهلي، ونسجل أيضا أن المفهوم (المجتمع الأهلي) لم يلقى في الفكر العربي أي اهتمام من حيث البحث والدراسة والتفكير على عكس ما حضي به مفهوم المجتمع المدني من اهتمام في هذا الفكر.

إننا في هذا العمل نبتعد عن الجدل الذي عرفه الفكر العربي حول موضوع صلاحية استخدام المفهومين في الواقع العربي، ومسألة الوجود، وأحقية استعمال كل مفهوم، ونتجاوز مسألة مقابلة كل مفهوم بالمفهوم الآخر ومسألة أن يضم المفهوم مكونات المفهوم الآخر. ونبدأ بمعطى الحضور الميداني لكلا المفهومين ومكوناتهما في الواقع العربي ممارسة وفكرا.

إننا في هذا العمل نتناول المجتمع الأهلي من زاوية تعطيه مكانة مميزة في البحث، ومستقلة في التحليل وتقدمه ككيان مختلف عن المجتمع المدني التي عرفته خبرات المجتمع الغربي. فالمجتمع الأهلي

وفق هذه الزاوية مجتمع يختلف عن المجتمع المدني، ولا يعبر عنه، وليس مرادفا له أو جزء منه، وليس مقابلا له ولا منافسا له داخل المجتمعات العربية. إننا في هذا العمل ننطلق من فكرة أن المجتمع الأهلي مثله مثل المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية وكيان اجتماعي منظم، مستقل، يعبر عن علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية خاصة، ويرتبط بتاريخ المجتمعات العربية وتجربتها. فمفهوم المجتمع الأهلي بالنسبة لنا، مفهوم يقوم في فضاء ثقافة وفلسفة مميزة، ومؤسساته ظهرت في إطار مشروع حضاري مميز، وهو حيز اجتماعي يضم كل التنظيمات الاجتماعية والدينية التي عرفتها البلدان العربية عبر تجربتها التاريخية.

ويمكن أن نعرف المجتمع الأهلي بأنه:

مجمل التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية، الإرثية والغير إرثية، الدينية والغير دينية التي تملأ الفضاء العام ما بين الفرد والدولة، والتي تحمل قيم وخصائص ثقافية مشتركة، وترتبط بالتاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للبلدان العربية، وتتأسس على مرتكزات منظومة معتقدات الحضارة العربية الإسلامية.

3- المجتمع الأهلي والواقع العربي:

يذهب الباحثون إلى ربط صدق النظرية ومصداقيتها عموما والنظرية الاجتماعية خصوصا بمدى ارتباطها بالممارسة الاجتماعية وترجمتها لمؤشرات الواقع. وإذا أردنا بحث مسألة قدرة نظرية المجتمع الأهلي على تحليل الواقع العربي، والمساهمة في فهم طبيعة القوى التي تحرك المجتمع، وإدراك طبيعة أنماط التفاعل ومحددات السلوك. فإنه من الضرورة بحث علاقة المجتمع الأهلي بالواقع العربي، في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

3- 1 المجتمع الأهلي والمجال الاجتماعي:

إن الهدف من دارسة علاقة المجتمع الأهلي بالجانب الاجتماعي، هو البحث في إمكانية استخدام هذا التنظيم كأداة تحليل اجتماعي في البلدان العربية تمكن من فهم وتحليل العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل. وفي هذا السياق سنبحث علاقة المجتمع الأهلي بالتشكيلات الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي في المجتمعات العربية.

3-1- 1 التشكيلات الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي في البلدان العربية:

يعرف البناء الاجتماعي حسب عاطف وصفي (1971) بأنه "مجمل العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع أو النسيج المتكون من العلاقات التي تربط بين أعضاء مجتمع ما". وقد ضمنه المفكر راد كليف براون Rad klif brown (عن عاطف وصفي1971) ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتضم الأشكال المورفولوجية للمجتمع الإنساني، وهي تمثل أشكال تكتل الأفراد في وحدات مختلفة ومتنوعة من حيث الحجم والوظيفة، أي أنها الجماعات الاجتماعية المستمرة في الوجود لفترة كافية من الزمن، ويندرج في هذا النطاق العديد من التكتلات كالأسرة والعائلة والقبيلة والمجتمع.

المجموعة الثانية: والممثلة بالعلاقات الاجتماعية القائمة بين الفرد والفرد، والفرد والجماعة في المجتمع الإنساني مثل نظم الزواج، نظم القرابة، الميراث، النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي، العلاقات السياسية السائدة، ونظم المعتقدات .....فهذه النظم هي عبارة عن القواعد والآليات المنظمة للعلاقات والحدود المرسومة من قبل الجماعة الإنسانية لأفرادها، وقواعد الممارسات والسلوكات والعلاقات.

المجموعة الثالثة: فهي تجمع ظواهر التنوع بين الأفراد وجماعات مجتمع ما، إذ تحدد تلك الظواهر الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، وتنتمي كل مجموعة من الأدوار الاجتماعية إلى مراكز اجتماعية يحددها المجتمع، ويشغلها الأفراد والجماعات حسب شروط معينة ومحددة مسبقا. إنها الصورة الحية للحاجة إلى التكامل من جهة، ولتراتبية اجتماعية كنظام قائم من جهة ثانية.

إذا تناولنا البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية حسب المفهوم الذي قدمه راد كليف براون فإننا نميز الحضور القوي والملفت لعلاقات المجموعة الأولى والتي تتمحور عليها أهم الأدوار والأنشطة في المجتمعات العربية وهي العلاقات المورفولوجية.

أولا: التشكيلات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي في البلدان العربية:

يذهب حليم بركات (2006) في تحديد سمات المجتمع العربي، أنه مجتمع تسوده العلاقات الاجتماعية الوثيقة والشخصانية حيث يرى هذا الكاتب "أن العلاقات الاجتماعية ما تزال في غالبيتها حتى في المدن علاقات أولية أي علاقات شخصانية وثيقة، لا رسمية، تعاونية، فئوية يستمد منها الفرد اكتفاء ودفئا نفسيا،

ويلتزم من خلالها التزاما كليا بالأقرباء". ويذهب هشام شرابي (1984) في تحليل المجتمع العربي إلى أن "بنية المجتمعات العربية هي بنية عائلية .... وأن الشكل السائد هو بنية العائلة الممتدة، وأن الصفة المميزة لهذه العائلة هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم العائلة وعلاقاتها. وأن العائلة في خصائصها وعلاقاتها هي صورة مصغرة للمجتمع". ويقدم هشام شرابي "العائلة كميدان تفاعلات مستمرة وشديدة، ومؤسسة اجتماعية تشكل الوسيط بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها".

تشكل العائلة كما أورد حليم بركات (2006) "نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات في المجتمع العربي القديم والحديث، فتتمحور بها وحولها حياة الناس بصرف النظر عن أنماط معيشتهم وانتماءاتهم الطائفية والإقليمية والقبلية. وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية وحتى الثقافية والسياسية إلى حد بعيد نتيجة اتصالها الوثيق بالمجتمع والمؤسسات الأخرى كالطبقة الاجتماعية، والدين والسياسة والقبيلة، والتربية حيث تتصف علاقة العائلة بكل منها بالتكامل أو التناقض. ومهما كانت نوعية هذه العلاقات فإنها تقوم بالاستمرار وبكثافة التفاعل والتأثير المتبادل. وفي الوقت الذي تنقل العائلة لأفرادها ثقافة المجتمع وتنشئهم للإسهام فيه تشكل وسيطا بينهم وبينه". وتشكل العائلة العربية باعتبارها عائلة ممتدة نواة باقي التشكيلات القرابية في البادية والمجتمعات المحلية كما في المدن والحاضنات الحضرية، فالعائلة هي أساس النظام القرابي العام.

من جهة ثانية يتميز البناء الاجتماعي العربي المعاصر بالحضور القوي والمؤثر للنظام القبلي كشكل من أشكال نظم القرابة، ويشير حليم بركات (2006) في هذا الموضوع "أن الولاءات القبلية – العشائرية – العائلية هي من بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخا وتأثيرا في مجمل الحياة العربية المعاصرة".

أكدت العديد من الدراسات إلى تأكيد استمرار الوجود القبلي في المجتمعات العربية الحديثة بدرجات متفاوتة وإعادة إنتاج نفسها رغم كل الصدمات التي تلقتها، ومحاولات التفكيك التي عانت منها وفي ما يلي نورد البعض منها .

– تتميز ظاهرة الحياة الاجتماعية والسياسية في الخليج العربي على واقع اجتماعي يقوم على التحالف أو التعايش بين بنيتين متناقضتين، الأولى هي القبيلة وتقوم على الولاء العشائري الذي يقسم المجتمع إلى مجموعات تبدو قرابية، والثانية هي الدولة التي تقوم على الولاء الوطني.

أكدت دراسة ايكلمان (عن: محمد نجيب بوطالب (2002) التي تناولت التطورات الحديثة في الخليج العربي "أن القبيلة لا تزال تمثل أفرادها، ولا يزال لها نصيب من القوة السياسية الذي تتعامل الدولة معه إن لم نقل أنها تبني نفسها عليه. فالنظام القبلي لا يزال يحكم النسيج الاجتماعي، ويجد مشروعيته في كيفية تصريف الشؤون الحيوية الأمنية والسياسية والمالية وتوزيعها في هذه المجتمعات توزيعا شبه وراثي". ويشير هذا الكاتب أيضا إلى أنه "على الرغم من كل التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع الخليجي وانتقاله من مرحلة البداوة والرعي والصيد إلى التجارة والخدمات والنفط والتكنولوجيا المستوردة إلا أنه ما يزال مجتمعا قبليا".

– يقدم فضل علي أحمد أبو غانم (1990) المجتمع اليمني "كأهم نموذج اجتماعي معاصر لاستمرار التقاليد القبلية التي استطاعت أن تشكل أحد أهم آليات التوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمع. ويتميز المجتمع اليمني المعاصر بحفاظه على البنية القبلية بشكل يلفت النظر إلى درجة تجعل من الهياكل القبلية هياكل متداخلة مع الهياكل السياسية التي تتخذ من القبائل مستندا لنفوذها السياسي والعسكري". ويشير نفس الكاتب إلى أن "مفهوم القبيلة في اليمن القديمة منها والحديثة والمعاصرة، مهما تنوعت أنماط حياتها وإنتاجها، ضل عبر التاريخ جزء لا يتجزأ من المفهوم العام للأمة والمجتمع القومي اليمني".

– يتميز المجتمع الفلسطيني المعاصر بالطابع العشائري ويشير في هذا السياق محمد نجيب بوطالب (2002) إلى "تعامل السلطة والاحتلال الإسرائيلي مع هذه البنية على حد السواء، إذ يتعامل الاحتلال مع المخاتير (الشيوخ)، ووجهاء العشائر وأصحاب النفوذ الاجتماعي والديني بينما تتعامل السلطة مع مجلس الديوان العشائري.

– تطبع الحياة الأردنية حسب دراسة أجراها Ricardo Bocco . Cristian Velud (1995) الصبغة العشائرية أين تتعايش البنية القبلية مع الدولة، وتلعب العشائر أدوارا هامة في المجتمع الأردني خاصة في الجانب السياسي والأمني والعسكري.

– تناولت دراسات كثيرة الطابع العشائري المميز للمجتمع العراقي الحديث، وآليات عملها وخصائصها خاصة دراسة علي الوردي (1965). غير أن سيطرة القبائل وشيوخ العشائر على المشهد السياسي والاجتماعي اليوم يؤكد على خالص البنية القبلية في العراق. ويشهد الواقع العراقي اليوم نفوذا كبيرا للقبيلة سواء على الساحة الاجتماعية أوعلي الساحة السياسية.

– أكدت دراسة أجراها محمد يوسف موسى (2000) على قبلية المجتمع الصومالي حيث يذهب الباحث إلى أن "المشكلة الصومالية هي مشكلة قبلية، تدور حول تقاسم السلطة على أساس قبلي، فهي قبلية ممزوجة بالسياسة من ناحية وقبلية بحتة من ناحية ثانية مما أوجد وضعا معقدا للفصل بين النظام العشائري القبلي والنظام السياسي الحديث".

– يتميز المجتمع الموريتاني بالبنية القبلية التي لم تعرف صدمات في الفترة الاستعمارية كما حدث في الجزائر مثلا، حيث يشير في هذا الصدد Philippe Marchesin (1992) " لم يؤدي الاحتلال في موريتانيا إلى إحداث التحولات البنيوية العميقة كما حدث في أقطار المغرب العربي، فقد أدى التركيز على الاقتصاد الساحلي وإهمال الدواخل الأخرى إلى استمرار النمط البدوي من خلال استمرار شكل الإمارة الذي حافظ على البناء القبلي للمجتمع.....وتمثل القبيلة في الفترة المعاصرة معطى حيويا في الحياة السياسية والاجتماعية الموريتانية، إلا أن صوتها ضل يخفت مرة ويعلو مرة، بحسب الأوضاع السياسية والداخلية الموريتانية ففي حالات التأزم الاجتماعي مثلا فإن الحضور القبلي يبلغ حدا من الكشف على ذاته من خلال توزيع المناصب في أعلى الهرم الوظيفي للدولة (التمثيل القبلي).

– تميز المجتمع الليبي بالبنية القبلية عبر كل المراحل التاريخية حتى المرحلة المعاصرة حيث أشار John Davis (1990) "أن العلاقة بين الدولة والقبيلة في نظام معمر القذافي ضلت تتأرجح بين التنافر والاعتراف والتوظيف. هذه العلاقة الازدواجية أصبحت تمثل أهم خصوصيات النظام السياسي الليبي المعاصر، ففي الوقت الذي يعلن فيه النظام الجماهيري عن تهميش المعطى القبلي والترويج للأبعاد ما فوق الوطنية، مثل العروبة والإسلام والاشتراكية الجماهيرية، فإنه يستند في تقسيم العمل السياسي، وتوزيع الأدوار والوظائف إلى آليات الهوية القبلية. وكثيرا ما تتحول الهوية القبلية لدى الفاعلين الاجتماعيين إلى

ولع بالماضي يفوق الولع بالحاضر". بينما نلاحظ اليوم في مرحلة ما بعد القذافي تصدر القبائل وشيوخها ونخبها المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي.

– ذهبت جل الدراسات التي تناولت البناء القبلي في المغرب وتونس والجزائر إلى انهيار الحياة القبلية سياسيا واقتصاديا وبدرجة أقل اجتماعيا، وتفكك القبيلة بنيويا وهيكليا، غير أنها أكدت على استمرار القبيلة في هذه المجتمعات ثقافيا ورمزيا، ونفسيا ووظيفيا. كما أكدت هذه الدراسات على قدرة النظام القبلي إعادة إنتاج العلاقات القبلية في المناسبات، وعلى استمرار الذهنية والوعي القبليين وما يرتبط بهما من ممارسات في واقع العلاقات الاجتماعية.

– أشار محمد نجيب بوطالب (2002) في دراسة تناولت المجتمع التونسي، تواصل المعطى القبلي والظاهرة القبلية في الممارسات اليومية. وأن الأرض والسياسة والقرابة لا تنفك في فترات متقطعة تستنهض المعطى القبلي. بينما ذهبت دراسة أجرتها رحمة بورقبة (1991) على المجتمع المغربي إلى التأكيد على انكفاء الحياة القبلية إلى حدودها الدنيا، وتغير الروابط الزبونية وتقليص الحياة المشتركة، غير أنها تؤكد على أنه بقدر ما يشهد الحاضر مظاهر التحول، فإنه يحمل في ثناياه عناصر الاستمرارية والتواصل التي تتجلى معالمها في بعض المؤسسات والرموز. وتشير الكاتبة "أن القبيلة كانت تستخدم كإستراتيجية إيديولوجية لمحاربة الآخر الخارجي أما اليوم فهي تنهض لتتبلور داخل حقل الصراع والتنافس من أجل السلطة أو التقرب منها. حيث تشير الكاتبة في هذا السياق إلى أن تركيز النخب المحلية على انتماءاتها القبلية، وأن توظيف العلاقات القبلية والقرابية يتأجج خلال اللحظات الحاسمة في التنافس على السلطة حيث تكون الانتخابات الإطار الملائم لها". بينما أكدت دراسة أجراها خداوي محمد (2014) في الجزائر على نفس النتائج التي توصلت إليها الدراسات في المغرب وتونس، حيث توصلت هذه الدراسة إلى استمرار القبيلة خصوصا في المجتمعات المحلية وجدانيا ورمزيا وثقافيا، وعلى استمرار الهوية والذهنية القبلية في المجتمع، وانعكاسها على العلاقات الاجتماعية وعلى سلوك الأفراد والجماعات. كما أكدت الدراسة على تبلور القبيلة في ساحة التنافس على السلطة، حيث توصلت الدراسة إلى أن القبائل هي من تتبنى الأحزاب وليس العكس حيث سجلت الدراسة سيطرة القبائل ذات التاريخ الثوري على حزب جبهة التحرير الوطني مثلا وسيطرة قبائل بعينها على بعض المجالس البلدية لعقود من الزمن.

من خلال هذا العرض يتبين لنا أن البناء الاجتماعي في البلدان العربية يتشكل من مجموعة من نظم القرابة هي الأسرة، العائلة الممتدة، العشيرة، القبيلة.

ثانيا: التنظيمات الاجتماعية ذات العلاقة بطبيعة البناء الاجتماعي:

يذهب عاطف وصفي (1971) إلى أن القرابة سمة ثقافية، ورابطة اجتماعية، وعلاقة اجتماعية تقوم على ارتباط أسري محدد ثقافيا. وتشير الدراسات السوسيو انثروبولوجية (عن: عاطف وصفي 1971) التي تناولت نظم القرابة أنها نظم قادرة على إنتاج تكوينات اجتماعية ذات تأثير على الحياة السياسية والاجتماعية، ونظم تعبر عن الجماعات الأولية التعاونية والمغلقة والمترابطة التي ينتظم فيها الفرد، ونظم تعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتدرج عبرها الفرد في حياته، كونها علاقات اجتماعية تقوم على ارتباط أسري أو عائلي محدد ثقافيا تحدد أشكاله ثقافة المجتمع. كما تشير هذه الدراسات إلى أن نظم القرابة هي نظم تتحدد فيها طرق انتقال الملكية والمراكز والأدوار من جيل إلى جيل، ونظم تنتج علاقات تمس قطاعات وأنشطة متداخلة ومتشابكة ومتكاملة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أخلاقية، دينية، ثقافية) لا يمكن أن تنشأ بمعزل عن الأدوار التي يؤديها الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ولعل أهما تلك الأدوار والوظائف المركزية والمتداخلة التي تؤديها هذه النظم كنظام اجتماعي ثقافي، ووظائف التنظيم الاجتماعي وإنتاج العلاقات الاجتماعية، ووظائف التنشئة الاجتماعية والاتصال، والوظائف الاقتصادية والنفسية والسياسية والأمنية وأخيرا الوظيفة الأساسية الوظيفة الثقافية.

من خلال هذه الأفكار التي توصلت إليها الدراسات السوسيوأنثروبولوجية خاصة منها قدرة نظم القرابة على إنتاج:

– تكوينات اجتماعية ذات تأثير على الحياة السياسية والاجتماعية، ونظم تعبر عن الجماعات الأولية التعاونية والمغلقة والمترابطة التي ينتظم فيها الفرد.

– ونظم تعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتدرج عبرها الفرد في حياته، كونها علاقات اجتماعية تقوم على ارتباط أسري أو عائلي محدد ثقافيا تحدد أشكاله ثقافة المجتمع.

– ونظم تنتج علاقات تمس قطاعات وأنشطة متداخلة ومتشابكة ومتكاملة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أخلاقية، دينية، ثقافية) لا يمكن أن تنشأ بمعزل عن الأدوار التي يؤديها الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

يتضح لنا خلفيات تشكل مجموعة من التنظيمات الاجتماعية ذات الارتباط بالبناء الاجتماعي، وذات الأثر البالغ في الحياة الاجتماعية العربية.

تتميز المجتمعات العربية بوجود العديد من التشكيلات الاجتماعية التي تضطلع بأدوار اجتماعية هامة (تمثيلية، حقوقية، دفاعية) من بينها شيوخ القبائل، مجالس العشائر، الأعيان (السادة)، جماعات العقلاء (الجماعة).

شيوخ القبائل: يلعب شيوخ القبائل أدوارا اجتماعية هامة في الكثير من الدول العربية (العراق، اليمن، دول الخليج، الصومال) حيث تتمتع هذه الفئة بنفوذ كبير سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القطري حيث تساهم هذه الفئات في تحديد سلوك الأفراد وتوجيهم وفي صناعة الرأي العام، ويمتد نفوذ هذه الفئة إلى مستوى صناعة القرارات الوطنية الاجتماعية والسياسية حيث تستشار هذه الفئة في العديد من القضايا الوطنية بينما تفصل في الكثير من القضايا المحلية.

مجالس العشائر (القبائل): تضطلع مجالس العشائر (القبائل) التي تتكون من كبراء القبيلة وعلى رأسهم شيخ القبيلة بأدوار هامة على مستوى هذا التجمع البشري أهمها:

– عملية التنظيم والضبط الاجتماعي: يسهر هذا التشكيل الاجتماعي على تنظيم شؤون القبيلة وتنظيم أفرادها كما تسهر على التزام الأفراد بقيم ومبادئ وعهود هذه القبيلة.

– الدفاع والأمن: يعمل هذا التشكيل على الدفاع على حقوق ومصالح القبيلة وأفرادها اتجاه القبائل الأخرى واتجاه الدولة، ويسهر على توفير الأمن والحماية للأفراد.

– الشؤون الاجتماعية: يسهر هذا التشكيل على الاهتمام بالشؤون الاجتماعية للأفراد، وحل مشاكلهم (مشاكل المديونية والدية).

ج– الأعيان: يضطلع الأعيان ومجالسهم بتمثيل الأفراد، ولعب أدوار الوساطة، وحمل القضايا العامة خاصة لدى السلطات المحلية والوطنية.

د- جماعة العقلاء (الجماعة): تلعب الجماعات أدوارا هامة حقوقية واجتماعية حيث تضطلع في كثير من الدول العربية بأدوار الصلح وتثبيت الحقوق، وفض الخصومات، والسهر على إثبات العقود، وحل مشاكل الزواج والطلاق.

من خلال هذا العرض الموجز يتبين لنا أن البناء الاجتماعي في أغلب البلدان العربية يتأسس على مجموعة من نظم القرابة المترابطة (الأسرة، العائلة الممتدة، العشيرة، القبيلة). ومن مجموعة من التنظيمات الاجتماعية التي تنتجها هذه النظم (شيوخ القبائل، مجالس العشائر، الأعيان (السادة) جماعات العقلاء (الجماعة)). وفي ما يلي نحاول توضيح علاقة المجتمع المدني بالتشكيلات المرتبطة بالبناء الاجتماعي في البلدان العربية.

3-1-2 علاقة المجتمع الأهلي بالتنظيمات الاجتماعية في البلدان العربية:

نرى قبل التعرض إلى علاقة المجتمع الأهلي بالتشكيلات الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي في البلدان العربية التعرض في إطلالة مختصرة إلى طبيعة البناء الاجتماعي في الدول الغربية وعلاقته بالمجتمع المدني.

أولا: علاقة المجتمع المدني بالبناء الاجتماعي في البلدان الغربية:

يذهب حليم بركات (2006) في تحديد سمات المجتمعات الغربية " بأنها مجتمعات فردانية تتميز بالعلاقات الثانوية السائدة في المجتمعات الصناعية (خاصة الرأسمالية)، وهي علاقات لا شخصانية رسمية، تعاقدية تنافسية، دونما التزام بالآخر، فالفرد يستمد اكتفاءه ليس من علاقاته بالآخرين بل من خلال انجازاته ونفوذه ومكانته بالدرجة الأولى". ويشير هذا الكاتب أيضا إلى " أن الازدحام في المدن الغربية هو ازدحام أفراد، وأن المسافات النفسية الاجتماعية بين الناس في الغرب متباعدة حتى كأن المجتمع هو عبارة عن جزر بشرية".

عملت الفلسفة الليبرالية منذ المراحل الأولى لتبلورها على تفكيك البنية القرابية، وتأسيس مجتمعات تقوم على مفهوم الفردانية حيث بنيت نظريات العقد الاجتماعي على فكرة العقد الذي يوقعه الأفراد أحرارا ومستقلين وعلى بناء ثقافة اجتماعية تتأسس على مبادئ الحرية الفردية والملكية الخاصة. كما عملت الفلسفة الليبرالية في مرحلة ثانية على إسقاط الأرستقراطية الوراثية ومجتمعات المراتب، لصالح أفكار

ومبادئ البرجوازية الصاعدة التي تتأسس على مبدأ المبادرة الخاصة وحرية التجارة والتبادل. ليتم إبعاد العائلة في الفكر الغربي الحديث عن دائرة المجتمع المدني، وتأسيسه على مبادئ التحرر السياسي (انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية)، والحرية الفردية (القائمة على مبدأ الحق البورجوازي) واحترام حقوق الإنسان (وهي جزئيا الحقوق السياسية ومفهومها المشاركة السياسية، والمساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة والأمن).

تنطلق الفلسفة الليبرالية من الفرد كوحدة أساسية مستقلة، ومكون وحيد لبناء اجتماعي قائم على علاقة خطية ومباشرة بين الفرد والمجتمع والدولة، وتؤسس لمجتمع فرداني.

تقوم نظرية المجتمع المدني في الفكر الغربي على فكرة المجال، فتنظيمات المجتمع المدني هي مجمل التنظيمات التي تملأ المجال العام ما بين العائلة والدولة، وعلى مبدأ عقلانية العلاقات الاجتماعية. فالفرد ينخرط في تنظيمات المجتمع المدني بدافع الحاجة المادية والمعنوية، وينتج علاقاته الاجتماعية بطريقة اختيارية وإرادية.

إن عملية صقل وتنظيم العلاقات الاجتماعية في الموروث الليبرالي طوال مراحل تطور المجتمعات الغربية خاصة في العصر الحديث، تمت في إطار إبعاد الشحنة القرابية عن المجتمع، وتكريس مبدأ الفردانية والأنانية وجعل المجتمع المدني ميدان التنشئة الاجتماعية، وميدان توارث الثقافة المجتمعية (المدنية).

– نشير هنا أن نجاح واستمرار المجتمع المدني في المجتمعات الغربية يعود إلى عدم توفر فضاءات اجتماعية أخرى لبناء العلاقات، فالأفراد لا يعرفون تنظيمات اجتماعية أو نظم اجتماعية أخرى منافسة للمجتمع المدني في مجال التفاعل والتنظيم والانتماء والولاء –.

من خلال هذا العرض نسجل أن البناء الاجتماعي في البلدان الغربية هو بناء يقوم على الفرد كوحدة أساسية وقاعدية ينطلق منه ويصب فيه. وأن المجتمع المدني هو مفهوم يعبر عن صفات هذا البناء باعتباره مفهوما يقوم في الحيز الاجتماعي الذي يتوسط العائلة والدولة، ومفهوما يعبر عن مجمل العلاقات والتفاعلات التي ينتجها الأفراد أحرارا ومستقلين بطريقة طوعية (إرادية) واختيارية.

ثانيا: علاقة المجتمع الأهلي بمكونات البناء الاجتماعي في البلدان العربية:

يقوم البناء الاجتماعي في كل البلدان العربية على وحدة أساسية وقاعدية هي العائلة وهي الوحدة المسؤولة على التنشئة الاجتماعية للفرد، والمحدد الثقافي الرئيسي له، وهي أهم تنظيم ينتج فيها الفرد العربي علاقاته الاجتماعية، وتتحدد فيه سلوكاته، كما تمثل العائلة وحدة الوساطة الأولى بين الفرد وبين المجتمع والدولة.

يقوم البناء الاجتماعي في أغلب البلدان العربية أيضا على القبيلة حيث تشكل القبيلة الكيان الاجتماعي الأساسي للأبعاد الرمزية والوجدانية والثقافية. فهي التي تمثل مصادر الانتماء والفخر والاعتزاز للفرد العربي.

– ونشير هنا اعتراضا أن المجتمعات العربية هي المجتمعات الوحيدة التي تتوفر على علم قائم بذاته هو علم الأنساب. تشكل القبيلة اليوم في الكثير من الدول العربية الفضاء الأساسي لإنتاج مختلف العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، كما تشكل فضاء للحماية والوساطة بين الفرد والمجتمع والدولة.

يتشكل المجتمع الأهلي (كما أشرنا سابقا) من التنظيمات الاجتماعية الإرثية وهي تحديدا العائلة (الصغيرة والممتدة) والقبيلة بكل مكوناتها مما يجعله مجالا هاما يتشكل من أهم مكونات البناء الاجتماعي في الدول العربية، ويجعله فضاء أساسيا لأغلب العلاقات والتفاعلات التي ينتجها الأفراد في المجتمعات العربية ويجعله مجالا فعليا وفاعلا للوساطة بين الأفراد والمجتمع والدولة.

نسجل أن البناء الاجتماعي في البلدان العربية هو بناء قرابي يقوم على العائلة والقبيلة كوحدات أساسية وقاعدية، ينطلق منها ويصب فيها. وأن المجتمع الأهلي هو مفهوم يعبر عن صفات هذا البناء باعتباره مفهوما يضم في مكوناته وحدات هذا البناء، ومفهوما يعبر عن مجمل العلاقات والتفاعلات التي ينتجها الأفراد من خلال هذه الوحدات، وباعتباره حيزا اجتماعيا يتوسط بين الفرد والمجتمع والدولة.

ولعل أهم ملاحظة نسجلها كفرق أساسي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي هو أن المجتمع المدني يقوم في المجال ما بين العائلة والدولة بينما يقوم المجتمع الأهلي في المجال ما بين الفرد والدولة.

ثالثا: علاقة المجتمع الأهلي بالتنظيمات الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي:

نلاحظ (كما سبقت الإشارة) أن التنظيمات الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي (شيوخ القبائل، مجالس العشائر، الأعيان (السادة) جماعات العقلاء (الجماعة)) لها حضور قوي، فعلي وفاعل اليوم في العديد من الدول العربية. وهي تنظيمات تقوم بمجموعة من الأدوار الاجتماعية الهامة (تنظيمية، تمثيلية، دفاعية، حقوقية ضبط اجتماعي). وهي تنظيمات تعبر على العديد من أنماط التفاعل في المجتمعات العربية وتمثل الكثير من محددات السلوك.

من خلال هذه النقاط:

تبرز الحاجة الاجتماعية لنظرية المجتمع الأهلي لفهم العديد من التفاعلات الاجتماعية التي يعبر عنها المفهوم، ولتحليل وتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، كما تبرز الحاجة لبناء تصور نظري يستفيد من مميزات ومفهوم المجتمع الأهلي بهدف الاستفادة من هذه المكونات الذي يثبت الواقع اليوم مصداقيتها وفاعليتها خاصة في توجيه الفرد العربي نحو قضايا التنمية والاستقرار والتكيف.

وتبرز أهمية المجتمع الأهلي في المجتمعات العربية باعتباره كيانا اجتماعيا مترابطا يعبر بكل المعايير وبكل صدق عن البناء الاجتماعي العربي، ويعبر عن منظومة العلاقات الاجتماعية التي ينتجها هذا البناء.

كما تبرز الأهمية الاجتماعية للمجتمع الأهلي في البلدان العربية من خلال الأدوار الرئيسية التي يقوم بها هذا التنظيم (وهي الأدوار التي تثبتها الوقائع اليوم قبل الأمس)، وأهمها القدرة على استيعاب الأفراد وتوفير الأمن والحماية والإعالة (كما يحدث في العراق، وليبيا، سوريا ...الخ)، القدرة على التجنيد إلى درجة تجنيد الأفراد للانخراط في الحرب (القبيلة في اليمن، الطائفة في لبنان والبحرين)، القدرة على التأثير وتشكيل الوعي، ولعل أهمها وأعمها القدرة على القيام بأدوار الوساطة فالأفراد لا يلجون الحياة العملية دون تدخل الأهل، ولا يلجون الحياة الزوجية دون تدخل الأهل، ولا يلجون الحياة السياسية والاقتصادية دون لمسات الأهل، إضافة إلى أدوار الأهل في تحديد المكانة والأدوار الاجتماعية للأفراد (أدوار ومكانة (الأشراف، العائلات التاريخية عائلات العلم والدين)، وتشكيل مظاهر الاعتزاز بالانتماء والنسب.

كما يتضح لنا من خلال هذه النقاط:

– أن المجتمع الأهلي هو التنظيم الأكثر تمثيلا للبناء الاجتماعي والأكثر تعبيرا عن العلاقات الاجتماعية التي ينتجها هذا البناء، وأن المجتمع الأهلي تنظيم يضطلع بالعديد من أدوار الوساطة، ويتمتع بالكثير من القدرات على التجنيد، والتأثير، وبناء الوعي، وصناعة الرأي العام، وبالتالي فهو تنظيم قادر على تحليل وفهم العلاقات الاجتماعية، وتنظيم قادر على تحقيق التكيف والتوازن والاستقرار.

– أن المجتمع المدني يستطيع أن يكون أداة تحليل للعلاقات الاجتماعية الثانوية التي أنتجتها الحداثة في المجتمعات العربية، ويستطيع أن يعبر على الكثير من اتجاهات الأفراد في إطار عمليات التحول والحداثة التي تشهدها البلدان العربية، لكن لا يستطيع التعبير وتحليل العلاقات الاجتماعية التي تنتجها نظم القرابة خاصة العائلة الممتدة التي تتميز بها كل المجتمعات العربية بدون استثناء (تشكل العائلة المصدر الثقافي الأول المسؤول على عملية بناء شخصية الفرد العربي، وتشكل المؤسسة الأولى المسؤولة على عملية التنشئة الاجتماعية).

إن الواقع العربي وحقيقة البناء الاجتماعي في البلدان العربية تدعونا مرة أخرى إلى إعادة التفكير في قدرة المفاهيم الغربية الجاهزة – المجتمع المدني – على التعبير عن مجمل العلاقات الاجتماعية في مجمل البلدان العربية وبالتالي القدرة على تحليلها وتنظيمها، وفهمها وتوجيهها، والعمل على تكييفها اتجاه مسار التطور والتوازن والاستقرار. لتبرز الحاجة الاجتماعية والعلمية للمجتمع الأهلي في المجتمعات العربية كأداة تحليل وفهم للعلاقات التي تنتجها هذه النظم، وكأداة وساطة، ونظام توجيه وضبط وتنظيم لقطاعات عريضة من المجتمعات العربية، ليس فقط في الريف والمجتمعات المحلية بل في المدن والمناطق الحضرية.

إن الأسئلة الحقيقية التي يجب أن يجيب عليها الفكر العربي اليوم (ولا يستطيع بكل تأكيد أن يجيب عليها مفهوم المجتمع المدني) هي الأسئلة التي تتعلق ب:

– خلفيات وأسباب عودة وبروز منظمات المجتمع الأهلي لتأطير الواقع الاجتماعي المعاش في دول الأزمة اليوم (ليبيا واليمن والعراق وسوريا والبحرين وفلسطين والصومال والصحراء الغربية وسيناء مصر...)، وأسباب لجوء الأفراد بمختلف إمكانياتهم ومشاربهم إلى العائلة والقبيلة بحثا على الحماية والأمن والحياة.

– خلفيات استمرار العائلة في احتضان الأفراد في المدن والبوادي على حد سواء. وأبعاد العلاقات الاجتماعية الحقيقية التي تعيشها المجتمعات العربية ومركزاتها ومقوماتها، كعلاقات الثقة على ما تقوم وعلاقات الواسطة على ما ترتكز وكيف تنشأ.

إن البحث الحقيقي اليوم الذي تدعمه المقاربات الاجتماعية الحديثة هو البحث الذي ينطلق من الواقع الاجتماعي ومكوناته ووسائطه وظواهره وأزماته ومشاكله ومحاولة فهمها، وإيجاد الحلول لها في إطار مرحلة تاريخية من مراحل تطوره، وليس البحث في مفاهيم تدعو إلى تفكيك بنياته والتنكر لها، وتدعو إلى تغيير نمط علاقاته وأشكال تنظيمه، واستبدال منظوماته المعيارية والقيمية والثقافية.

3 –2 المجتمع الأهلي والمجال الثقافي:

تتشكل الثقافة من مجمل العناصر الاجتماعية والنفسية التي توجه سلوك الفرد وتحدد مواقفه اتجاه أي واقع اجتماعي أو تنظيمي، فالثقافة هي التي تصنع الحدود حول الأفعال والأساليب، وهي التي تحدد خصوصيات التنظيمات والقيم السائدة فيها.

نرى في هذا العنصر قبل التعرض إلى علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الثقافي في البلدان العربية التعرض أولا إلى مفهوم الثقافة، ثم تحديد مميزات وخصائص الواقع الثقافي العربي.

3–2–1 مفهوم الثقافة:

أخذ مفهوم الثقافة كغيره من المفاهيم الإنسانية الأخرى العديد من التعريفات حيث اختلفت هذه التعريفات باختلاف الأزمنة، وباختلاف اتجاهات المفكرين واهتماماتهم، ونقدم في ما يلي بعض التعريفات حيث:

عرف ادوارد تايلور (عن دولي كوش 2002) الثقافة بأنها " ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع."

عرف كلايد كلوكهون (عن عبد الغني عماد 2006) الثقافة بأنها " جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة، والعقلية واللاعقلية، وهي توجد في أي وقت كموجه لسلوك الناس عند الحاجة".

عرف للأليوت (عن محمد السويدي 1991) الثقافة بأنها" طريقة حياة شعب معين يعيش أفراده معا في مكان واحد، وهذه الثقافة تظهر في فنونهم ونظمهم الاجتماعية، وفي عادتهم، وأعرافهم ودينهم".

عرف مالك بن نبي (تر: عبد الصبور شاهين 1984) الثقافة بأنها" مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي بهذه الحالة المحيط الذي يشكل فيه طباعه وشخصيته، وهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر".

ويحدد مالك بن نبي أربعة محاور أساسية في بناء الثقافة:

- المبدأ الأخلاقي: لتكوين سلسلة العلاقات الاجتماعية، ومصدره في أغلب الأحيان الدين.
- الذوق الجمالي: لتكوين الذوق العام وتحديد التفضيلات.
- المنطق العملي: لتحديد أشكال النشاط والسلوك العام للأفراد المجتمع.
- الصناعة (الفن التطبيقي): لتحديد الوسائل والأساليب التي يتم بها النشاط الاجتماعي.

قدم العديد من الباحثين (تايلور، مالك بن نبي) في تعريفاتهم للثقافة مجموعة من المكونات حيث تناول تعريف تايلور المعرفة والأخلاق، والقيم والمعتقدات والعرف، والقانون والعادات، والفن والقدرات، في حين ضمت تعريفات أخرى طرق التفكير وطرق السلوك، والقيم المادية والروحية.

ويمكن تصنيف مكونات الثقافة حسب ما ذهب إليه الطيب برغوث (2004) في خمسة محاور هي:

- محور منظومة العالم المعرفي.
- محور منظومة العالم الروحي.
- محور منظومة العالم السلوكي.
- محور منظومة الخبرات الانجازية.
- محور منظومة القدرات الوقائية.

يذهب العديد من الباحثين إلى تحديد ستة عناصر تكون البناء الثقافي، وتشكل حسبهم جوهر الثقافة. وهي العناصر المتمثلة في الدين، اللغة، القيم، العادات والأعراف، التقاليد والشعائر والطقوس، التراث الشعبي.

سنتناول في إطار بحثنا هذا، المتعلق بعلاقة المجتمع الأهلي بالواقع الثقافي للبلدان العربية المكون الأساسي للبناء الثقافي وهو الدين.

الدين:

يعتبر الدين أهم مكون للثقافة، ويعتبره البعض ثقافة كاملة لشعب من الشعوب أو لأمة من الأمم، فالدين يزود الثقافة برؤية للعالم والطبيعة وللوجود الإنساني، ويقدم تصورا للبناء الاجتماعي ولتنظيم العلاقات الاجتماعية، فهو نظاما من التصورات باعتباره مجموعة من النصوص والتعاليم والقيم، وهو نظاما من الممارسات المادية باعتباره كيان مجسد في طقوس اجتماعية وتقاليد، وأفعال يمارسها الناس.

يعتبر مالك بن نبي (عن عبد الغني عماد 2006)" الدين وسيلة التفاعل الثقافي الذي يحدث بين الإنسان والطبيعة والزمن، والموجه لهذا التفاعل في أساليبه ووسائله، باعتباره نسقا كاملا يمد المؤمنين به بأنماط متكاملة من التصورات والقيم والشرائع والمعارف، وباعتباره عنصرا فاعلا وديناميي في نسق أشمل في الاجتماع المدني بأبعاده السياسية والوطنية والقومية والإنسانية".

يذهب عبد الغني عماد (2006) في تحليل الأفكار السابقة لمالك بن نبي إلى "أن إدراك الفرق بين الحالتين (نسق متكامل من جهة وعنصر في نسق أشمل من جهة ثانية) لا يعني أن هناك انقطاع بينهما أو انفصال منهجي في آليات اشغالهما، لكن يعني أن فهم المجال الحقلي لكل منهما ضروري لإدراك حركة الثقافة وديناميتها موضوعيا. ففي الحالة الأولى نحتاج إلى تحليل ديني معرفي، أما في الحالة الثانية فنحتاج لفهم الواقع تحليلا سوسيو ثقافيا يكشف آليات اشتغال الثقافة الدينية في البيئة الاجتماعية أي استثمارها للحقل الديني في عملية بناء الثقافة وحركتها والأفعال الناتجة عنها".

3-2-2 التحليل السوسيو ثقافي للواقع العربي:

يهدف التحليل السوسيو ثقافي إلى تحليل الأفعال الاجتماعية الناتجة على ثقافة المجتمع خاصة الأفعال الناتجة على عملية استثمار الثقافة للحقل الديني في واقع المجتمعات (دون أن ننتقص من أهمية الأفعال الناتجة على المكونات الأخرى للثقافة اللغة، والقيم، والعادات والأعراف، والتقاليد والشعائر والطقوس والتراث الشعبي).

يشكل الدين الإسلامي أحد أهم مكونات الثقافة تأثيرا في الواقع الاجتماعي العربي حيث نظم الإسلام الشؤون الدينية والدنيوية للبشر عامة، فالإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة. تشكل العقيدة الجانب النظري في الإسلام، وتتشكل من أركان البناء الروحي للمجتمع الإسلامي (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والحساب)، وتشكل الشريعة النظم التي تحدد علاقة الناس بربهم، وعلاقاتهم بالكون والحياة أما الدولة في الإسلام فهي النظام الذي يسهر على تحقيق مصلحة الأمة في جميع نواحي الحياة.

شكل الدين الإسلامي المحدد الرئيسي للفعل الاجتماعي العربي(وبطبيعة الحال لكل الأمة الإسلامية) حتى أصبح المرجع الأساسي لتمييز الفعل (يتماشى مع الدين أو خارج عنه) غير أن الملاحظ في هذا السياق أن الإسلام لم يؤسس لمجتمع إنساني جاهز وثابت، ولم يؤسس لنظام ميت لا يتحول بل فتح المجال واسعا أمام العقل البشري لاستنباط الأطر والنظم التي تتناسب مع متغيرات الحياة، وعمليات تنظيمها، فالإسلام لم يقدم نظريات ثابتة تنظم الحياة البشرية بل قدم مبادئ تربوية عامة ملهمة للسلوك البشري. ويشير في هذا الإطار محمد عابد الجابري (1990) " إن الإسلام في مسألة الحكم كما في كثير من المسائل الأخرى لم يقدم إلا مبادئ تربوية ملهمة للسلوك البشري، وترك للناس أن يقرروا في بناء نظمهم التاريخية والعقلية والفلسفية والفقهية أي طرق استنباط الأحكام القانونية والسياسية والاقتصادية والحربية. وهذا مبرر وجود العقل والاجتهاد، والتعبير عن الثقة الحقيقية التي أولاها الله لهذا العقل الذي نظر إليه كامتداد للوحي ومكمل له".

تشكل هذه الفكرة (أن الإسلام ترك للناس أن يقرروا في بناء نظمهم التاريخية والعقلية والفلسفية والفقهية أي طرق استنباط الأحكام القانونية والسياسية والاقتصادية والحربية) السبب الرئيسي في ظهور العديد من المؤسسات الاجتماعية التي ارتبطت بجميع جوانب الحياة، واضطلعت بوظائف منفصلة عن وظيفة الدولة، وحملت مضمون اجتماعي ورؤية فكرية وسياسية. وسنتعرض في ما يلي إلى أهم الجوانب، وأهم المؤسسات التي ظهرت فيها.

الجانب الثقافي:

عرف المجتمع الإسلامي العديد من التنظيمات الاجتماعية ذات البعد الثقافي والتربوي والتعليمي كالمساجد وجماعاتها، والطوائف وشيوخها وعلماءها ومرجعياتها الدينية، والطرق الصوفية وشيوخها ومريدها.

– شكلت المساجد في صدر الإسلام عهد الخلافة مؤسسة للعبادة والسياسة والثقافة والاقتصاد والحرب، ثم تولت في مراحل لاحقة وظائف العبادة والتربية والتعليم حيث ضمت المساجد المدارس والمكتبات، وأقيمت فيها الندوات الفكرية والدينية، ونتيجة لهذه الوظائف تشكلت للمساجد جماعات، عملت على أداء وظائفها والقيام عليها.

جماعة المسجد: تتكون جماعة المسجد عموما من العلماء والمدرسين والقائمين عليها، وتمتعت جماعة المسجد بنفوذ كبير في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ، واضطلعت بمهام اجتماعية وتربوية وثقافية.

قدم الإسلام مبادئ تربوية عامة، وترك للناس فضاءات كبيرة للتفكير واختيار ما يناسب زمانهم واحتياجاتهم فاختلف العلماء في العديد من المسائل التي لا تتعارض مع جوهر العقيدة وتعددت اجتهاداتهم واتجاهاتهم في مختلف هذه القضايا. لم يقدم الإسلام نظرية ثابتة في الحكم بل قدم مبادئ توجيهية عامة، وهو الأمر الذي جعل المجتمع الإسلامي يعرف العديد من الصراعات على الخلافة (خاصة بين علي ومعاوية)، فكثرت الخلافات الفقهية بين المسلمين حول مشروعية هذه الحروب وما نتج عنها من انقسام داخل المجتمع الإسلامي، وحول مشروعية الخروج عن الحاكم والثورة عليه. وكنتيجة لهاذين العاملين (تعدد الاجتهادات حول القضايا الفقهية وتعدد الخلافات الفقهية حول الصراعات والحروب ومسائل الخروج عن الحاكم)، الأمر الذي ساهم في ظهور العديد من الطوائف (السنة – مالكية، وحنبلية وشافعية، حنفية – والشيعة والخوارج)، وظهرت الصوفية وطرقها في المجتمع الإسلامي ثم ظهور الطائفية كنتيجة مباشرة لظهور الطوائف بعد ذلك.

نود في هذا الإطار، وبهدف تعميق الفهم في هذا العنصر تقديم مفهوم الطائفة والصوفية، بينما نتعرض لمفهوم الطائفية في الجانب السياسي.

مفهوم الطائفة: يعرف أحمد شكري الصبيحي (2000) الطائفة بأنها " وجود اجتماعي يقوم على أساس الانتماء لدين أو مذهب".

يعتبر المجتمع الإسلامي مجتمعا متعددا مذهبيا (السنة – مالكية، وحنبلية وشافعية، حنفية – والشيعة والخوارج)، ومجتمعا متعددا دينيا (مسلمين، مسيحيين يزيديين). من هذا المنطلق فالمجتمع الإسلامي هو مجتمع متعدد ثقافيا. ونتيجة لهذا التعدد الثقافي (الطائفي) نتج في المجتمعات الإسلامية والعربية خصوصا عبر تاريخها الطويل العديد من التنظيمات الاجتماعية التي توجه هذه الطوائف وتسهر على حماية مصالحها.

– شيوخ الطوائف: وهم شخصيات اجتماعية تولت قيادة الطوائف، وتمثيلها أمام الحكم أو أمام الطوائف الأخرى، وتسهر على حماية مصالحها أمام الدولة وأمام الطوائف الأخرى.

– العلماء والمرجعيات الدينية: وهم شخصيات تتمتع بمستوى عال من العلم، تتولى مسائل الإفتاء والتوجيه الديني، والتعليم.

ساهمت العديد من العوامل (كما أشرنا سابقا) في ظهور الحركة الصّوفيّة في المجتمع الإسلامي ومن عوامل نشوء التصّوف عامل "الزهد " الذي بدأ يظهر عند المسلمين نتيجة إقبال الناس على الدنيا لإشباع شهواتهم خاصة بعد توسّع الدولة الإسلامية نتيجة للفتوحات الإسلامية ، وكثرة الأموال بين أيدي الناس مما دفعهم للاستمتاع بهذه الدنيا ولو كان ذلك على حساب دينهم. ويقول ابن خلدون (تح: درويش جويدي 2000) في أسباب ظهور هذه الجماعة أنه" لما نشأ الإقبال على الدنيا في القرن الثاني وما بعده، وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا اختص المقبلون على العبادة باسم الصوفية والمتصوّفة ..... وهذا دفع هذه الجماعة إلى الابتعاد عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والإنفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة ".

ويشير في هذا السياق أبو العلا عفيفي (1963) " دفعت الفوضى السياسية والاجتماعية التي سادت المجتمع الإسلامي بفئة من المسلمين إلى الفرار من الحياة، والابتعاد عن الناس، واعتمدوا الخلوة والتفرغ لعبادة الله هدفاً لحياتهم، وكأنهم بذلك يتبرّؤون من الدنيا والناس والحياة وما فيها ومن فيها.

مفهوم الصوفية: التَّصوف حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة، جاءت هذه الحركة كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثمَّ تطوَّرت تلك النزعات بعد ذلك، حتى صارت طرقا مُميَّزة معروفة باسم الصوفية ويتوخى المتصوفة تربية النفس والسمو بها، بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى.

يتداخل في تعريف الصوفيّة معنيان: المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي، فقد ورد معنى الصوفي اللغوي مشتقاً من كلمة " صوف " وهو هذا اللباس الخشن الذي كان يرتديه هؤلاء الناس صيفاً وشتاءاً. ويشير في هذا الإطار ابن خلدون (تح: درويش جويدي 2000) بقوله والأظهر إن قيل بالاشتقاق أنّه من الصّوف وهم في الغالب مختصّون بلبسه لما كانوا عليه من مخالفة الناس في لبس فاخر الثياب إلى لبس الصّوف ".

اختلف العلماء حول التعريف الحقيقي للصوفية وللتصوف اختلافاً كثيراً، من باب أنَّ الصوفية مرَّت بمراحل وتطورات، ومفاهيم مختلفة. والتَّصوف هو تجريد العمل لله تعالى، والزهد في الدنيا وترك دواعي الشهرة، والميل إلى التواضع والخمول، وإماتة الشهوات في النفس.[1]

انقسم الصوفيون إلى العديد من الطرق حيث تذهب الصوفية إلى أن الطرق إلى الله عدد أنفاس الخلائق. نتج في المجتمعات الإسلامية والعربية خصوصا عبر التاريخ الطويل للحركة الصوفية العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تمثل الطرق الصوفية وتسهر على استمرارها وتوجيه مريدها وحماية أفكارهم وطرق عبادتهم ومصالحهم.

[1] يرى بعض العلماء أن التَّصوف مأخوذ عن الصفاء؛ أي صفاء أسرارهم أو صفاء قلوبهم أو صفاء معاملتهم لله تعالى.

يرى آخرون أنّه نسبة إلى الصُّفة –مكان في مؤخرة المسجد النبوي– التي كان يجلس فيها فقراء الصحابة رضوان الله عليهم في المسجد.

ويرى بعضهم أنَّه نسبة إلى الصف الأول.

يرى بعضهم أنه نسبة إلى قبيلة بني صوفة، وهى قبيلة بدوية كانت حول البيت في الجاهلية، وهى تنتسب إلى رجل يقال له صوفة كان قد انقطع للعبادة في المسجد الحرام.

يرى بعضهم أنها نسبة إلى الصفوة من خلق الله تعالى.

شيوخ الطرق الصوفية: عرف عبد الله بن دجين السهلي (2005) الطريقة الصوفية بأنها " سيرة تختص بالسالكين إلى الله عزوجل، وقطع من المنازل والترقي في المقامات بحيث تظهر على أنها جملة من المراسم والتنظيمات التي يهتم بوضعها جماعات من الصوفية". تتشكل الطريقة من تنظيم اجتماعي يتمثل في قطع من المنازل والترقي، ويتكون هذا التنظيم من علماء الطريقة، يتوزعون بشكل تراتبي على رأسهم شيخ الطريقة (تنتقل مشيخة الطريقة حسب مبدأ الخلافة)، ويتمتع شيوخ الطريقة بنفوذ كبير على المريدين والأتباع.

الزوايا وشيوخها: تعتبر الزوايا مرحلة متقدمة من مراحل تطور الحركة الصوفية، فبعد الصوفية ظهرت الطرق الصوفية ثم ظهرت المرابط ثم ظهرت الزوايا ومدارسها الدينية. والزاوية مؤسسة دينية تعبر عن طريقة معينة للعبادة وتنظيم اجتماعي يضطلع بمهام التعليم والتربية والاستضافة، والمهام الاجتماعية كإصلاح ذات البين ومساعدة الفقراء والمحتاجين. وتتمتع الزوايا وشيوخها بنفوذ كبير على المريدين وعلى المجتمع خاصة في القرى والأرياف.

من خلال هذا العرض يتضح لنا الدور الكبير للمكون الأساسي للثقافة وهو الدين في ظهور العديد من التنظيمات الاجتماعية ذات البعد الديني (الثقافي)، وهي تنظيمات تعكس التعدد الثقافي للمجتمعات العربية وتعكس ثقافتها بداية من المساجد وجماعاتها والطوائف (سنة وشيعة وخوارج، مسيحيين، زيديين) وعلماءها وشيوخها ومجالسها وصولا إلى الطرق الصوفية ومرابطها وزواياها وشيوخها.

الجانب السياسي:

لم يقدم الإسلام نظرية ثابتة في الحكم بل قدم مبادئ توجيهية عامة، وترك للناس فرص قيام أنماط مختلفة للحكم، فكانت الخلافة في صدر الإسلام، وكانت الخلافة العائلية عند الأمويين والعباسين، وكان الملك عند المماليك، وكانت السلطنة عند العثمانيين.

مثلت جماعة أهل الحل والعقد في صدر الإسلام عهد الخلفاء الراشدين مؤسسة اجتماعية اضطلعت بمهام إبداء الرأي والتفكير في طرق ووسائل حل قضايا الأمة والدولة، ومجلس شورى يتكون من خيرة العلماء والمفكرين يرجع له الحكام للتدارس والتدبير، وعبرت مؤسسة أهل الحل والعقد في صدر الإسلام

عن الفضاء العقلي الممنوح من طرف الدين للمسلمين، وعن وسيط اجتماعي وسياسي يحمل قضايا الأمة ويساعد على إدارة الحكم.

بعد أفول عهد الخلافة وقيام دولة الأمويين ثم دولة العباسيين، عرف المجتمع الاسلامي حروبا ونزاعات عديدة على السلطة، مما أدى إلى ظهور الطوائف الدينية التي نشأ عن ظهورها بروز ظاهرة الطائفية وهي تنظيمات اجتماعية تنتمي إليها، وتسعى إلى السلطة.

مفهوم الطائفية: يعرف أحمد شكري الصبيحي (2000) الطائفية بأنها " تيار سياسي يستخدم الطائفة للوصول إلى أغراض سياسية" في حين يعرفها حليم بركات (1984) بأنها " التنظيم الاجتماعي الذي تعتمده الجماعة الدينية مما يحدد هوية المؤمنين وولاءاتهم". بينما يعرفها ناصيف النجار بأنها " جماعة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، إنها إذن تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية. وإذا ما اكتسبت مع الزمن بعدا اجتماعيا وسياسيا، فذلك عائد إلى نوع فهمها وتطبيقها للدين وإلى الظروف التاريخية التي اجتازتها.

فالطائفية إذن تنظيم اجتماعي سياسي ذو بعد ديني (ثقافي) يسعى إلى تمكين الطائفة التي يمثلها من تحقيق أغراض سياسية. وتتكون الطائفية من القيادات السياسية ومن المثقفين الذين ينتمون إليها.

الجانب الاقتصادي:

عرف المجتمع الإسلامي أدوات مالية كثيرة بعضها إلزامي، وبعضها تطوعي. فإذا كانت الزكاة هي الركن الثالث في الإسلام، فهي أهم أداة مالية إلزامية في الاقتصاد الإسلامي فهي ليست مجرد إحسان فردي ينم على رغبة الإنسان بل الدولة مسؤولة عن جمعها وإنفاقها في منازلها بينما يعتبر الوقف أهم صدقة تطوعية لها صفة الثبات والاستمرار، وهو أداة من الأدوات المالية في الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تأكيد الهوية الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية.

مفهوم الوقف: هو حبس العين فلا يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث. والغلة والمنفعة التي تتحقق عنه تصرف لجهات الوقف حسب شروط الواقفين. والوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة.

نتيجة اهتمام الناس بالوقف ومعرفتهم بمنزلته في التقرب إلى الله عز وجل، اتجه المسلمون إلى حبس الأملاك فزاد عددها وتوافرت منافعها وخراجها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤسسة الوقف.

مؤسسة الوقف: الوقف مؤسسة أهلية دينية اقتصادية مستقلة عن دواوين الحكم تقوم على أساس عقد يحدد المستفدين. بعد أن كثرت الأوقاف أصبح من الضروري القيام بها والسهر عليها واستثمار مواردها، الأمر أدى إلى ظهور تنظيم اجتماعي يقوم على هذه المؤسسة مكون من النظار والعاملين عليها. (غير أن كثير من الدول العربية الحديثة ألحقت الأوقاف بمؤسساتها الرسمية).

نسجل هنا أن الوقف مؤسسة اقتصادية دينية (ثقافية).

الجانب الاجتماعي:

عرف المجتمع الإسلامي الكثير من التنظيمات الاجتماعية التي تعمل في الجانب الاجتماعي وهي تنظيمات نشأت بدافع ديني، واستجابة للتعاليم الإسلامية التي تحث على التعاضد والتعاون والإخاء، وفعل الخير. تعددت أبواب فعل هذه التنظيمات وشمل البر والإحسان، والتعليم، ورعاية الأيتام والرعاية الصحية، والاستضافة.

تتميز التنظيمات الاجتماعية الخيرية في العالم الإسلامي بخاصيتين أساسيتين:

الخاصية الروحية (العقائدية – الدينية): فهي تنظيمات ذات بعد ثقافي ديني، نشأت استجابة للأوامر الدينية لتقوم بأعمال خيرية اجتماعية، وتنتظر نظير هذه الأعمال الجزاء في الحياة الثانية (عالم غيبي روحي). وهي تنظيمات تختلف عن التنظيمات الخيرية الغربية ثقافيا حيث تدفع التنظيمات الغربية الحديثة قيم دنيوية وقيم إنسانية، بينما تدفع التنظيمات الخيرية في الدول العربية والإسلامية المعتقدات والقيم الدينية.

خاصية التمكن: تعمد التنظيمات الخيرية الإسلامية في تقديم المساعدات على أن تمكن الفئات المستهدفة من تجاوز أوضاع الحاجة التي يعيشونها دون قيود أو شروط، بينما تهدف الجمعيات الخيرية الغربية إلى تمكين الأفراد من الحصول على مقدرات ومؤهلات تمكنهم من ولوج عالم الإنتاج والعمل (خاصية التمكين)، وتشترط تحقيق هذا الشرط لتقديم المساعدات.

3-2-3 علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الثقافي في البلدان العربية:

يشكل الدين الإسلامي أحد أهم محددات السلوك العربي، ومحددات الثقافة العربية. ساهمت الثقافة العربية من خلال الدين كمكون أساسي في بروز العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تشكل في مجملها مكون رئيسي من مكونات المجتمع الأهلي (يتكون المجتمع الأهلي – كما أشرنا سابقا – من الجماعات الدينية (المساجد وجماعاتها، الطوائف ومشايخها، العلماء والمرجعيات المذهبية، الطرق الصوفية وزواياها ومشايخها، مؤسسة الوقف، جماعات أهل الخير والبر والإحسان). وهو الأمر الذي يجعل المجتمع الأهلي مجتمعا نشأ عن ثقافة هذه المجتمعات ويصب فيها، وهي الخاصية التي تضمن له الديناميكية والفعالية المطلوبة.

تبرز أهمية المجتمع الأهلي في المجتمعات العربية في العلاقة الوجودية بين المجتمع الأهلي والثقافة المجتمعية وبالتالي فالمجتمع الأهلي هو المجتمع القادر على التعبير عن مجمل التفاعلات والأفعال الناتجة عن العلاقات الثقافية، والمجتمع الذي يحمل مجمل القيم والمعايير التي تتميز بها المجتمعات العربية. والمجتمع الذي يعبر عن الوضعية الأخلاقية لهذه المجتمعات.

من خلال هذه النقاط يمكن القول:

أن المجتمع الأهلي هو ميدان العلاقات الثقافية، ومجال التفاعلات القيمية والرمزية وهو الكيان الاجتماعي القادر على تحليل وفهم الواقع الثقافي في المجتمعات العربية.

وأن المجتمع الأهلي هو المجتمع القادر على كسب رهان المعركة الحديثة وهي معركة الهوية خاصة في عصر العولمة، والمجتمع القادر على استيعاب الذهنية العربية ودوافعها وبالتالي المجتمع القادر على تجنيد الطاقات اتجاه التنمية والتعاون والتضامن والضبط الاجتماعي والثقافي.

3- 3 المجتمع الأهلي والمجال السياسي:

يتميز السياق السياسي في أغلب الدول العربية بالانخراط الكبير والواضح للبنى الأهلية في العملية السياسية وتعاظم أدوارها في بناء صورة المشهد السياسي، وفي عمليات تدعيم صناع القرار والتأثير على اتجاهاتهم.

يتميز السياق السياسي في أغلب الدول العربية بالمعطيات التالية:

– الحضور الكبير للبنى الأهلية (الطائفية، (القبلية – العائلية)، الإثنية والجماعات الإسلامية السياسية منها والحركية) سواء في الفضاء السياسي الرسمي من خلال سيطرة العديد من العائلات على أنظمة الحكم أو من خلال تبني العديد من الأنظمة العربية لنظم المحاصصة الطائفية والقبلية والاثنية من جهة أو من خلال وصول بعض جماعات الإسلام السياسي إلى السلطة من جهة أخرى.

– الحضور الملفت لهذه البني في حالات الاختلال الوظيفي للدولة (من خلال تدخل البنى الأهلية في الميدان الوظيفي المنوط بالمجتمع السياسي (الدولة) والقيام بوظائف الدولة في حالات انسحابها من الميدان أو عجزها عن أداء أدوارها حيث تضطلع (القبائل، والطوائف والاثنيات) في هذه الحالات (الاختلال الوظيفي للدولة) بالأدوار الأمنية وأدوار الرعاية والضبط).

– الحضور القوي لهذه البنى في حالات النزاع العربية الداخلية منها والإقليمية.

و في ما يلي سنعمل على تقديم عروض حول علاقة المجتمع الأهلي ب:

– طبيعة مصادر شرعية الدول العربية.

– طبيعة الاختلال الوظيفي للمجتمع السياسي (الدولة) في الدول العربية.

– طبيعة النزاعات الداخلية والخارجية (الاقليمية) في الدول العربية

في البداية نرى من المهم أن نحدد مفهوم الدولة حسب أهم النظريات الحديثة، وهذا من أجل فهم وتوضيح ما المقصود بهذا المفهوم المراد فهم علاقته بالمجتمع الأهلي في البلدان العربية.

تختلف وتتعدد مفاهيم الدولة باختلاف اتجاهات المفكرين، ويشير في هذا السياق سعد الدين إبراهيم (1988) أن الدولة" عند هيجل هي تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية، وعند ماكس فيبر هي التنظيم الذي يحتكر الاستخدام المشروع للعنف في رقعة جغرافية معينة، وعند كارل ماركس هي بمثابة مجلس إدارة أو أركان حرب الطبقة البورجوازية في الدولة الحديثة، وأن أنصار الاتجاه القانوني يقدمونها على أنها رابطة أو كيانا يعمل من خلال القانون، وداخل حدود معينة باستخدام سلطة القهر، أو كيانا سياسيا قانونيا ذا سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة". ورغم كل الاختلافات في تحديد مفهوم الدولة، غير أنه لا خلاف في كون الدولة كيانا سياديا تنظيميا له سلطاته ومسؤولياته حيث يذهب صلاح الدين عامر(2007) إلى "أنه رغم كل الاختلافات النظرية لمفهوم الدولة، غير أنه لا خلاف

في أن المفهوم يقوم على ثلاثة مرتكزات أولا: أن الدولة كيان حي، ثانيا: أن الدولة بمثابة جهاز آلي يتبنى وظائف آلية كإقرار السلم والأمن والتنظيم، ثالثا: أن الدولة كيان افتراضي يمتلك شخصية قانونية تكسبها جملة من الصلاحيات". كما يؤكد نفس الكاتب إلى أنه "رغم الاختلاف الشديد في تعريف الدولة، إتفق الباحثون على ضرورة توفر أربعة أركان رئيسية في أي كيان أو وحدة حتى نستطيع أن نطلق عليه اسم دولة أولا: الشعب ثانيا: الإقليم، ثالثا: السلطة السياسية ذات السيادة، رابعا: الاعتراف الدولي". ويعرف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر(تر: نادر ذكرى 1988) الدولة "كبناء سياسي يحتكر استخدام القوة الفيزقية استخداما شرعيا لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه، ومن أجل ذلك تعتمد الإدارة الرشيدة التي تساعدها على التدخل في المجالات التربوية والصحية والاقتصادية، فضلا على امتلاكها القوة العسكرية".

3-3-1علاقة المجتمع الأهلي بمصادر شرعية الدول العربية:

شكلت موضوعات طبيعة السلطة، ومصادر السلطة وحدود السلطة، محل اهتمام المفكرين منذ بدايات تبلور النظرية السياسية الغربية، بداية من نظريات العقد الاجتماعي إلى يومنا هذا. ولعل من أهم إسهامات مفكري العصر الحديث في هذا الموضوع، إسهامات المفكر الألماني ماكس فيبر حيث يربط هذا المفكر (نفس المرجع السابق) السلطة باستعمال القوة المشروعة، ويصفها بأنها طريقة أو فرصة الفرد بأن يفرض إرادته على الآخر وجعل هذه الإرادة تنتصر في قلب العلاقات الاجتماعية. ويحدد ماكس فيبر "السيطرة بأنها فرصة مصادفة أشخاص مستعدين للخضوع والطاعة. ففي كل سيطرة سياسية هناك علاقة بين حاكم ومحكوم". ويرى " أن الدولة مثل كل التجمعات السياسية التي سبقتها تاريخيا، تكمن في علاقة سيادة الإنسان على الإنسان مبنية على وسيلة العنف المشروع إذ لا يمكن للدولة أن توجد إلا بشرط خضوع الرجال المسودين للسلطة التي يطالب بها الأسياد". ويذهب أيضا ماكس فيبر إلى" أن صفات سيطرة الدولة وآليات وحدود استعمال العنف المشروع تتحدد حسب طبيعة السلطة ومصادر الشرعية". يرى ماكس فيبر أن هناك ثلاثة أسباب تبرر السيطرة، ومن ثم هناك ثلاثة أسس للشرعية هي السلطة التقليدية والسلطة الكارزمية والسلطة العقلانية. [2]

[2] **السلطة التقليدية:** يبرر هذا النوع من السلطة أو السيطرة نفوذ الأمس الأزلي أو نفوذ الماضي، وأساس هذه الشرعية هو نفوذ التقاليد والأعراف والطقوس المقدسة. **السلطة الكارزمية:** يعود سبب هذه السلطة إلى النفوذ المبني على السحر

وبناء على ما تقدم أعلاه يمكن أن نشير إلى أن غالبية الأنظمة العربية تعيش من المنظور الحديث أو من المنظور العقلاني "أزمة شرعية" إذ أن معظم هذه الدول لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية، وتشكلت إما في إطار عائلي – قبلي وهي مجموع الدول الملكية الوراثية والتي نعتبرها في هذا البحث دول أهلية صريحة وإما دول تعتمد نظم المحاصصة الطائفية والقبلية والاثنية والتي نعتبرها في هذا البحث دول أهلية باطنيا (ضمنيا)، وإما دول جمهورية شكليا تعيش ديمقراطية الواجهة ونعتبرها في هذا البحث دول بين بين (بين الرفض والتنكر في الظاهر للتنظيمات المجتمع الأهلي والاعتماد عليها بصورة مستترة)، إضافة إلى الجمهوريات التي تعيش نزاعات أهلية مسلحة.

أولا: مصادر شرعية الدول الأهلية الصريحة:

تأسست الأنظمة السياسية الملكية العربية حول عائلات حاكمة، حتى يمكن وصف بعضها كما أشار حليم بركات (2006)" بأنها دول – قبائل – أو دول – عائلات –. حيث تحكم جميع دول الخليج عائلات ملكية، إذ تحكم المملكة العربية السعودية عائلة آل سعود، وتحكم عائلة آل الصباح الكويت وعائلة أبي سعيد عمان وعائلة أل ثاني قطر، وتحكم في الإمارات – عائلة آل نهيان أبو ظبي وعائلة آل مكتوم دبي، وعائلة آل قاسمي الشارقة – وتحكم آل خليفة البحرين بينما تحكم في المشرق العربي العائلة الهاشمية الأردن، وفي المغرب العربي العائلة العلوية المغرب". وهي دول تستمد شرعيتها من المؤسسات والقوى التقليدية خاصة الدينية والقبلية والعائلية.

تتميز الدول الملكية العربية عموما بكونها دول ذات بنية سياسية عشائرية، ودول ذات أنظمة ملكية عائلية – وراثية (ثيوقراطية)، حيث تتحكم الأسر الحاكمة في كل دواليب الحياة الاجتماعية والسياسية وفي كل مقدرات البلاد المالية والاقتصادية، وتحتكر كل المراكز السيادية السياسية والعسكرية والاقتصادية في البلاد. وتعمل الأنظمة الملكية العربية من أجل ترسيخ شرعيتها وضمان استمرارها على ترسيخ الطابع

الشخصي والقدرات الفائقة لفرد ما، وتبنى هذه الشرعية على هيبة الشخص الحاكم وصورته وصفاته، وأساس هذه الشرعية هو الاعتراف الذي يحض به الفرد. **السلطة العقلانية:** يبرر هذه السلطة مسألة الاحتكام إلى الشرعية، وتبنى هذه الشرعية على احترام القوانين، وشرعية الوصول إلى السلطة، وتحقيق الأهداف. وأساسها الليبرالية، الانتخاب الاستحقاق، العقلانية، القانون.

الأبوي في علاقاتها السياسية بالمجتمع، حيث يشير هشام شرابي (عن حليم بركات 2006)" إن الجانب الرئيسي في الحياة السياسية الرتيبة هو الطابع الأبوي حيث تسود العلاقات العمودية التي ترتكز على السيطرة والتسلط. كما تعمل هذه الأنظمة بهدف ترسيخ شرعيتها على التشديد على القيم العائلية كالطاعة والاحترام والإجلال، وعلى تكريس وترسيخ مبدأ الولاء، حيث تعمل الأسر الحاكمة على كسب ولاء رجال الدين، وشيوخ وأعيان العشائر، وتقريب وتمكين القبائل التي تدين لها بالولاء، في حين تعمل على إضعاف وإبعاد كل الفاعلين المعارضين لها".

تعتبر الأنظمة الملكية العربية حسب تصنيف ماكس فيبر دول ذات سلطة تقليدية، وهي دول تستمد شرعيتها من نفوذ الماضي ومن الأعراف والتقاليد والمعتقدات، خاصة من نفوذ العائلة والقبيلة. وتجدر الإشارة أنه مهما تراءت مظاهر الحداثة في الدول الملكية تبقى هذه الدول دول عائلية – قبلية، ويشير في هذا السياق غانم النجار(1996) "أن الدول الخليجية القائمة اليوم بغض النظر عن درجة تقدمها وحداثتها الظاهرية هي عبارة عن دول قبلية، يستمر فيها الوضع السياسي كما كان في المرحلة السابقة لتكوين الدولة، ولكن بآليات وأدوات حديثة. فمهما تعددت التغيرات والمتغيرات والتأثيرات الخارجية، فإنها ستنعكس على مستوى استخدام الدولة للآليات والأدوات المتطورة في تسيير شؤون الدولة، وتنعكس من خلال التحديث الشكلي على مستوى ونمط الأداء الظاهر، مما قد يؤثر في ميكانيكية العلاقة بين الدولة والقبيلة على المستوى الوظيفي فقط، ولكن دون أن يمس بجوهر هذه العلاقة، الأمر الذي سيدفع إلى استمرار الدولة القبيلة في إعادة إنتاج القبيلة وسماتها وقيمها في أشكال مختلفة وجديدة"[3].

بناء على هذه الفكرة يمكن القول أن الدول الأهلية الصريحة تعمل دائما علي إعادة إنتاج مصادر شرعيتها والتمكين لها، وهي المصادر المتمثلة في مكونات المجتمع الأهلي المناسبة لها، نتيجة سيطرة الذهنية الأهلية عليها من جهة، ولضمان بقائها من جهة أخرى.

ثانيا: مصادر شرعية الدول الأهلية باطنيا (ضمنيا)

عرفت بعض الدول العربية ذات الطابع الجمهوري الشكلي عمليات انتقال قيصرية نتيجة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، حيث تحولت هذه الدول من دول وطنية مركزية إلى دول تعتمد أنظمة برلمانية

[3] القبيلة والدولة في الكويت في الجزيرة العربية Gulfpolicies.com

تقوم على المحاصصة الطائفية – الاثنية أو إلى دول تعتمد أنظمة فدرالية قبلية – اثنية. ونلاحظ أنه رغم اعتماد هذه الدول خيارات سياسية حديثة، كالخيار البرلماني أو الخيار الفدرالي، غير أنها في الحقيقة هي خيارات تعكس الحضور السياسي لمكونات المجتمع الأهلي باعتبارها خيارات تقوم على المحاصصة الأهلية، الأمر الذي دعانا في هذا البحث إلى اعتبارها دول أهلية باطنيا أو دول أهلية من الباطن من منطلق أنها دول أهلية في قالب حداثي شكلي.

بعد انهيار الدولة الوطنية المركزية في كل من لبنان والعراق، سواء نتيجة الحرب الأهلية في لبنان أو نتيجة سقوط النظام وتفكك الدولة في العراق. تشكلت على أنقاضها دول طائفية – اثنية تعتمد نظام برلماني يقوم على المحاصصة الطائفية والاثنية، الأمر الذي سمح لهذه المكونات من الوصول إلى مراكز القرار. أسفر اتفاق الطائف سنة 1989 على إنهاء الحرب الأهلية في لبنان وترسيخ نظام حكم يقوم على التقسيم الطائفي للسلطات الدستورية والمناصب الإدارية وعلى نظام برلماني يقوم على المحاصصة الطائفية (ونشير هنا اعتراضا إلى ميزة تتميز بها الحالة اللبنانية أيضا وهي سيطرة عائلات معينة على المشهد السياسي، حيث توارثت مجموعة من العائلات الحكم وتمثيل الطوائف والمناطق منذ نشوء لبنان عام 1921 إلى اليوم، فنجد مثلا عائلة آل شهاب وأرسلان، وجنبلاط، وفرنجية، وسلام، وكرامي، وجميل والحريري) أما في العراق فإننا نسجل بعد سقوط نظام صدام حسين، وانهيار الدولة الوطنية المركزية وتفكك الجيش العراقي، قيام دولة طائفية – اثنية، تعتمد نظام برلماني يقوم على المحاصصة الطائفية والاثنية حيث قسمت مقاعد البرلمان محاصصة بين العرب الشيعة والعرب السنة، والأكراد، والتركمان واليزيديين. ووزعت المناصب السياسية على أساس طائفي– إثني حيث أسندت رئاسة الجمهورية إلى كردي ورئاسة الحكومة إلى عربي شيعي ورئاسة البرلمان إلى عربي سني.

فككت الصراعات الداخلية والحروب الأهلية أوصال الدولة المركزية الحديثة في كل من السودان والصومال وجزر القمر، وتحولت هذه الدول من دول مركزية حديثة إلى دول فيدرالية قبلية – إثنية (أي دول تتشكل من مجموعة من المقاطعات المكونة إما من قبائل أو قبيلة أو مكونة من مجموعة إثنية حيث تتمتع كل مقاطعة من هذه المقاطعات بحكومة خاصة، وتربط هذه المقاطعات حكومة مركزية تضطلع بالمهام الأمنية والوطنية والقضايا الدولية). عرف السودان عدة محطات ميزت نظام الحكم حيث منح

الجنوب الحكم الذاتي في عام 1972 عقب اتفاقية أديسا بابا ثم منحت الولايات الشمالية الحكم الاقليمي في سنة 1980 ثم تحول نظام الحكم في السودان إلى الحكم الفدرالي عام 1991، ليتحول حسب اتفاقية نيفاشا 2005 إلى الفيدرالية السودانية الجديدة حيث نص الدستور القومي الانتقالي، وأشار سامي مصطفي محمد على (2016) (مدير المركز الدولي لاستشراف المستقبل بالسودان) "أن السودان دولة لا مركزية يكون الحكم فيها على المستوى القومي لحماية سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ومستوى الحكم الولائي الذي يمارس السلطة على مستوى الولايات في كل أنحاء السودان ويقدم الخدمات ومستوى الحكم المحلي ويكون في أنحاء السودان كافة. ويضيف هذا الكاتب أن "عدد الولايات في السودان بلغ 18 ولاية وأن المعيار القبلي هو المهيمن عليها، حيث تعتمد هذه الحكومات نظام المحاصصة القبلية"[4]. عرف الصومال حروبا أهلية قبلية، زادت حدتها بعد إسقاط نظام سياد بري عام 1991. تواصلت الصراعات في الصومال بأشكال مختلفة ومتفاوتة حتى سنة 2000 أين كللت جهود المصالحة بعقد مؤتمر جيبوتي عام 2000، وتم تشكيل مجلس يقوم على المحاصصة القبلية انتخب أول رئيس بطريقة حرة ثم جاء مؤتمر أمبغاتي كينيا 2002 – 2004 أين تم الاتفاق على تعديل الدستور نحو إقرار النظام الفدرالي حيث تحول الصومال إلى جمهورية فيدرالية (تضم 7 أقاليم إدارية تشكلت على أساس قبلي، لكل إقليم حكومة قبلية). أما على المستوى الوطني فتتم عملية انتخاب السلطة التشريعية (مجلس الشعب، مجلس الشيوخ) من طرف مندوبو العشائر، ويتم انتخاب الرئيس من طرف هاذين المجلسين (يقوم نظام الحكم في الصومال اليوم على نظام محاصصة قبلية معروف باسم 4.5 (أربع قبائل كبرى ونصف قبيلة تضم القبائل الصغرى). يتشكل النظام الفدرالي في جزر القمر من ثلاثة أقاليم إدارية، تبعا للجزر الثلاث المكونة لهذه الدولة وتحكم كل جزيرة حكومة تمثل القبيلة أو القبائل التي تقطنها.

نلاحظ أنه رغم اعتماد هذه الدول منظومات حكم حديثة، غير أنها في الأساس تقوم على المكونات الأهلية وهي منظومات تسيطر عليها القبيلة – الطائفة – المجموعة الاثنية، لذلك فإن هذه الدول تتبني قوالب سياسية حديثة من حيث الظاهر، لكنها دول أهلية من الباطن، لذلك يمكن تصنيفها ضمن الأنظمة

[4] النظام الفدرالي في السودان: الواقع والتحديات Studies el djazeera.net

ذات السلطة التقليدية حسب تصنيف ماكس فيبر، وهي سلطة تستمد شرعيتها من نفوذ الماضي ومن الأعراف والتقاليد والمعتقدات، خاصة نفوذ القبيلة والطائفة والمجموعة الاثنية.

من خلال ما تقدم أعلاه نسجل أن المكونات الأهلية انخرطت بصفة مباشرة ورسمية وعلنية في العملية السياسية في هذه الدول، وانخرطت بشكل كبير في عمليات تسيير شؤون الدولة وممارسة الحكم، وهو الأمر الذي سينعكس على ثقافة الدولة لا محالة، وهو الأمر أيضا الذي سيؤدي إلى صبغ العمل السياسي بالصبغة الأهلية، ويؤدي إلى تكريس القيم والسمات الأهلية في المجتمع السياسي.

نسجل في هذا سياق عدة ملاحظات هامة تستحق الدراسة والتمحيص فالملاحظة الأساسية الأولى هي عودة هذه الدول عندما فشلت محاولاتها في بناء دولة حديثة إلى النظام القديم، وهو النظام القائم على البنى الاجتماعية الأهلية. أما الملاحظة الثانية فهي أنه رغم الصدمات التي تلقتها المكونات الأهلية من الدولة الوطنية الحديثة المنهارة خاصة في العراق مثلا، إلا أنها استطاعت الصمود والاستمرار، بل والبروز والتربع على المشهد السياسي وقيادة المجتمع بمجرد تفكك هذه الدول الوطنية، وهو أمر يؤكد على التجذر الكبير لهذه المكونات في المخيلة الجمعية، وفي الوعي الثقافي والتاريخي، وفي الواقع الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات. والملاحظة الثالثة فهي سعي هذه المكونات إلى إعادة إنتاج نفسها في أشكال مختلفة، والتمكين لنفسها، وترسيخ قيمها ومفاهيمها على جميع المستويات من خلال الولوج إلى عالم السياسة، والانخراط في الآليات الحديثة للحكم كالبرلمان، وخلق الوسائل الحديثة المساعدة على ذلك كالأحزاب مثلا.

إن هذه الملاحظات تؤكد أنه من الصعب تحديد أو قراءة أو تحليل أو فهم المشهد السياسي في هذه الدول خارج هذه المكونات الأهلية على الأقل في المنظور القريب والمتوسط.

ثالثا: مصادر شرعية الدول البين بين:

تشكل الدول العربية البين بين من مجموع الدول العربية التي تتبنى النظم الجمهورية، وتظهر الطابع الحداثي العقلاني للحكم، من خلال تبني الديمقراطية والنظام البرلماني أو الرئاسي، في حين يسير الحكم فيها بالقوة وبالذهنية الأهلية العصبوية، إضافة إلى لجوء الأنظمة الحاكمة فيها لكسب الشرعية إلى كسب تأييد تنظيمات المجتمع الأهلي والمجتمع المدني على حد سواء.

تنقسم الدول البين بين إلى قسمين، دول تتميز باستقرار نسبي وحذر، لا تزال تحافظ على وحدة أراضيها وعلى طابعها المركزي. ودول تشهد حروبا أهلية جعلت أنظمتها تفقد السيطرة على أجزاء من ترابها الوطني.

الدول المستقرة نسبيا:

لا تزال مجموعة من الدول العربية تحافظ على طابع الدولة الوطنية المركزية الحديثة، وتشهد نوع من الاستقرار النسبي والحذر، مثل دول مصر والجزائر وتونس وموريتانيا وجيبوتي غير أن الملاحظ أن أغلب هذه الدول ليست دول مؤسسات بل دول تحكمها أنظمة عسكرية أو عصب سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ودول تعيش أزمة الشرعية نتيجة وصول النخب الحاكمة فيها إلى السلطة بطريقة غير ديمقراطية من جهة واحتكار السلطة فيها من جهة أخرى. تتميز أنظمة دول البين البين بغلبة الطابع الأهلي (الذهنية الأهلية) حيث نجد:

أن هذه الأنظمة تحكم وفق مبدأ الولاء حيث توزع المناصب السيادية على أساس الثقة والقرابة والولاء، وهو الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة تتميز بالانغلاق.

أن هذه الأنظمة تتشكل من عصب (مجموعة من الأشخاص يربطهم هدف معين، ومصالح مشتركة، ومصير واحد) تسعى إلى البقاء في الحكم بشتى الوسائل. وهنا يمكن أن نستعمل مفهوما نراه مناسبا في هذا الموضوع وهو مفهوم القبيلة السياسية. حيث نرى أن هذه العصب أو هذه المجموعات التي تحكم هذه الأنظمة تعبر في الواقع عن صورة جديدة للقبيلة في العصر الحديث، باعتبارها مجموعات تضامنية تجاوزت التضامنية التراتبية القائمة على النسب والقرابة (القبيلة التقليدية) نحو تضامنية تراتبية تقوم على المصالح والاديولوجيا (القبيلة السياسية). وقد أورد هذا المفهوم خلدون النقيب (1996) حين كتب في موضوع تحول القبيلة العادية في الخليج إلى قبيلة سياسية. ينطلق النقيب من مفهوم القبيلة في حد ذاته حيث يرى "أن القبيلة كما نفهمها هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وهي عقلية عامة مستمدة من الولاءات والانتماءات الوشائجية المنغرسة في أعماق وجدان الجماعة". ليذهب النقيب إلى أن هناك " تحول في الدول العربية من القبيلة التقليدية إلى القبيلة السياسية

حيث يتم التحول نحو حكم العناصر الاديولوجية في توزيع السلطة السياسية، بينما يقوم كلا التنظيمين على نفس الأسس، من منطلق أن القبيلة السياسية مثلها مثل القبيلة العادية توفر أساس للعصبية، وأنها تعمل كمبدأ منظم، يخصص موارد الجماعة، ويحدد مواثيق الإدخال أو الاستبعاد المطلق من الجماعة وأنها عقلية عامة تتمثل في اتحاد الغايات الذي يوحد العناصر المختلفة المكونة لها".

- أن بعض هذه الأنظمة تعيش أزمة شرعية، حيث وصل بعضها إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، كما حدث في مصر(انقلاب العسكر بقيادة السيسي عام 2013 على الرئيس المنتخب محمد مرسي عام 2012) وحدث في موريتانيا (انقلاب العسكر بقيادة محمد ولد عبد العزيز عام 2008 على الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله عام 2007) أو وصل بعضها إلى الحكم بطريقة استدعت الكثير من التشكيك كما حدث في جيبوتي والجزائر. وهو الأمر الذي جعل هذه الدول تسعى جاهدة إلى كسب تأييد مكونات المجتمع الأهلي ومكونات المجتمع المدني في محاولة منها إضفاء نوع من الشرعية على سياساتها واتجاهاتها، حيث نسجل مثلا سعي النظام المصري إلى كسب تأييد علماء الأزهر والكنيسة القبطية، وسعي النظام الجزائري إلى كسب تأييد الزوايا، وسعي النظام في موريتانيا وجيبوتي إلى كسب تأييد القبائل.

أن هذه دول تتميز بالتعدد القبلي والاثني والديني مما جعلها تشهد الكثير من أنواع الحراك الأهلي السياسي، والعديد من الحركات المطالبة بحقوق الجماعات الاثنية والقبلية، إضافة إلى انعكاس هذا التعدد على مكونات النظام، الأمر الذي انعكس بدوره على سلوكه حيث تعكس مثلا في كثير من الدول التشكيلة النيابية الخريطة القبلية والاثنية والدينية لهذه البلدان.

بناء على ما تقدم أعلاه نسجل أنه على رغم اجتهاد هذه الدول إظهار الشكل الحداثي للدولة من خلال تبني الممارسة الديمقراطية، والتمكين لتنظيمات المجتمع المدني مثلا، إلا أنها لم ترقى إلى مصاف الأنظمة العقلانية، وبقيت أنظمة تسيطر عليها عصب سواء كانت عسكرية صريحة أو مدنية الواجهة. وهو الأمر الذي دعانا إلى اعتبارها دول بين بين، من باب أنه رغم امتلاك هذه الدول للعديد من المؤسسات الحديثة، ورغم تبني هذه الدول العديد من الأنظمة العصرية في إدارة الحكم مثل البرلمان التعددي، والانخراط في مجموع الاتفاقيات الدولية، والتمكين للتنظيمات الاجتماعية (مؤسسات المجتمع

المدني)، غير أن الجماعات التي تحكم هذه الدول تأخذ في كثير من الأحيان صفة العصب (مجموعات تضامنية – قبائل سياسية) حيث يغلب على طبيعة حكمها الطابع الأهلي القائم على مبدأ الولاء، إضافة إلى أنها أنظمة تستند أو تلجأ أو تستعمل المجتمع الأهلي وثقافته، لتأكيد شرعيتها، ولتبرير سياساتها ولضمان بقائها.

الدول التي تشهد حروبا أهلية:

تعرف بعض الدول العربية عمليات تفكك تامة، وتشهد أنظمتها شبه انهيار تام، إذ لم تعد هذه الدول (سوريا، ليبيا، اليمن) تسيطر على كامل ترابها الوطني، نتيجة النزاعات المسلحة الدامية بين مكوناتها الأهلية إلى درجة فقدانها صفة الدولة، وفقدان حكمها صفة النظام. ولعل ما دفعنا في هذا البحث إلى اعتبارها دول بين بين كونها دول تشهد حروبا أهلية، وتشهد حراك سياسي وعسكري داخلي ودولي غير واضح النتائج، الأمر الذي يجعل مستقبل النظم فيها مفتوح على كل الاحتمالات. تشهد سوريا حربا داخلية ذات طبيعة إثنية – طائفية وتشهد أراضيها صراعات دولية متعددة الجبهات والأطراف. يعرف اليمن حربا دولية، وأخرى داخلية حيث تسيطر قبائل الجنوب وحلفائها على جنوب اليمن، وتسيطر قبيلة الحوثي وحلفائها على صنعاء وباقي اليمن الشمالي. في حين تتنازع الحكم في ليبيا عدة جهات حيث تسيطر حكومة طبرق المدعومة من الجنرال حفتر على منطقة طبرق، وتسيطر حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج المدعومة من إتلاف الفصائل الإسلامية المسلحة على طرابلس، وتسيطر قوات المقاومة على بنغازي.

لا يمكن الحديث في هذه الدول عن الشرعية ومصادرها، فالفصل في هذه الدول يعود إلى القوة والسلاح غير أن الملاحظة الأساسية التي نسجلها في هذه الدول هي انخراط مكونات المجتمع الأهلي بصفة مباشرة وعلنية في العمل المسلح حيث يتصدر المشهد العسكري في هذه الدول مليشيات المجتمع الأهلي، ويصنع ممثلو المجتمع الأهلي فيها المشهد السياسي (قبيلة الحوثي في اليمن، الزنتان ومصراتة في ليبيا، الأكراد في سوريا).

من خلال هذه المعطيات يمكن التأكيد على أنه من غير الممكن قراءة أو فهم أو تحليل المتغيرات والفواعل السياسية في هذه الدول بعيدا عن مكونات المجتمع الأهلي، كما أنه من الصعب تصور الحل في

هذه الدول دون إشراك أو مشاركة هذه المكونات ، كما أنه من الصعب جدا تصور مستقبل الخارطة السياسية الحالية والمستقبلية لهذه الدول خارج مكونات المجتمع الأهلي.

3-3-2 علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الاختلالات الوظيفية للدولة في البلدان العربية:

تشكل الدولة تنظيم أو نسق له وظائف معينة داخل البناء العام، يؤديها بشكل منتظم ومستمر، لكن في بعض الحالات أو نتيجة لظروف وعوامل معينة تتعرض بعض وظائف الدولة إلى أنواع من الاختلال. تشهد جميع الدول العربية العديد من أنواع الاختلال الوظيفي الذي شكل في كثير من الأحيان سبب أزماتها ومشاكلها، وفتح المجال أمام العديد من الوسائط والكيانات للبروز وأخذ مكانها والقيام بوظائفها وبالتالي الاقتطاع من حجم الولاء لها.

لبحث علاقة المجتمع الأهلي بحالات الاختلال الوظيفي للدولة أي علاقة المجتمع الأهلي بحالات عجز الدولة عن أداء بعض الوظائف المنوطة بها في البلدان العربية، نتعرض في البداية إلى نظرية البنائية الوظيفية في ما يخص الدولة، ومفهوم الاختلال الوظيفي، حتى نتمكن من تحديد هذه العلاقة.

اهتمت النظرية البنائية الوظيفية بكيفية حفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي والبقاء عبر الزمن وتفسير التماسك الاجتماعي. تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من أفكار علماء الاجتماع التقليديين أمثال ايميل دوركايم، وهربرت سبنسر، والأنثروبولوجيين أمثال مالينوفسكي وراد كليف براون وعلماء اجتماع معاصرين أمثال تالكوت بارسونز، وروبرت مورتون. ويشير محمد عبد الحميد (2004) إلى "أن استقرار المجتمع من منظور النظرية البنائية الوظيفية يرتبط بالأساس ببناء المجتمع، وطريقة توزيع وتنظيم الأنشطة المتكررة (الوظائف) فيه". تصور هذه النظرية المجتمع كبناء مكون من عناصر تتجه نحو التوازن من خلال توزيع الأنشطة بينها مما يحقق استقرار واستمرار النظام.

يذهب نفس الكاتب إلى أن مفهوم البنائية الوظيفية مفهوم مركب من جزأين أو مفهومين:

مفهوم البناء: وهو مصطلح يشير إلى الكيفية أو الطريقة التي تنتظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع.

مفهوم الوظيفية: وهو مصطلح يشير إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع. ويشير مفهوم الوظيفة في إطار النظم، حسب تحليلات النظرية البنائية الوظيفية

للدلالة على النشاط أو الدور الذي يلعبه النظام داخل البناء الكلي الذي يشمله، وتتحدد وظيفة النظام في ضوء الأهداف والغايات التي يسعى إلى تحديدها.

يعود مفهوم الاختلال الوظيفي حسب نيكولا تيماشيف (تر: محمود عودة 1999) إلى أعمال المفكر الأمريكي مورتون بعد الانتقادات التي وجهها إلى مفهوم الوظيفة الشاملة التي وجدها في أعمال الأنثروبولوجيين أمثال مالينوفسكي وكلوكوهن.

يرى كلوكوهن أن العناصر الثقافية والاجتماعية تقوم دائما بوظائف ايجابية نتيجة عمليات التكيف والتعديل داخل البناء العام بينما ينطلق موتون من الواقع حيث يرى أنه قد يكون لنظام معين وظيفة، كأن يكون للعناصر الثقافية والاجتماعية وظيفة، كما يمكن أن يفقد هذا النظام هذه الوظيفة كليا أو جزئيا أي يتعرض لخلل في الوظيفة (يشير مصطلح الاختلال الوظيفي حسب مورتون إلى الآثار الغير مرغوب فيها التي تحدثها الوحدات أو الأنظمة في النسق العام نتيجة عدم قيامها بوظيفتها كليا أو جزئيا). ويضيف نفس الكاتب "إذا كان مفهوم الاختلال الوظيفي حسب مورتون يعبر عن جزء من الحقيقة، التي مفادها أن بعض الأنظمة يمكن أن تكون غير وظيفية ضمن نسق ما، فإن مفهوم البدائل الوظيفية يعبر عن الجزء الثاني من هذه الحقيقة، حيث يرى مورتون أن الوظيفة أمر حيوي لا يمكن الاستغناء عليه، وفي حالة حدوث الخلل، من الممكن أن تقوم أطراف أخرى بهذه الوظيفة، كما يمكن أن يقوم عنصر واحد بعدة وظائف[5]."

[5] و يمكن تلخيص أهم أفكار النظرية البنائية الوظيفية عند مورتون في ما يلي:

- المجتمع نظام يتكون من عناصر مترابطة، حيث ينتظم نشاط هذه العناصر بشكل متكامل.
- يتجه هذا المجتمع نحو التوازن، ومجموع عناصره تضمن ذلك، بحيث أنه عندما يحدث أي خلل في هذا التوازن فإن القوى الاجتماعية سوف تنشط لاستعادة هذا التوازن.
- كل عناصر النظام والأنشطة المتكررة فيه تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام.
- الأنشطة المتكررة في المجتمع تعتبر ضرورية لاستمرار وجوده، وهذا الاستمرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع تلبية لحاجاته.

تعود الكثير من المشاكل التي تشهدها الدول العربية إلى فشل الخيارات التي تبنتها هذه الدول وإلى الاختلالات الوظيفية التي تعاني منها حيث لم تتمكن هذه الدول منذ استقلالها من أن ترقى إلى مستوى طبيعة الدولة التعاقدية، كما أنها لم تتمكن من تحقيق الوعود والمطالب والطموحات لمجتمعاتها. وإذا حاولنا عد الاختلالات الوظيفية للدول العربية نجدها كثيرة في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). شكلت هذه الإختلالات أسباب التخلف والعجز والتبعية، وأسباب عدم إشباع العديد من الحاجات الاجتماعية الأساسية وأسباب الاحباطات الفردية والجماعية، وأسباب نشاط القوى الاجتماعية الأهلية وتدخلها للقيام بالكثير من هذه الوظائف.

سنعمل في هذا العنصر في إطار البحث في علاقة المجتمع الأهلي بحالات الاختلال الوظيفي عند الدول العربية على معالجة وظيفتين أساسيتين وظيفة الحماية والأمن، ووظيفة إشباع الحاجات الأساسية (أي عجز الدولة عن القيام بوظيفة تحقيق الحماية والأمن، وعجز الدولة عن القيام بوظيفة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد).

وظيفة الحماية والأمن:

عرفت مختلف الدول العربية مراحل من عدم الاستقرار والانفلات الأمني بدرجات مختلفة من حيث الحدة تسببت في تهديد الأمن الداخلي وتهديد أمن الأشخاص والممتلكات، في حين عرفت العديد من الدول العربية (ليبيا والعراق واليمن وسوريا والسودان والصومال ولبنان) حالات انفلات أمنية كبيرة، أدت في بعض الأحيان إلى انحصار مجال وجود الدولة بصورة كبيرة، بل غيابها في مواقع عديدة وانسحابها في مناطق أخرى، وهو الأمر الذي تسبب في تعطل إحدى أهم وظائفها وهي الوظيفة المتعلقة بتوفير الأمن العام وحماية الأشخاص والممتلكات، وهي الحالات التي عبرت صراحة على حالات خلل وظيفي لنظام الدولة في تلك المواقع والمناطق من جهة، وفرضت تدخل المكونات الأهلية (القبيلة، والطائفة، والجماعة الاثنية) للقيام بهذه الوظيفة (حماية الأفراد) كبدائل وظيفية حقيقية للدولة من جهة أخرى.

عرف العراق منذ سقوط نظام صدام حسين حالات انفلات أمني لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا لم تتمكن خلالها دولة العراق من حماية مواطنيها، وفقدت السيطرة على الأوضاع خاصة بعد انهيار الجيش العراقي في الموصل وانسحابه أمام داعش سنة 2014، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود مناطق دون

حماية الدولة، مثلت هذه المناطق حالات اختلال وظيفي صريحة للدولة وفرضت في المقابل تدخل مكونات المجتمع الأهلي كبدائل وظيفية حيث تدخلت المرجعية الشيعية مثلا في العراق بقيادة علي السيستاني في أعقاب سيطرة مسلحي الدولة الإسلامية على محافظة نينوى عام 2014 وذلك بإصدار فتوى الجهاد تحت مسمى – الجهاد الكفائي – توحدت على إثرها أغلب المليشيات الشيعية، إضافة إلى المتطوعين الشيعة تحت لواء الحشد الشعبي الذي وصل تعداده إلى ما يقارب 400 ألف مقاتل. وهي المليشيات التي تحملت مسؤولية حماية الأفراد والممتلكات واسترجاع الأراضي العراقية من جماعات داعش. كما عرفت المناطق السنية حركية كبيرة للعشائر وشيوخها من خلال تشكيل مليشيات عسكرية كان لها دور حاسم في المنطقة حيث حاربت العشائر على جبهات متعددة، بداية من مقاومة الاحتلال الأمريكي ثم التصدي للقاعدة وصولا إلى محاربة داعش بداية 2014. أما في ليبيا، ومباشرة بعد الاحتجاجات التي عرفتها ليبيا عام 2011، ومحاولة العقيد القذافي إخماد هذه الاحتجاجات بالقوة، تدخلت القبائل في ليبيا لحماية أبنائها وممتلكاتهم حيث تشكلت مليشيات قبائل مصراتة والزنتان وطبرق، وبنغازي وغيرها. واستمرت هذه القبائل في القيام بهذه الوظائف بعد سقوط نظام القذافي حيث لا تزال المليشيات القبلية تقوم بمهمة الأمن والحماية كبدائل وظيفية إلى اليوم. على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في لبنان تستمر الطوائف الدينية في حماية أبنائها وضمان أمنهم، وهو ما يفسر مشكلة انتشار السلاح في هذه الدولة، والظهور المفرط له في العديد من الأحداث إضافة إلى تشكل جيش المقاومة لحماية الجنوب وتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني تحت لواء حزب الله اللبناني. أما في اليمن والصومال والسودان، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة (توفير الأمن) هي وظيفة قبلية أصيلة في هته البلدان غير أن حالات تفكك هذه الدول في الكثير من المراحل وعجزها على السيطرة على الأوضاع في كامل البلاد، إضافة إلى انتشار الجماعات المسلحة المتمردة جعل القبائل تتدخل في كل مرة كبدائل وظيفية علنية ورسمية للقيام بوظيفة تحقيق الأمن وحماية الأفراد.

وظيفة إشباع الحاجات الأساسية:

رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها معظم الدول العربية غير أنها لم تتمكن من استغلالها في اتجاه تحقيق التنمية، مما أدى إلى عدم تحقيق طموحات الشعوب العربية، وتلبية مطالبهم واحتياجاتهم. تعاني

الدول العربية بدرجات متفاوتة من التخلف في مختلف المجلات (الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية) حيث تتميز أغلب هذه الدول:

ارتفاع نسب الفقر: قدر التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عدد الفقراء فقرا مدقعا في 10 دول عربية بنسبة 4، 13 بالمئة، بينما قدر التقرير العربي أن نسبة الفقراء في تلك البلدان هي 6، 40 بالمئة. وتشير هذه التقارير أن البيانات المستخدمة في دراسة الفقر في البلدان العربية تعود إلى سنوات 2011– 2014 معتبرا أنها لا تعكس كامل تداعيات غياب الاستقرار السياسي والنزاعات التي عصفت بعدد من البلدان العربية.[6]

ارتفاع معدلات البطالة (نسبة البطالة في المنطقة العربية عام 2018 حسب البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية 81، 9 بالمئة بينما المعدل العالمي 38، 5).[7]

ارتفاع معدل التضخم: توقع صندوق النقد العربي أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نسبة 4، 11 بالمئة.[8]

تعتبر معظم الدول العربية دول أزمات، حيث تعرف أزمة شغل، وسكن وصحة، وتعليم كما تعرف أزمة فساد ومحسوبية، ورشوة، وأزمة عدالة. وهي دول لم تتمكن من تكوين انشغالات مدينية (المدن) (أكدت الدراسات مسألة تريف المدن العربية (دراسة متروك الفالح 2002) مثلا).

إن عجز الدول العربية في العديد من الميادين مثل ما بينا أعلاه جعل هذه الدول تشهد عملية تراكم للاختلال الوظيفي، الأمر الذي أدى إلى تضاعف حالات الإحباط لدى الجماهير، وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي دفع الأفراد إلى اللجوء إلى الهجرة بأنواعها الشرعية والغير شرعية، والعودة إلى الجماعات الأولية بحثا على المساعدة والحلول، لتبرز مكونات المجتمع الأهلي كبدائل وظيفية في العديد من الميادين الحياتية حيث نجد:

---

[6] https://aawsat.com نسبة الفقر المدقع في البلدان العربية

[7] https://www.sasapost.com معدلات البطالة في العالم العربي بين الأرقام الدولية والحكومية

[8] https://www.alittihad.ae/. معدل التضخم في الدول العربية

تدخل العائلة الممتدة والقبيلة لتوفير السكن لأفرادها، سواء من خلال توفير السكن العائلي الكبير، أومن خلال توفير مساحات أرضية لبناء المساكن، مما يعمق أواصر هذا النوع من العلاقات، ويساهم في إعادة إنتاجه ليتخذ أشكال تسمو عن مسألة قرابة الدم، لتتجسد في مسألة الوجود والحياة والأمن، وهو ما يفسر وجود أجزاء من المدن تقطنها قطاعات عائلية وقبلية وطائفية.

تدخل العائلة الممتدة والقبيلة والطائفة لتوفير مناصب الشغل، وانتشال أفرادها من حالات الفقر والبطالة سواء في قطاع الفلاحة من خلال العمل الجماعي في الحقول، أو من خلال خلق الورشات الحرفية العائلية أو الأعمال التجارية العائلية (بني ميزاب مثلا)، أو من خلال تقديم إعانات مالية بهدف إقامة مشاريع صغيرة أو من خلال التدخل عن طريق الوساطات (الواسطة) لتمكين أفرادها من الحصول على مناصب العمل مما ضاعف من مستويات ارتباط الأفراد بهذه المكونات، وارتفاع مستويات الثقة بها.

تدخل العائلات والطوائف في حالات الحرب وعدم الاستقرار، لتوفير الإعالة والحماية والإقامة كما حدث ويحدث في العراق وليبيا واليمن وسوريا، وتكفل الطوائف بالأفراد لفترات زمنية طويلة كما يحدث في لبنان. إضافة إلى تدخل الجماعات الاثنية والطوائف والقبائل لتمكين أبنائهم من الوصول إلى الموارد في حالات غياب العدالة الاجتماعية، وغياب العدالة في توزيع الموارد الوطنية كما حدث ويحدث في الصومال والسودان.

ولو يتم عد ميادين تدخل مكونات المجتمع الأهلي كبدائل وظيفية للدولة لوجدت في جميع الميادين، مما يعد دليلا كبيرا على قدرات مكونات المجتمع الأهلي في الاستمرار في أداء العديد من الوظائف، وامتلاكها للإمكانيات والآليات التي تساعدها على القيام بذلك. كما تعد أيضا دليلا كبيرا على أسباب اتجاهات الثقة والولاء والانتماء لدى الأفراد نحو هذه المكونات.

3-3-3 علاقة المجتمع الأهلي بطبيعة الصراعات الداخلية والخارجية في البلدان العربية:

تشهد البلدان العربية نوعا من الغليان الاجتماعي والسياسي والثقافي، كما يشهد العديد منها أوضاعا داخلية تتسم بعدم الاستقرار والتأرجح بين حالات التوتر والأزمة والنزاع المسلح (الحرب الأهلية).

تتميز النزاعات العربية بتعدد الأطراف وتباين الطبيعة والأهداف، فهي ذات طبيعة معقدة ومركبة، أي أنها ذات طبيعة سياسية و/أو اجتماعية و/أو اقتصادية و/أو ثقافية و/أو دينية، وذات طبيعة داخلية وخارجية وكذلك ذات امتدادات تاريخية.

إن الهدف من دراسة موضوع النزاعات الداخلية والخارجية في البلدان العربية، هو البحث عن مكان لنظرية المجتمع الأهلي في تحليل وفهم حالات النزاع التي تشهدها البلدان العربية، من خلال تحليل طبيعة هذه النزاعات، وتحديد الفاعلين الأساسيين فيها، وإبراز مختلف العلاقات التي تربطهم بالمجتمع الأهلي.

نرى في هذا العنصر التعرض أولا إلى نظرية الصراع/ النزاع ومفاهيمها حتى نتمكن من تحديد علاقة المجتمع الأهلي بهذه النزاعات حسب المقاربة النظرية للصراع.

ترتبط ظاهرة الصراع بالوجود البشري، وتشكل أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، والصراع ظاهرة معقدة ومركبة بالغة التشابك، متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، نفسية)، ومتعددة المستويات (أفراد، جماعات، دول). وقد تعددت مفاهيم الصراع بتعدد الأبعاد والاتجاهات.[9]

أ- النزاعات الداخلية:

تعرف العديد من الدول العربية نزاعات داخلية عميقة، منها النزاعات السلمية (الكامنة والظاهرة) ومنها النزاعات المسلحة، حيث تعرف العراق نزاعات كبيرة بين المكونات الأهلية تصل أحيانا إلى مستوى النزاع

[9] يوجد هناك عدة تناولات لظاهرة الصراع حيث نجد مفهوم الصراع من المنظور النفسي هو موقف يكون لدى الفرد دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر لهما طبيعة متضادة تماما. أما من المنظور الاجتماعي هو وضع تنخرط فيه مجموعة من الأفراد في تعارض مع مجموعة أو مجموعات بحيث تسعي كل مجموعة إلي تحقيق أهداف مناقضة لأهداف المجموعة الأخرى. ومن المنظور السياسي هو موقف تنافسي خاص يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة والتي يكون كل طرف منهما أو منهم مضطرا فيه إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. أما من المنظور الأنثروبولوجي هو وضع ينشأ بين طرفين على الأقل وقد يكون أحد الطرفين فردا أو أسرة أو نسلا بشريا معينا أو مجتمعا كاملا، وقد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية أو قبيلة أو منظمة سياسية أو أفكارا أو دينا.

المسلح سواء بين الطائفة الشيعية ومليشياتها والطائفة السنية ومليشياتها، إضافة إلى المعضلة الاثنية حيث شكلت المشكلة الكردية تهديدا صريحا لوحدة العراق، كما يعرف اليمن نزاعا مسلحا بين القبائل اليمنية وحلفائهم الخارجيين سواء في الشمال أو الجنوب. وتشهد ليبيا نزاعا مسلحا بين مليشيات القبائل التي تساند المؤسسات السياسية المتنازعة في طبرق وطرابلس وبنغازي. وتشهد سوريا نزاعا مسلحا بين الطوائف السنية والعلوية والكردية وحلفائهم الخارجيين. ويشهد السودان عدة صراعات داخلية إثنية وقبلية أدت إلى انفصال الجنوب عام 2012. مع العلم أن السودان لا يزال يشهد العديد من النزاعات القبلية المسلحة إلى اليوم، خاصة في أقاليم دارفور وكردفان، امتدادا إلى أقاليم النيل الأزرق وشرق السودان إضافة إلى وجود العديد من الحركات المسلحة المتمردة على الحكومة. يعرف الصومال نزاعات قبلية مسلحة إلى اليوم رغم جهود المصالحة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، ما زال النزاع السياسي بين الطوائف الدينية يهدد بنشوب نزاع مسلح بين هذه المكونات نتيجة انتشار السلاح في هذه الدولة. تعرف البحرين نزاعا طائفيا بين الطائفة السنية (ممثلة في الملك والحكومة) والطائفة الشيعية (ممثلة في جمعية الوفاق) وقد استدعى هذا النزاع تدخل خارجي من قبل قوات مجلس التعاون الخليجي. تشهد العديد من الدول العربية نزاعات اثنية سلمية، كالحراك الأمازيغي في بلاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب الأقصى). بينما تعرف بعض الدول العربية نزاعات سياسية ترقي في بعض الأحيان إلى مستويات عالية من العنف مع جماعات الإسلام السياسي (جماعة الإخوان المسلمين) كما حدث في مصر والإمارات.

بناء على ما تقدم أعلاه يمكن القول أن أغلب النزاعات الداخلية في البلدان العربية هي نزاعات بين مكونات من المجتمع الأهلي والسلطة أو نزاعات بين هذه المكونات. الأمر الذي يقدم مكونات المجتمع الأهلي كفاعلين أساسيين في ظاهرة النزاعات الداخلية في البلدان العربية.

ب- النزاعات الخارجية:

تعتبر النزاعات الإقليمية العربية نزاعات ذات طبيعة أهلية حيث نسجل النزاع الإقليمي السني الشيعي (السعودية – إيران)، والصراع العربي الاسرائيلي، والنزاع الإقليمي ضد الجماعات الإسلامية الجهادية (داعش).

تشهد المنطقة العربية منذ سنوات نزاعا إقليميا سنيا شيعيا أي بين الدول السنية ممثلة في دول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، وإيران الدولة الشيعية وحلفائها كالنظام السوري وحزب الله اللبناني. انعكس هذا الصراع على الواقع العربي داخليا وخارجيا، حيث انعكس هذا على الداخل اللبناني نتيجة تأييد ودعم المملكة السعودية وحلفائها للطائفة السنية ورئاسة الحكومة من جهة، وتأييد ودعم إيران للطائفة الشيعية وحزب الله اللبناني من جهة أخرى مما جعل القرار الداخلي اللبناني مرهون برؤى وحسابات هذه القوى الإقليمية. كما انعكس هذا الصراع على الواقع الداخلي البحريني والعراقي، في حين تحولت سوريا واليمن إلى ساحات مفتوحة للصراع المسلح بين هذه القوى، أين تحارب إيران وحزب الله والحشد الشعبي إلى جانب النظام السوري الذي تقوده الطائفة العلوية، في حين تؤيد السعودية وحلفائها، وتدعم بالمال والسلاح الجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري. كما انعكس على الداخل اليمني حيث تحارب السعودية وقوى التحالف العربي قبيلة الحوثي الشيعية في حين تدعم إيران هذه القبيلة بالمال والسلاح.

إن الصراع الإقليمي العربي هو صراع طائفي دولي، وهو صراع أهلي صريح، يؤكد على امتداد الذهنية الأهلية من المستوى الوطني القومي إلى المستوى الدولي الإقليمي من جهة، ويؤكد على سيطرة الذهنية الأهلية على الحالة السياسية الداخلية والخارجية للعديد من الدول العربية. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على استحالة تحليل وفهم السياسات الوطنية والخارجية لهذه الدول دون الرجوع إلى المعطى الأهلي.

في نفس الإطار يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي أهليا صريحا حيث يشكل هذا الصراع بالنسبة للعرب والإسرائيليين صراعا دينيا مقدسا، يعود إلى نفوذ الماضي وتأثير القيم والمعتقدات. ولا يمكن قراءة هذا الصراع خارج معطيات الدين والتاريخ. فالدول العربية تنظر إلى هذا الصراع من منظور عقائدي، وكشكل من أشكال الجهاد والدفاع على أحد المقدسات الإسلامية ممثلة في بيت المقدس، واليهود ينظرون إلى هذا الصراع من نفس المنظور باعتبار أن القدس هي أرض الميعاد وأرض ما ترك سليمان. إن هذا الصراع لا علاقة له بأي معطيات عقلانية، بل هو صراع ديني تاريخي، يقوم أولا وأخيرا على المعطى الأهلي (الدين).

عندما نتمعن في مختلف النزاعات المشار إليها أعلاه نجد أن النزاعات الداخلية هي نزاعات بين المكونات الأهلية، وهي ذات امتدادات تاريخية ولديها خلفيات سياسية، وهي في معظمها صراعات على

الهوية أو على السلطة. لذلك نرى في هذا العمل أن الاعتراف بالمجتمع الأهلي بكل مكوناته وثقافاته واختلافاته، والسعي نحو ترشيد الوعي الاثني والقبلي والديني، وإبعاده عن الصراعات، والعمل على توظيفه لتحقيق الوظائف الدفاعية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، في إطار إستراتيجية تعمل لصالح الجميع دون إقصاء أو تهميش، هو الطريق الصحيح لتفكيك هذه الصراعات. والجدير بالذكر أنه رغم العلاقة المباشرة لتنظيمات المجتمع الأهلي بمختلف النزاعات سواء الداخلية أو الخارجية مثل ما أوضحنا أعلاه، فإن الدول العربية في أغلبها لا تعترف بصورة واضحة وعلنية بأهمية وبأدوار المجتمع الأهلي وهذا حسب رأينا بسبب التخوف من أن توصف بأنها دول رجعية تقليدية أو بأنها دول غير عصرية وغير حديثة. ويجب التنبيه هنا أن مختلف المقاربات والمداخل النظرية التي تناولت تحليل ظاهرة النزاع تدفع بصورة صريحة إلى أهمية وضرورة الاعتراف بالمجتمع الأهلي وفي ما يلي نوضح مواقف هذه المقاربات

– من منظور النظرية الواقعية نلاحظ أن المجتمع الأهلي يمثل وسيلة نظرية واجتماعية للتخفيف من مظاهر النزاع، فبناء على نص هذه النظرية[10] يمكن التأكيد على أن الاعتراف الرسمي بالمجتمع الأهلي ومكوناته ووظائفه هو عملية للتنظيم وتجنب الفوضى، وسيدفع بكل تأكيد إلى الاعتراف المتبادل بين مكونات المجتمع سواء من حيث الوجود أو من حيث الملامح والميزات أو من حيث الواجبات والحقوق كما سيشكل فضاء للتقارب والتعارف وتبادل الأفكار والثقافات، ويشكل فضاء للتنافس السلمي المنظم والعلني، مما يساهم في تبديد مظاهر الخوف والشكوك بين مكونات المجتمع، ويمكّن من تجاوز معضلة اللا أمن التي تركز عليها النظرية الواقعية كسبب رئيس في نشوب الصراعات.

[10] تنطلق نظرية الواقعية الجديدة من فكرة البنية الفوضوية للنظام الدولي ومعضلة اللا أمن (كينيث ن. وولتز)، حيث ترى أن كل الوحدات في وضع الفوضي (سواء كانت عبارة عن أفراد، جماعات– مدن – أمم، أو دول) يمكن التوقع أنها تتصرف وفقا لنفس المنطق النيو واقعي. أي أنه في وضع الفوضى الناشئة تتصرف كل المجموعات على المستوى الداخلي للدولة بنفس الطريقة التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي، حيث تسعى كل وحدة في حالة الشعور بالا أمن الناجم على حالة الفوضى إلى ضمان بقائها وحماية مكوناتها وإمكانياتها ومركزاتها (الهوية، الثقافة، الأرض) بكل الوسائل بداية من السعي إلى امتلاك القوة والوصول إلى مراكز القرار وصولا إلى النزاع المسلح.

– من منظور النظرية الليبرالية وبناء على نص النظرية[11] فان الاعتراف بالمجتمع الأهلي يمثل اعتراف بمكونات المجتمع الأهلي كتنظيمات وسيطة تتمتع بثقة الأفراد، يستطيع من خلالها الأفراد التعبير عن انشغالاتهم والمطالبة بحقوقهم وتبليغ آراءهم ومواقفهم. كما يمثل الاعتراف بالمجتمع الأهلي عملية اعتراف بفضاء اجتماعي أصيل للتعدد والاختلاف يساهم في التخفيف من حدة التناقضات الفكرية والحضارية والثقافية. ونشير هنا أن حل هذه التناقضات لا يتم من خلال تكريس مبادئ وقنوات ووسائط تنتمي إلى ثقافة مخالفة لثقافة المجتمعات المعنية، كما تذهب إليه النظرية الليبرالية من خلال محاولة الترويج لمبادئ الليبرالية والفردانية، وإنما الحل الواقعي والمنطقي هو التمكين للقنوات والمبادئ التي تنبع من ثقافة وتاريخ هذه المجتمعات للعب أدوار الوساطة والتمثيل.

– من منظور النظرية البنائية وبناء على نص هذه النظرية[12] فإن الاعتراف بالمجتمع الأهلي هو اعتراف بهوية هذه المجتمعات واعتراف بالتعدد الهوياتي، وعملية إدراك لهذا الاختلاف. كما أن الاعتراف

[11] يؤكد أنصار الليبرالية الجديدة على فكرة السلم الديمقراطي، وأهمية الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والترابط والتفاعل ما بين الدول وعبرها. وربطوا عملية بناء السلام وتحقيق الأمن الجماعي الدولي في بناء المؤسسات الدولية والالتزام بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. أما داخل الدول فأكد أصحاب نظرية السلام الديمقراطي على ضرورة ترسيخ مبادئ الفردانية والليبرالية والديمقراطية. فالحرب حسب هؤلا هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات. ويذهب توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب، لذلك يرى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغا الحروب.

[12] يؤكد البنائيون في مجال الصراعات على أن البنى الرئيسية مبنية اجتماعيا على أساس الأفكار والقيم والمعايير، وليس على أساس العوامل المادية، فالأفكار وما يتبعها من إدراكات هي التي تشكل الأفعال وردود الأفعال في الاتجاهين السلمي والصراعي من أدنى مستوى وهو الفرد مرورا بالجماعات وصولا إلى أعلى مستوى وهو مستوى الدول. فالأفكار التي تتحول إلى الشكوك هي التي تدفع إلى المأزق الأمني. ويشير البنائيون أنه رغم أهمية الدور المركزي للدولة، غير أن مركزية الدولة لا تعني بالضرورة أن يتوقف عليها تفسير حالتي السلم والصراع ويذهبون إلى أن للهوية والعوامل المثالية لها تأثير كبير في عمليات الصراع. ويرى البنائيون حسب أنور محمد فرج (2008) أن الاختلاف في الهوية لا يشكل السبب الرئيسي

بالمجتمع الأهلي هو طريق للاعتراف بالأفكار والخطابات والمعتقدات والمصالح المختلفة لمكونات المجتمع الأهلي، وهو سبيل لفهم وإدراك مختلف التفاعلات الناتجة على تفاعل المؤسسات والمعايير والثقافات. كما أن المهم أن عملية الاعتراف بالمجتمع الأهلي هو عملية تنظيم لهذه التفاعلات، وعملية شرعنة لها، وعملية رفع لها من مستوى الكمون إلى المستوى الظاهر، مما يفسح المجال إلى عمليات المراقبة والضبط والتدخل. إن الاعتراف بالمجتمع الأهلي ومكوناته وثقافته هو اعتراف بالهوية الجماعية والهويات الفرعية، وبالتالي هو عملية تفكيك لكل أسباب نشوب الصراعات من المنظور البنائي، بداية من إسقاط فكرة تحقيق التجانس بالقوة في مجتمع متعدد، إلى إسقاط فكرة محو الثقافات الفرعية، وبالتالي تبديد مظاهر الخوف والشكوك وتحطيم التصورات المشوهة.

– من المنظور السلوكي وبناء على نص النظرية[13] تشكل عملية الاعتراف بالمجتمع الأهلي ومكوناته خطوة مهمة نحو تخفيض مستويات الإحباط، فالاعتراف بهوية الأفراد وبتشكيلاتهم الاجتماعية، هو اعتراف بشكل من الأشكال بوجودهم وتميزهم وحقوقهم، خاصة بعد الصدمات التي تلقتها هذه التشكيلات من الدولة الوطنية وعمليات الحصار والقمع والتشكيك والتهوين التي تلقتها من أنصار الحداثة. كما أن

في حدوث الصدامات وأن ما يبعث إلى التناحر هو بعض التصورات المرتبطة بفرض أحد الجماعات الإثنية ذات الأغلبية ثقافتها بالقوة على الجماعات الأخرى بهدف تحقيق التجانس. أو بالعلاقات التفاعلية بين الجماعات داخل الدولة خاصة تلك القائمة على القوة والعنف. فإذا كانت هناك جماعة تتعصب لمكونات هويتها فستتشكل لديها رغبة في حماية قيمها من التهديدات الناجمة على تصورات حقيقية أو وهمية. وهو ما يساهم في تكثيف التوتر إلى حد الوصول إلى الصراع. أو تسييس الاثنية والتأكيد عليها.

[13] تعتمد النظريات النفسية أو الجزئية في تحليل ظاهرة الصراع، على بحث دور وعلاقة الفرد بنشوء ظاهرة الصراع من خلال بحث ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان. وتعتقد المدرسة السلوكية أن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني. ويشكل متغير العدوان النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات، باعتباره دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بالفرد أو أي شيء آخر. ومن أهم النظريات الجزئية، نظرية فطرة العدوان، نظرية الإحباط – العدوان، نظرية التعلم الاجتماعي.

الاعتراف بالهوية والتشكيلات الاجتماعية الأصيلة هو خطوة نحو دفع هذه التشكيلات إلى اعتماد الأساليب السلمية وأساليب الحوار لحل مشاكلها والتعبير عن انشغالاتها، بعيدا عن أساليب العنف.

– من المنظور الاجتماعي[14]فان الاعتراف بالمجتمع الأهلي هو أهم اعتراف بالحاجات الأساسية للتشكيلات الاجتماعية الأصيلة، خاصة الحاجة إلى الاعتراف بالحقوق والاعتراف بالوجود والانتماء والاعتراف بحرية ممارسة الشعائر والطقوس.

– من المنظور السياسي، فإن فشل الدولة ودورها في نشوب النزاعات الداخلية يعود أساسا إلى عدم اعترافها بالمجتمع الأهلي ومكوناته، باعتباره مصدر الأفكار، والتفاعلات، والخطابات السائدة، وفضاء المعتقدات، وحامل لواء الهوية بشكليها الوطنية والفرعية. إضافة إلى لجوءها إلى إبعاده، وإقصاءه وتحطيم أبنيته، واستبداله بوسائط معزولة عن المجتمع. إن فشل الدولة مهما تكن طبيعتها، يعود إلى بحثها على الشرعية خارج مكونات المجتمع، ويعود إلى سوء تعاملها مع مكونات المجتمع الأهلي، أو انحيازها إلى أحد أطرافه. إن أهمية الاعتراف بالمجتمع الأهلي ومكوناته، تشكل أولى الخطوات نحو تكريس الوحدة الوطنية، وبناء الهوية الوطنية الحقيقية، من خلال الاعتراف الكامل والعادل بالهويات الفرعية، والتشكيلات الاجتماعية الأصيلة بعيدا عن هواجس مفاهيم الولاء المرتبطة بنظرية الولاء الغربية والتي تصدق على الدولة القائمة على العلاقة الأفقية والمباشرة بين الفرد والدولة. فالولاء للدولة في المجتمعات المتعددة لا يعني تحطيم البنى الاجتماعية، والتنكر للتنوع العرقي والاثني، والولاء للدولة ليس

[14] تعتمد النظريات الكلية على العديد من المتغيرات الاجتماعية، وتعنى في المقام الأول بتحليل التفاعل بين المجموعات، وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والثقافة. يتناول المدخل الاجتماعي عادة موضوعات صراع القيم، خاصة القيم المنبثقة على البناء الاجتماعي والقيم المنبثقة على البنى الفرعية المشكلة له، أو القيم المرتبطة بالمثل الإنسانية. ويشير دوركايم أن القيم لها صفة الإلزام والضغط فهي تتكون من الرموز والأفكار والمثل. كما يشير ماكس فيبر إن السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك صادر من أجل تحقيق قيمة اجتماعية معينة. ويتناول موضوعات صراع الثقافات، خاصة عندما تتعارض مصادر الثقافات وأهدافها أو عندما تتصف ثقافة معينة بالصلابة مما يعيق عمليات التفاعل والتكيف، مما يجعل بروز الثقافات المحلية تعبيرا رمزيا أو سلوكيا في مواجهة هذه الثقافة. كما يتناول البعد الأنثروبولوجي وعمليات التفاعل بين الأعراق والأجناس. ومن أهم نظرياته، نظرية الاحتياجات الأساسية، نظرية الحرمان النسبي.

شعور يفرض بالقوة عن طريق القمع والاقصاء والمسخ، بل هو شعور يتشكل وينمو ويتطور وفق تفاعلات سليمة في أحضان بيئة سياسية تقوم على مبادئ الاعتراف المتبادل والعدالة الاجتماعية، وفي أحضان مخرجات التعاقد. كما أن الاعتراف بالمجتمع الأهلي ومكوناته هو عملية سحب لقضية الهوية والقضية الاثنية من الاستعمال الخارجي، والاستعمال الداخلي ضد الدولة والمجتمع على حد سواء، كما أنه خطوة نحو احتضان الدولة لكل مكوناتها واعترافها بها. كما أنه يشكل فرصة لظهور العديد من النخب المحلية الشرعية والمعترف بها، والتي ستساهم بكل تأكيد في بناء الثقة بين المكونات، وإرساء قواعد الاستقرار الوطني، والتي ستمنع النخب السياسية الموالية للخارج أو التي تعمل لصالح أجندات شخصية من استغلال هذه المكونات وشحن الأوضاع ودق طبول الحرب. وسيبعد الحراك الاجتماعي المتعلق بمسائل القيم والهوية عن مجال العمل السري الغير منظم، ويدفع هذه التشكيلات إلى مزيد من الانضباط والاحتكام إلى الحوار والوسائل السلمية لحل المشاكل والاختلافات. وفي الأخير إن الاعتراف بالمجتمع الأهلي هو خطوة نحو تكريس هوية وثقافة المجتمع القائمة على التعدد.

من خلال هذا العرض يتضح لنا:

أنه لا يمكن فهم التفاعلات السياسية، وتحديد الفاعلين السياسيين، وفهم طبيعة الحكم في معظم البلدان العربية بعيدا عن المكونات الأهلية، كما أنه لا يمكن تحديد مواطن الاختلال الوظيفي للدولة وبالتالي تحديد البدائل الوظيفية لها بعيدا عن البنى الأهلية، وأنه لا يمكن تحديد طبيعة النزاعات الداخلية والخارجية في العالم العربي دون الرجوع إلى المكونات الاجتماعية الأهلية، وبالتالي لا يمكن تحليل المجال السياسي في البلدان العربية خارج المعطى الأهلي والمجتمع الأهلي.

3-4 المجتمع الأهلي والمجال الاقتصادي في البلدان العربية:

يتجه التحليل السوسيو اقتصادي إلى تحديد المؤسسات الاجتماعية التي تميز الحياة الاقتصادية، وتكون النظام الاقتصادي الذي يوجه سلوك الفرد والجماعات، ويحدد خصوصيات التنظيمات والقيم السائدة في هذا المجال. ونرى قبل تناول علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الاقتصادي في البلدان العربية التعرض أولا إلى طبيعة النظام الاقتصادي في الدول العربية، وتحديد المؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية فيها.

3-4-1 طبيعة النظام الاقتصادي في الدول العربية:

يعرف النظام الاقتصادي حسب مصطفى العبد لله الكفري " بأنه مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان. بينما يعرف التنظيم الاقتصادي باعتباره الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية (وهناك التنظيم الاقتصادي الحر، التنظيم الاقتصادي الموجه). تصنف الأنظمة الاقتصادية حسب نفس الكاتب وفق العديد من المعايير أهمها شكل الملكية، نظام العمل، دور الدولة....الخ. يعتبر شكل الملكية أهم معيار في تصنيف الأنظمة الاقتصادية حيث يندرج تحت هذا التصنيف أنظمة اقتصادية أساسية (النظام الاقتصادي المغلق، النظام الاقتصادي الحرفي النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي)، وأنظمة اقتصادية ثانوية (النظام الحرفي والنظام التعاوني).[15]

يمكن وصف النظام الاقتصادي العربي بأنه نظام متعدد الأنظمة، مركب انتقالي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، والرأس المال العام والرأس المال الخاص. ويشير في هذا السياق حليم بركات (1984) " يمكن وصف النظام الاقتصادي العربي العام المعاصر بأنه نظام تتعايش فيه مختلف أشكال الإنتاج فهو شبه إقطاعي وشبه رأسمالي، وشبه برجوازي يجمع بين ما قبل الرأسمالية والرأسمالية، ويجمع بين الاكتفاء الذاتي النسبي والاندماج التبعي بالنظام الاقتصادي العالمي، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة وبين أنماط الإنتاج التقليدية والحديثة. كما يتصف النظام الاقتصادي العربي بالانتقالية، فهو نظام متغير باستمرار بسبب بناء المؤسسات الحديثة، وسياسات الإصلاح، والاتصال بالاقتصاد العالمي، وانتشار الوعي السياسي والطبقي. "

من خلال هذا الوصف لطبيعة النظام الاقتصادي في البلدان العربية، ونتيجة لتعدد النظم الاقتصادية فيها يتضح لنا أن الحياة الاقتصادية العربية تتميز بمجموعة كبيرة من المؤسسات الاجتماعية المختلفة اديولوجيا وتاريخيا. وفي هذا السياق يذهب حليم بركات (1984) في دارسة له إلى أن المجتمع العربي المعاصر عرف مجموعة من الطبقات الاجتماعية التي تكونت مع التطور التاريخي للبلدان العربية، في

[15] الموقع الالكتروني: دراسات اقتصادية https //WWW politics-dz.com

حين يذهب ناصيف نصار (1970) في دراسة أخرى إلى أن المجتمعات العربية هي مجتمعات فئوية حيث يؤكد الكاتب في هذه الدراسة تفوق الطائفية على الطبقية في هذه المجتمعات.

3-4-2 التمايز الطبقي في البلدان العربية:

يذهب حليم بركات (1984) أن التكون الطبقي في المجتمع العربي يعود إلى ثلاث أسس رئيسية هي ملكية الأراضي، ملكية رأس المال، النسب والمنصب. ويميز هذا الكاتب في المجتمعات العربية بين ثلاث طبقات رئيسية الطبقة البرجوازية الكبرى، والطبقة البرجوازية الصغرى وطبقة الكادحين.

أ- **الطبقة البرجوازية الكبرى:**

تتشكل هذه الطبقة حسب ما ذهب إليه حليم بركات (1984) من قسمين أساسين حيث تشكل كل قسم نتيجة التطور التاريخي للمجتمعات العربية.

- الطبقة البرجوازية التقليدية: تتشكل هذه الطبقة من فئة قليلة من ملاك الأراضي الإقطاعيين (تمكنت فئة من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث تحولت جماعات ذات مكانة اجتماعية نتيجة تثبيت الملكية الخاصة إلى طبقة اجتماعية)، ومن فئة قليلة من ملاك رأس المال الذين تحالفوا مع الشرائح الحاكمة. ويشير في هذا السياق حليم بركات (1984)" أن ما يمكن قوله بدقة أن البرجوازية القديمة التي تشكلت من كبار الرأسماليين في التجارة والصناعة والمال تمكنت من السيطرة على الحكم والثروة بالتحالف مع ملاكي الأراضي الإقطاعيين، ويمكن أن يقال بالسهولة ذاتها أن الإقطاعيين في بعض البلدان العربية تمكنوا في السابق من أن يسيطروا على الحكم في عدد من البلدان العربية، بالتحالف مع الرأسماليين، ومن هنا يمكن القول أن الحاكم – الرأس المال – الإقطاعي كان واحدا ثالوثا مثلثا قبل الخمسينات." ولا تزال هذه الطبقة تسيطر على الحكم والثروة والأرض حتى يومنا هذا خاصة في الدول الملكية (دول الخليج ، الأردن ، المغرب). تتكون البرجوازية التقليدية من ملاك الأراضي الكبار وشريحة الشيوخ، وشريحة العلماء والسادة، وشريحة التجار والصناعيين (الرأس ماليين).

- الطبقة البرجوازية الجديدة: يمكن تسمية هذه الطبقة بالطبقة البرجوازية الوطنية، وهي الطبقة التي سيطرت على الحكم في بعض الدول العربية بعد الخمسينيات (مصر، سوريا، العراق الجزائر، وغيرها).

تشكلت هذه الطبقة حسب حليم بركات أولا نتيجة اندماج الوطن العربي تدريجيا في النظام الرأس مالي العالمي من (مدراء الأعمال والتقنيين والبيروقراطيين، والمهنيين المتخصصين..) ثم تبلورت هذه الطبقة في ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة تصادمها مع الطبقة البرجوازية التقليدية والإمبريالية ثم تحولت من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها نتيجة ميلها للتحديث والإصلاح الاقتصادي والالتزام الوطني حيث تمكنت هذه الطبقة الجديدة نتيجة هذا الوعي الجديد من تنظيم نفسها في منظمات وجبهات وأحزاب وجمعيات سياسية، ثم تمكنت من الوصول بعد ذلك في الخمسينيات إلى الحكم في عدد من الدول العربية.

ب- الطبقة البرجوازية الصغيرة:

تتشكل الطبقة البرجوازية الصغرى من قسمين حيث يشير في هذا السياق حليم بركات (1984) " تتألف الطبقة البرجوازية الصغرى أو الطبقة الوسطى في المجتمع العربي المعاصر من شريحتين رئيسيتين هما شريحة البرجوازية الصغيرة القديمة، وشريحة البرجوازية الصغرى الجديدة". وتتكون شريحة البرجوازية الصغيرة القديمة حسب نفس الكاتب من أصحاب الملكيات والتجارات المتوسطة والصغيرة، والصناعات والمهن الحرة والمهارات البسيطة، والوكلاء أو الوسطاء بين الإقطاعيين والفلاحين، وبين الرأسماليين والعمال. في حين تتكون شريحة البرجوازية الصغرى الجديدة من الأنتلجنسيا والمثقفين والتقنيين ومن خريجي الجامعات والمهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين وموظفين في القطاعات العامة والخاصة وضباط الجيش وأصحاب المشروعات الفردية.... وغيرهم.

ج- الطبقة الكادحة:

وهي الطبقة التي تكسب قوتها من مجهودها العضلي وتضم الفلاحين والعمال.

لعل ما يهمنا في هذا البحث هو الأساس الثالث للتمايز الطبقي (كما أشرنا سابقا) أساس النسب. يحدد هذا الأساس علاقة الطبقة الاجتماعية بالعائلة، فالأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي من خلال العائلة، خاصة الانتماء إلى الطبقة البرجوازية الكبرى.

إن الملاحظة الأساسية التي نود الإشارة إليها في هذا المقام أن الطبقة البرجوازية الكبرى (وفي بعض الأحيان الصغرى) هي طبقة تتشكل من عائلات تتوارث الملكية والثروة والنفوذ، وهو الأمر الذي يمكننا من القول: بأن العائلات هي المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي تميز الحياة الاقتصادية العربية

باعتبارها المكون الرئيسي للطبقات الاجتماعية، وباعتبارها المؤسسة الرئيسية التي تحدد طريقة انتقال الثروة والملكية والنفوذ في المجتمعات العربية. ويشير في هذا السياق حليم بركات (1984)" إن الأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة، وفيها يتعلمون القيم والأصول الطبقية، وبسبب هذه العلاقة خاصة الإرث يصبح الحراك الاجتماعي العمودي في غاية الصعوبة. ولما كان نظام الإرث يؤمن انتقال الثروة ضمن العائلة، ولما كانت العائلات الثرية أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدة والتحولات الاقتصادية، وعلى تنمية إمكانيات أفرادها وتهيئتهم على خوض معارك الحياة مجهزين بجميع أنواع الأسلحة الضرورية، فإنها نادرا ما تخسر مواقعها ومكانتها في ظل النظام القائم. وبذلك تكونت تقليديا فكرة النسب وانتقلت الوجاهة من جيل إلى آخر تماما كالموروثات المادية والمعنوية الأخرى".

من خلال هذه الفكرة يمكن القول أن العائلة هي المؤسسة التي تحدد سبل انتقال الثروة، وهي المؤسسة التي تحدد الانتماء الطبقي للأفراد والجماعات، وهي المؤسسة التي تحدد السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات، وهي المؤسسة التي تصنع وتحدد قيمهم الطبقية، وهي المؤسسة الأساسية التي تميز الحياة الاقتصادية في البلدان العربية.

3-4-3 المجتمعات العربية مجتمعات فئوية:

تذهب مجموعة من الباحثين الاجتماعيين (ناصيف النصار، حليم بركات، ايليا حريق) إلى التأكيد على أن المجتمع العربي مجتمع فئوي تعددي تسوده الولاءات العمودية، حيث تعمل الفئات الاجتماعية على تكريس الواقع الطائفي في كل جوانب الحياة بما في ذلك الجانب الاقتصادي حيث تسعي كل فئة إلى السيطرة على الموارد والمال بهدف مواجهة الفئات الأخرى وتحقيق النفوذ. ويشير في هذا السياق ناصيف النصار (1970) في دراسة له على لبنان أن " المجتمع اللبناني يتجه في الظروف الراهنة نحو تكوين مجتمع متعدد الفئات أكثر ما يتجه نحو مجتمع طبقي..... إن الطائفية تتفوق على الطبقة بوضوح تكوينها وتنظيمها وعمق جذورها وأبعادها وسلطان اديولوجيتها، والشعور الطبقي إن وجد يبقى أضعف من العصبية الطائفية".

نلاحظ أن هذا الواقع لا يزال يميز الحياة اللبنانية اليوم، حيث نلاحظ في الواقع اللبناني الحضور الاقتصادي الطائفي من خلال احتكار عائلات طائفية معينة للثروة والحكم (الحريري، جميل، كرامي،

جنبلاط....)، ومن خلال قدرة الطائفة الشيعية على تكوين جيش مقاوم، وقدرتها على القيام باحتياجاته وتجهيزه، وضمان حقوق مجنديه وشهدائه. ونشير في نفس الوقت أن هذا الواقع

ينسحب على بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا والبحرين.

من خلال هذه الفكرة يمكن القول: أن الطوائف والطائفية هي مؤسسات اجتماعية تميز الحياة الاقتصادية.

من جانب آخر

تمكنت الطرق الصوفية من خلال شيوخها، وشيوخ الزوايا، وعلماءها في العديد من الدول العربية من امتلاك الثروة وامتلاك العديد من الإمكانات اقتصادية الهامة، حيث تمكنت العائلات الصوفية من امتلاك الأراضي والرأس المال، وقد تحقق لها هذا نتيجة تحالف هذه الطرق وشيوخها مع القوى السياسية في العديد من الدول العربية، ونتيجة الأوقاف الإسلامية التي وضعت تحت تصرف المشايخ والزوايا خاصة في الحقبة الاستعمارية.

لذلك يمكن القول أن الجماعات الدينية المنظمة خاصة الطرق الصوفية والزوايا هي من المؤسسات الاجتماعية التي تميز الحياة الاقتصادية خاصة في الأرياف والقرى.

3-4-5 علاقة المجتمع الأهلي بالواقع الاقتصادي في الدول العربية:

يتضح لنا من خلال الأفكار السابقة أن أهم المؤسسات الاجتماعية التي تميز الحياة الاقتصادية في البلدان العربية هي مؤسسات من صلب المجتمع الأهلي، لذلك فإنه لا يمكن إجراء أي تحليل سوسيو اقتصادي للمجتمعات العربية من دون الرجوع إلى مكونات المجتمع الأهلي، كما أنه لا يمكن فهم العديد من السلوكات الاقتصادية، وتحديد العديد من القيم التي تحكم الحياة الاقتصادية من دون الرجوع إلى تأثيرات مكونات المجتمع الأهلي وثقافتها. فمكونات المجتمع الأهلي هي التي تعكس التمايز الطبقي والتعدد الفئوي (الطائفي) والنفوذ الاقتصادي الديني.

مناقشة:

تطور المجتمع الأهلي عبر مسار تطور الخبرة العربية والخبرة العربية الإسلامية، وعبر المجتمع الأهلي عبر تاريخ الدول العربية عن الإرث الاجتماعي العربي.

يعتبر المجتمع الأهلي مجتمعا وسطيا بين الفرد والمجتمع والدولة (وهو بذلك مجتمعا يختلف في وسطيته عن المجتمع المدني الذي يقوم في المجال ما بين العائلة والدولة).

ويمكن رصد ثلاثة مستويات رئيسية لانتساب الأفراد إلى المجتمع الأهلي عبر التاريخ العربي:

أ- الانتساب إلى الأصل (العائلة، القبيلة)

ب- الانتساب إلى الملة (الديانة، المذهب (الطائفة))

ت- المكانة الاجتماعية والدينية (الأعيان، العلماء، الشيوخ، السادة).

ومن خلال المعطيات النظرية التي تعرضنا لها في هذا الفصل فإننا نميز النقاط التالية:

- يعكس المجتمع الأهلي البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية حيث يضم هذا المجتمع المكونات المنبثقة عن البناء الاجتماعي العربي الذي يقوم أساسا على مكون العائلة والقبيلة، وما ينبثق عنهما من تنظيمات اجتماعية. يعكس المجتمع الأهلي علاقات القرابة والأهل وهي علاقات ترتكز بوجه عام على روابط الدم (ونشير إلى استمرار هذه العلاقات بقوة كبيرة في كل المجتمعات العربية خاصة العلاقات العائلية، وان غابت الممارسة التنظيمية للقبيلة في بعض الدول فإنها مازالت مستمرة رمزيا وسياسيا، في حين لا تزال القبيلة وعلاقاتها قوية جدا تنظيميا وثقافيا وسياسيا في العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج والعراق والأردن والسودان والصومال واليمن...).

- يعكس المجتمع الأهلي الثقافة الاجتماعية للمجتمعات العربية، وهي الثقافة التي تكونت وتطورت مع التطور التاريخي للمجتمعات العربية حيث يضم هذا المجتمع البنى والفئات الاجتماعية المنبثقة عن هذه الثقافة، خاصة تلك المنبثقة عن الدين (الجماعات الدينية، الطوائف الطرق الصوفية) (ونشير في هذه النقطة أن المجتمع الأهلي هو مجتمع منبثق عن ثقافة المجتمع ويصب فيها، وهي الميزة التي تمكنه من لعب أدوار هامة، والقيام بوظائف متعددة في المجتمعات العربية عكس المجتمع المدني الذي يحمل ثقافة غريبة عن هذه المجتمعات).

- يعبر المجتمع الأهلي عن العلاقات السياسية الناتجة عن العلاقات بين البنى الاجتماعية والبنى الثقافية والدولة من منطلق أن جميع هذه البنى تسعى إلى الحماية والنفوذ والسلطة (ونشير في هذه النقطة

أن المجتمع الأهلي من منطلق أنه مجتمع يتكون من البنى التي تميز الساحة السياسية يستطيع أن يلعب أدوارا كبيرة في مسألة تخفيف الصراع وتحقيق الاستقرار والتكيف).

– يضم المجتمع الأهلي المؤسسات الاجتماعية التي تميز الحياة الاقتصادية، والتي تضبط آليات انتقال الثروة في المجتمعات العربية، ويحمل القيم التي تحدد الانتماءات الطبقية والفئوية (ونشير في هذه النقطة أن المجتمع الأهلي يستطيع لعب أدوار كبيرة في قضايا التنمية واستغلال الموارد).

من خلال هذه النقاط يمكن أن نقدم إجابة للتساؤل المطروح في أول هذا الفصل وهي:

أن المجتمع الأهلي هو حيز اجتماعي تطور وتبلور في موروث الثقافة العربية الإسلامية، وارتبط بمراحل تشكل المجتمعات العربية. وأن المجتمع الأهلي مفهوم اجتماعي يقوم في فضاء العائلة وفضاء مكونات البناء الاجتماعي، ومفهوم يقوم في الفضاء الجمعي، ومفهوم ثقافي يقوم في فضاء الاعتبارات الدينية والثقافة المجتمعية،. ومفهوم اقتصادي يقوم في فضاء الملكية الخاصة والعامة، وملكية الشيوع. ومفهوم سياسي يعكس طبيعة الحكم الرسمي، وطبيعة الصراع بين مكونات المجتمع والمجتمع السياسي.

أن المجتمع الأهلي يستطيع لعب أدوار كبيرة في مسار التنظيم والتطور والتنمية إذا توفر له الإطار الفكري المناسب والأفق السياسي اللازم (ونشير أن المجتمع الأهلي ومكوناته لعبت مثل هذه الأدوار في صدر الإسلام وعبر تاريخ الدول العربية الإسلامية الأولى، كما نشير أن المجتمعات الأهلية لعبت أدوارا مماثلة في عصرنا هذا في العديد من الدول مثل اليابان مثلا).

أن المجتمع الأهلي هو المجتمع الوحيد القادر على خوض معركة العصر معركة الهوية في عالم العولمة، وهو العالم الذي يستهدف هوية وثقافة الشعوب.

أن المجتمع الأهلي يستطيع أن يشكل نظرية مهمة لفهم وتحليل واقع الشعوب العربية وتطويرها إذا تمكن الفكر العربي من بناء فكر تغييري هادف، واستخدم هذا المفهوم كوسيلة لتحقيق ذلك.

الفصل الثالث

المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

- الخصائص -

مقدمة:

تتميز الساحة الاجتماعية العربية بوجود شكلين من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة يضم الشكل الأول التنظيمات المدنية الحديثة وهي التنظيمات التي يعبر عنها مفهوم المجتمع المدني، ويضم الشكل الثاني التنظيمات الاجتماعية الارثية والدينية التي يعبر عنها مفهوم المجتمع الأهلي.

يختلف مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي في البلدان العربية (كما أشرنا في الفصول السابقة) في الجذور التاريخية والثقافية حيث يتميز كل مفهوم بقيم ومعايير متميزة، ويعبر كل مفهوم عن علاقات وتفاعلات اجتماعية مختلفة.

ننطلق في هذه الدراسة من الوجود الميداني لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في المجتمعات العربية، ونذهب إلى ضرورة استخدام المفهومين كأدوات تحليل مختلفة من حيث الملامح والمكونات والمجالات والثقافات والتوجهات والوظائف، وهو الأمر الذي سنعمل على تحليله في هذا الفصل من خلال التعرض إلى:

- المجتمع المدني: الملامح – المكونات – الوظائف
- المجتمع الأهلي: الملامح – المكونات – الوظائف
- الفروق النظرية والتحليلية بين التنظيمين.

1- المجتمع المدني: الملامح – المكونات – الوظائف

عبر مفهوم المجتمع المدني عبر سيرورة تطوره في الخبرة الغربية عن معان مختلفة، وأخذ ملامح متباينة، وضم مكونات متعددة (أنظر الفصل الأول).

إن عملية فهم المجتمع المدني لا تتم إلا من خلال تحديد الملامح الأساسية التي ورثها تاريخيا، واكتسبها حديثا، وحملها أخيرا، وهي الملامح التي تعبر عن خصائص وأركان وبنية المفهوم، وتعكس في الوقت ذاته أهدافه وأدواره ووظائفه.

1-1 الملامح الأساسية لمفهوم المجتمع المدني:

أ- مجموعة المصطلحات النظرية المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني : ارتبط مفهوم المجتمع المدني منذ تاريخ نشأته حتى يومنا هذا بمجموعة من المفاهيم شكلت الإطار الناظم للمفهوم وروحه في جميع مراحل الاستدعاء ومحطات الاستخدام أهمها الفردانية، والحريات العامة (الحرية السياسية، حرية الرأي والمعتقد) والحقوق العامة (الحياة والملكية والعمل) والمواطنة تجاوزاً للانتماء الضيق (ديني، مذهبي، اثني عرقي) ، التعددية، الشرعية، السيادة للشعب، فصل السلطات، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الدستور.. الخ.

ب- البعد الأخلاقي: يعكس البعد الأخلاقي جوهر المجتمع المدني باعتباره مشروع حضاري يقوم وينهض على مجموعة من المبادئ المدنية. فالمجتمع المدني هو فضاء يتأسس على مجموعة من القيم الفكرية والمعايير التي تحدد ملامحه باعتباره مجتمع التعدد والاختلاف (في الفكر والرؤى والمصالح)، وتحدد آليات إدارة العلاقات بين مكوناته والأطراف الأخرى مثل قيم التسامح، ونبذ العنف، وقبول الآخر، واللجوء إلى الطرق السلمية في حل المشكلات والخلافات. كما حمل المجتمع المدني في العقدين الأخيرين قيم تتعلق بالبعد الاقتصادي، وهي القيم التي تدخل ضمن الثقافة المدنية والمسؤولية المجتمعية ومواثيق الشرف للمجتمع المدني، وهي القيم التي تسعى إلى الحد من السلوك الأناني والمصلحة الذاتية الرأسمالية، وتسعى إلى إرساء مبادئ العدالة والفرص المتساوية.

ج- البعد التنظيمي (التنظيم الجماعي – المؤسسية) : المجتمع المدني هو القطاع الذي يساهم في تنظيم المجتمع حيث يتألف المجتمع المدني من تلك الروابط الاجتماعية التي يشكلها الأفراد بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون، وهو عبارة عن مجموعة من الأنساق والمنظمات التي تعمل وفقا لشروط وقواعد محددة، وهو مجمل التنظيمات التي يشكلها الأفراد أحرارا بشروط يرتضيها ويقبلها الجميع.

ويقدم هذا البعد العديد من الصفات التي تميز تنظيمات المجتمع المدني عن غيره من الحركات الاجتماعية وأهمها:

– الهيكل التنظيمي: وهي الميزة التي تعطي تنظيمات المجتمع المدني الطابع الرسمي أو التنظيمي ويجعلها تتمتع بقانون يضمن سبل إدارتها ونشاطها، ويحدد طريقة تسيير مواردها البشرية والمادية.

– العضوية: وهي الميزة التي تجعل الفاعلين معروفين، ومحددين سواء بالنسبة للتنظيم أو بالنسبة للأطراف الخارجية الأخرى.

– الاستدامة: وهي الصفة التي تجعل تنظيمات المجتمع المدني تتميز بالاستمرار باعتبارها تنظيمات مرتبطة بالأهداف التي أنشأت من أجلها.

– المؤسسية وهي الميزة التي تقدم لتنظيمات المجتمع المدني العديد من الخصائص (وتجدر الإشارة هنا أن هذه الخصائص ترتبط بالتنظيمات وهي خصائص التنظيمات وليست خصائص المجتمع المدني كما ذهب العديد من المهتمين بموضوع المجتمع المدني). وأهم هذه الخصائص كما أشار صامويل هانجتون (1991) (التعقد، التجانس، الانتشار، الاستقلالية)، وتمكن هذه الخصائص كما أشار نفس الكاتب من قياس درجة مؤسسية التنظيمات.

يعتبر البعد التنظيمي أساس استبعاد الحركات الاجتماعية غير المهيكلة من مكونات المجتمع المدني باعتبارها حسب أماني قنديل (2008) "مجموعات من الأفراد أو الناس لهم اهتمامات واحدة، في لحظة واحدة ومصالح يتم التعبير عنها والضغط باتجاهها، وقد تنتهي الحركة مع تحقيق الهدف، وهي حركات ليس لها كيان تنظيمي أو هيكلي".

د– الفعل الإرادي (الطوعية): تعود هذه الميزة إلى أفكار هيجل، حيث تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بالإرادة الحرة للأفراد، وينضمون إليها طوعا، بشروط صريحة أو ضمنية يتم التوافق عليها من طرف من يؤسسون التنظيم، أو يتم قبولها من طرف من ينضمون إليه فيما بعد. وهي تنظيمات تختلف عن الجماعات الإراثية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويته فيها، وينتمي إليها استنادا إلى أسس موروثة تقوم على معايير القرابة والدم (الأسرة ،العشيرة، القبيلة) أو معايير عرقية (السلالة، العنصر) أو معايير دينية (المذهب، الطائفة، الطريقة). كما أنها تختلف عن مؤسسات الدولة وتنظيماتها الحكومية التي

تجسد سلطة الدولة وقوانينها. فالمجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي، ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه، وهو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها أو القوانين التي يحتكمون إليها. فالمجتمع المدني هو مؤسسة تقوم على التعاقد (كما أشار هيجل)، وهو مجتمع غير خاضع للمؤسسة الدينية (مجتمع علماني)، ومستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة.

ن- الوساطة والتوسط: تعبر هذه الميزة عن المجال حيث ينشط المجتمع المدني في المجال العام ما بين الأسرة والدولة. تعود هذه الفكرة الى أفكار هيجل، حيث يعتبر هيغل الأسرة والمجتمع المدني ميداني فهم للدولة، وميداني نهائيتها (أنظر الفصل الأول).

تمثل الأسرة الكلي باعتبارها كلاً جوهريا يتعلق بها الفرد قبل أي شيء، سواء من وجهة نظر الوسائل والقابليات الضرورية لينال نصيبه من الثروة الجماعية أو من وجهة نظر معاشه ونفقته. ويمثل المجتمع المدني لحظة الجزئية، فهو يقطع هذه الرابطة ويبعد أعضاء الأسرة بعضهم عن بعض، ويعترف بهم بوصفهم أشخاصاً مستقلين. أما الدولة فهي ضرورة خارجية وقوة أسمى، مقابل دوائر الحس الخاص والمصلحة الخاصة للأسرة والمجتمع المدني، فالدولة بطبيعتها تلحق قوانينها ومصالحها التي تتعلق بها. وقوتها في وحدة غايتها النهائية الكلية ومصالح الأفراد الخاصة، وهي وحدة تعبر عن نفسها في حقيقة أن لهؤلاء الأفراد واجبات حيالها، ضمن الحد الذي لهم فيه حقوق في الوقت ذاته. ويعبر المجتمع المدني حسب هذه الميزة عن مجمل التنظيمات التي تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة.

ح- الاستقلالية: تشكل تنظيمات المجتمع المدني الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، وتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة. لذلك يشترط أن تتمتع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني الانفصال والقطيعة، ولكن الاستقلال النسبي عن الدولة. حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض أن تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية كما يفترض أن تتمتع بهامش كبير من حرية الحركة والقرار، مما يمكنها من لعب دور

الوساطة بين المجتمع والدولة. فتنظيمات المجتمع المدني كيانات اجتماعية منظمة تدير شؤونها من خلال آليات ذاتية محددة.

هـ- التوجه أو الهدف: ركز المشروع الدولي لجامعة جونزهوبكنز كما أشارت أماني (2010) على تحديد توجهات المجتمع المدني أو أهدافه باعتبارها أسس تحديد ملامح المجتمع المدني ومكوناته ومجالات نشاطه المتوافق عليها عالميا. حيث أكد المشروع على أن:

- **تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى إلى الربح:** يشترط في تنظيمات المجتمع المدني أن لا تسعى إلى الربح فالمجتمع المدني ليس مجالا للتنافس عن المصالح الاقتصادية، وليس مجالا للصراع الطبقي. وتعود هذه الميزة إلى أفكار غرامشى الذي ذهب عكس أفكار هيجل وماركس التي تقدم المجتمع المدني باعتباره مجال العلاقات المادية، وعلاقات الإنتاج، والتنافس الاقتصادي، والصراع الطبقي.

وتعتبر هذه الميزة أساس جعل القطاع الخاص خارج مجال المجتمع المدني، واستبعاد الإعلام ومؤسساته من مكونات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات ربحية من جهة أو قد تكون حكومية أو خاصة أو حزبية من جهة أخرى. كما تم استبعاد قطاع من الجامعات التي تسعى إلى الربح.

- **تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى إلى السلطة:** يشترط في تنظيمات المجتمع المدني أن لا تسعى إلى السلطة وإلا أصبحت في مرحلة من المراحل جزء من الدولة. وتعد هذه الميزة سبب استبعاد الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات تنخرط في العملية السياسية من جهة ومؤسسات تسعى إلى السلطة مما يجعلها جزء من الحكم أو الحكومة في حال وصولها إلى السلطة.

- **تنظيمات المجتمع المدني تنظيمات غير سياسية:** يشترط في تنظيمات المجتمع المدني أن تبتعد عن العمل السياسي، وأن لا تقوم بنشاط سياسي حزبي، وأن لا تساند أي طرف سياسي.

- **تنظيمات المجتمع المدني تسعى إلى النفع العام:** تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بهدف خدمة الصالح العام وتستهدف النفع العام للمجتمع من خلال السعي إلى حل مشكلاته، والدفاع على مصالح فئاته المهمشة بالدرجة الأولى.

وتعد هذه الميزة سببا في عد الجمعيات المهنية، والاتحادات العمالية، ومنظمات رجال الأعمال حسب المشروع الدولي لجامعة جونز هويكنز ضمن المنطقة الرمادية لمكونات المجتمع المدني، واعتبارها تنظيمات حدية كونها تنظيمات تسعى إلى خدمة مصالح أعضائها أولا وقبل كل شيء حتى إن تعارضت هذه المصالح مع الصالح العام.

ع- الانتشار: تعمل وتنشط منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية والعالمية. وهي ظاهرة غير مرتبطة بمجتمع معين أو رقعة جغرافية معينة. واكتسب المجتمع المدني هذه الصفة في عصر العولمة، وبروز ظاهرة المجتمع المدني العالمي باعتباره جزء من المجتمع المدني، وهو ما فرض ضرورة عد المنظمات الغير حكومية العابرة للحدود ضمن مكونات المجتمع المدني.

س- المجتمع المدني فضاء التنمية الشاملة: لا يمكن حصر أدوار المجتمع المدني في الأدوار الخدماتية التقليدية، فالمجتمع المدني هو أداة التنمية الشاملة حيث يتمتع المجتمع المدني بدور رئيس في التنمية السياسية، وترقية المشاركة السياسية على الرغم من أنه كيان لا يسعى إلى السلطة، وهو أداة التنمية الاقتصادية لتعدد أدواره في الإسهام الاقتصادي وشغل المساحات التي تنسحب منها الدولة على الرغم من كونه كيان لا يسعى إلى الربح، وهو القائم على التنمية الاجتماعية من خلال التنمية البشرية وترقية مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومحاربة الفقر والبطالة ومساعدة الفئات الضعيفة.

ي- المجتمع المدني فضاء اديولوجي: إن المجتمع المدني هو فضاء الاختلاف والأفكار والاتجاهات وليس ميدانا لفكر واحد وتوجه واحد، والمجتمع المدني كيان يضم تنظيمات تختلف مواقفها من الإشكاليات المطروحة في المجتمع إيجابا أو سلبا، ومن القضايا العامة المطروحة في الساحة قبولا أو رفضا، وذالك حسب الأفكار والمعتقدات التي تؤمن بها وتسعى إلى ترويجها. فالمجتمع المدني هو فضاء يضم تنظيمات مختلفة التوجهات الأيديولوجية، حيث نجد منظمات تختلف مواقفها اتجاه ظاهرة العولمة وتجلياتها، وأخرى تختلف مواقفها من السياسات العامة للدولة. وفي هذا الاتجاه يربط عزمي بشارة (1998) "مفهوم المجتمع المدني بالموقف الاديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبرالي يختلف على الفهم الاشتراكي وكذلك عن الفهم

الديمقراطي الراديكالي وكذلك عن الفهم الإسلامي، ويرى بأن المجتمع المدني قدم إجابات جاهزة عن العديد من المسائل فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية على أساس وجود مرجعية اجتماعية خارج نطاق وسيطرة الدولة، وهو الرد على بيروقراطية ومركزية القرار في الدولة الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق في النظام الرأسمالي، وهو يكافح الدكتاتورية في العالم الثالث".

وتعد هذه الميزة منطلق أساسي في فهم خلفيات تعدد الاستعمال الاديولوجي لمفهوم المجتمع المدني واستبعاد فكرة صبغه بصيغة واحدة أو تحميله أفكار واحدة.

ل- المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية : إن المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية، أي أن هناك درجة عالية من التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني والسياق الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. حيث تتحدد ادوار ووظائف وانشغالات المجتمع المدني حسب هذه السياقات، وتختلف من مجال إلى مجال ومن مجتمع إلى مجتمع.

و- المجتمع المدني كيان غير متجانس: يعتبر المجتمع المدني كيان غير متجانس، حيث يضم تنظيمات متباينة في الحجم، وطبيعة النشاط وطبيعة الأهداف، والإمكانيات وتاريخ النشأة، وتختلف في نوعية الفاعلين، وتختلف في القوة والتنظيم، وتختلف في التأثير والتأثر والفاعلية، وتختلف في الاستقلالية ومصادر التموين. وتشير أماني قنديل (2010)" أن المجتمع المدني ليس كيانا متجانسا من منظور الأداء والقدرات والأدوار، ومن منظور عدد العاملين والمتطوعين وسماتهم الثقافية والاجتماعية والموارد المتاحة لهم .... وغير ذلك من أمور تعكس تباينات فيما بين منظمات المجتمع المدني داخل البلد الواحد بل في منطقة جغرافية محددة داخل البلد نفسه.

وتعد هذه الميزة أساسية في استبعاد إمكانية دراسة المجتمع المدني باعتباره كلا واحدا، وإمكانية إصدار حكما كليا عليه سواء بالضعف أو الهشاشة أو القوة والفاعلية.

1-2 مكونات المجتمع المدني:

تزامنا مع تطور مفهوم المجتمع المدني وعمليات تحديد ملامحه الأساسية، بدأت تتمايز مكوناته وهي مجمل التنظيمات التي تحمل محدداته. وهي مجموع الوحدات المتنوعة والتي ينطبق عليها المفهوم. ولعل أبرز المكونات:

المنظمات الغير الحكومية: تعرف المنظمة غير الحكومية وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994 حسب نجوى سمك (2002)" بأنها تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر، وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية".

المنظمات الحقوقية: وهي المنظمات التي تعمل على الدفاع على حقوق الإنسان والدفاع على جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأفراد كما وردت في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان.

المنظمات الخيرية: يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم)، بدافع حب الخير وخدمة الغير أو خدمة أعضاء الجمعية أو فئة اجتماعية ما – وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

منظمات الدفاع عن البيئة: وهي المنظمات التي تسعى من خلال عملها إلى الدفاع عن البيئة ومناهضة النشاطات التي تهددها.

المنظمات الثقافية: وهي المنظمات التي تسعى إلى تنشيط وإحياء العمل الثقافي (المسرح، الندوات الفكرية) والحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات.

النوادي الاجتماعية والرياضية: (الغير ربحية بمعايير محددة)

قطاع من الجامعات: (الغير ربحية بمعايير محددة)

1-3 وظائف المجتمع المدني:

ترتبط وظائف المجتمع المدني بالسمات الأساسية التي تحدد أهدافه ومجالات نشاطه ومختلف الفاعلين الذين يتحكمون في مختلف أدواته. فالمجتمع المدني ظاهرة اجتماعية بامتياز، وهو مجموعة من الأفعال السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتنموية، التي تطورت بتطور المفهوم، واتسعت باتساع مجالات نشاطاته، وتعاظم مساحات الحاجة إليه، خاصة بعد ربط المجتمع المدني بالتحديات الإنمائية في الألفية الثالثة وأبرزها (محاربة الفقر، وتحسين نوعية التعليم، وتمكين المرأة، وامتداد مظلة التأمين الصحي إلى الجميع ومواجهة البطالة، وقضايا البيئة). وارتباط المجتمع المدني بمقاربات ومفاهيم جديدة في الألفية الثالثة أبرزها(الشراكة بين الفاعلين الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، الحكم الرشيد، المشاركة، مفهوم رأس المال الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، المساءلة والشفافية، مواثيق الشرف الأخلاقية، التنمية والتنمية المستدامة). وهكذا فإن وظائف المجتمع المدني متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **المجتمع المدني فعل سياسي:** يعتبر المجتمع المدني قيمة أساسية في الميدان السياسي تعكس أهم مؤشرات الحريات العامة خاصة منها حرية التنظيم وحرية التعبير وإبداء الرأي. كما يعتبر المجتمع المدني أهم آليات تنمية الرأي العام في القضايا الرئيسية، والدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، والمطالبة بالمشاركة السياسية حيث تشكل تنظيمات المجتمع المدني وسائط تعبير بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة.

ب- **المجتمع المدني فعل ديمقراطي:** يرى سعد الدين ابراهيم (1991) أن الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني، وأن الركن الأخلاقي للمجتمع المدني هو جوهر الديمقراطية مما "يجعل المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي العام ان وجد فعلا، وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجودا فعلا. وتعتبر تنظيمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فهي تدرب أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الأكبر.

ج- المجتمع المدني فعل اقتصادي: يرى عالم الاجتماع الأمريكي روبرت بوتنام R.D Putnam حسب إشهار الدكتور سعد الدين ابراهيم (1991) أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالرأس المال الاجتماعي أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية من مختلف الأحجام والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

كما أفرزت عمليات التحول نحو اقتصاد السوق مجالات للفعل الاقتصادي ليست من اهتمام الدولة أو انسحبت منها الدولة، ولا هي من اهتمام القطاع الخاص، وهي المجالات التي غطتها تنظيمات المجتمع المدني ويشير في هذا السياق محمد ياسين فرفرة (2000) "أن الفعل الاقتصادي لا يقتصر على المؤسسات المنتجة أو على السلطة العمومية المخططة والضابطة لظروف أدائه وشروط عمله، بل يتعداه إلى الأشكال التنظيمية للمجتمع منها الجمعيات التي لدورها الاقتصادي من الأهمية ما يجعلنا لا يمكن اختزاله في نشاطات جمعيات حماية المستهلك ومستعملي مختلف المنافع والخدمات، ففي عصر الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق وما نتج عنها من إفرازات سلبية ومجالات للفعل الاقتصادي، لا هي من اهتمام ما تبقى من القطاع العام، ولا هي من طموحات القطاع الخاص، لعدم توفرها على الشروط المفترضة والموضوعية للمردودية وبالتالي الربحية المؤكدة، ومن هذه المجالات النشاطات المستقلة مثل تأطير العمل الغير رسمي، تنظيم ودعم الاقتصاد المنزلي، وخلق ودعم النشاطات ذات المنفعة المباشرة للمواطن".

د- المجتمع المدني فعل ثقافي: يعتبر المجال الثقافي الموضع المفضل لتنظيمات المجتمع المدني وقلعتها المباشرة، فالمجتمع المدني منظومة قيمية في إطار مشروع حضاري معين وأداة تعمل على ممارسة ثقافة سياسية وأخرى أخلاقية وثالثة سلوكية.

هـ- المجتمع المدني فعل اجتماعي: تلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا هاما في مواجهة آثار اقتصاد السوق وآلياته المندفعة نحو الربح من خلال الدفاع عن حقوق الفئات المحرومة، كما تلعب هذه التنظيمات أدوارا هامة في معالجة ظاهرة البطالة، ومحاربة مشكلة انتشار الفقر، كما تعمل تنظيمات المجتمع المدني على تنمية مبدأ التكافل الاجتماعي، ومساعدة الفئات الأكثر تهميشا، كما تشكل هذه

التنظيمات وسيط اجتماعي بين السلطات والفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، باعتبار تواجدها في المجال الجغرافي والإداري لهذه الفئات.

و- المجتمع المدني فعل تنموي: شكلت قضايا التنمية انشغالا متزايدا على المستويات الوطنية والعالمية حيث أخذت قضايا التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطرح على مستوى واسع في الفكر الاجتماعي العام الأمر الذي أدى إلى تطوير مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتنمية كمفاهيم التنمية المحلية والتنمية الريفية والتنمية الحضرية ومفاهيم أكثر شمول كمفاهيم التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومفهوم التنمية المستدامة. وتعتمد عمليات التنمية على مفهوم الشراكة التي تقوم على مبدأ إشراك كل الفاعلين خاصة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2- المجتمع الأهلي: الملامح – المكونات – الوظائف

عرفت المجتمعات العربية منذ بداية ظهورها إلى اليوم العديد من التنظيمات الاجتماعية التي عكست البناء الاجتماعي التاريخي الأول الذي يقوم على المعطى القبلي وما يتفرع عنه من تقسيمات قرابية تستند على الوحدة القرابية الأساسية وهي العائلة – العائلة الممتدة. كما عرفت هذه المجتمعات عبر التاريخ الإسلامي تنظيمات اجتماعية تعكس قيم الدين الإسلامي، وتعكس مجال الحرية والتعدد الفكري الذي ضمنه هذا الدين. وعرفت هذه المجتمعات أيضا تنظيمات تستند على الهوية العربية والدين الإسلامي في العصر الحديث والمعاصر. عبرت هذه المكونات عبر التاريخ العربي والإسلامي عن منظومة فكرية وثقافية ومؤسساتية تشكلت مع سيرورة تطور الخبرة العربية، وعن حيز اجتماعي أصيل اضطلع ولا يزال يضطلع بالعديد من الأدوار هو المجتمع الأهلي (أنظر الفصل الثاني).

إن عملية فهم مفهوم المجتمع الأهلي لا تتم كغيره من المفاهيم إلا من خلال تحديد الملامح الأساسية لهذا المفهوم، وهي الملامح التي تعبر عن خصائص وبنية المفهوم، وتحدد أدواره ووظائفه.

2-1 الملامح الأساسية لمفهوم المجتمع الأهلي:

ا- المصطلحات النظرية المرتبطة بالمفهوم: يرتبط مفهوم المجتمع الأهلي بمجموعة من المصطلحات الفكرية والنظرية الأساسية التي تشكل إطاره المنظم ومصدر تطوره وهي مفهوم الجمعية الذي يعبر على روح المجتمع الأهلي الذي يقوم أساسا في فضاء العلاقات الاجتماعية الجماعية بداية من العائلة ثم القبيلة

ثم القومية ثم الأمة. ومفهوم القرابة والارثية الذي يعبر عن مجموعة من المكونات التي تقوم على أساس الانتساب إلى الأصل (العائلة، القبيلة)، ومفهوم الملة والمعتقد باعتبار أن المجتمع الأهلي هو مجتمع يقوم على أساس الاعتبارات الدينية والانتساب إلى الملة (الديانة، المذهب (الطائفة)) ومفهوم الدور الاجتماعي وهو مفهوم يعبر عن مجموعة من المكونات التي تنشأ عن طريق المكانة الاجتماعية والدينية (الأعيان، العلماء، الشيوخ، السادة).

إن المجتمع الأهلي مجتمع يحمل العديد من القيم الإنسانية التي تعبر على العديد من المفاهيم الحديثة وهي القيم التي يستمدها من النظام القبلي كقيم التعاون والتضامن والمسؤولية الجماعية، والقيم التي يستمدها من الدين مثل الحريات العامة (حرية الرأي والمعتقد)، والحقوق العامة الحق في الحياة والحق في الملكية (العامة والخاصة) والحق في العمل، والمواطنة من المنظور الإسلامي.

ب- البعد الأخلاقي: يستمد المجتمع الأهلي البعد الأخلاقي من القيم الإسلامية التي تقوم على فكرة الاختلاف (اختلاف أمتي رحمة) وعلى فكرة التعدد حيث منح الإسلام فسحة كبيرة للعقل (قدم الإسلام مبادئ عامة توجه السلوك الإنساني ولم يقدم مبادئ ثابتة تفرض الجمود)، كما ألح الإسلام على قيم التسامح والعفو وإصلاح ذات البين والإحسان واللجوء إلى العدل والحوار والطرق السلمية لحل الخلافات.

ج- البعد التنظيمي : يتألف المجتمع الأهلي من مجموعة من التنظيمات والروابط الاجتماعية التي تحكمها الأعراف والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية.

د- الفعل الإرادي (الطوعية): يضم المجتمع المدني العديد من التنظيمات الطوعية التي تتشكل بالإرادة الحرة للأفراد وينضمون إليها طوعا، مثل الجمعيات الخيرية وجمعيات الإحسان ومؤسسات الوقف، كما يضم الجماعات الإراثية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويته فيها، وينتمي إليها استنادا إلى أسس موروثة تقوم على معايير القرابة والدم (الأسرة ،العشيرة، القبيلة) أو معايير عرقية (السلالة، العنصر)، ويضم الجماعات الدينية التي تتشكل على أساس المعايير الدينية (المذهب، الطائفة الطريقة). وهي جميعها تختلف عن مؤسسات الدولة وتنظيماتها الحكومية التي تجسد سلطة الدولة وقوانينها. ونشير في

هذا العنصر إلى صفة هامة يتفرد بها المجتمع الأهلي وهي تعايش التنظيمات الارثية والتنظيمات الطوعية والتنظيمات الدينية في حيز اجتماعي واحد.

هـ- الوساطة و التوسط: يعبر المجتمع الأهلي عن المجال الذي يفصل بين الفرد والدولة. فالمجتمع الأهلي يتوسط ثلاثة مكونات اجتماعية هي الفرد- المجتمع – الدولة، ويقوم بأدوار الوساطة بين هذه المكونات.

و- الاستقلالية: يتشكل المجتمع الأهلي من تنظيمات تتمتع باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وتتمتع بالاستقلالية المالية والتنظيمية، فتنظيمات المجتمع الأهلي كيانات اجتماعية منظمة تدير شؤونها من خلال آليات ذاتية محددة.

س- التوجه أو الهدف: يضم المجتمع الأهلي تنظيمات لا تسعى إلى الربح باعتبارها تنظيمات لا تعبر عن مجال العلاقات المادية، وعلاقات الإنتاج، والتنافس الاقتصادي، والصراع الطبقي، ولكنها تنظيمات تسعى إلى كسب الثروة (تنظيمات تملك ولا تنتج). كما يضم المجتمع المدني تنظيمات تنخرط في العملية السياسية، وتنظيمات تسعى إلى السلطة والنفوذ. ويضم تنظيمات تسعى إلى النفع الخاص والعام.

ع- الانتشار: تعمل وتنشط منظمات المجتمع الأهلي على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية والعالمية. وهي ظاهرة غير مرتبطة بمجتمع معين أو رقعة جغرافية معينة. واكتسب المجتمع الأهلي هذه الصفة نتيجة عالمية الدين الإسلامي وانتشاره في كل قارات الأرض.

ن- المجتمع الأهلي فضاء اديولوجي: إن المجتمع الأهلي هو فضاء الاختلاف والأفكار والاتجاهات وليس ميدانا لفكر واحد وتوجه واحد، والمجتمع الأهلي كيان يضم تنظيمات تختلف مواقفها في المجتمع إيجابا أو سلبا وذالك حسب الأفكار والمعتقدات التي تؤمن بها وتسعى إلى ترويجها.

ل- المجتمع الأهلي ظاهرة اجتماعية : إن المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية، أي أن هناك درجة عالية من التفاعل بين تنظيمات المجتمع الأهلي والسياق الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وادوار ووظائف وانشغالات المجتمع الأهلي تتحدد حسب هذه السياقات، وتختلف من مجال إلى مجال ومن مجتمع إلى مجتمع آخر.

ز- **المجتمع الأهلي كيان غير متجانس:** يعتبر المجتمع الأهلي كيان غير متجانس، حيث يضم تنظيمات متباينة في الحجم، وطبيعة النشاط وطبيعة الأهداف، والإمكانيات وتاريخ النشأة، وتختلف في نوعية الفاعلين، وتختلف في القوة والتنظيم، وتختلف في التأثير والتأثر والفاعلية، وتختلف في الاستقلالية ومصادر التموين.

2-2 مكونات المجتمع الأهلي:

تطور مفهوم المجتمع الأهلي مع تطور الخبرة العربية الإسلامية، وتعددت مكوناته عبر العديد من المراحل بداية من التاريخ الأول للمجتمع العربي ثم مرحلة التاريخ الإسلامي وصولا إلى اليوم. يضم المجتمع الأهلي مجمل التنظيمات التي تحمل محدداته. وهي مجموع الوحدات المتنوعة التي ينطبق عليها المفهوم. ويمكن حصر أبرز هذه المكونات في:

العائلة: تشكل العائلة العربية باعتبارها عائلة ممتدة نواة باقي التشكيلات القرابية في البادية والمجتمعات المحلية، كما في المدن والحاضنات الحضرية، وأساس النظام القرابي العام.

يذهب العديد من المفكرين (حليم بركات، هشام شرابي) إلى أن بنية المجتمعات العربية هي بنية عائلية وأن الشكل السائد هو بنية العائلة الممتدة، وأن الصفة المميزة لهذه العائلة هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم العائلة وعلاقاتها. وأن العائلة في خصائصها وعلاقاتها هي صورة مصغرة للمجتمع. ويقدم هشام شرابي(1984) "العائلة كميدان تفاعلات مستمرة وشديدة ومؤسسة اجتماعية تشكل الوسيط بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها". وتشكل العائلة حسب حليم بركات (2006) "نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات في المجتمع العربي القديم والحديث، فتتمحور بها وحولها حياة الناس، بصرف النظر عن أنماط معيشتهم وانتماءاتهم الطائفية

والإقليمية والقبلية. وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية وحتى الثقافية والسياسية إلى حد بعيد نتيجة اتصالها الوثيق بالمجتمع والمؤسسات الأخرى كالطبقة الاجتماعية، والدين، والسياسة والقبيلة، والتربية حيث تتصف علاقة العائلة بكل منها بالتكامل أو التناقض. ومهما كانت نوعية هذه العلاقات فإنها تقوم بالاستمرار وبكثافة التفاعل والتأثير المتبادل. وفي الوقت الذي تنقل العائلة لأفرادها ثقافة المجتمع وتنشئهم للإسهام فيه تشكل وسيطا بينهم وبينه".

القبيلة: للقبيلة أهمية كبيرة في المجتمعات العربية، فهي الخلفية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للكثير من الدول العربية الحديثة. فالقبيلة هي الشكل الأساسي للتنظيم الاجتماعي في الأرياف العربية، وبشكل أقل (نوعا ما) في مدنها (خاصة بعد عمليات تريف المدن) ، وهي صانع الخارطة السياسية وتوجهات النخب السياسية الحالية في العديد من البلدان العربية، وهي المخيال الوجداني والثقافي والتاريخي للفرد العربي. ويعتبر النسب المعيار الثابت في تعريف القبيلة وتنظيمها الاجتماعي، وعلى أساسه تصنف المجموعات القبلية.

تعددت مفاهيم القبيلة بتعدد خلفيات ومراحل الاهتمام بالموضوع، ويقول ابن منظور(1992) في لسان العرب أن ابن الكلبي يرى أن الشعب أكبر من القبيلة، وأن القبيلة تتكون من العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم البدنة. ويرى أن الزجاج اشتق تعريف القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها ومن قبائل الطير أي أصناف و كل صنف منها قبيلة. بينما اشتقت الموسوعة العربية الميسرة تعريفها للقبيلة من فكرة التجمع، ووحدة اللغة، والمحيط، فالقبيلة هي مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة، ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم. أما ابن خلدون (تح: درويش جويدي 2000) فالقبيلة عنده أعم وأشمل من أن تقتصر على جماعات تجمعها وحدة النسب والقرابة. فهي قد تحتوي على انتماءات متعددة، وإن النسب لا يعدو أن يكون مقياسا وهميا لا يصمد أمام وقائع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش المكاني فالولاء والانتماء، والتحالف هي التي تشكل الإطار الحقيقي للقبيلة.

المسجد (جماعة المسجد): شكلت المساجد في صدر الإسلام عهد الخلافة مؤسسة للعبادة والسياسة والثقافة والاقتصاد والحرب، ثم تولت في مراحل لاحقة وظائف العبادة والتربية والتعليم حيث ضمت المساجد المدارس والمكتبات، وأقيمت فيها الندوات الفكرية والدينية، ونتيجة لهذه الوظائف تشكلت للمساجد جماعات، عملت على أداء وظائفها والقيام عليها.

جماعة المسجد (جمعيات المساجد): تتكون جماعة المسجد عموما من العلماء والمدرسين والقائمين عليها وتمتعت جماعة المسجد بنفوذ كبير في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ واضطلعت بمهام اجتماعية وتربوية وثقافية.

انتظمت جماعات المساجد تماشيا مع قوانين الدولة التي تنظم الجماعات التي تسهر على بناء وخدمة المساجد في جمعيات دينية هي جمعيات المساجد.

الطوائف (شيوخ الطوائف): يعتبر المجتمع العربي الإسلامي مجتمعا متعددا مذهبيا (السنة – مالكية، وحنبلية وشافعية، حنفية – والشيعة والخوارج). والمجتمع العربي هو مجتمع طائفي أو فئوي. يعرف أحمد شكري الصبيحي (2000) الطائفة بأنها " وجود اجتماعي يقوم على أساس الانتماء لدين أو مذهب".

شيوخ الطوائف: وهم شخصيات اجتماعية تولت قيادة الطوائف، وتمثيلها أمام الحكم أو أمام الطوائف الأخرى وتسهر على حماية مصالحها أمام الدولة وأمام الطوائف الأخرى.

العلماء والمرجعيات الدينية: وهم شخصيات تتمتع بمستوى عال من العلم، تتولى مسائل الإفتاء والتوجيه الديني، والتعليم.

الطرق الصوفية (المرابط، الزوايا، شيوخ الطرق، شيوخ الزوايا): التَّصوف حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة، جاءت هذه الحركة كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثمَّ تطوَّرت تلك النزعات بعد ذلك، حتى صارت طرقا

مُميَّزة معروفة باسم الصوفية ويتوخى المتصوفة تربية النفس والسمو بها، بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى.

انقسم الصوفيون إلى العديد من الطرق حيث تذهب الصوفية إلى أن الطرق إلى الله عدد أنفاس الخلائق. نتج في المجتمعات الإسلامية والعربية خصوصا عبر التاريخ الطويل للحركة الصوفية العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تمثل الطرق الصوفية وتسهر على استمرارها وتوجيه مريدها وحماية أفكارهم وطرق عبادتهم ومصالحهم.

شيوخ الطرق الصوفية: عرف عبد الله بن دجين السهلي (2005) الطريقة الصوفية بأنها " سيرة تختص بالسالكين إلى الله عزوجل، وقطع من المنازل والترقي في المقامات بحيث تظهر على أنها جملة من المراسم، والتنظيمات التي يهتم بوضعها جماعات من الصوفية". تتشكل الطريقة من تنظيم اجتماعي يتمثل في قطع من المنازل والترقي، ويتكون هذا التنظيم من علماء الطريقة، يتوزعون بشكل تراتبي على رأسهم شيخ الطريقة (تنتقل مشيخة الطريقة حسب مبدأ الخلافة)، ويتمتع شيوخ الطريقة بنفوذ كبير على المريدين والأتباع.

الزوايا وشيوخها: تعتبر الزوايا مرحلة متقدمة من مراحل تطور الحركة الصوفية، فبعد الصوفية ظهرت الطرق الصوفية ثم ظهرت المرابط ثم ظهرت الزوايا ومدارسها الدينية. والزاوية مؤسسة دينية تعبر عن طريقة معينة للعبادة وتنظيم اجتماعي يضطلع بمهام التعليم والتربية والاستضافة، والمهام الاجتماعية كإصلاح ذات البين ومساعدة الفقراء والمحتاجين. وتتمتع الزوايا وشيوخها بنفوذ كبير على المريدين وعلى المجتمع خاصة في القرى والأرياف.

الوقف ومؤسسة الوقف: الوقف هو حبس العين فلا يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث. والغلة والمنفعة التي تتحقق عنه تصرف لجهات الوقف حسب شروط الواقفين. والوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة.

مؤسسة الوقف: الوقف مؤسسة أهلية دينية اقتصادية مستقلة عن دواوين الحكم تقوم على أساس عقد يحدد المستفيدين. بعد أن كثرت الأوقاف أصبح من الضروري القيام بها والسهر عليها واستثمار مواردها،

الأمر أدى إلى ظهور تنظيم اجتماعي يقوم على هذه المؤسسة مكون من النظار والعاملين عليها. (غير أن كثير من الدول العربية الحديثة ألحقت الأوقاف بمؤسساتها الرسمية).

جماعات أهل الخير (الجمعيات الخيرية) عرف المجتمع الإسلامي الكثير من التنظيمات الاجتماعية التي تعمل في الجانب الاجتماعي وهي تنظيمات نشأت بدافع ديني، واستجابة للتعاليم الإسلامية التي تحث على التعاضد والتعاون والإخاء، وفعل الخير. تعددت أبواب فعل هذه التنظيمات وشمل البر والإحسان، والتعليم، ورعاية الأيتام والرعاية الصحية، والاستضافة.

الجمعيات الخيرية: انتظم العديد من أهل الخير حديثا تماشيا مع قوانين الدولة التي تنظم العمل الجمعوي والعمل الخيري في جمعيات هي الجمعيات الخيرية.

الجماعات الاجتماعية (الجماعة، السادة، الأعيان): عرفت المجتمعات العربية الإسلامية العديد من التنظيمات التي تستمد وجاهتها ونفوذها من المكانة الاجتماعية كجماعة القرية وجماعات الصلح، والسادة والأعيان.

2-3 وظائف المجتمع الأهلي:

ترتبط وظائف المجتمع الأهلي بأدوار مكوناته في المجتمعات العربية، وبالأدوار التي لعبها على مسار تطور الخبرة العربية، فالمجتمع الأهلي ظاهرة اجتماعية دينية توجه السلوك الاجتماعي في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المجتمع.

المجتمع الأهلي فعل سياسي: يعتبر المجتمع الأهلي فاعل سياسي هام في المجتمعات العربية حيث تعكس بعض مكوناته المجتمع السياسي في العديد من الدول العربية وتمارس الحكم فيها (العائلات الحاكمة في الخليج والمغرب والأردن)، في حين تشارك بعضها في إدارة البلاد من خلال الممارسة السياسية في دول أخرى عن طريق مبدأ المحاصصة الطائفية والقبلية (العراق، لبنان، السودان، الصومال جيبوتي) في حين يشارك بعضها في دعم وتوجيه السياسات الداخلية لبعض البلدان (الجزائر، مصر). بينما تعكس مكونات المجتمع الأهلي مجال المنافسة على السلطة حيث تقود مكوناته جميع النزاعات العربية الداخلية على السلطة (المسلحة والغير مسلحة) في الدول العربية المستقرة والغير المستقرة مثل

(سوريا، ليبيا، السودان، الصومال، البحرين، لبنان، العراق..). كما تعكس مكونات المجتمع الأهلي الصراعات السياسية الإقليمية كالصراع السني الشيعي (السعودية – إيران) والصراع العربي الإسرائيلي.

المجتمع الأهلي فعل اقتصادي: تعكس مكونات المجتمع الأهلي المؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية للبلدان العربية، حيث تسيطر هذه المكونات على ملكية الأراضي وملكية رأس المال، وتحدد وسائل انتقال الثروة في هذه المجتمعات، وتساهم في تكوين الطبقات وتحديد قيمها (تسيطر العائلات المالكة على مقدرات الاقتصادية للبلدان التي تحكمها، في حين تسيطر العائلات المتحالفة معها والعائلات الأرستقراطية التاريخية على المشهد الاقتصادي، في حين تنتقل الثروة والوجاهة والنفوذ داخل المجتمع من جيل إلى جيل عن طريق الورث). كما تعكس هذه المكونات في بعض البلدان الصراع على النفوذ والثروة (امتلاك القبائل لمساحات كبيرة من الأراضي ومحاولة توسيعها، والصراع الطائفي للحصول على الثروة وتعزيز النفوذ).

المجتمع الأهلي فعل ثقافي: يعبر المجتمع الأهلي في البلدان العربية عن منظومة قيمية تقوم على العرف الاجتماعي، وعلى مقاصد الشريعة الإسلامية، فالمجتمع الأهلي هو ميدان للممارسة الثقافية في إطار عناصر الهوية الوطنية والعربية والإسلامية.

المجتمع المدني فعل اجتماعي: تلعب تنظيمات المجتمع الأهلي أدورا هامة في الجانب الاجتماعي من خلال توفير آليات اجتماعية للتعاضد والتعاون والتضامن، كما تضطلع تنظيمات المجتمع الأهلي بأدوار حقوقية كعقد المواثيق، وإرجاع الحقوق وتثبيتها، والاضطلاع بأدوار الصلح والإصلاح. تتكفل مكونات المجتمع الأهلي بالأفراد المنتمين لها في العديد من المجالات وتشكل بالنسبة لهم مؤسسات واسطة تمكنهم من ولوج عالم العمل والزواج والنشاط الاقتصادي، كما شكلت هذه المكونات في كثير من البلدان بدائل وظيفية للمجتمع السياسي خاصة في ظروف الحرب والعجز، ووفرت الحماية والرعاية والإعالة.

3- مقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث الخصائص:

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول للتناول النظري لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي وتعرضنا في الفصل الثاني للتناول النظري لمفهوم المجتمع الأهلي، وتعرضنا في هذا الفصل إلى ملامح

ومكونات ووظائف المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أصبح من الممكن تحديد الفروق النظرية والتحليلية بين المفهومين.

3-1 الفروق النظرية بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

يختلف مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم المجتمع الأهلي نظريا وواقعيا حيث يرتبط مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي بتطور خبرتين اجتماعيتين مختلفتين في التاريخ والتصورات. كما يرتبط المفهومان بمنظومتين فكريتين وثقافيتين مختلفتين في الأصول والفروع حيث أخذ كل مفهوم أهم مميزاته من هاتين الخبرتين وهاتين المنظومتين.

3-1-1 مميزات المجتمع المدني:

يعكس مفهوم المجتمع المدني منظومة فكرية اجتماعية وثقافية مميزة، نشأت وتطورت عبر مراحل تطور الخبرة الغربية. عبر مفهوم المجتمع المدني عن حاجات ومطالب وأسئلة، فكرية واجتماعية وثقافية متغيرة ومتجددة ارتبطت بتغير وتجدد وتطور المجتمعات الغربية بداية من انتقال هذه المجتمعات من مجتمعات ارستقراطية نهاية القرون الوسطى إلى مجتمعات برجوازية ثم إلى مجتمعات رأسمالية ليبرالية في العصر الحديث والمعاصر وأخيرا إلى مجتمعات معلوماتية مع بداية الألفية الثالثة. ويمكن تحديد أهم المميزات النظرية لمفهوم المجتمع المدني في النقاط التالية:

الأصل: المجتمع المدني مفهوم غربي أصيل، ومفهوم تاريخي ارتبط ببداية تشكل وتكون النظرية السياسية الغربية مع فلاسفة الأنوار.

الاستخدام: استخدم مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية كمفهوم نظري تصوري فكري في مراحل عدة من مراحل تطور المجتمعات الغربية امتدت من مرحلة فلاسفة الأنوار إلى مرحلة فلاسفة العصر الحديث حيث ركز هذا الاستخدام على دنيوية المجال السياسي والاقتصادي وإبعاد الشحنة الدينية والتمكين للقوانين الوضعية. بينما استخدم المفهوم للتعبير عن الممارسة الواقعية مع بداية العصر الحديث للتعبير عن الحركات الاجتماعية وعن الفئات الاجتماعية الجديدة ثم تبلور المفهوم للتعبير عن التنظيمات التي تنشط خارج آليات السوق وآليات السلطة والتي تهتم بالشأن العام في العصر المعاصر.

فالمجتمع المدني يقوم خارج الاعتبارات الدينية وتعاليمها وهو مفهوم دنيوي بامتياز يقوم على القوانين الوضعية (يستمد قيمه وقوانينه من الفلسفة الإنسانية والصناعة البشرية).

المجال: عبر مفهوم المجتمع المدني عن الحيز الاجتماعي الذي يقوم ما بين العائلة والدولة وهو الحيز الذي يشكله الأفراد أحرارا ومستقلين. فالمجتمع المدني فضاء للتوسط والوساطة يقوم بين العائلة والمجتمع السياسي.

المعايير: يقوم المجتمع المدني على مجموعة من المعايير فهو:

- مجتمع القانون والنظام القائم على مفهوم الحق البورجوازي، ومفهوم التحرر السياسي.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل الحرية الدينية والحرية الفردية والملكية الخاصة.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل اعتباره فردا برجوازيا أنانيا، مستقلا، عضوا في المجتمع.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل اعتباره مواطنا شخصا حقوقيا في الدولة السياسية البرجوازية.

فالمجتمع المدني هو فضاء الفردانية والأنانية والحق البرجوازي والملكية الخاصة والتحرر السياسي.

القيم: تعتبر قيمة الطوعية (الفعل الإرادي) القيمة الأساسية لمفهوم المجتمع المدني، فالأفراد ينتمون إلى هذا الفضاء أحرارا ومستقلين.

الثقافة: يحمل المجتمع المدني ثقافة المجتمعات الغربية وهي الثقافة المدنية التي تقوم على:

- التحرر السياسي أي انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية.
- الحرية الفردية القائمة على مبدأ الحق البورجوازي.
- احترام حقوق الإنسان وهي جزئيا الحقوق السياسية ومفهومها المشاركة السياسية والمساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة والأمن.

النظام: يقوم المجتمع المدني في النظام السياسي الديمقراطي، والنظام الاقتصادي الحر (الليبرالي).

3-1-2 مميزات المجتمع الأهلي:

الأصل: المجتمع الأهلي مفهوم يرتبط بالخبرة العربية، وهو مفهوم حديث الاستعمال في الوطن العربي وهو مفهوم يعبر عن مجموعة من المكونات التاريخية التي تشكلت مع تطور الخبرة العربية ومجموعة من المكونات الحديثة التي ارتبطت بالتغيرات القانونية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية.

الاستخدام: استخدم مفهوم المجتمع الأهلي في الخبرة العربية حديثا حيث واكب استخدام مفهوم المجتمع الأهلي زمن استخدام مفهوم المجتمع المدني. عبر مفهوم المجتمع الأهلي على مجمل التنظيمات التاريخية حتى لا نقول التقليدية الدينية منها والاجتماعية. ونشير أن عملية استخدام مفهوم المجتمع الأهلي كمنظومة فكرية وثقافية اجتماعية لم يتبلور بعد في المجتمعات والفكر العربيين.

والمجتمع الأهلي مفهوم يقوم على الاعتبارات الدينية وتعاليمها وعلى التنظيمات الناتجة على البناء الاجتماعي وهو مفهوم ديني اجتماعي بامتياز يقوم على القوانين المستمدة من الدين والصناعة البشرية.

المجال: عبر مفهوم المجتمع الأهلي عن الحيز الاجتماعي الذي يقوم ما بين الفرد والدولة وهو فضاء للتوسط والوساطة يقوم بين الفرد والمجتمع السياسي.

المعايير: يقوم المجتمع الأهلي على مجموعة من المعايير فهو:

- مجتمع القانون الموروث عن التنظيم الاجتماعي (العرف) والنظام القائم على التعاليم الإسلامية.
- المجتمع الذي يمكن الفرد من نيل الحرية في إطار التعاليم الدينية والاجتماعية.
- المجتمع الذي يضمن الحرية الفردية ويقيد الأنانية، ويضمن الملكية الخاصة في إطار الملكية العامة.

فالمجتمع الأهلي هو فضاء الجمعية الذي يعترف بالحقوق الفردية في إطار المبادئ الإسلامية والاجتماعية.

القيم: يحمل المجتمع الأهلي القيم الاجتماعية الموروثة والقيم المنبثقة عن الدين الإسلامي الذي فتح المجال أمام العمل الطوعي في العديد من المجالات. فالمجتمع الأهلي يضم تنظيمات ينتمي إليها الأفراد بشكل إرثي وتنظيمات تشكلت بوازع ديني موروث وتنظيمات اجتماعية ودينية تشكلت بفعل طوعي خالص.

الثقافة: يحمل المجتمع الأهلي ثقافة المجتمعات العربية الإسلامية وهي الثقافة التي تعكس الهوية الدينية والاجتماعية لهذه المجتمعات وهي الثقافة التي تقوم على:

- ارتباط الإنسان الديني بمواطن الدولة المدنية (فالإسلام دين ودولة).
- الحرية الفردية في إطار المبادئ الاجتماعية والدينية.

– احترام حقوق الإنسان التي تضمنها الأعراف والعادات والتقاليد والشريعة الإسلامية.

النظام: يقوم المجتمع الأهلي ويتعايش مع جميع الأنظمة السياسية فهو مجتمع تشكل في أحضان الحرية البدوية وفي إطار الدولة الإسلامية بمختلف أنظمتها. ويقوم في النظام الاقتصادي المختلط.

3-1-3 المقابلة بين مميزات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الواقع العربي:

من خلال مميزات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي يمكن مقابلة هذه المميزات في الواقع العربي من خلال الجدول التالي:

المميزات	المجتمع المدني	المجتمع الأهلي
الأصل	مفهوم غربي أصيل ارتبط بتطور الخبرة الغربية	مفهوم عربي إسلامي أصيل ارتبطت عملية تشكل مكوناته بتطور الخبرة العربية
الاستخدام	مفهوم حديث الاستخدام في الوطن العربي فكرا وممارسة	مفهوم تاريخي من حيث الممارسة حديث من حيث الاستخدام النظري
المجال	مفهوم يقوم في الفضاء ما بين العائلة والدولة. فضاء للتوسط والوساطة	مفهوم يقوم في الفضاء ما بين الفرد والدولة. فضاء للتوسط والوساطة
المعايير	مفهوم فرداني أناني برجوازي يقوم خارج الاعتبارات الدينية	مفهوم جمعي ديني يعترف بالفردية والأنانية في إطار القيود الاجتماعية والدينية
القيم	مفهوم طوعي	مفهوم ارثي – ديني– طوعي
الثقافة	مفهوم مدني يقوم في إطار الثقافة المدنية الغربية	مفهوم ديني اجتماعي يقوم في إطار الثقافة العربية الإسلامية
النظام	مفهوم يقوم في النظام الديمقراطي والنظام الليبرالي الحر	مفهوم يتكيف مع جميع الأنظمة

3-2 الفروق التحليلية بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

يشكل المجتمع المدني أداة تحليل اجتماعية بامتياز للمجتمعات الغربية باعتباره الفضاء التنظيمي والاجتماعي لهذه المجتمعات، وباعتباره حامل ثقافة هذه الشعوب، وأداة فعالة في خدمة أفكارها في الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وباعتباره وسيلتها الأساسية لتحقيق التوازن والاستقرار والتكيف من جهة، وباعتباره الوسيلة الاجتماعية التي تعكس صورة المجتمع السياسي، وتكمله في العديد من المجالات، وتدفعه إلى مزيد من التحسينات والتقدم، وتقدم له الآليات والمصوغات لنشر سياساته داخليا وخارجيا. فالحياة والثقافة الغربية هي البيئة الطبيعية للمجتمع المدني والحاضنة الطبيعية لمكوناته. والمجتمع المدني هو الظاهرة الاجتماعية المعبرة على التطور الفكري والسلوكي والتنظيمي لهذه الدول وهذه المجتمعات.

عرفت المجتمعات العربية مراحل مختلفة لتبلور ظاهرة المجتمع المدني حيث عرفت الدول العربية تزايدا مطردا لتنظيماته خاصة سنوات التسعينيات، غير أن الملاحظة الهامة التي يمكن تسجيلها في الواقع العربي هي تعثر نمو هذه الظاهرة في الكثير من الدول العربية نتيجة المستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغير مشجعة لتطور هذه الظاهرة خاصة في الدول التي عرفت أوضاعا غير مستقرة (سوريا، العراق، اليمن، السودان، الصومال، ليبيا) أو عرفت سيطرة النخب العسكرية (مصر، الجزائر، موريتانيا).

إن غياب متطلبات وشروط تطور المجتمع المدني في المجتمعات العربية (النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر والثقافة المدنية والحريات والحقوق) جعل ظاهرة المجتمع المدني في البلدان العربية ظاهرة غير مكتملة الملامح والمعايير.

إن ظاهرة المجتمع المدني في البلدان العربية تستطيع تفسير الكثير الظواهر التنظيمية في المجتمعات العربية غير أن العثرات التي واجهت مراحل نمو وتطور تنظيماتها رهنت إمكانية عدها أداة تحليل اجتماعي مكتملة الجوانب. في البلدان العربية.

إن ظاهرة المجتمع الأهلي هي ظاهرة تاريخية في المجتمعات العربية، وإن كان تناول المفهوم في الفكر العربي للتعبير عن مجمل التنظيمات الاجتماعية التقليدية يعتبر حديثا نسبيا.

إن قدرة المفهوم على التعبير على العديد من الظواهر الحسية والشعورية (العصبية، الولاء، الانتماء) والظواهر السياسية (الحكم العائلي، الطائفية، النزاعات على السلطة) والظواهر الاجتماعية (القرابة، التعاون، المشاركة) والظواهر الثقافية والتاريخية (الأعراف ، الشعائر، المؤسسات الدينية) تجعل هذا المفهوم مفهوما قادرا على تفسير وتحليل الكثير من جوانب الواقع العربي.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر

دراسة مقارنة بين التنظيمين من حيث الفاعلية التنظيمية

مقدمة:

تحظى التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في العصر المعاصر باهتمام كبير ومتزايد في كل دول العالم نتيجة أهمية هذه التنظيمات في تحقيق التوازن والاستقرار والتكيف في المجتمعات المعاصرة، ونتيجة قيام هذه التنظيمات بأدوار ووظائف مركزية جعلت منها الفاعل الاجتماعي الأساسي والشريك الثالث إلى جانب الدولة والقطاع الخاص (وهذا كما بينا في القسم الأول من هذه الدراسة).

تتجه المجتمعات المعاصرة إلى تطوير التنظيمات الوسيطة والتمكين لها، وذلك من خلال العمل المستمر على تحسين قدراتها وإمكانياتها من خلال العديد من الآليات والوسائل لعل أهمها:

أولا: توفير بيئة (سياسية وثقافية واقتصادية وقانونية) مناسبة لتطور هذه التنظيمات.

ثانيا: الاتجاه نحو التقييم المستمر والمتنوع لهذه التنظيمات باعتباره أحد أهم الأساليب العلمية الحديثة التي تمكن التنظيمات الوسيطة من بناء قدراتها، وإدراك نقاط الضعف ومعالجتها، وإدراك نقاط القوة والمحافظة عليها، وذلك من خلال تقييم برامجها ومشاريعها وتقييم قدراها والتقييم المؤسسي لها.

ينشط في البلدان العربية كيانان تنظيميان مختلفان ومستقلان من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة، يعبر عنهما مفهومان نظريان مختلفان هما مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي حيث يقوم كل شكل من هذه التنظيمات بأدوار ووظائف في إطار منظومة قيمية وفكرية مختلفة (وهذا كما بينا في القسم الأول من هذه الدراسة).

نعتقد في هذا العمل أن عمليات تطوير التنظيمات الوسيطة في البلدان العربية مثلها مثل باقي الدول في العالم كما أشرنا سابقا ترتبط بتوفير بيئة (سياسية وثقافية واقتصادية وقانونية) مناسبة من جهة وبالاعتماد على التقييم المستمر والمتنوع لتنظيماتها من جهة ثانية، لذلك نرى أن بداية العمل في اتجاه تطوير هذه التنظيمات الوسيطة في المجتمعات العربية لا يتم إلا من خلال:

أولا: دراسة البيئة (السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية) بهدف تحديد المعطيات المساعدة على تطور هذه التنظيمات وتحديد المعطيات المعرقلة لتطورها ومعالجتها، وهي العملية أيضا التي تسمح بتحديد آفاق تطور هذه التنظيمات.

ثانيا: الاتجاه نحو تقييم هذه التنظيمات بهدف تحديد قدراتها وبنائها، وتحديد نقاط قوتها وضعفها والتعامل معها، وهي العملية التي تسمح أيضا بتحديد مستويات أداء هذه التنظيمات.

تشترك الدول العربية عموما في السمات الاجتماعية (البناء الاجتماعي) وفي السمات الثقافية (الدين واللغة) بينما تختلف هذه الدول في السمات السياسية نتيجة تنوع الأنظمة السياسية فيها (فهناك دول ملكية ودول محاصصة (قبلية – طائفية) ودول جمهورية)، ورغم أن كل الدول العربية تشترك في كونها دول غير منتجة وريعية غير أنها تختلف في مستويات الدخل القومي هذا من جهة، كما تشترك الدول العربية في تاريخ ظهور التنظيمات الاجتماعية الوسيطة (تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي) وفي طبيعة هذه التنظيمات وتنوعها غير أنها تختلف في المساحات المسفوحة لنشاط هذه التنظيمات، وفي مستويات تطورها، وهو الأمر الذي يجعل عملية دراسة البيئة (السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية) لمجموع الدول العربية، وعملية إجراء تقييم للتنظيمات الوسيطة في مجموع الدول العربية أمر غير ممكن، ويفتقد للمنهجية العلمية. لذلك توجهنا في هذه الدراسة إلى اختيار الجزائر كنموذج عن الدول العربية لإجراء هذا البحث، وهو البحث الذي يهدف إلى تحليل البيئة (السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية) في الجزائر باعتبارها العامل الأساسي في تطور التنظيمات الاجتماعية الوسيطة، والعامل الأساسي الذي يحدد آفاق تطور هذه التنظيمات، كما يهدف إلى تقييم التنظيمات الاجتماعية الوسيطة باعتباره العامل الأساسي الثاني الذي يسمح بتطورها من خلال دفعها نحو بناء قدراتها وتحديد نقاط قوتها وضعفها والتعامل معها.

1- اتجاهات الدراسة:

يتميز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية بنشاط ظاهرتين اجتماعيتين تنظيميتين مختلفتين في الجذور التاريخية والثقافية حيث ارتبط ظهور تنظيمات المجتمع الأهلي في الخبرة الجزائرية بمختلف مراحل تبلور وتطور المجتمع الجزائري، بينما تعود بدايات ظهور تنظيمات المجتمع المدني (مثلها مثل باقي الدول العربية) إلى نهاية ثمانينيات القرن الماضي حيث ارتبط ظهورها بمرحلة تحول النظام الجزائري من النظام الأحادي إلى التعددية ومن النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر.

عرفت تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر مراحل تطور مختلفة، ومواقف سياسية وفكرية مختلفة ارتبطت أساسا بمراحل تطور الواقع الجزائري بمختلف جوانبه التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. حيث عرفت هذه التنظيمات مراحل بروز وتمكين، ومراحل استبعاد وخفوت، ومواقف اعتراف واهتمام، ومواقف محاصرة وتنكر.

تميز واقع التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في الجزائري بالعديد من المتغيرات والمعطيات حيث نسجل:

أولا: انقسام النخب الفكرية والسياسية الجزائرية حول تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي حيث يذهب اتجاه من هذه النخب إلى ضرورة استبعاد التنظيمات الأهلية والمؤسسات الدينية من الحقل السياسي والاجتماعي، والتمكين للتنظيمات المدنية باعتبارها تنظيمات تعبر عن تطلع المجتمع إلى الحداثة والثقافة المدنية، في حين يذهب اتجاه آخر إلى التأكيد على انفصال التنظيمات المدنية عن الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع، ويرى أهمية مشاركة المؤسسات الأهلية والدينية في الديناميكية الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

ثانيا: توجه النظام الجزائري نحو تضمين الخطاب السياسي العديد من المفاهيم المدنية، والتأكيد على أهمية المجتمع المدني وتنظيماته، بينما يتجه في الواقع نحو تضييق حركته وحرياته من خلال تعقيد إجراءات اعتماد تنظيماته، وتحديد مساحات تعاملاته، ورهن استقلاليته من خلال تكريس مبدأ الانتقائية في توجيه الدعم الحكومي لها.

ثالثا: تردد النظام الجزائري في تضمين الخطاب السياسي الرسمي المفاهيم الأهلية، واستبعاده مفهوم المجتمع الأهلي من ساحة الاستخدام السياسي، بينما يسعى في تمرير سياساته وإضفاء الشرعية عليها إلى كسب تأييد تنظيماته (الزوايا، جمعية العلماء المسلمين،..)، في حين يلجأ في كثير من الأحيان لحل النزاعات الاجتماعية إلى مكونات المجتمع الأهلي (الأعيان، الجماعات الاجتماعية (العزابة ، جماعات القبائل)) كما حدث في أحداث غرداية وأحداث خنشلة مثلا.

رابعا: بروز مكونات المجتمع الأهلي في بعض المحطات كتنظيمات تحمل الانشغالات السياسية والاجتماعية لبعض المناطق كحركة العروش في منطقة القبائل عام 2001، إضافة إلى استمرار الحراك الأمازيغي كحراك أهلي يحمل مطالب سياسية واجتماعية، وأخرى تتعلق بعناصر الهوية منذ الثمانينيات.

إن أهمية التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الحديثة، وأهمية الاعتراف بالتنوع الفكري والتنظيمي للمجتمع الجزائري، وأهمية العمل على الاستفادة من تنظيمات المجتمع المدني (لارتباطه بمواضيع هامة كمواضيع البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة والطفل والفقر وارتباطه بانشغالات ومفاهيم سياسية واقتصادية حديثة مثل مسائل الحكم الراشد والشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري)، والاستفادة من تنظيمات المجتمع الأهلي(لارتباطه بمواضيع جوهرية كمواضيع الهوية والأصالة والتاريخ، وارتباطه بقضايا اجتماعية كقضايا التنوع والتضامن وارتباطه بالموروث الثقافي ممثلا في المؤسسات الدينية والأعراف والشعائر)، وكذا أهمية استخدام هاذين التنظيمين دون تفضيل أو تمييز كأدوات اجتماعية لحل مختلف القضايا في مختلف المجالات، وكأدوات تحليل وفهم اجتماعي، وأدوات تجنيد اجتماعي اتجاه تحقيق التنمية والتطور والاستقرار والتوازن (وهذا مثل ما بيناه في فصول القسم الأول من هذا العمل)، تجعل النخب الفكرية والسياسية، وتجعل البحث والتفكير الجزائريين أمام تحديات تدفع نحو العمل الجاد والبحث الصادق بهدف تطوير مختلف التنظيمات الاجتماعية الوسيطة وبهدف تمكين المجتمع والدولة في الاستفادة منهما.

وفي هذا السياق تندرج هذه الدراسة من هذا العمل حيث نتجه فيها إلى:

أولا: بحث مراحل تطور تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي في المجتمع الجزائري وتحديد علاقاتهما بمختلف جوانب الواقع الجزائري (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية) بهدف تحديد طبيعة البيئة التي تشتغل فيها هذه التنظيمات، وتحديد العثرات والمعوقات التي تواجه عملية تطورها.

ثانيا: الاتجاه نحو اعتماد أسلوب التقييم كأسلوب علمي حديث يمكن التنظيمات من التعلم، ومعرفة واقعها وبناء قدراتها، وتحديد تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والتعامل معها، وذلك من خلال إجراء تقييم مؤسسي لهذه التنظيمات عن طريق قياس الفاعلية التنظيمية لعينة من تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي.

ثالثا: المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث الفاعلية التنظيمية لمعرفة مستوى تطور كل تنظيم.

1- أسئلة الدراسة:

بهدف تحقيق انجاهات هذه الدراسة والتي تتمثل أساسا في:

- دراسة البيئة (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية) التي تنشط فيها التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في الجزائر بهدف تحديد العثرات التي تعيق تطور هذه التنظيمات.
- تقييم عينة من التنظيمات الاجتماعية الوسيطة في الجزائر عن طريق قياس فاعليتها التنظيمية بهدف تمكين هذه التنظيمات من التعلم والتعرف على واقعها، وبناء قدراتها، وتحديد نقاط القوة والضعف لديها كاجراء يسمح لها بنطوير نفسها وتحسين أدائها

طرحنا مجموعة من الأسئلة الموجهة للدراسة:

1- ما هي مراحل تطور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر؟ وما هي علاقات تنظيماته بمختلف السياقات (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية)؟.

2- ما هي مراحل تطور تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر؟ وما هي علاقات تنظيماته بمختلف السياقات (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية)؟.

3- ما مدى فاعلية تنظيمات المجتمع المدني في الواقع الجزائري؟

4- ما مدى فاعلية تنظيمات المجتمع المدني في الواقع الجزائري؟

ثم قمنا باجراء مقارنة بين التنظيمين من حيث الفاعلية بهدف تحديد الفوارق في مستويات التطور بين التنظيمين.

4- هيكل الدراسة:

تضم هذه الدراسة إطارين: إطار نظري، وإطار منهجي

الإطار النظري: يحتوي هذا الإطار على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

عملنا في هذا الفصل على تتبع مراحل تطور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ثم عملنا على تحديد البيئة العامة التي تنشط فيها هذه التنظيمات من خلال تحديد طبيعة علاقات هذه التنظيمات

بالسياقات (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية)، ثم حاولنا في آخر هذا الفصل الإجابة على التساؤل الأول لهذه الدراسة ومناقشة المعطيات المتوصل إليها، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه تطور هذه التنظيمات، وسبل تخطيها.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم مراحل تطور تنظيمات المجتمع الأهلي، وتحليل البيئة العامة التي تنشط فيها هذه التنظيمات من خلال تناول علاقة هذه التنظيمات بمختلف الجوانب (السياقات) (الفكرية، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية)، ثم حاولنا في آخر هذا الفصل الإجابة على التساؤل الثاني لهذه الدراسة، ومناقشة المعطيات المتوصل إليها، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه تطور هذه التنظيمات، وسبل تخطيها.

الفصل الثالث: نظريات تقييم الفاعلية التنظيمية (التنظيمات الطوعية)

عملنا في هذا الفصل على عرض أهم مداخل ونماذج قياس الفاعلية التنظيمية عموما ثم عملنا على تحديد المداخل المناسبة لقياس الفاعلية التنظيمية للتنظيمات التطوعية.

الإطار التطبيقي: ضم هذا الإطار فصلين:

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

تم في هذا الفصل عرض منهجية البحث من خلال التطرق إلى الدراسة الاستطلاعية، والمفاهيم الأساسية للدراسة ومنهج وأدوات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة وحدود الدراسة.

الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تم في هذا الفصل عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها، وهي النتائج المتعلقة بمدى فاعلية تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع المدني، والمقارنة بينهما من خلال المقارنة بين نقاط القوة ونقاط الضعف.

الإطار النظري

الفصل الأول

التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني

في الجزائر

مقدمة:

تعتبر ظاهرة المجتمع المدني ومؤسساته في الجزائر ظاهرة اجتماعية هامة عبرت عن أسلوب حديث وجديد في تنظيم المجتمع. ارتبط ظهور هذه التنظيمات بعمليات انتقال قوية وجذرية، وعمليات إعادة ترتيب هيكلية عميقة، خاصة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. سنعمل في هذا الفصل على التعرض إلى بدايات ظهور هذه التنظيمات في المجتمع الجزائري ودخولها إلى نسيجه الاجتماعي كمؤسسات وسطية تلعب أدوارا معينة، وإلى مراحل تطورها، وعلاقاتها مع السياقات الفكرية القانونية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية بهدف تحديد البيئة التي تعمل فيها هذه التنظيمات وتحديد المعوقات التي تواجه تطورها وسبل تخطيها.

1- التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر:

اختلف الباحثون الجزائريون في تحديد الجذور التاريخية لتنظيمات المجتمع المدني في الواقع الجزائري حيث يذهب بعض الباحثين إلى ربط ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر بمرحلة ظهور التنظيمات الاجتماعية الحديثة أثناء الاحتلال الفرنسي خاصة عقب صدور المرسوم الفرنسي لسنة 1901 القاضي بحرية تشكيل التنظيمات والجمعيات المدنية. ويعد هؤلاء الباحثين مرحلة التنظيمات الجمعوية والحزبية للحركة الوطنية، ومرحلة الحزب الواحد، وصولا إلى مرحلة الانفتاح السياسي ضمن مراحل تطور هذه الظاهرة (المجتمع المدني) في الجزائر. وهو ما يدعونا إلى تناول هذه المراحل بهدف تحديد مدى صلابة هذا الاعتقاد وذلك من خلال تحديد التنظيمات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ بداية القرن العشرين ومقارنة خصائصها ومميزاتها بخصائص ومميزات تنظيمات المجتمع المدني في الخبرة الغربية، وهذا حتى نتمكن من تحديد المرحلة التي ظهرت فيها فعلا التنظيمات الاجتماعية التي يمكن اعتبارها تنظيمات المجتمع المدني.

1-1مرحلة الاحتلال الفرنسي (1830- 1962)

يمكن تقسيم هذه المرحلة من منطلق موضوع البحث إلى مرحلتين:

أولا: الفترة الممتدة من 1830 إلى 1901

عملت فرنسا منذ دخولها أرض الجزائر على فرض احتلال استيطاني وحضاري بدأ باحتلال مدينة الجزائر وإبعاد الداي حسين كرمزين للدولة الجزائرية في ذلك الوقت ثم عملت على وضع البدائل التنظيمية والتشريعية لإنهاء كيان الدولة الجزائرية بصورة كاملة تقريبا، ففي 2 جويلية 1934 صدر مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية. وهكذا حذفت حسب أبو القاسم سعد الله (1982) دولة الجزائر ككيان سياسي من الساحة الدولية بشكل رسمي. وبعدها تم إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات لإلغاء البنية الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وحتى الاثنية للمجتمع الجزائري، مثل قانون الأنديجينيا (قانون الأهالي) في مارس 1871 ، وقانون تقسيم الأراضي الشمل في يوليو 1873. ترتب عن تطبيق هذه القوانين عدة مآسي حسب أبو القاسم سعد الله (مجاعات، أوبئة، هجرات داخلية وخارجية ونزوحات ...). وعرفت المدن خروج رأس المال المحلي، وتوقفت مجمل الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية كلية. مما جرد المدن من مواردها الأساسية، بينما فتحت الأبواب أمام المستوطنين والتجار الأوروبيين واليهود، وأزيح كل من حاول الوقوف في طريقهم من الأهالي، سواء بشكل فردي أو جماعي كتنظيمات المجتمع الأهلي مثل التنظيمات الحرفية والتجارية والاجتماعية، الأمر الذي دفع الأهالي إلى الهجرة نحو الأرياف، فتناقص عددهم في المدن والضواحي بشكل كبير، في حين زاد عدد الأوروبيين. وفي نفس الاتجاه عمد المستعمر من أجل إقامة المرافق الضرورية للأوروبيين على هدم المرافق والساحات والممرات والأسواق والمدن التي شملها مجال بناء المدينة والمرافق الأوروبية. كما حول المستعمر المؤسسات الدينية والوقفية لأغراض عسكرية أو خدمية للمعمرين. وهكذا اختفت خلال العشرية الأولى من الاحتلال الفرنسي من النشاط التنظيمات الأهلية المهنية والحرفية والاجتماعية وسط الأهالي في المدن نتيجة عمليات الإقصاء والنفي والقتل التي قام بها المستعمر.

من خلال هذا العرض الموجز يمكن القول أنه مع سقوط الدولة الجزائرية في 02 جويلية 1843 أصبح من غير الممكن الحديث عن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر مع بداية الاستعمار من منطلق انتفاء أهم مميزاته وخصائصه في الخبرة الغربية.

– فالمجتمع المدني حسب أسسه الفكرية في الخبرة الغربية لا تتحدد معالمه ووظائفه وأهدافه إلا من خلال وجود المجتمع السياسي (الدولة). فالمجتمع المدني يتطابق مع المجتمع السياسي حسب فلاسفة الأنوار وهو انعكاس للمجتمع السياسي حسب فلاسفة العصر الحديث، وهو شريك للمجتمع السياسي حسب فلاسفة العصر المعاصر، ومع سقوط الدولة الجزائرية على يد المستعمر الفرنسي (كما أشرنا سابقا) يصبح من غير الممكن الحديث على مجتمع مدني جزائري.

– إن المجتمع المدني حسب أسسه الفكرية في الخبرة الغربية يشكله الأفراد الأحرار والمستقلين بكل طوعية واختيارية، ونتيجة سقوط هذه الصفة عن أفراد المجتمع الجزائري في هذه المرحلة يصبح من غير الممكن الحديث على مجتمع مدني جزائري.

– هجرة أو تهجير المواطنين الجزائريين من المدن نحو الأرياف، وشغل هذه المدن من طرف الفرنسيين واليهود جعل من غير الممكن الحديث عن المجتمع المدني الجزائري في هذه الفترة من منطلق أن المجتمع المدني هو مجتمع مديني أصلا.

إن غياب الدعائم الأساسية لظاهرة المجتمع المدني (حسب أسسه الفكرية في الخبرة الغربية) في مرحلة الاحتلال ككل، ممثلة في غياب الدولة الوطنية، وغياب حرية واستقلالية الأفراد، وغياب الحاضنة المدينية تؤكد مسألة عدم تشكل تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في هذه المرحلة.

ثانيا: الفترة الممتدة من 1901 إلى 1962

بعد صدور قانون 1901 في فرنسا والقاضي بحرية التنظيم، والذي طبق في الجزائر المستعمرة بصفتها جزء من فرنسا، إلى جانب مجموعة من النصوص التي تناولت مختلف جوانب النشاطات المهنية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها. تشكلت في إطار هذا القانون تنظيمات مجتمع مدني في أوساط الأهالي بنسبة ضئيلة مقارنة مع التنظيمات التي تشكلت في أوساط المعمرين، وكان أغلب هذه التنظيمات مقامة في مجال الرياضة والفن، وموجهة إلى شرائح اجتماعية معينة، حاول المعمر استعمالها لخدمة مصالحه بدون أي نجاح يذكر. في حين كانت الجمعيات الثقافية تعد على الأصابع في كامل

التراب الجزائري حيث تشكلت الراشدية عام1902 والتوفيقية عام 1908 بالجزائر ونادي صالح باي بقسنطينة عام 1907، ووداية العلوم الحديثة بخنشلة، وجمعية الهلال، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان ومجتمع الأخوية بمعسكر، ونادي التقدم بعنابة، ونادي الإقبال بجيجل، وقد كان هدف هذه الجمعيات والنوادي التوعية والتثقيف. لم تفتح أبواب المشاركة في الحياة السياسية العامة حسب ما ذهب إليه أبو القاسم سعدالله (1982) أمام الجزائريين، إلا بعد الحرب العالمية الأولى. حيث فتحت أمام فئة المثقفين آفاق المشاركة في الانتخابات المحدودة مع العلم أن هذه المشاركة كانت صورية في شكلها وبعيدة عن التأثير. ورغم أن مشروع التمثيل البرلماني المقدم من طرف الجزائريين عام 1925 قوبل بالرفض، فقد شكلت هذه البادرة أولى الارهاصات لتشكيل تنظيمات الحركة الوطنية، حيث كان لليقظة الوطنية دور هام في ازدياد عدد التنظيمات السياسية والثقافية والدينية. بداية بفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، والتي كانت مشكلة من النواب الجزائريين المنتخبين في المجالس الفرنسية. وقد تأسست هذه الفيدرالية سنة 1927 بهدف المطالبة بتمثيل الجزائر في مختلف المجالس الفرنسية، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ورفع عدد النواب المسلمين الجزائريين في المجالس المنتخبة، ولقد حلت هذه الفدرالية في عام 1941. كما يعتبر حزب نجم شمال إفريقيا أول تنظيم ذو مطالب سياسية وطنية واضحة، وتأسس هذا الحزب في جوان 1926، وكان يمثل عند بداية تأسيسه المغاربة والتونسيون والجزائريون. لينسحب منه سنة 1927 المغاربة والتونسيون ليصبح النجم حزبا للجزائريين وحدهم بقيادة مصالي الحاج. وقد كان للنجم مطالب وطنية واضحة بداية بالمطالبة بالاستقلال الكامل للجزائر، وخروج القوات الفرنسية منها، وإلغاء قانون الأهالي، واستعادة الجزائريين لأملاكهم المصادرة، وضمان حق الجزائريين في التعلم، مع فتح المجال لحرية الصحافة وممارسة الحقوق السياسية والنقابية. وقد أدت هذه المطالب خاصة المطالبة بالاستقلال التام إلى حل النجم سنة 1929 ليظهر من جديد في نفس العام تحت اسم حزب شمال افريقيا المجيد، بنفس القيادة والبرنامج، ليحل مرة أخرى سنة 1933 ثم ليعود للبروز مع بداية سنة 1935 باسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، ليحل أيضا من طرف السلطات الاستعمارية مع بداية عام 1937، ليظهر آخر هذه السنة باسم حزب الشعب الجزائري، ويستمر في النضال الوطني حتى سنة 1939، أين زج بقياداته في السجون. بعد خروجهم منها عام 1946 عاد الحزب باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مع

بقاء حزب الشعب كجناح سياسي سري نشيط. وظهرت عدة تنظيمات سياسية مختلفة الاتجاهات والمشارب في هذه الفترة كالحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، وحزب البيان والحريات بقيادة فرحات عباس عام 1942، الذي حل وعاد باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946. برزت في هذه الفترة العديد من الجمعيات الدينية والثقافية ذات البعد الإصلاحي، والتي عملت على الحفاظ على هوية الشعب الجزائري، وصون دينه ونصرته، ونشر التعليم بين أبنائه من خلال بناء وتموين المدارس. كما عملت على محاربة الجهل والخرافات بين أفراده من خلال محاولات تكريس القيم الإسلامية، والتصدي لكل محاولات المسخ والتنصير، ومحاولات إبعاده عن انتمائه الحضاري العربي والإسلامي. وتعتبر جمعية العلماء المسلمين من أهم الجمعيات الثقافية والدينية ذات الأثر البالغ في تاريخ الجزائر، وقد تأسست هذه الجمعية بتاريخ 5 ماي 1931، كما تشكلت أفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية بقيادة محمد بوراس سنة 1935، وقد عملت كل هذه التنظيمات مجتمعة على رفع الوعي الوطني، وإعداد النخب المؤمنة بالحرية وربط المجتمع بثقافته وأصالته، ودفعه إلى المطالبة بالاستقلال والتخلص من براثن الاستعمار. كان للثورة التحريرية تنظيماتها المميزة، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 19 ماي 1956، وأفواج الكشافة الإسلامية(تأسست سنة 1935وأصبحت من تنظيمات الثورة في 1957)، وفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم(13 أفريل 1958)، وغيرها من الجمعيات المدنية والثقافية الفنية.

ويمكن القول بأن تنظيمات الحركة الوطنية وتنظيمات الثورة التحريرية هي تنظيمات ذات هدف تحرري بالدرجة الأولى وتعتبر أهدافها الخفية والفعلية بعيدة نوعا ما عن أهداف العمل الجمعوي الفعلي.

نلاحظ أن جميع التشكيلات التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن تعمل في أحضان الدولة الخاصة بها، ولم يشكلها أفراد يتمتعون بالحرية والاستقلال، بل كانت تعمل في إطار مناهضة الدولة المستعمرة وقوانينها وثقافتها، بهدف الرجوع أو إعادة بعث حياة الماضي، بقيمها وثقافتها وقوانينها، حيث تميزت هذه التنظيمات بشكلين أساسين:

أ – إنها كانت عبارة عن تنظيمات ذات الهدف الإصلاحي بالأساس، كانت تعمل بهدف بعث القيم والثقافة الإسلامية، وربط الشعب بهويته ومقوماته التاريخية والحضارية، والعودة إلى الحكم الإسلامي. وهي تنظيمات أهلية حديثة صريحة، لا علاقة لها بالمجتمع المدني بالمفهوم الغربي.

ب – إنها كانت عبارة عن تنظيمات ذات هدف تحرري، تعمل على مناهضة دولة الواقع ومحاربتها، وهي تنظيمات لا علاقة بالمجتمع المدني بالمفهوم الغربي من منطلقين المنطلق الأول أنه لا وجود للمجتمع المدني في تاريخ الخبرة الغربية خارج حالات التطابق، أو التقابل، أو الانعكاس أو الشراكة مع الدولة. وأن المجتمع المدني لم يحارب الدولة في تاريخ الخبرة الغربية. أما المنطلق الثاني أن المجتمعات الغربية والفكر الغربي لم تستدعي مفهوم المجتمع المدني عبر مراحل تاريخها للقيام بوظيفة التحرر، ولم تعرف هذا الشكل من التنظيمات.

حاول بعض المفكرين العرب مثل الطاهر لبيب ونصر الدين جابي إرجاع تاريخ المجتمع المدني إلى المرحلة الاستعمارية حيث يرى الطاهر لبيب (1992) أن القول بأن الاستعمار عرقل المجتمع المدني باعتبار إرهاصاته الإصلاحية والتحديثية قول فيه نظر. لقد ظهرت ملامح المجتمع المدني بالنسبة إليه في هذه الفترة، بل أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال في كل الدول المستعمرة سابقا، على الأقل في المغرب العربي.

إن هذا الاتجاه نعتبره مجرد محولة إرجاع أو إلصاق مفهوما لم يكن معروفا لدى هذه المجتمعات في تلك الفترة، والأكثر أنه لم يستعمل في خطابات نخب تلك الفترة، سواء في المجال السياسي أو في المجال الفكري، ولم يلقى الاهتمام من طرفهم وهذا لأن انشغالات الجميع كانت منصبة حول طرق التحرر من الاستعمار. ويجب التنبيه إلى أنه عندما نتمعن في عمل هذه المؤسسات التي ظهرت في هذه الفترة الحرجة نجده كان بالأساس يرمي إلى تطوير وتنشيط العمل التحرري ولم يكن بحكم المرحلة قائما على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني وبالتالي من الصعب الحديث عن وجود مؤسسات المجتمع المدني في عهد الاستعمار. لهذا نرى أن

تصورات هذا الاتجاه تعتبر بعيدة نوعا ما عن الحقيقة التاريخية لظهور تنظيمات المجتمع المدني في بلدان المغرب العربي.

1-2 مرحلة الدولة الوطنية

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، وهما فترة الحكم الأحادي وفترة الانفتاح.

أولا- فترة الحزب الواحد (1962- 1989)

عرفت السنوات الأولى من هذه المرحلة غياب شبه تام للتنظيمات والتشكيلات الاجتماعية بمختلف أنواعها حيث تم محاصرة وحل أغلب التنظيمات الموروثة عن فترة الاستعمار. فمباشرة بعد استرجاع الاستقلال وبداية بناء الدولة الوطنية، تم بمقتضى نصوص مؤتمر طرابلس 1962، تحويل جبهة التحرير الوطني التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه، بل جبهة ظرفية لجميع القوى الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذو اتجاه اشتراكي لقيادة البلاد. ليكون أول نظام حكم في الجزائر هو نظام الحزب الواحد حيث هيمن المكتب السياسي للحزب على السلطة والدولة معا هيمنة مطلقة. غير أن الرئيس بن بلة، حسب إسماعيل قيرة (2002) انقلب على الحزب وقياداته، مباشرة بعد أزمة صيف 1962 (حرب الولايات)، وقام بتجميد العمل بالدستور في 1962/10/03، وعزل رئيس المكتب السياسي للحزب الواحد، ليجمع كل الصلاحيات الدستورية في شخصه، ثم أصدر مرسوما بتاريخ 14 / 08 / 1963 يمنع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ليغلق الباب أمام التعددية السياسية. مما دفع بعض التاريخيين إلى تشكيل أحزاب معارضة خارج الأطر الرسمية، حيث أنشأ محمد بوضياف الحزب الثوري الاشتراكي في 30 / 09 / 1963 وأنشأ آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكية في عام 1964. وعلى الرغم من محافظة النظام على قانون 1901 الموروث على الاستعمار المتضمن الحق في تشكيل الجمعيات، أصدر النظام منشور داخلي بتاريخ 03/02/ 1962 يحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى إليها والأنشطة التي تقوم بها. أما جمعية العلماء المسلمين فلم يسمح لها بمعاودة نشاطها الإصلاحي، مما اضطر بعض شيوخها إلى

المعارضة السلمية كتابة وخطابة، الأمر الذي أدى إلى فرض الإقامة الجبرية على رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي إلى أن وافته المنية بتاريخ 20 / 3 / 1965. بعد مرور سنتين عن الاستقلال رسخ ميثاق الجزائر سنة 1964 الأحادية المركزية، والبناء الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية، كما رسخ هذا القانون منع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بعد الاستقلال.

وبتاريخ 19 / 06 / 1965 انقلب وزير الدفاع العقيد هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة، ولكن ليس ليعيد السلطة إلى الحزب الواحد أو ليعيد للشعب سلطته الانتخابية، بل لإقرار سلطة عسكرية باسم الشرعية الثورية تمثلت في مجلس الثورة. حافظ قادة الانقلاب العسكري على نفس التوجه من حيث منع النشاط السياسي والإعلامي، إضافة إلى حل كل الجمعيات التي تعمل خارج توجهات النظام، كحل جمعية القيم التي أسسها التيار الإصلاحي عقب منع نشاط جمعية العلماء سنة 1966. ومنع الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين من النشاط عام 1967، زيادة على فرض الكثير من القيود والشروط على تشكيل الجمعيات.

مع صدور القانون 79/71 بتاريخ 1971/12/03 المنظم لحقل تشكيل الجمعيات، والذي كان بمثابة إنهاء للعمل بالقانون الفرنسي 1901، تحدد شكل الجمعيات في هذه الفترة حيث فرض هذا القانون عدة شروط لتشكيل الجمعيات أهمها:

- الولاء الايديولوجي للدولة (إلزام الجمعيات بالتوجه الاشتراكي، والعمل في إطار أفكاره ومبادئه).
- الموافقة المسبقة للسلطات الإدارية قبل التأسيس.
- سلطة الحل والمراقبة (من خلال إعطاء السلطات حق حل أي جمعية تراها مخالفة للقانون، وحق مراقبة نشاطها).

كما عملت السلطة في هذه الفترة على فتح المجال واسعا أمام شكل معين من التنظيمات وهي المنظمات الجماهيرية، وهي منظمات تابعة للحزب الحاكم وتشكل امتدادات جماهيرية للدولة. أهمها المنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين،

الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية. وقد استمر العمل حسب هذا الاتجاه في المرحلة الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، وهي المرحلة الممتدة من 1979 إلى 1989، وإن تميزت بانفتاح سياسي حذر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

نلاحظ أن التنظيمات التي تشكلت في هذه المرحلة، سواء المنظمات الجماهيرية أو المنظمات التي سمح بتشكيلها، هي تنظيمات لا تؤمن بالملكية الخاصة والحق البرجوازي وحرية التجارة والتعاقد، وهي مقومات وروح مفهوم المجتمع المدني حسب جذوره الغربية الفكرية والثقافية. وبالتالي يتضح لنا انتفاء أي علاقة وظيفية أو فكرية أو ثقافية لهذه التنظيمات بظاهرة المجتمع المدني حسب هذه الجذور. كما أن هذه التنظيمات خاصة المنظمات الجماهيرية، تشكلت بإرادة السلطة وتعمل في كنف السلطة، وهو ما يفقدها أهم سمات تنظيمات المجتمع المدني أي الطوعية والاستقلالية.

يعيد الكثير من الباحثين العرب والمهتمين بموضوع المجتمع المدني في الدول العربية الحديثة، أسباب تراجع (حسبهم) أو اختفاء المجتمع المدني في العقود الموالية لاستقلال هذه الدول مباشرة إلى علاقة المجتمع المدني بالدولة القطرية ذاتها، حيث يرى علي الكنز (1992) " أن المجتمع المدني لم يمتلك أسباب القوة التي تجعله أهلا لقيادة الحركة الوطنية وإن شارك في أهم فصولها، إلا أن الظروف التاريخية التي صاحبت ذلك وفي مقدمتها إخفاق المحاولات الليبرالية العربية، جعلت ثورة التحرير والبناء لا تبدأ إلا من أعلى لتصب في النهاية عند نتيجة تكون الدولة القوية وتراجع المجتمع المدني". بينما يرى محمد جابر الأنصاري (1996) "أن الدول العربية خلق أجنبي، وقد غرست بناها في معظم الأقطار العربية أثناء الاستعمار الأوروبي، وبالتالي نشأت بعيدا عن كل واقع موضوعي"، بمعنى أن الدولة لم تكن تطورا طبيعيا وذاتيا للمجتمع لتلبية الاحتياجات الفعلية، وبالتالي تعبر عن مصالح مشتركة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع المؤسسات والممارسات السياسية القائمة في المجتمع. ويذهب سعد الدين إبراهيم (1993) "أن عملية بناء مؤسسات الدولة القطرية جاء لتكريس كيانها الحديث، وتعزيز بقائها وصمودها خارجيا وداخليا وإضفاء شرعية واقعية عليها في مواجهة الآخرين (الدول القطرية الأخرى في الوطن العربي والدول الأجنبية) أو في مواجهة مواطنيها، الذين ربما تردد بعضهم في الاعتراف بشرعيتها

القانونية. وحظيت المؤسسات السياسية بأهمية خاصة وهي لا تزال أداة رئيسية لفرض هيمنة الدولة والنظام على كل الجهات والجماعات.

وفي نفس الإطار يرى عمار بلحسن حسب ما أشار إليه أحمد شكري الصبيحي (2000) إلى أن الدولة الوطنية خاصة في المغرب العربي هي طموح الحركات الوطنية والقومية وحماسها واندفاعها إلى تأسيس دولة حديثة أو إعادة إنشائها، فهي دول تشكلت وتشكل حجر أساس البناء الوطني ومسار تكوين الأمة العصرية كمشروع سياسي بديل للمؤسسة الاستعمارية ونظامها ومناهض لهما، وتظهر كأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة وتحقيق الهوية الوطنية، كاستمرارية تاريخية تتخطى الحدث الاستعماري، وتجعل من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكثر تعبيرا عن وجود الشعب عبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية. بل إن الدولة تتدخل بطريقة جذرية لصياغة مجتمع إن لم نقل لخلقه. وبالتالي باتت الدولة تمثل إطارا سياسيا ملزما ورمزا مرجعيا للوجود السياسي للشعب، لا يمكن التخلي عنه أو إعادة النظر في مشروعيته، أو إنكار معالمه وطمسها. فلقد كان بناء الدولة الوطنية يمثل في حد ذاته بناء الأمة أو بعثها، فظهرت الدولة كمحرك مركزي لعملية الإدماج الوطني، والتوحيد والتنمية، والتحديث. واكتسبت بذلك مشروعية تاريخية وبنيوية، نظرا إلى مفعولها وتأثيرها التطبيقي والميداني وقدراتها الاقتصادية والإدارية والتغييرية، مما جعل الدولة بديلا وأداة عظمى في عملية التغيير الاجتماعي، وتلبية حاجيات المواطنين من صحة وتعليم، وشغل، وعدالة، ورفاه.إن هذا الأمر أدى حسب احمد شكري الصبيحي (2000) إلى "إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية بل ذوبان المجتمع في الدولة، وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني. وتعاظم البعد السياسي الإداري على صعيد الممارسة السياسية والحركة الثقافية والفكرية، وكأن مسار سيطرة الدولة على المجتمع مسارا مسيطرا مركزيا، لدرجة ان هناك دولنة للمجتمع ومؤسساته".كما يرى على الكنز (1992) في هذا الاتجاه أن عملية دولنة المجتمع في أغلب الأنظمة الوطنية، والقضاء على المعارضة الداخلية، والانغلاق أدى إلى اختلال العلاقة بين الدول والمجتمع المدني، حيث تركز جوهر مشكلة هذا الأخير في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما جعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة، وعائقا أمام تحرر الأفراد واستقلالية المؤسسات

الاجتماعية". ويذهب غسان سلامة (1989) أن احد أهم أسباب تراجع أو غياب المجتمع المدني في الدول العربية (مرحلة الاستقلال مباشرة) هو تحول هذه الدول إلى دول ريعية، حيث وضفت ذلك لمركزة سلطتها بتبني كل النشاطات في المجتمع والاستحواذ عليها، ومنه لم تعد بها حاجة إلى المواطنين. فالدولة الريعية ليست بحاجة لتلك العائدات الضريبية، إذا أمن لها النفط أسباب استمرارها، وهي بالتالي إن ذهبنا بالمقارنة إلى حدها الأقصى ليست بحاجة لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ليس فيها الكثير من القابلية للتحول إلى منحى ديمقراطي.

نشير هنا خلاصة للأفكار السابقة أن الانغلاق الذي عرفته هذه الفترة بالإضافة إلى السيطرة الشبه كلية للسياسي على مختلف الجوانب منع ظهور / تطور تنظيمات المجتمع المدني في الدول الوطنية من جهة وعبر عن حدوده مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وذلك من خلال انفجار مختلف الدول العربية.

ثانيا–فترة الانفتاح السياسي والتعددية (1989– إلى اليوم):

شكلت الظروف الخارجية والداخلية التي عرفتها الجزائر منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي الأسباب الرئيسية للتحولات العميقة والجذرية للنظم في البلدان العربية. حيث عرف العالم أحداثا كبيرة أهمها انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي، والأزمة الاقتصادية العالمية، والتمدد الرأسمالي والعولمة. كما عرفت الجزائر في هذه الفترة أوضاعا غير مستقرة كانخفاض سعر البترول، وتراكم المديونية، وتدني القدرة الشرائية، وانتشار البطالة مما جعل الجبهة الاجتماعية تعرف غليانا غير مسبوق وانتفاضات شعبية متتالية، أكبرها وأهمها أحداث الخامس من أكتوبر عام 1988، أين خرج الشباب إلى الشارع في موجة غضب وعنف، عبر من خلالها بوضوح عن رفضه للوضع القائم وعلى ضرورة التغيير الجذري. مما دفع النظام تحت ضغط الشارع إلى الالتزام بإحداث إصلاحات جذرية تمس كل المجالات. وهو ما حدث مع تبني دستور فبراير 1989 حيث تم تغيير طبيعة النظام من النظام الأحادي إلى نظام التعددية، وتغيير توجهات النظام الأيدولوجية والاقتصادية من التوجه الاشتراكي إلى التوجه الليبرالي، ومن الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، كما تضمن هذا الدستور الإعلان على حرية التنظيم وتشكيل الجمعيات، من خلال ضمان حق الأفراد في إنشاء الجمعيات والتنظيمات المختلفة دون قيد أو شرط، وذلك حسب نص المادة

40 من دستور فبراير 1989، مما يعد الإعلان الرسمي والحقيقي عن ميلاد المجتمع المدني في الجزائر وبداية تشكل تنظيماته.

تعد المرحلة الثانية من حكم الرئيس بن جديد 1989- 1992 مرحلة التعددية السياسية وانبعاث تنظيمات المجتمع المدني. فلم يعرف المجتمع الجزائري ظاهرة اجتماعية ذات سرعة في الانتشار والكم، مثل ظاهرة تكوين الجمعيات، ولعل ما زاد في كثافة الظاهرة تبني الخطاب الرسمي لها، وتشجيعها ماديا ومعنويا. حيث تشكلت الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها وايديولوجياتها (لائكيه، علمانية، وطنية، إسلامية، اشتراكية) حتى بلغت في الساحة السياسية الستين حزبا. وتدعمت الحياة الاجتماعية بأعداد معتبرة من التنظيمات الجمعوية، فمثلا تم اعتماد 152جمعية وطنية جديدة في سنة 1990 و399 جمعية محلية. مع العلم أن عدد الجمعيات الوطنية في هذه السنة أصبح يقدر بـ: 251، والمحلية بـ: 2451 (بوسنه 2001). والجدير بالملاحظة هو أن هذا الارتفاع العام والسريع رافقه عدم قدرة المؤسسات الرسمية للنظام في ذلك الوقت، على ضبط مسارات وإخراجات التفاعل الناتج عن ديناميكية هذا الانفتاح الجذري، مما أدى إلى إحداث اختلالات وظيفية في النظام العام دفع بالرئيس إلى تقديم استقالته.

بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد من الرئاسة، وحضر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحل بعض الجمعيات المساندة لها[1]، دخلت ظاهرة المجتمع المدني مرحلة جديدة من مراحل تطورها، تزامنت مع دخول الجزائر في أزمة سياسية كادت تعصف بالبلاد، وهي مرحلة انحصار نشاط جمعيات المجتمع المدني وتراجع عددها. حيث اختفت العديد من الجمعيات في كثير من مناطق البلاد، خاصة بعد اغتيال بعض الرموز القيادية، كالشيخ بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم، وزحف آلة القتل والعنف الدموي على كامل الشعب الجزائري حيث أشار بوسنة (2005) أن آلة العنف" لم تستثني لا الأطفال ولا الشيوخ، ولا النساء، ولا السياسيين، ولا رجال الأمن، ولا الصحافيين، ولا العلماء ولا

[1] لقد نزل عدد الجمعيات الوطنية من 152 تم اعتمادها في سنة 1990 إلى 96 سنة 1992ثم واصل هذا العدد في النزول في سنة 1993 إلى 64 جمعية جديدة فقط،(بوسنه 2001).

الأساتذة، ولا رجال الدين، ولا الأجانب، ولا أي شيء. لقد تصدر العنف صدارة الأحداث وأصبح يمثل الإشكالية الأساسية التي تواجه المجتمع مع بداية التسعينات.

عاودت ظاهرة المجتمع المدني الظهور والنشاط الحذر بعد الاستفتاء على دستور 1996، منقوصة في هذه المرة من الجمعيات ذات الطابع الإسلامي، ولتنبعث بوتيرة أحسن وأسرع عقب الانتخابات الرئاسية عام 1999، بفعل تحسن الوضع الأمني نسبيا، وتطبيق سياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، وكذا عودة الاهتمام بتنظيمات المجتمع المدني على المستوى الخطاب السياسي، وتأكيده على أهمية الجمعيات في تكريس وترقية العمل الديمقراطي. وقد تم حسب تصريح وزير الداخلية كما أشار سمير حميطوش (2004) اعتماد 3110 جمعية في سنة 2002 إضافة إلى تواجد 75 ألف جمعية تنشط على الساحة الوطنية. كما نسجل في السنوات الأخيرة عودة الاهتمام بالجمعيات وذلك من خلال إصدار القانون المنظم للحياة الجمعوية في 2012.

يعيد الكثير من الباحثين مثل برهان غليون، ومحمود بوسنه، والزبير عروس وعبد الاله بلقزيز، واحمد ثابت وغيرهم انبعاث المجتمع المدني في العديد من الدول العربية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى الأسباب والعوامل التالية:

– فقدان الدول الوطنية في العقدين الأخيرين مقومات الشرعية السياسية والاجتماعية التي كانت توافرت لها في إطار الموروث الثقافي والسياسي لمعارك التحرر الوطني والاستقلال السياسي عن الاستعمار. خاصة مع فشل مشاريعها التنموية التي زينت بها المستقبل لشعوبها وما نتج عن ذلك من تبعيتها للاقتصاد الرأس مالي العالمي والقوى الرئيسية المسيطرة عليه حيث تآكلت شرعيتها السياسية وبالتالي انهار العقد الاجتماعي الذي كان قائما بينها وبين المواطنين والذي كان مبني على أساس توفير السلع والمنتجات المدعومة حكوميا بشكل كبير وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية المجانية مقابل الولاء السياسي، إضافة إلى تحول الدولة اتجاه التقشف الاقتصادي والإصلاح السياسي، مما فرض عليها التراجع عن العديد من الميادين لصالح قوى المجتمع المدني.

– لجوء بعض قوى المجتمع إلى تأسيس قنوات للتعبير عن الوجود خارج النسق السياسي الرسمي المنغلق والقائم على سياسة الاحتكار والمصادرة، مما قاد في الكثير من الحالات إلى دائرة العنف والمواجهة مع السلطة السياسية.

– انهيار الثقافة السياسية في العديد من الدول، لتحل محلها التوازنات الطائفية والعشائرية والجهوية، فبقدر ما أدى تماهي الدولة مع القيم العصبوية القديمة التي تجاوزها الزمن، تزايدت ميول المجتمع للتماهي مع القيم الوطنية والمشاركة في السلطة.

– ازدياد وعي المجتمع، وتنامي قيم الديمقراطية، وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.

– اتساع نطاق التعليم بين الأفراد بفعل التعليم المجاني مما أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية الفردية خاصة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

– نمو هامش الحرية في الدولة الوطنية تدريجيا، وإن كان يسير ببطء.

– تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات على أغلب الدول العربية، وتحول جلها إلى اقتصاد السوق.

– الضغط الدولي العالمي باتجاه الانفتاح السياسي، وربط المساعدات الخارجية بهذا الموضوع.

– فشل التنمية في تحقيق حاجيات المواطنين، وتأثيرات العولمة وثورة الاتصالات.

– فشل الخطاب الرسمي في كل البلدان العربية في تفسير سبب فشل مشاريع التنمية التي تم اعتمادها من طرفهم.

بناء على ما سبق من التحاليل التي تخص الجذور التاريخية للمجتمع المدني، يمكننا أن نقول بأنه من الناحية التنظيمية شهدت الجزائر ظهور أولى تنظيمات المجتمع المدني في فترة الاستعمار الفرنسي وهذا

في إطار القانون الفرنسي للجمعيات لسنة 1901. لكن هذه التنظيمات التي ظهرت خاصة بعد 1925 كانت عبارة عن حيل تنظيمية لجأ إليها الأهالي الجزائريون في إطار الحركات الوطنية بهدف دعم مسار النضال والتحضير للثورة والمطالبة بالاستقلال[1]. وهكذا من الصعب الحديث على بداية فعلية لتنظيمات المجتمع المدني في مرحلة الاستعمار، لأن أهداف الجمعيات التي ظهرت في تلك المرحلة كانت ترمي بالأساس إلى دفع مسار التحرر الوطني والانعتاق من الاستعمار، ولم تكن متوافقة مع أهداف تنظيمات المجتمع المدني المفروض تحقيقها، والتي ترمي إلى لعب أدوار وسطية بين الأفراد والسلطة، وهذا من خلال المساهمة في حل مشاكل معينة مطروحة في المجتمع. مع العلم أن قيادات هذه التنظيمات وأتباعهم لم يكونوا يعترفون في أنفسهم بالسلطة الاستعمارية التي كانت موجودة بالقوة في تلك المرحلة.

ولهذا نرى في هذا البحث:

– أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر دخل الخطاب الرسمي أولا في مرحلة ما بعد الاستعمار وبالضبط في أواسط الثمانينيات ليعبر على بداية تراجع بريق التصورات الاشتراكية والوطنية كأساس لبناء دولة عصرية قوية من جهة، وعلى بداية الانفتاح على العالم الغربي من جهة أخرى.

أن عملية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الخطاب السياسي سهلت عملية البدء في الإصلاح السياسي، والانتقال من النظام الأحادي وحكم الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية (وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق هذا الاستعمال أي مجهودات فكرية أو مطالب أكاديمية محلية، كما لم يسبق هذا الاستخدام أي حراك اجتماعي مطالب بالمجتمع المدني).

– أن الاستخدام السياسي للمفهوم في معظم البلدان العربية تبعه اهتمام واسع من طرف المفكرين العرب وذلك في محاولات جادة منهم لتأصيل المفهوم في الفكر العربي وفي البلدان العربية، وهذا عكس ما حدث في الثلاثينيات من القرن الفرط حيث لم يرافق ظهور بعض التنظيمات الجمعوية أية محاولات فكرية للتمعن في الجذور المعرفية للمفهوم ومؤسساته، وذلك لأنه كان ينظر إلى جميع التنظيمات التي كانت

[1] عرفت بقية بلدان المغرب العربي نفس العملية.

موجودة في ذلك الوقت على أنها تصب في مسار الحركات الوطنية الهادفة إلى تحقيق الانعتاق من الاستعمار؛ وهذا لأن الانشغال الذي كان مسيطر على الجميع في تلك المرحلة هو إشكالية التخلص من الاستعمار والتحرر من سيطرته.

– أن الظهور الفعلي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وباقي البلدان العربية يعود إلى نهاية ثمانينيات القرن الماضي

2- علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالواقع الجزائري ومختلف السياقات (القانونية، الفكرية، السياسية، الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية)

تتميز ظاهرة المجتمع المدني بكونها منظومة متشابكة، وظاهرة تاريخية وفكرية وقانونية، كما تتميز ظاهرة المجمع المدني بكونها ظاهرة اجتماعية بامتياز، ترتبط بالسياق السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهو الأمر الذي يدعونا في هذا العنصر إلى تناول علاقة ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر بالسياق القانوني والفكري والتاريخي والسياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي نمت وتطورت فيه هذه الظاهرة.

3-1.ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق القانوني:

اتجهت القوانين التي تحكم سير العمل الجمعوي في الجزائر المستقلة إلى السيطرة على عمليات تأسيس الجمعيات من خلال تشديد إجراءات التأسيس، وفرض رقابة على نشاطها ومواردها المالية، وعلى عمليات سير وتسيير الجمعيات. كما اتجهت هذه القوانين إلى فرض رقابة صارمة على علاقاتها الخارجية خاصة مع الأحزاب السياسية والجمعيات الدولية كما عملت على فتح المجال أمام الإدارة لحل وتعليق عمل الجمعيات، مما يعتبر اتجاه نحو تقييد حرية العمل الجمعوي في الجزائر. ونستطيع أن نلمس هذا الاتجاه من خلال المقارنة بين القانون 31/90 والقانون 06/12 حيث نجد:

– لم تعد عملية الإشعار بالتأسيس والخضوع لنظام الإشهار المنصوص عليها في قانون 31/90 كافية لتأسيس الجمعيات بل أصبحت في قانون 06/12 مشروطة بإجراءات إدارية مثبتة من طرف

محضر قضائي، ومشروطة بالموافقة المسبقة للسلطات الإدارية من خلال تقديمها لوصل التسجيل، يعتبر بقيمة اعتماد وبمثابة موافقة أو تقديمها قرار بالرفض (المادة 8) وهو الأمر الذي يفتح المجال أمام السلطات اعتماد من تشاء من الجمعيات وحرمان أخرى. ونشير هنا أن القانون رغم أنه نص على أنه في حالة انقضاء الآجال القانونية للرد تعتبر الجمعية معتمدة قانونا، لكنها مضطرة حسب المادة 11 أن تنتظر إيصالا بالتسجيل لتتمكن من العمل قانونيا.

– منح القانون 06/12 خلافا لقانون 31/90 أسبابا تتعلق بأهداف الجمعيات، تمكن الإدارة من رفض اعتماد الجمعيات كأن تتعارض أهداف الجمعية مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها. وهي أسباب غير دقيقة وفضفاضة تمنح الإدارة سلطات تقديرية في رفض تأسيس العديد من الجمعيات.

– منح القانون 06/12 السلطات العمومية حق رفض تأسيس الجمعيات بعد أن كانت هذه العملية منوطة بالقضاء في قانون 31/90. وهو تراجع كبير عن ضمانة هامة في مرحلة الإنشاء قدمها قانون 31/90.

– منح القانون 06/12 الجمعيات في حالة رفض الإدارة تأسيسها، حق الطعن واللجوء للقضاء، في حين أعطى هذا القانون الإدارة في حالة ربحت الجمعية الدعوى أمام القضاء مهلة 3 أشهر للطعن في تأسيس هذه الجمعية الأمر الذي يسمح للإدارة بعرقلة تأسيس الجمعيات الغير مرغوب فيها في كل الحالات.

– رفع القانون 06/12 عدد المؤسسين من 15 عضوا بالنسبة لكل الجمعيات حسب القانون 31/90 إلى 10 بلدية، 15 ولائية، 21 ما بين الولايات، 25 وطنية مع اشتراط تعدد إقامات المؤسسين، مما يعقد من عمليات تأسيس الجمعيات.

– فرض قانون 06/12 في المادة 30 منع حصول الجمعيات على أي أموال ترد إليها من التنظيمات الأجنبية أو المنظمات الغير حكومية الدولية ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا كما

اشترط الموافقة المسبقة من السلطات المعنية. في حين لم ترد في القانون 31/90 أي شروط عدا الموافقة المسبقة للجهات المعنية.

– اشترط القانون 06/12 أن يكون للجمعية محاسبة مالية مزدوجة من قبل محافظ حسابات معتمد ويكون لها حساب بنكي أو بريدي معتمد لدى أحد المؤسسات المالية، وألزم المشرع الجمعيات بتسجيل جميع الموارد والمداخيل وجوبا في ميزانية الجمعية. واشترط القانون 06/12 للحصول على المساعدات من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أن يكون نشاط الجمعية معترف به من قبل السلطات، واشترط أن يكون منح الإعانات مرهون بتقديم الجمعية لكشوف صرف الإعانات السابقة.

– ألزم القانون 06/12 الجمعيات أن تبلغ السلطات عن جمعياتها العامة، وعن التعديلات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية في أجل 30 يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة. واشترط على الجمعيات بموجب المادة 19 تقديم نسخ من المحاضر الأدبية والمالية إثر انعقاد أي جمعية عامة سواء كانت عادية أو استثنائية في أجل 30 يوما الموالية كما في قانون 31/90 غير أنه مكن الإدارة من تعليق تأسيس الجمعية في حالة امتناعها على تقديم هذه الوثائق.

– أعطى القانون 06/12 الإدارة الحق في تعليق تأسيس الجمعية إذا تدخلت في الشؤون الداخلية، أو مست بالسيادة الوطنية، أو بالهوية الوطنية، أو الآداب العامة، أو النظام العام. وهو القانون الذي سيمنع الجمعيات من التعاطي بكل حرية مع الشأن العام.

– أعطى القانون 06/12 الإدارة الحق في تعليق تأسيس الجمعية في حالة ممارسة نشاط غير منصوص عليه في قانونها الأساسي أو الحصول على موارد مالية من جمعيات أجنبية غير تلك التي تتوافق مع القانون.

– نص القانون 06/12 على معاقبة الأشخاص الذين يرأسون وينشطون باسم جمعيات غير مرخصة بالسجن والغرامات المالية، كما نص على ذلك قانون 31/90، غير أنه أضاف معاقبة الأشخاص الذين يرأسون وينشطون باسم الجمعيات المعلقة والجمعيات قيد التأسيس والمنحلة.

– فتح القانون 06/12 المجال أمام الإدارة لتعليق وحل الجمعيات بعد أن كانت منوطة بالقضاء في القانون 31/90. ومنح لها السلطة التقديرية في حل الجمعيات خاصة في الحالات المفتوحة والمتعلقة بالمس بالسيادة الوطنية والنظام العام والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، إضافة إلى أن القانون 06/12 منح الجهات المخولة آليات قانونية تتعلق بالحل والتعليق بهدف فرض رقابة صارمة على آليات تسير الجمعيات ومواردها المالية.

من خلال التحليل السابق يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر ولد وتطور بعد الاستقلال في بيئة قانونية غير مشجعة نوعا ما للعمل الجمعوي، حيث اتسمت بتضييق مجالات العمل الجمعوي وتعقيد إجراءات تأسيس الجمعيات، وإقرار نوع من الرقابة على عمليات تسييرها، وعلى مواردها المالية، مما أنقص من حريتها، ومن هوامش حركتها خاصة في جانب الاهتمام بالشأن العام والتعاطي مع الحقل السياسي، والتعامل والاحتكاك بالجمعيات والمنظمات الدولية.

3-2. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الفكري:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني ثمرة المجهودات الفكرية للفلاسفة الغربيين في كل مرحلة من مراحل تطور التجربة الغربية. حيث يسعى فلاسفة الفكر الغربي في كل مرة يتم فيها استدعاء المفهوم إلى تحقيق أهداف معينة، أو الاستجابة لمطالب معينة، أو الإجابة عن أسئلة معينة تعبر عن طبيعة المرحلة.

دخل مفهوم المجتمع المدني إلى المجتمعات العربية عموما وإلى الجزائر خصوصا مع الاستعمال السياسي أواسط الثمانينيات، دون أن تسبقه حركة فكرية واعدة، تؤطر حركاته وتوجهها، وتحدد مجالاته وأهدافه، وتحضر الأرضية الثقافية لميلاده، ودون أن تسبقه مطالب اجتماعية واعية، تحدد وظائفه وإمكانياته. إن عملية استدعاء المفهوم في الخبرة العربية لم تعبر عن وجود فكر عربي يرمي إلى تحقيق غاية معينة أو التنظير لمرحلة معينة عن طريق استخدام هذا المفهوم، كما لم تعبر هذه العملية (استدعاء المفهوم) عن إرادة المجتمع في تحقيق مطالب معينة كما كان يحدث في المجتمعات الغربية، بل عبرت (عملية استدعاء المفهوم) في الحقيقة عن إرادة سياسية في تبرير إحداث تغييرات عميقة ومفروضة، بشكل

متسرع ومفاجئ، رغم أن هذه التغييرات كانت تحتاج إلى مشاورات معمقة، وانتقال متدرج، ومرحلة زمنية كبيرة.

تركزت مجهودات المفكرين العرب عموما ومن بينهم الجزائريين بعد تحول معظم الدول العربية إلى الانفتاح والتعددية، في محاولات فكرية لتأصيل هذا المفهوم الغربي في المجتمعات العربية، وبحث مسألة صلاحية تطبيق المفهوم من عدمه، بينما لم تحضي الدراسات المتعلقة بعمليات تكييف الظاهرة، وآليات الاستفادة منها إلا بالقليل من الاهتمام.

تمت عملية ميلاد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر المستقلة في مرحلة ما بين 1962 و1991 في أحضان إيديولوجيتين متناقضتين للأيديولوجية الليبرالية التي تعتبر الحاضنة الطبيعية لظاهرة ومفهوم المجتمع المدني. أولا الأيدولوجية الاشتراكية والتي عمل النظام الجزائري على توطينها لمدة تقارب الثلاثة عقود، حيث حمل معظم الإطارات السياسية والإدارية آن ذاك هذا التوجه، وثانيا الأديولوجية الإسلامية التي أثبتت أولا سرعة انتشار تنظيماتها خاصة بعد انتصارها في المعترك السياسي (الانتخابات) وثانيا قدرتها المادية والبشرية والتجنيدية وعمقها وقوتها في المجتمع الجزائري. إضافة إلى الغياب الكلي للتيار الليبرالي فكرا وممارسة في الجزائر في هذه المرحلة من استقلال الجزائر ،ولهذا يمكننا أن نقول بأن ميلاد المجتمع المدني في الجزائر تم بدون مقدمات فكرية، وبطريقة مفاجئة وفي أحضان بيئة فكرية غير مشجعة لفكرة المجتمع المدني وبدون سند فكري واضح.

عرفت المرحلة الثانية، مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وحتى أواخر القرن الماضي عملية انكفاء لظاهرة المجتمع المدني فكرا وممارسة، نتيجة سيطرة أوضاع اللا أمن، وزحف آلة العنف على كامل البلاد. وعاودت ظاهرة المجتمع المدني الظهور والانبعاث مع بدايات القرن الحالي، لكن مع تراجع ملحوظ للاهتمامات الأكاديمية والفكرية بهذا الموضوع في هذه المرحلة.

ولعل الملاحظة الأساسية التي يمكن إدراجها في هذا الإطار هي عدم انبعاث تيار فكري ليبرالي في الجزائر رغم التوجهات السياسية نحو اقتصاد السوق، مما جعل هذه الظاهرة تتطور في الجزائر منفردة ومعزولة، وبدون سند فكري ناضج وواضح.

3-3. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق السياسي:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي بمفهوم المجتمع السياسي (الدولة)، حيث تطورت العلاقة بين التنظيمين بتطور مراحل الخبرة الغربية، إذ تطابق المفهومين في فكر فلاسفة الأنوار، بينما شكل كل مفهوم انعكاس للمفهوم الآخر مع فلاسفة العصر الحديث، بينما شكل المجتمع المدني الشريك الاجتماعي للدولة في الفكر المعاصر، وأداة الاستقرار والتوازن. كما يرتبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي بموضوع الديمقراطية كنظام سياسي، باعتباره أداة لضمان بقاء واستمرار النظام الديمقراطي، ووسيلة لدفع الأفراد للاهتمام بالشأن العام وممارسة الديمقراطية المباشرة.

ترى ما هي علاقة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كمثال عن البلدان العربية بالمجتمع السياسي؟ سنعمل فيما يلي على تقديم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تقديم تحاليل فيما يخص علاقة المجتمع المدني بكل من:

أ- علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر:

انحرفت علاقة تنظيمات المجتمع المدني بمؤسسات الدولة الجزائرية منذ بداية ظهورها عن العلاقة الطبيعية التي عرفها التنظيمين في الخبرة الغربية. فانقسمت تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بين تنظيمات مناهضة للدولة تسعى إلى تقويض سلطانها، وتنظيمات موالية لها، وتنظيمات تدين بالولاء إلى أطراف أخرى، لتولد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر منذ البداية مشوهة، تتميز بانعدام الثقة أو العداء المتبادل في بعض من الأحيان. حيث عملت بعض من تنظيمات التيار الإسلامي على إسقاط النظام، في حين عملت بعض من التنظيمات ذات البعد الاثني والمناطقي على زعزعته. وقد استمرت علاقات الحذر والتخوف وانعدام الثقة بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة طوال مراحل تطور

الظاهرة خاصة التنظيمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان ومجال العلاقات مع المنظمات الدولية، حيث كانت السلطات تشترط الموافقة المسبقة على ربط العلاقات الخارجية أو على تلقي المساعدات من المنظمات الدولية. كما سعت الدولة في إطار هذه العلاقة المشوهة إلى أساليب الإقصاء من خلال الإجراءات القانونية والبيروقراطية، أو من خلال الامتناع عن منح تراخيص الاعتماد، أو اللجوء إلى أساليب الاحتواء من خلال تقديم التسهيلات والمنح المالية أو منعها، أو استعمال أساليب الاختراق والتفكيك الداخلي.

نستطيع القول إن أولى عثرات تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر هي إقدامها على ممارسة السياسة في مرحلة متقدمة جدا من ميلادها، والقيام بنشاط (النشاط السياسي) لم يكن في يوم ما أو في مرحلة من مراحل الخبرة الغربية من نشاطات أو وظائف المجتمع المدني، وهو النشاط الذي ساهم بشكل أساسي في تشويه العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وساهم في إنماء هواجس التخوف وانعدام الثقة. لذلك لم تكن علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني في الجزائر تتسم بالتناسق والتكامل بقدر ما اتسمت بنوع من العداء في المراحل الأولى، وبانعدام الثقة والتخوف لاحقا. بينما كانت الدولة في التجربة الغربية الجهة التي تعضد نمو المجتمع المدني، وتشد بنيانه.

ب- المجتمع المدني والنظام السياسي والديمقراطية في الجزائر:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الديمقراطية بالجذور التاريخية للنظرية السياسية الغربية، حيث كان لفلسفة القانون الطبيعي ونظريات العقد الاجتماعي دورا كبيرا في صياغة المفاهيم الأولى للديمقراطية والمجتمع المدني، إذ أبرزت الأولى مفهوم الحقوق الطبيعية المتساوية للأفراد، وأرجعت الثانية نشأة السلطة السياسية والمجتمع السياسي والمجتمع المدني إلى الإرادة الحرة للأفراد، فأوجدت تفسيرا بشريا للسلطة السياسية حل محل التفسير الميتافيزيقي الذي كان قائما على نظريات الحق الالاهي.

بدأت الديمقراطية في الخبرة الغربية كفكرة فلسفية ثم سياسية مرتبطة بممارسات الحكم، وكان لها في كل مرحلة تاريخية طابعا خاصا جعلها تتحول إلى نظرية حكم، ونظام سياسي قائم على مشاركة الطبقات الشعبية في الحياة السياسية.

يعتبر مفهوم الديمقراطية ومفهوم المجتمع المدني مفهومين غربيين متمايزين ومنفصلين حيث تطور المفهومان مع مراحل تطور التجربة الغربية. ارتبط المفهومان في العصر الحديث مع اجتهادات المفكر توكفيل حيث ربط بقاء واستمرار النظام الديمقراطي بوجود ويقظة تنظيمات المجتمع المدني، ثم زاد ارتباط المفهومين مع فلاسفة العصر المعاصر حيث ربطت هذه الفلسفة مسألة تحقيق المزيد من التحسينات والممارسة الديمقراطية (الديمقراطية المباشرة – الديمقراطية التشاركية) بالتمكين لتنظيمات المجتمع المدني (فوكوياما).

وتجدر الإشارة هنا مرة ثانية، أن عملية استدعاء مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية خاصة في الفكر الحديث والمعاصر، لم تكن بهدف تحقيق الديمقراطية أو بهدف بناء النظام الديمقراطي، بل بالعكس تماما فإن عمليات استدعاء المفهوم في هذه الخبرة، كانت تتم بعد قيام النظام الديمقراطي، أي في فترة لاحقة عن قيام الديمقراطية (وهذا مثل ما بينا في الفصل الأول من الدراسة الأولى)، وذلك للقيام بوظائف معينة في إطار وأحضان هذا النظام. فالمجتمع المدني والنظام الديمقراطي مفهومان متلازمان في الخبرة الغربية، ومنفصلان في المجلات والوظائف، فمجال النظام الديمقراطي والديمقراطية عالم السياسة، وميدان المجتمع المدني هو المجتمع من خلال العمل التطوعي. ويرى محمد عابد الجابري (2000) أن الديمقراطية والمجتمع المدني هما في ترابطها وتلازمهما نتيجة ذلك النوع من التطور، تطور الأوضاع في أوروبا من النظام الإقطاعي السلطوي إلى النظام الرأسمالي الليبرالي.

وهكذا فإن الملاحظة الأساسية التي نود أن نؤكد عليها في هذا العمل أن عمليات استدعاء مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية خاصة في الفكر الحديث والمعاصر كانت تتم في فترة لاحقة عن قيام النظام الديمقراطي (أي أن تلازم النظام الديمقراطي والمجتمع المدني في الخبرة الغربية كان يتم في تراتب زمني حيث يقوم النظام الديمقراطي أولا، ثم يأتي المجتمع المدني ليقوم بوظائف معينة في هذا النظام)

لترتسم العلاقة الجوهرية بين المجتمع المدني والنظام الديمقراطي كعلاقة حاضنة وبيئة، فالنظام الديمقراطي هو الحاضنة الطبيعية والبيئة الملائمة لتطور وازدهار وفعالية تنظيمات المجتمع المدني.

ولد المجتمع المدني الجزائري في ظروف تختلف عن تلك التي ولد أو تم استدعاءه فيها في الخبرة الغربية، حيث تم استدعاء المفهوم في الجزائر قبل قيام النظام الديمقراطي، بل تمت عملية ميلاد المجتمع المدني في أحضان نظام سياسي لم يعرف الديمقراطية والمجتمع المدني من قبل، ولم يكن يؤمن بمبادئها وأفكارها، ويشير في هذا السياق عبد الاله بلقزيز (2000) "دخلت إشكالية التحول الديمقراطي (في البلدان العربية)[1] ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بقدر هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابهما التام من مجال التأمل السياسي قبل ربع قرن، فنحن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأمام أسلوب جديد لممارسة السياسة وللسعي إلى السلطة في دول لم يسبق أن جربت السير في إستراتيجية سياسية من النوع الذي يفتحه الإيمان بإمكانية تحقيق التحول السياسي الديمقراطي السلمي، وفي وعي أوساط نخبوية شبوا وترعرعوا على أفكار لم تكن تتسع في ما مضى للفكرة السلمية في التغيير والبناء الديمقراطي."

إن المجتمع المدني في الجزائر تطور مع فترة التسعينيات في فضاء العنف الدموي للجماعات الإسلاموية وحالة الطوارئ، وفي حضن نظام سياسي سيطر عليه العسكر واعتمد سياسة الحل الكل أمني، وتميز بعدم الاستقرار، خاصة في فترة ما بعد جوان 1992. ويوضح هناد (1998) هذه الوضعية كما يلي..." لا يمنع من ملاحظة الانتكاسة التي عرفها النظام السياسي منذ 1992 في مسيرته نحو الديمقراطية. بل نلاحظ أن هذه الانتكاسة لم تتمثل فقط في توقيف المسار الديمقراطي، وإنما في التراجع عن تلك المكتسبات الديمقراطية التي تحققت خلال الفترة الممتدة من 1989- 1992".

تطور المجتمع المدني في العقود الأولى من الألفية الثالثة في نظام سياسي تميز بالولاءات الشخصية وتعميق مظاهر الجهوية والمناطقية على حساب العقلانية، وما تقتضيه مبادئ احترام حقوق الإنسان والقيم

[1] شبه جملة أضافها الباحث للتوضيح.

الديمقراطية، خاصة بعد عمليات التراجع عن مبدأ التداول عن السلطة، حيث تم تعديل الدستور عام 2009 وأصبح التشريع بالأوامر الرئاسية عملية عادية.

ويمكن القول إن المجتمع المدني في الجزائر تطور في هذه الفترة في بيئة سياسية تبحث عن تثبيت سلطة نظام، وجعله أمر واقع، ولو على حساب العقلانية، وما تقتضيه مبادئ احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. وبالتالي فإن مثل هذه البيئة لم تسمح لتنظيمات المجتمع المدني من التطور الطبيعي وتحقيق الفعالية المنشودة. لكن رغم هذه الجوانب الغير مشجعة يجب التنبيه إلى أن انفتاح الأبواب على العمل الجمعوي أزداد في هذه الفترة مما سمح بتحقيق نوع من التطور في تعداد مؤسسات المجتمع المدني وفي قيامها بمهامها المنوطة بنوع من الحرية.

ربط الكثير من المفكرين العرب (عزمي بشارة (1998)، سعد الدين إبراهيم (2000) المجتمع المدني ووجوده بمسألة تحقيق الديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية، غير أن النتيجة التي نسجلها بعد مرور ما يقارب ثلاثة عقود من وجود تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية عموما، هي أن مسار التحول الديمقراطي في كل البلدان العربية ما زال في بداياته، ويعاني من مخاض مركب، مما يفرض علينا إعادة النظر في هذه العلاقة في البلدان العربية (وهو ما تم التعرض له في الفصول السابقة). كما نسجل بعد هذا الزمن أن عملية إقحام تنظيمات المجتمع المدني في السياسة جعلها تتحول في كل الدول العربية ومن بينها الجزائر إلى امتدادات حزبية ولجان مساندة سياسية، بل إلى لجان تأييد ومساندة للشخصيات السياسية والمسؤولين المركزيين والمحليين، مما أفقد الكثير من تنظيمات المجتمع المدني المصداقية وأفرغها من محتواها وأبعدها عن وظائفها الأصيلة.

3-4. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الثقافي:

تطورت ظاهرة المجتمع المدني في البلدان الغربية في إطار تطور المنظومة الثقافية الغربية عبر المراحل التاريخية لتطور الخبرة الغربية. حيث تم استخدام المفهوم في كل مرحلة في إطار سياق ثقافي متميز وجديد. فقد تم استخدام مفهوم المجتمع المدني في إطار قيم الفردانية، والحق في الملكية الخاصة

والحرية والسلطة الدنيوية المجتمعية، والقيم الليبرالية في عصر الأنوار. ثم تم استخدام المفهوم في العصر الحديث في سياق ثقافي قائم على قيم حقوق الانسان، والحق في المواطنة، والحقوق الفردية والجماعية والحق في التنظيم ...الخ. بينما تم استخدام المفهوم في العصر المعاصر في إطار سياق ثقافي قوامه قيم الثقافة المدنية، ومبادئ الثقافة السياسية الخاصة بالديمقراطية التشاركية.

وتجدر الإشارة أن المجتمع المدني ليس مصدر القيم، وليس آلية لنشر الثقافة، بل هو مجموعة من التنظيمات التي تقوم بنشاط واعي، وطوعي، وهادف في مجتمع يؤمن ويمارس قيم معينة، أو في مجتمع يتميز بسياق ثقافي معين ناتج عن فكر معين. ويشير في هذا السياق أحمد شكري الصبيحي (2000) "أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين أفرادا كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية، وبأنماط من السلوك تتسق معها. ولا يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون وجود هذا الإطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها". ويذهب في نفس السياق صادق الأسود (1991) "إن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولا سيما قيم الاستقلالية والفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية. ومن جهة ثانية يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة والعقلية السائدة في المجتمع من جهة أخرى. لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات التي تعيش في هذا الوسط".

يرتبط مفهوم المجتمع المدني في الخبرة الغربية بمفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية والثقافة السياسية ارتباطا وظيفيا، حيث يربط الكثير من الباحثين ضرورة توفر الثقافة المدنية، والثقافة السياسية الديمقراطية لضمان بناء، ووجود، وتطور طبيعي لظاهرة المجتمع المدني. ترى ما هو الواقع في الجزائر؟

أ- المجتمع المدني والثقافة المدنية في الجزائر:

تعرف الثقافة المدنية من خلال قيمها ومبادئها من جهة، ومن خلال مكوناتها من جهة ثانية حيث تستند الثقافة المدنية كما أشارت أماني قنديل (2008) إلى "أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف، والأساليب السلمية في حل الخلافات، فضلا عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات. بينما تقوم (تتكون) الثقافة المدنية على مجموعة من الأركان وهي الإدارة السلمية للخلافات والصراعات، النزوع للعمل التطوعي، الشفافية والمحاسبة، الأداء المهني المتميز مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية". يربط الكثير من الباحثين بين الديمقراطية والثقافة المدنية، وتشير أماني قنديل (2008) إلى اختلاف اتجاه الربط بين المفهومين عند الباحثين، حيث يذهب جابرييل ألموند وسيدني فيريا إلى أن النظام الديمقراطي هو الموجه نحو شيوع وانتشار الثقافة المدنية بينما يذهب رونالد أنجلهارت أن الدول التي تتمتع بمستوى عال من الثقافة المدنية أقرب إلى تبني الديمقراطية. بينما يربط الباحثون المجتمع المدني بالديمقراطية والثقافة المدنية من باب أن الأسس والمعايير القيمية التي يستند لها المجتمع المدني هي نفس الأسس والمعايير التي تستند عليها الديمقراطية والثقافة المدنية.

ولا بد أن نشير هنا مرة أخرى إلى أن النظام الديمقراطي هو أداة نشر الثقافة المدنية (توكفيل) وأن الثقافة المدنية هي وسيلة قيام النظام الديمقراطي، بينما يبقى دور المجتمع المدني يتركز على القيام بمجموعة من الوظائف سواء من خلال تشبعه بقيم الثقافة المدنية أو من خلال إيمانه بمبادئ وقيم الديمقراطية.

ولد المجتمع المدني في الجزائر قبل بداية التسعينيات في بيئة ثقافية تميزت بالأحادية الإيديولوجية والفكرية والثقافية، وبنظام الحزب الواحد، وفي أوساط نخبوية شبوا وترعرعوا على أفكار لم تكن تتسع فيما مضى للفكرة السلمية في التغيير والبناء الديمقراطي. حيث إن المدة التي عرف فيها المجتمع نوعا من الانفتاح لم تتسع لتسمح له بالوصول إلى مستوى استيعاب الأفكار والمفاهيم وأساليب التنظيم المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني بينما تطورت تنظيمات المجتمع المدني طيلة فترة التسعينيات خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 في ثقافة الصراع والعنف والحل الكل الأمني، ثقافة الإقصاء والقضاء على

الطرف الآخر. حيث تبنت السلطة التوجه الأمني في حل الخلافات مع الجبهة الإسلامية، بينما تبنت هذه الأخيرة التوجه نحو النزاع المسلح.

مع بداية الألفية الثالثة توجهت السلطة وطرف هام من تيار الإسلام السياسي الجهادي إلى المصالحة الوطنية والتي مازالت فصولها السياسية مفتوحة إلى اليوم. وانتقل الصراع إلى داخل أجنحة النظام، مما كرس ثقافة الولاء والجهوية، والانقسام وعدم التجانس الثقافي. إضافة إلى عمليات التراجع عن بعض المكاسب الديمقراطية كمبدأ التداول عن السلطة والاحتكام إلى القوانين الدستورية.

لعل الملاحظة الهامة التي يجب الإشارة إليها هي ميلاد وتطور المجتمع المدني في الجزائر في غياب الثقافة المدنية لدى المجتمع السياسي والمجتمع على حد السواء، إضافة إلى غياب هذه الثقافة داخل التنظيمات، ولدى المكونات البشرية المشكلة للمجتمع المدني ذاته، حيث عرفت الكثير من التنظيمات السياسية والجمعوية العديد من الصراعات والانشقاقات من جهة، زيادة على عمليات احتكار المناصب القيادية لفترات طويلة من جهة أخرى. حيث نجد رؤساء هذه الجمعيات يتغيرون فقط عن طريق صراعات داخلية وتدخلات خارجية تؤدي إلى إزاحتهم.

ب- المجتمع المدني والثقافة السياسية في الجزائر:

تنطوي الثقافة السياسية حسب صادق الأسود (1997) على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف المسيطرة في أمة ما، وفي وقت معين، حيث تنبعث التصورات منها، كما أنها تتحكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد، فالثقافة السياسية عنصرا كبيرا في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تحدد أيضا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة.

وتتضمن الثقافة السياسية حسب أحمد شكري الصبيحي (2000):

أ- التوجهات نحو النظام السياسي: أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي، وقواعده، وقيمه وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي، وفي سير عمله، وفي القرارات التي يتخذها.

ب- التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، أي النظرة إلى اختلاف الآراء السياسية، في الصراع والتنافس، وفي الأحزاب، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

ج- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي على نظرته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي، وآرائه ومواقفه السياسية.

ويقسم ماكس فيبر حسب صادق الأسود (1991) الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع:

أ- الثقافة القديمة: وهي ثقافة تتلاءم مع بيئة سياسية تقليدية غير ممركزة.

ب- ثقافة الخضوع: وتتلاءم مع بيئة سياسية سلطوية ممركزة.

ج- ثقافة المساهمة: وتتلاءم مع بيئة سياسية ديمقراطية.

يربط الكثير من الباحثين وجود وتطور وفعالية ظاهرة المجتمع المدني بارتفاع مستويات ثقافة المساهمة حيث ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، وحيث يندفع الأفراد إلى المساهمة النشطة في الحياة السياسية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نلاحظ:

أولا- الفرد الجزائري ينظر إلى مؤسسات النظام السياسي، وقيمه، وقواعده بعين الريبة والشك، والانتقاص خاصة بعد فشل النظام طيلة عقود الاستقلال في الإيفاء بوعوده في بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال مثل ما كان يقول الرئيس الراحل هواري بومدين، ودولة العدل والمساواة، والعدالة الاجتماعية. فبعد فشل النظام السياسي في ضمان الحياة الكريمة للمجتمع، وهذا بعد فشل خياراته السياسية والاقتصادية في تحقيق التنمية والتراجع عنها بدون القدرة على تقديم تبريرات الفشل في التنمية، وتبريرات الانتقال من النظام الاشتراكي والأحادية السياسية إلى النظام الليبرالي والتعددية السياسية (بوسنه،

2011). إضافة إلى تورط العديد من مؤسسات النظام وشخصياته في العديد من الاتهامات والفضائح خاصة تلك المتعلقة بالفساد وسرقة المال العام. مما أدى إلى أن يفقد المواطن نوعا ما الثقة في النظام ومؤسساته، وفي قدراته على تحسين الأوضاع .

ثانيا– ينظر الفرد الجزائري إلى الشركاء السياسيين، وإلى اختلاف الآراء السياسية نظرة سلبية نوعا ما ونظرة شك خاصة بعد فشل الفعاليات السياسية الهامة في تحقيق التنمية الشاملة وفي تجسيد النظام الديموقراطي بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة عن التعددية السياسية.

ثالثا – ينظر الفرد الجزائري إلى السياسة على أنها وسيلة يستفيد منها مجموعة من الأفراد يمتهنون النشاط السياسي بدون احترافية وبدون تضحيات في سبيل الصالح العام. بينما تتجلى مواقفه السياسية في عدم التحمس والإيمان بالعمليات السياسية مثل الانتخابات، حيث يميل إلى المقاطعة وعدم المشاركة وهو الأمر الذي تؤكده النسب الفعلية للمشاركة الانتخابية، والتي تقدمها العديد من الأطراف في المعارضة وحتى من خارجها حيث تدور في حدود 20 – 30%.

والجدير بالذكر هو أنه بالرغم من أن الثقافة السياسية في الجزائر ليست ثقافة ديمقراطية بصورة عالية كما يمكن معايشته في البلدان الغربية، لكننا نرى أنها أيضا ليست ثقافة تقليدية، وليست ثقافة خنوع وخضوع بل هي ثقافة تعرضت لصدمة كبيرة (خاصة بعد أحداث العشرية الحمراء، وسلوكات النظام في عهد الرئيس بوتفليقة) جعلت من الفرد الجزائري يميل إلى الشك والحذر من جهة، والإيمان بأن من حقه الأحسن من جهة ثانية، وبالتالي فهو لا يؤمن بالعملية السياسية في الظروف الحالية، لكنه ليس ضد التغيير والمشاركة في تحقيقه عندما يقتنع بإمكانية حدوثه. والثقافة السياسية الحالية في الجزائر ما زالت تحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تنضج، وما زالت تحتاج إلى المزيد من الظروف المساعدة على مشاركة الجميع بصورة واعية في النشاطات السياسية بدون حسابات مصلحية ضيقة، وبهدف خدمة الصالح العام وليس الصالح الخاص. وبالتالي نستطيع القول من خلال النقاط السابقة أن المجتمع المدني في الجزائر ولد وتطور في حضن ثقافة سياسية مازالت في بدايات التحول الديمقراطي مما يفسر لنا سبب وجود العديد

من المعطيات الغير مشجعة لتنظيمات المجتمع المدني، ووجود العديد من المعيقات التي تقف أمام هذه التنظيمات حتى تتمكن من أداء وظائفها بمشاركة الجميع، وبدون مراقبة، وبحرية كبيرة.

3-5. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الاقتصادي:

تطورت ظاهرة المجتمع المدني مع تطور الظاهرة الاقتصادية في المجتمعات الغربية. وأخذ مفهوم المجتمع المدني مفهوما اقتصاديا في العديد من محطات تطوره مع تطور الخبرة الغربية. حيث عبر مفهوم المجتمع المدني في عصر النهضة (كتابات هيوم،وسميث) عن المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تضمن حرية التبادل والتعاقد، والتجارة، وتضمن الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، وإنتاج الثروة. بينما عبر مفهوم المجتمع المدني عن الفضاء الاقتصادي صراحة في العصر الحديث زمن الثورة الصناعية والمكننة، وتقسيم العمل وتشييد المدن الكبرى حيث عبر عن مجتمع الحاجة والأنانية، وعن ميدان التنافس عند هيجل، وعن ميدان الصراع عند ماركس. في حين عبر المفهوم في العصر المعاصر عن التنظيمات التي تعمل عن تمكين الأفراد والجماعات، وتضطلع بالنشاطات الاقتصادية التي انسحبت عن أداءها الدولة، والتي لا تشكل مجالا لاهتمامات القطاع الخاص في الاقتصاديات الليبرالية المصنعة الحديثة. وهكذا فإن ظاهرة المجتمع المدني تعتبر ظاهرة اجتماعية اقتصادية بامتياز، حيث أصبحت تنظيمات المجتمع المدني من أهم القطاعات المشغلة لليد العاملة في البلدان المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الظاهرة تعتبر قرينة للحداثة، والديمقراطية والإنتاجية والتنمية الاقتصادية، والتقدم الصناعي والتكنولوجي. وفي هذا السياق يقول روجيه غارودي (تر أديب اللجمي 1970) " للمرة الأولى في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني، ومتطلبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في اتجاه واحد، لأن التفتح الكامل لما هو ذو طابع إنساني في الإنسان، أي القدرة على الإبداع أصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني".

يربط الكثير من علماء الاجتماع والسياسة بين النظام الرأسمالي، والتوجه الليبرالي والنمو الاقتصادي بفعالية وتطور تنظيمات المجتمع المدني، حيث يرى أحمد شكري الصبيحي (2000) أن تجربة البلدان الغربية تؤكد أن النمو الاقتصادي والوفرة الاقتصادية تمكنان من إيجاد مجتمع مدني متطور ومنتج، لا

يكون عالة على الدولة. بينما يذهب إبراهيم حسنين توفيق (1992) أن وجود المجتمع المدني يجب أن يستند إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية التي تسمح للأفراد بإشباع حاجياتهم الأساسية بعيدا عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على وضع بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل. ويؤكد في هذا الإطار أحمد شكري الصبيحي (2000) أن التطور الاقتصادي والاجتماعي المحتجز لا يمكن إلا أن يولد ديمقراطية محتجزة النمو ومن ثم مجتمعا مدنيا محتجز الاكتمال. أما نهاية هذه الاحتجاز، فهي أشكال دكتاتورية منمقة. في حين يذهب عادل سمارة (1995) إلى أن شبه استقلال وشبه اقتصاد وشبه تطور وشبه مؤسسات تعطي في التحليل الأخير شبه مجتمع مدني، وهكذا لا مجتمع مدني مع التخلف، ولا مع التبعية، ولا مع الاقتصاد الريعي مهما بلغ حجم فائض الريع، وهي أعجز من أن تكون ناقلات وحاملات للتعددية السياسية والديمقراطية والمجتمع المدني الحقيقي.

كانت بدايات المجتمع المدني في الجزائر (بعد استرجاع الاستقلال) ضمن النظام الاشتراكي الذي نحى نحو نظام اقتصاد السوق بطريقة متسرعة نوعا ما (بعد منتصف ثمانينات القرن الفارط)، أي أولا في بيئة اقتصادية تتسم بالاقتصاد الموجه، وبسيطرة الدولة على كل النشاطات الاقتصادية، وفي مجتمع سيطرت عليه عقلية البايلك (ملكية الدولة)، ثم في مرحلة ثانية في رحاب سياسات الخوصصة، والتنازل عن أملاك الدولة في شتى القطاعات.

ومن المهم الإشارة إلى أن الخلفية المالية للدولة الجزائرية في كلا المرحلتين كانت ريعية حيث تعتمد على مداخيل المحروقات بنسبة تفوق 95 بالمائة، وترتبط أزماتها ورفاهيتها بانخفاض وارتفاع أسعار البترول. بمعنى أن ثروة البلاد لا تتأتى من مسلسل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية بل من عائدات النفط. مما سمح للدولة من التمكن من كل آليات القوة والسيطرة على كل المجالات (في الواقع هي آليات قوة مزيفة غير قابلة للصمود أمام تقلبات أسعار مصدر الريع)، وجعل يدها هي العليا، تتوقف

عليها حياة الأفراد ومختلف المؤسسات، ولا تتوقف هي (الدولة) على أية قوة اقتصادية خارجة أو مستقلة عنها. زيادة على ذلك عدم تشكُّل قطاع خاص مستقل ومنتج يمكن أن يساهم في تموين المجتمع المدني وتطوره. وهكذا عاش المجتمع المدني على تبرعات الدولة. حيث ترتبط حركيته وفاعليته بالمنح والمساعدات التي تقدمها له الدولة، مما أنقص كثيرا من استقلاليته.

نستطيع أن نقول بأن المجتمع المدني في الجزائر ولد وتطور في بيئة اقتصادية مختلفة عن البيئة الأصلية التي نشأ فيها في الغرب، إذ أنه ولد وتطور في بيئة اقتصادية ريعية، غير ملائمة لتطوره، وفي وضع اقتصادي لا يسمح بإفراز الآليات الذاتية المناسبة لإنتاج البنى والمؤسسات التي تعطي تنظيمات المجتمع المدني طابعها الخاص والمستقل، ونشأ وتطور في غياب الدعامة الأساسية لوجوده ألا وهي القطاع الخاص.

3-6. ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر والسياق الاجتماعي:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني منذ فلاسفة الأنوار بالانتقال من الحياة التي تتميز بالظلم ولا عدل والاستغلال والعبودية إلى الحياة التي تتميز بالعدل والمساواة والحرية، ومن الحياة التي تتميز بالخشونة إلى الحياة الحسنة. ليرتبط المفهوم في العصر الحديث بحياة الحقوق خاصة الحق في العمل والعيش الكريم، وبالحياة المدينية (المدن) وليرتبط في العصر المعاصر بحياة الرفاه بكل ما تحمل الرفاهية من معنى. حيث تم استدعاء المفهوم في الخبرة الغربية في كل مرحلة تحقق فيها المجتمعات الغربية انجازات اجتماعية جديدة.

يربط الكثير من علماء الاجتماع حسب أحمد شكري الصبيحي (2000) بين الرفاهية الاجتماعية والديمقراطية والاستقرار السياسي. فكلما تحسنت الظروف الاجتماعية كلما انخفض معدل العنف السياسي وازدادت مشاركة الأفراد في الحياة السياسية والجمعوية. كما ربط علماء الاجتماع حسب نفس الكاتب مستويات الإقبال على المشاركة السياسية بمستويات الدخل، إذ أنه كلما كان المدخول ضعيف، فإن الإقبال على المشاركة السياسية يكون ضعيفا.

ترى كيف هو حال الواقع الاجتماعي في الجزائر، وحال تنظيمات المجتمع المدني فيه؟

ولد وتطور المجتمع المدني في الجزائر في سياق اجتماعي يتسم بمتغيرات تعتبر في مجملها من أهم المعيقات التي تحد من تطور المجتمع المدني ولا تشجع على نموه، نذكر منها ما يلي:

أ- الظروف الاجتماعية:

تطور المجتمع المدني في الجزائر في ظروف اجتماعية اتسمت في فترات معينة بعدم الاستقرار والإحباط، نتيجة الاستجابة الناقصة للدولة الجزائرية في تحقيق المطالب المختلفة للفرد، وعدم ضمان الحياة الكريمة لكل المواطنين. حيث عرفت الجبهة الاجتماعية منذ عقود العديد من حالات الغليان والاحتقان نتيجة تدني القدرة الشرائية، وانتشار الفقر، وارتفاع مستويات البطالة، أو تدني الخدمات في الصحة والتعليم وباقي مجالات الخدمة، وانتشار مظاهر الفساد، والمحسوبية والبيروقراطية، وبروز الامتيازات والفوارق بين مكونات المجتمع، مما جعل نسبة معتبرة من أفراد المجتمع تدير ظهرها للعملية السياسية، وتفقد الثقة في النظام السائد، وجعل نسبة من الشباب تفقد الأمل في التغيير وتبحث على الهجرة بمختلف الطرق.

إن هذه الظروف مجتمعة لا تشكل بيئة مشجعة تسمح للأفراد التفكير في الشأن العام أو الانخراط بشكل كبير في تنظيمات المجتمع المدني. كما أن فشل تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق نتائج قوية وحلحلة بعض المسائل المطروحة نتيجة محدودية قدراتها، ساهم بشكل كبير في تواضع الثقة فيها، والإقبال على اقتراحاتها.

ب- الحياة المدينية:

لا خلاف أن أصل المجتمع المدني هو المجتمع المديني (مجتمع مدن)، غير أن حقيقة المدن العربية عموما ومن بينها المدن الجزائرية هي مدن متريفة. ولعل ما عمق هذه الظاهرة في المدن الجزائرية هي عشرية الإرهاب والدم (عشرية التسعينيات)، التي فرضت على الكثير من الريفيين النزوح بشكل كبير نحو المدن بحثا على الأمان بعد أن تعذر عليهم البقاء في الأرياف والمناطق الجبلية. كما أن النقص في

التنمية الشاملة للريف خاصة النقص في الخدمات الصحية والتعليمة وفرص العمل، يعتبر من العوامل التي زادت في الرفع من هذا النزوح، وبالتالي في ترييف المدن. إن هذا الواقع جعل المدن الجزائرية تستسلم إلى سطوة قيم الريف وعاداته وتقاليده، حيث شيدت العمارات العائلية، والأحياء القرابية في هذه المدن. حيث نجد فيها أحياء خاصة بعائلات يوجد بينهم قرابة دم، وأحياء كبيرة تسكنها عائلات أغلبيتها يوجد بينها قرابة القرية (الدوار) أو قرابة جهة أو قرابة عرق. وبالإضافة إلى ذلك تتميز المدن الجزائرية بانتشار العمل العائلي وغياب النسيج الصناعي المتطور من جهة، وأزمة السكن من جهة أخرى.

إن هذه الخصائص التي تميز معظم المدن الجزائرية (حاضنة المجتمع المدني) شكلت عائقا أمام تطور المجتمع المدني نتيجة التناقض الثقافي، والقيمي، والوظيفي بين الحاضنة الطبيعية للمجتمع المدني (المدن الغربية) وحاضنة المجتمع المدني في الجزائر (المدن الجزائرية).

مناقشة:

من خلال التحليل المقدم أعلاه، يمكن أن نسجل العديد من الملاحظات الهامة حول ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بتاريخ ظهور تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وبعلاقة هذه التنظيمات بمختلف السياقات (الفكرية، القانونية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية).

– عرف المجتمع الجزائري في العقود الأولى من القرن العشرين ظهور العديد من الجمعيات والتنظيمات الثقافية والسياسية نتيجة تفطن نخب الفترة المشار إليها إلى أهمية إحداث هيكلة وتنظيم جديدين للنشاط السياسي والثقافي والتربوي والخيري الخاص بالجزائريين في إطار قوانين تلك المرحلة (قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901)، ونشير في هذا السياق أن ظهور هذه الجمعيات كان في إطار تطوير الشعب الجزائري للوسائط التنظيمية المناسبة التي يمكن من خلالها التعبير على تميزه في هويته وثقافته وتاريخه عن الفرنسيين، وبالتالي تحقيق غايته القصوى وهي استرجاع سيادته على أرضه واستقلاله السياسي حيث كانت أهداف تلك التنظيمات الجمعوية تدخل ضمن الأهداف الإصلاحية والتحررية بالدرجة الأولى أكثر من الأهداف التقليدية المعروفة لتنظيمات المجتمع المدني.

إن هذه الحقيقة التاريخية تجعلنا نلاحظ بأنه لا يمكن القول بأن ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ليس لديها تاريخ كما ذهب إليه بعض الباحثين الاجتماعيين مثل ناصر الدين جابي(1998) وذلك لأن ظهورها التنظيمي على الأقل يعود في الواقع إلى الثلث الأول من القرن الفارط، لكن لا يمكن في نفس الوقت إرجاع تاريخ ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر إلى تلك المرحلة، ولا يمكن الحديث عن ظاهرة المجتمع المدني وتنظيماته في جميع الدول العربية إبان الاستعمار كما ذهب العديد من المفكرين مثل الطاهر لبيب (1992) لانتفاء العديد من العناصر المميزة لهذه الظاهرة حسب المنظور الغربي (لأن تلك الجمعيات لم تشكل من طرف أفراد أحرار ومستقلين، وأن هذه العملية لم تتم في إطار قوانين الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد بل تمت في حضن الدولة التي يناهضونها، إضافة إلى اختلاف أهداف تلك الجمعيات عن الأهداف التقليدية لتنظيمات المجتمع المدني، وغياب عناصر المواطنة والحريات السياسية والمدنية).

لذلك نرى في هذا العمل أن الظهور التنظيمي لظاهرة المجتمع المدني في الجزائر يعود إلى العقود الأولى من القرن العشرين بينما يعود الظهور الفعلي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر إلى نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

– أستخدم مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الجزائر من طرف الدولة والنظام الحاكم حيث استخدام المفهوم في الخطاب السياسي بطريقة مباشرة منتصف الثمانينيات، بينما ظهرت تنظيماته عقب احتجاجات الخامس من أكتوبر 1988 وبعد تبني دستور فبراير 1989.

إن الملاحظة الأساسية في هذا الموضوع أن المجتمع المدني وتنظيماته لم يكن ضمن المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية، ولم يشكل مطلبا جماهيريا ولا شعبيا في أي مرحلة من مراحل تطور المجتمع الجزائري، كما نسجل أن عملية ظهور أو ميلاد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر لم تكن نتيجة آليات إنتاج داخلية، ولم تكن حلا سياسيا أو اجتماعيا، ولم تكن نتاج مجهودات فكرية جزائرية أو عربية إذ تم استخدام المفهوم في الخطاب الفكري والأكاديمي العربي والجزائري في مرحلة لاحقة عن الاستعمال السياسي، وفي مرحلة لاحقة عن ميلاد تنظيماته في بعض البلدان العربية.

إن هذه المعطيات التي ميزت واقع ميلاد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تدفع إلى القول بأن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ولدت بطريقة غير طبيعية حيث ولدت هذه الجمعيات دون مقدمات فكرية وسياسية واجتماعية تمهد الطريق أمام الاستفادة منها بطريقة واعية ومنظمة، وولدت في بيئة غريبة عنها حيث ظهرت هذه التنظيمات في حضن نظام سياسي لا يؤمن بها، ولا بجدوى وجودها، وفي حاضنة شعبية لم تطالب بها، وفي ثقافة فكرية لا تعرفها ولم تتناولها من قبل.

– تطورت ظاهرة المجتمع المدني وتنظيماته في الجزائر عبر مراحل مختلفة حيث نالت اهتماما كبيرا مع بداية ظهورها ثم عرفت مرحلة انتكاس في العشرية الحمراء، لتعرف مرحلة إعادة انبعاث مع بداية الألفية الثالثة غير أن أهم الملاحظات التي ميزت مراحل تطور هذه الظاهرة في الجزائر هي:

ميلاد وتطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر في غياب السند الفكري الذي نشأت في أحضانه في البلدان الغربية، حيث لم نلاحظ ميلاد تيار فكري ليبرالي منتج وفاعل، كما لم نلاحظ ميلاد أو ظهور تيارات سياسية أو أحزاب سياسية ليبرالية قوية.

تطور ظاهرة المجتمع المدني في جزائر في غياب الدعامة الأساسية لوجوده ونشاطه في البلدان الغربية وهو القطاع الخاص، مما جعل عملية تطور هذا المجتمع في الجزائر عملية مبتورة نتيجة غياب السند الاقتصادي، وجعل نشاطه وحركته رهينة لمساعدة الدولة.

تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر في غياب السند الرئيسي لوجوده ونموه وهو السند السياسي حيث تميزت العلاقة بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني طوال مراحل وجوده بالحذر والتخوف والمراقبة والتضييق، والتوظيف، والانتقائية.

ويمكن القول كما فصلنا سابقا أن تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر تمت في واقع قانوني وسياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي غير مشجع، وغير متناسق مع روح وقيم الظاهرة.

بناء على ما سبق يبدو لنا من المهم إعادة التفكير في سبل الاستفادة من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وفي سبل توفير الإمكانيات والظروف لتطوره وازدهاره. ونعتقد في هذا السياق:

أولا: إعادة تناول الظاهرة في الجزائر من منظور واقعي وموضوعي يأخذ بعين الاعتبار ثقافة المجتمع وقيمه، وحالة النظام السياسي وقيمه، والوضع العام الاقتصادي والاجتماعي وخصوصياته بهدف بناء تصور فكري جديد يوضح أهمية الظاهرة في المجتمع الجزائري، ويحدد أهداف وأدوار تنظيماته في ضل متطلبات المجتمع الجزائري وخصوصيات الواقع.

ثانيا: إعادة بناء العلاقة بين المجتمع المدني وتنظيماته والدولة على أساس شراكة كاملة، وذلك من خلال الانسحاب الكلي لتنظيمات المجتمع المدني (على الأقل في هذه المرحلة) من الميدان السياسي والانخراط في العمل إلى جانب الدولة في الميادين الأخرى، والابتعاد عن كل ما قد يعكر صفو العلاقة بينهما فتطور المجتمع المدني في الجزائر مرهون بمساندة الدولة ودعمها، ومرهون بمدى تأكيد تنظيمات المجتمع المدني على قدراتها في مساعدة الدولة والقيام بواجباتها اتجاهها والوقوف إلى جانبها. ونشير هنا مرة أخرى أن المطالبة بالديمقراطية، ومعارضة الدولة ومناهضتها، ونشر الثقافة المدنية وتحقيق التغيير هي وظائف الأحزاب السياسية وليست وظائف المجتمع المدني.

ثالثا: تطهير القطاع التطوعي من التنظيمات الطفيلية التي تسعى إلى الكسب الخاص، والعمل على دفع الكفاءات والشباب نحو الانخراط في العمل التطوعي وخدمة الصالح العام.

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر

مقدمة:

تعتبر ظاهرة المجتمع الأهلي ظاهرة اجتماعية عربية وإسلامية بامتياز، ونتاج تطور المجتمعات العربية عبر سيرورة تاريخية تمتد إلى ما قبل التاريخ الإسلامي.

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية تنظيمات المجتمع الأهلي منذ قرون حيث شكل العديد من هذه التنظيمات أهم مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر مراحل تطور المجتمع الجزائري. وسنحاول في ما يلي التعرض إلى أهم مراحل التطور التاريخي للمجتمع الأهلي في الجزائر، وعلاقاته بالسياقات القانونية والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

1- التناول التاريخي لظاهرة المجتمع الأهلي في الجزائر:

يمتد تاريخ التنظيمات الأهلية في الجزائر إلى القرون الأولى لتبلور المجتمع الجزائري. سنتناول في هذا العمل تاريخ المجتمع الأهلي في الجزائر ابتداء من تاريخ الجزائر الحديث أي ابتداء من الفترة العثمانية باعتبار أن تأسيس إيالة الجزائر وما تبعها من جهود تنظيمية ومن تبلور طبيعي لمقومات الدولة الخاصة بلغة تعليمها، وكتابتها، وبعاصمتها، وبأهم حدودها الجغرافية العمق التاريخي والطبيعي لدولة الأمير عبد القادر، ثم للدولة الجزائرية الحديثة المستقلة عن الاحتلال الفرنسي عام 1962.

المرحلة الأولى: الفترة العثمانية (1516 – 1830).

عرفت الجزائر قبل الفترة العثمانية ديناميكية تاريخية وسياسية ثرية، وتعاقبت على حكمها العديد من الدول سواء في العهد الإسلامي أو ما قبل ذلك بينما سنكتفي في هذا العمل بتناول تاريخ المجتمع الأهلي بداية من هذه الفترة بحكم ظهور مميزات الدولة العصرية فيها وظهور المعالم الجغرافية المحددة للجزائر الحديثة. يشير في هذا السياق ناصر الدين سعيدوني (1988) " تعتبر الفترة العثمانية فترة حاسمة في تكوين مقومات الأمة الجزائرية وكيان دولتها المتميز، باختيار عاصمة قارة (مدينة الجزائر)، ورسم حدود معينة ووضع قوانين إدارية، وإقامة أنظمة اقتصادية واجتماعية، وعلاقات سياسية خارجية ضمن نطاق الوحدة الطبيعية التي تربطها بالبلاد العربية والدولة العثمانية". اكتسبت الجزائر في هذه الفترة حسب أبو

القاسم سعد الله (1979) "صفة الدولة المعترف بها عالميا حيث كانت مستقلة بشخصيتها، وجنسها وجيشها وعلمها، وبرلمانها" .

عرفت الجزائر في الفترة العثمانية العديد من التنظيمات الأهلية التي عكست طبيعة النظام الإداري وعكست طبيعة البنية الاجتماعية، وطبيعة مختلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبهدف تحديد أهم مكونات المجتمع الأهلي ووظائفها في هذه الفترة سنتعرض إلى العناصر التالية:

أ- النظام الإداري في الفترة العثمانية :

دخل العثمانيون الجزائر بقيادة الأخوين عروج وخير الدين، كحلفاء ضد الاعتداءات العسكرية الاسبانية منذ عام 1516، ثم تطور هذا التدخل حسب ناصر الدين سعيدوني (1988) لتتحول الجزائر إلى حماية عثمانية تحكم بواسطة – بيلرباي (أمير أو رئيس البايات) في المراحل الأولى، ثم أصبحت الجزائر مقاطعة شبه مستقلة منذ القرن الثامن عشر تحت قيادة – داي – كرئيس دولة يتم انتخابه من قبل الطائفة التركية في الجزائر. قسمت الجزائر في هذه المرحلة إلى ثلاث مقاطعات (مقاطعة التيطري وعاصمتها الإدارية المدية، مقاطعة الشرق وعاصمتها الإدارية قسنطينة ، مقاطعة الغرب وعاصمتها الإدارية وهران) حيث يحكم كل مقاطعة من هذه المقاطعات – باي- يتم تعيينه من قبل داي الجزائر لمدة ثلاث سنوات. إضافة إلى دار السلطان (الساحل العاصمي والمتيجة غربا) تحت سلطة الداي مباشرة.

أ- السياق الاجتماعي في الفترة العثمانية :

تميزت البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري كما أشار ناصر الدين سعيدوني (1988) بالطبيعة القبلية خارج المراكز الحضرية وبالطبيعة الطائفية داخلها.

فنجد في المجتمعات الحضرية الكبرى خاصة في شمال الجزائر الطوائف التالية :

الأتراك: وهي الطائفة التركية الأصل.

الكراغلة : وهم المنحدرون من آباء أتراك وأمهات جزائريات (المولدون).

الدخلاء: وهم الأهالي حديثو الاستيطان بالمدن.

الحضر: ويتكونون أساسا من الأندلسيين أو المورسكيين من المسلمين الفارين من اسبانيا.

اليهود: وقد جاء بعضهم من أوربا، وتواجدوا بكثرة في العاصمة وقسنطينة.

بينما صنف سكان الريف الجزائري في هذه الفترة تبعا لعلاقاته بالحكم حيث قسمت القبائل في الريف والبادية الجزائرية إلى:

– قبائل الرعية: فيما كان يسمى بالأوطان وهي مناطق محيطة بالمدن خاضعة للبيلك ومنهم تؤخذ الضرائب، وكل ما يرتبط بجمع المال لفائدة خزانة الحاكم.

– قبائل المخزن: أعوان السلطة في إخضاع قبائل الرعية، وهي القبائل المكلفة بجمع الضرائب، وكان بعض قادتها أتراك.

– قبائل الأحلاف: التي تتبادل الخدمات والمصالح مع السلطة، وكانت موجودة أساسا بين قبائل الرعية والقبائل المستقلة، مشكلة مناطق عازلة أو أحزمة واقية للسلطة.

– القبائل المستقلة (المتمردة): وكانت موجودة أساسا بالمناطق الجبلية (الدهرة، الونشريس القبائل وشمال الصحراء).

أما من الناحية الاجتماعية والتنظيمية فقد كانت قبائل الريف الجزائري تحت إشراف النبلاء من الأشراف (الأجواد) والمرابطين، حيث كان المرابطون يستمدون مكانتهم من الدين والانتساب إلى السلالة الرفيعة، أما الأجواد فيستمدون مكانتهم من السيف والصيد الجماعي والغزو.

ج– السياق السياسي في الفترة العثمانية:

إن تاريخ الجزائر السياسي في هذه الفترة حسب ناصر الدين سعيدوني (1988) كانت تتقاسمه أو تتنافس عليه قوتان تستمد الأولى مكانتها من الدين (مرابطون ، صوفيون علماء ، شيوخ)، والثانية من السلاح (انكشاريون ، رياس ، قادة). حيث أمسك العسكريون الأتراك (الانكشاريون والرياس) بالقمة السياسية بينما عمل المرابطون في الريف عموما، والعلماء في الحضر كحلفاء أو وسطاء لهذه السلطات السياسية بصفتهم الزعماء الروحيين لمختلف التشكيلات الاجتماعية. وبعد تلاشي انسجام السلطة الباشوية وضعف علاقتها بقبائل المرابطين في الثلاثينات من القرن السابع عشر، قررت السلطات إنشاء قبائل المخزن بفرقتها العسكرية الزمالة كقوة محلية لجمع الضرائب، وفرض سلطة الحكم في الريف.

في القرن الثامن عشر تغيرت طبيعة الحكم، حيث أصبحت الجزائر مقاطعة شبه مستقلة يقودها داي كرئيس دولة يتم انتخابه محليا من قبل الطائفة التركية في الجزائر، أما قاعدة الحكم فلم تتغير حيث ضلت عسكرية معتمدة على طائفة الرياس العسكرية بدلا من الانكشاريين، وعلى القادة والعسكريين في الريف والمدن.

بينما وضعت السلطة في هذه المرحلة لتنظيم الحكم أمين على كل طائفة، كواسطة بينها وبين الطائفة إضافة إلى العلماء الذين وإن لم يشاركوا مباشرة في الإدارة، ولكنهم كانوا يساهمون بالرأي والإشارة ويشكلون النخبة الروحية للمدن. أما في الأرياف وباستثناء قبائل المخزن والرعية، فكانت قبائلها تحت سلطة النبلاء والمرابطين، وشيوخ القبائل وعلماء الدين فيها، واقتصرت مشاركتهم في الحياة السياسية على دور شيوخهم وزعمائهم وعلمائهم وعلى الوساطة بينهم و بين السلطة.

د- السياق الثقافي في الفترة العثمانية:

غلب على الجزائر في هذه المرحلة كما أشار ناصر الدين سعيدوني (1988) الطابع الروحي، الذي كان أساسه لمدة طويلة إسلاما مرابطيا متجذرا بقوة بمزاراته وزواياه . واعتمدت الحياة الثقافية في المدن في هذه الفترة أساسا على نشاطات المساجد، والمدارس والمكتبات كمراكز تربوية تعليمية وتثقيفية تعتمد على مداخيل الأحباس والأوقاف كمورد أساسي للإنفاق عليها. بينما شكلت الزوايا في الأرياف قلاع ثقافية مهمة توارثتها الأجيال. كما اضطلعت هذه المؤسسات الاجتماعية بمهام التربية والتعليم التي تركت في هذه الفترة للمبادرة الفردية والجماعية، حيث تقوم بها في المدن المدارس والمساجد بواسطة المؤدب تحت وصاية العلماء، وتقوم بها في الريف الزوايا بواسطة المدرس تحت وصاية المرابطين وشيوخ الزوايا.

هـ- السياق الاقتصادي في الفترة العثمانية:

شكلت التجارة الخارجية حسب ناصر الدين سعيدوني (1988) العمود الفقري للبناء الاقتصادي للجزائر في هذه الفترة، بينما شكل الريف الجزائري الزراعي خلفيته القاعدية. في حين كان القطاع الصناعي تقليديا يقتصر على إنتاج التجهيزات العسكرية، وعلى بعض المحاجر والمخابز، والإنتاج الحرفي المرتبط بالإنتاج الزراعي وأدواته الحديدية، والطينية، والخشبية. في حين لعبت المؤسسات الدينية (الأحباس والأوقاف) دورا مهما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بإيداعاتها النقدية والعينية المهمة،

التي يتم توزيعها على الفقراء وعلى صيانة المساجد، والزوايا والمكتبات، ودفع أجور المؤدبين، والمدرسين، والأئمة.

من خلال هذه اللمحة المختصرة عن الحياة العامة في تلك الفترة، والتي تميزت بوجود دولة قوية ومستقرة تمتعت لفترات طويلة بجيش قوي خاصة القوة البحرية، وتميزت بنظام اقتصادي قوي اعتمد على التجارة الخارجية، والزراعة المحلية، حيث كانت الجزائر تمون الدول الأوربية بالمنتجات الزراعية، وكانت لها ديون كبيرة عند هذه الدول خاصة فرنسا. كما تميزت هذه الدولة بحركة ثقافية هامة، أفضت إلى انخفاض الأمية خاصة في المدن. وعرفت الجزائر هبة عمرانية مهمة ومتيزة في هذه الفترة لا تزال معالمها مستمرة إلى اليوم، وعرفت أيضا تنظيمات ومؤسسات اجتماعية اضطلعت بمهام سياسية، وثقافية واجتماعية واقتصادية فاعلة أهمها:

تميز الحكم في الجزائر في هذه الفترة بالحكم الغير مباشر، حيث كان يحكم داي الجزائر الشعب عن طريق ممثليه من العلماء، وأمناء الطوائف، والمرابطون، وشيوخ الزوايا وشيوخ القبائل، والنبلاء من قبائل الأجواد، حيث شكلت هذه المؤسسات وسائط سياسية بامتياز. ولعل هذه الحالة تذكرنا كما أشرنا في الفصل الأول بأفكار مونتسكيو في عصر الأنوار الذي اشترط في المجتمع المدني أن يتقاسم الملك الحكم أو السلطة مع ممثلي الشعب من النبلاء.

عرفت الجزائر في هذه الفترة مؤسسات اجتماعية اضطلعت بمهام تنشيط الحياة الثقافية، عن طريق إنشاء المكتبات ومجالس العلم، كما تولت هذه المؤسسات مهمة التربية والتعليم وهي صفة تتمتع بها المجتمعات المدنية الحديثة، حيث تولت مدارس الزوايا، ومساجد المساجد، والتي كان يتم إنشائها بمبادرات فردية أو جماعية مهمة التربية والتعليم في استقلالية تامة عن السلطة، وكانت تعتمد في تسيير شؤونها على المساهمات المجتمعية من هبات وصدقات وعلى عوائد ومساهمات مؤسسات الأحباس والأوقاف.

عرفت الجزائر في هذه الفترة مؤسسات اجتماعية كبيرة ساهمت في تنشيط الاقتصاد الوطني، وعبرت على ما يسمى اليوم بالقطاع الثالث خاصة مؤسسات الأوقاف و الزكاة حيث تولت هذه المؤسسات مسؤوليات بناء وترميم المساجد والمدارس، وتمويل العملية التعليمية، وبناء الجسور. كما نجد في هذه الفترة مؤسسات ممثلة للتجار والحرفيين، والتي تعمل على تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية في المدن

وتدافع على مصالحهم وحقوقهم. كما انشأ أهل الأندلس بعد استقرارهم في البلاد، مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة حيث شكلت هذه التنظيمات صناديق ممولة للكثير من أنشطة أفرادها.

عرفت الجزائر مؤسسات خيرية واجتماعية تكفلت برعاية الأيتام، ومساعدة الفقراء، وإيواء المشردين وإطعام الفقراء وابن السبيل مثل مؤسسة سبل الخير، ودار السبيل والزوايا. دون أن نتجاوز الطابع التنظيمي والتضامني للقبائل والطوائف سواء في الجانب الاجتماعي، أو من حيث أدوارها كوسائط، أومن منطلق استقلاليتها عن السلطة.

شكلت هذه التنظيمات مؤسسات ومعالم المجتمع الأهلي في تلك الفترة، وتمتعت بصفتين أساسيتين من صفات المجتمع المدني الحديث والمعاصر، هما صفة الاستقلالية عن السلطة، وصفة الوساطة.

عكست هذه التنظيمات البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري باعتباره مجتمعا طائفيا قبليا وعكست مجمل التنظيمات التي انبثقت على ثقافة هذا المجتمع خاصة الدينية منها، كما عكست مختلف الوسائط السياسية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية.

عبرت هذه التنظيمات على تنظيم المجتمع في تلك الفترة، وعلى تمتع المجتمع الجزائري بتنظيمات اجتماعية مستقلة عن الدولة تضطلع بأدوار ووظائف لا تقوم بها الدولة كوظائف التربية والتعليم والصحة.

المرحلة الثانية: فترة الاحتلال الفرنسي (1830- 1962)

عرف المجتمع الأهلي الجزائري في هذه الفترة عدة مراحل، حيث تعرض في مرحلة أولى إلى عملية تحطيم وتفكيك من طرف المستعمر، ليظهر في شكل جديد مع دولة الأمير عبد القادر مع بداية الاحتلال. ثم مرحلة انحصار بعد سقوط دولة الأمير، ليظهر في مرحلة ثالثة مع بروز تنظيمات الحركة الوطنية في شكل تنظيمات إصلاحية دينية وثقافية.

أ- مرحلة بداية الاحتلال ودولة الأمير عبد القادر(1830 . 1848)

عملت فرنسا منذ بداية دخولها إلى الجزائر على فرض احتلال استيطاني وحضاري كما اشرنا سابقا حيث بدأت بإبعاد الداي حسين كرمز للدولة، وإصدار ترسانة من القوانين والتشريعات لإلغاء البنية

الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وحتى الاثنية للمجتمع. عرفت المدن خروج رأس المال المحلي وتوقفت مجمل الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية كلية، مما جرد المدن من مواردها الأساسية وأثر كثيرا في حياة المجتمع. فتح المستعمر الأبواب أمام المستوطنين، والتجار الأوروبيين، واليهود، وأزيح كل من حاول الوقوف في طريقهم من الأهالي سواء بشكل فردي أو جماعي كالتنظيمات الحرفية التجارية والاجتماعية الأمر الذي دفع الأهالي إلى الهجرة نحو الأرياف، فتناقص عددهم في المدن والضواحي بشكل كبير، في حين زاد عدد الأوروبيين. هدم المستعمر المرافق والساحات والممرات والأسواق والمدن الجزائرية التي شملها مجال بناء المدينة والمرافق الأوروبية وحول المؤسسات الدينية والوقفية لأغراض عسكرية أو خدمية للمعمرين، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في اختفاء كل التنظيمات المهنية والحرفية والجمعيات والمؤسسات وسط الأهالي في المدن خلال العشرية الأولى من الاحتلال الفرنسي حيث تم تفكيك وتحطيم كل مؤسسات المجتمع الأهلي في المدن.

عرف الاحتلال الفرنسي حالة مقاومة ورفض من المجتمع الريفي والبدوي الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر، وتحت راية دولته الفتية، بداية من سنة 1832. تمكن الأمير عبد القادر إلى حد ما من أن يجمع أغلب العائلات المرابطية، وشيوخ الزوايا، والقبائل المتواجدة في البلاد، عدا قبائل الرعية وقبائل المخزن التي زالت بزوال الحكم العثماني.

تشكلت بنية السلطة في دولة الأمير عبد القادر حسب إسماعيل قيرة (2002) "من بنية هرمية مثلت القبيلة قاعدتها بقيادة شيخ الشيوخ، ثم تليها القيادة المتكونة من عدة قبائل برئاسة قائد، ثم تليها الأغاليك التي كانت تضم عدة قيادات برئاسة آغا، ثم تأتي الخليفيك التي تظم عدة أغاليك برئاسة خليفة، وفي الأخير فإن مجموع الخليفيك يكون الدولة بقيادة الأمير عبد القادر". أقام الأمير بموازاة ذلك نظاما قضائيا يتكون من مجلسين واحدا للعلماء والآخر للقضاة. أقامت دولة الأمير عبد القادر عاصمة متنقلة، وصكت عملتها الخاصة وشكلت جيشا قاوم الاحتلال لمدة سبعة عشرة عاما.

أخذت البنية الاجتماعية في هذه الدولة الطبيعة القبلية، وكانت الحياة الاجتماعية تدار بواسطة مجالس عائلية وعشائرية داخل القبيلة، وبواسطة مجالس رؤساء القبائل وشيوخها على مستوى أوسع. وكان

الأهالي يحلون نزاعاتهم وخصوماتهم بواسطة الجماعة (جمعية العقلاء). استمرت الزوايا في أداء أدوارها ووظائفها خاصة تلك المتعلقة بالمجال التربوي والتعليمي والثقافي تحت راية هذه الدولة.

عرفت دولة الأمير عبد القادر مجتمعا أهليا ذو طبيعة قبلية خالصة ساهم في تنظيم المجتمع وحكمه وقاده نحو هدفه. اتصف هذا المجتمع بصفة أساسية تعد من أهم صفات المجتمع المدني المعاصر والحديث. حيث كان هذا المجتمع مكملا للدولة، يضطلع بالعديد من المهام التي كانت من صميم عمل الدولة مثل وظيفة تجييش الجيوش وتمويلها ووظيفة الضبط الاجتماعي والتعليم والتربية. تشكل المجتمع الأهلي في هذه الفترة من مجالس العائلات ومجالس العشائر ومجالس القبائل، وجماعات العقلاء، ومجالس شيوخ القبائل، ومجالس العلماء، ومجالس القضاة، بالإضافة إلى المرابطين والزوايا.

ب – المرحلة الممتدة من 1848 – 1925

بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر عام 1848 تم تحطيم وإزاحة النخب والزعامات التقليدية الوسيطة، ولم يسمح للنخب الجزائرية بالمشاركة في الحياة السياسية العامة إلا بعد الحرب العالمية الأولى. عملت فرنسا في هذه الفترة على تحطيم وتفكيك كل البنى الاجتماعية والثقافية، واتبعت سياسة الفرنسة والتنصير، مما أحدث خللا كبيرا على مستوى القيم والعادات العامة خاصة في المدن. ويشير في هذا السياق إسماعيل قيرة (2002)" إن العمل الكنسي في الجزائر لم يفصل عن عمل الاحتلال، فبعد الحملات التنصيرية الأولى لرجال الكنيسة المرافقة للاستيطان، كون الكاردينال لا فيجري عام 1868 فرقته – مبشري إفريقيا – أو الآباء البيض بغية تنصير الأهالي جملة وتفصيلا، وتحويل الجزائر إلى قطعة مسيحية فرنسية. كما حولت بعض المساجد إلى كنائس مسيحية، وبيعات يهودية وصودرت أموال الأوقاف". أما في المجال التعليمي فقد قامت السلطات المدنية والعسكرية رسميا مند عام 1883 تاريخ صدور مرسوم جول فيري بتدخلات تنص على هدم الجهاز التربوي والديني بصورة مباشرة، وتضييق أسسه المادية والاجتماعية، وعلى بناء جهاز تعليمي بديل مفرنس للعقول والقلوب. كما حاصر المستعمر و حارب عمل الزوايا في المدن والأرياف، وحضر انتقال العلماء والفقهاء. أما في الجانب الاجتماعي فقد ازدادت نسبة الفقر، وصودرت الأراضي، وتم ابتزاز المؤسسات الوقفية، وحلت كل التنظيمات الاجتماعية

والثقافية. وفي هذا السياق يصف صادق الأسود (1991) عمليات التفكيك التي عانت منها الشعوب المستعمرة ونتائجها بقوله" إن عملية التطور المتوازن والشامل كان من الممكن أن تعيشها هذه المجتمعات رغم تباطؤ وتيرتها، لولا سياسة القطع التي تعرضت لها، فعملية التفكك تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، عندما رسخ قواعد البناء السياسي المختل وأحدث تشوهات في أنماط التطور المتوازن لذلك فهو لم يعق فقط التطور التاريخي فيها بل أنه حطم الكيانات التي كانت قائمة، وأخضع تكوين القوى الاجتماعية ونشاطاتها لإشرافه".

إن ما يميز هذه المرحلة خاصة في البوادي والريف، هو استمرار القبائل والزوايا في العمل والنضال سواء اتجاه الحفاظ على الهوية والانتماء الحضاري الإسلامي، سواء اتجاه مقاومة المستعمر من خلال العديد من الثورات الشعبية التي قادها شيوخ الزوايا، وزعماء القبائل كثورات أولاد سيدي الشيخ، والزعاطشة، لالا فاطمة نسومر، المقراني، الشيخ الحداد بومعزة، وبوعمامة ...الخ.

تعرض المجتمع الأهلي في هذه المرحلة إلى عمليات تفكيك ومحاصرة كبيرة، أدت إلى إبعاد قياداته وسلب إمكانياته، غير أن المجتمع الأهلي من خلال مكوناته الأساسية المتمثلة في العلماء والقبائل والزوايا لم يستسلم للأمر الواقع، واستمر في النضال من أجل المحافظة على مقومات الشخصية الوطنية والمحافظة على القيم الإسلامية، واستمر في التكيف والمقاومة والنهوض والانتفاض على المستعمر ولو بطريقة متقطعة ومناطقية.

ج – المرحلة الممتدة من 1925 – 1962

لم تفتح كما أشار أبو القاسم سعد الله (1979) أبواب المشاركة في الحياة السياسية العامة أمام الجزائريين إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فتحت أمام فئة المثقفين آفاق المشاركة في الانتخابات المحدودة على الرغم من أن هذه المشاركة كانت صورية في شكلها و بعيدة التأثير. غير أن هذه البادرة ساهمت في نمو اليقظة الوطنية وتشكيل تنظيمات الحركة الوطنية، وازدياد عدد التنظيمات الثقافية والدينية ذات التوجه الإصلاحي التي تهدف إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، وإعادة بعث القيم الإسلامية والمجتمع الإسلامي. وتعتبر جمعية العلماء المسلمين من أهم الجمعيات الثقافية والدينية ذات

الأثر البالغ في تاريخ الجزائر، حيث تأسست هذه الجمعية بتاريخ 5 ماي 1931، وعملت على الحفاظ على هوية الشعب الجزائري وصون دينه ونصرته، ونشر التعليم بين أبنائه من خلال بناء وتموين المدارس. كما عملت على محاربة الجهل والخرافات بين أفراده والتصدي لكل محاولات المسخ و التنصير، ومحاولات إبعاده عن انتمائه الحضاري العربي والإسلامي.

إننا في هذا البحث نرى في نشأة الجمعيات ذات التوجه الإصلاحي خاصة جمعية العلماء والجمعيات الدينية الأخرى صورة لتطور المجتمع الأهلي الجزائري في هذه الفترة، وصورة لتكيف تنظيمات المجتمع الأهلي مع الواقع وقوانينه، فهذه الجمعيات هي في الأصل مؤسسات مجالس العلماء التي عرفها المجتمع الجزائري من قبل، والتي كانت أحد أهم مكونات المجتمع الأهلي، والتي تكيفت مع القوانين الفرنسية وظهرت في شكل هذه الجمعيات. لذلك فإننا نذهب إلى عد الجمعيات ذات التوجه الإصلاحي والديني ضمن المجتمع الأهلي في هذه الفترة.

انخرط المجتمع الأهلي في العمل الثوري إبان الثورة التحريرية بشكل كبير وواضح حيث شكلت القبائل والزوايا وقود الثورة التحريرية فهي من أمدها بالرجال والأموال، واحتضنها في الجبال والبوادي.

المرحلة الثالثة: فترة الدولة الوطنية (1962 – 2018)

عرف المجتمع الأهلي في هذه الفترة مرحلتين، مرحلة انكفاء وانحصار زمن النظام الأحادي الاشتراكي ومرحلة تكيف وانبعاث في مرحلة التعددية وهي مرحلة انبعاث المجتمع الأهلي الحديث.

أ- مرحلة الحكم الأحادي والاشتراكي 1962- 1989

عرف المجتمع الأهلي في هذه المرحلة صدمة جديدة في عهد الدولة المستقلة حيث عرف هذا المجتمع مرحلة محاصرة وتفكيك بحجة بناء الدولة الوطنية العصرية، ووحدة الولاء للدولة، والتمكين للتوجه الاشتراكي. حوصرت في هذه المرحلة مؤسسات المجتمع الأهلي وفكك بعضها، وهمش الآخر. عملت الدولة الوطنية على تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية ممثلة في القبائل، وهمشت مشايخها ومجالسها وأعيانها، وسحب الانتماء العشائري الموروث عن الاستعمار من الحالة المدنية، وألحقت أراضي العشائر

بالملكية العامة ولو إداريا. مع مرور الوقت تراجع التنظيم القبلي في المجتمع الجزائري، وفقدت القبائل مواقعها الاجتماعية والسياسية. كما حوصرت الزوايا في هذه المرحلة، وهمشت مشايخها وصودرت أموالها خاصة الوقفية منها، واستبعد العلماء وحوصرت أدوارهم وحلت جمعياتهم (جمعية العلماء وجمعية القيم)، وقلصت أدوار المساجد وجماعاتها.

عملت الدولة الوطنية في هذه المرحلة على تفكيك وإعادة بناء المجتمع وفق تصورات جديدة ومستوردة حيث تبنت النخب الحاكمة في الجزائر توجهات إديولوجية نشأت وتطورت في موروث النظرية الغربية (التوجه الاشتراكي). ويشير في هذا السياق عمار بلحسن (عن أحمد شكري الصبيحي 2000)" أن الدولة الوطنية خاصة في المغرب العربي هي طموح الحركات الوطنية والقومية وحماسها، واندفاعها إلى تأسيس دولة حديثة أو إعادة إنشائها، فهي دول تشكلت وتشكل حجر أساس البناء الوطني، ومسار تكوين الأمة العصرية كمشروع سياسي بديل للمؤسسة الاستعمارية ونظامها ومناهض لهما، وتظهر كأنها الإطار العام والثقافي والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة وتحقيق الهوية الوطنية، وكاستمرارية تاريخية تتخطى الحدث الاستعماري، وتجعل من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكثر تعبيرا عن وجود الشعب عبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية. بل إن الدولة تتدخل بطريقة جذرية لصياغة مجتمع إن لم نقل لخلقه وبالتالي باتت الدولة تمثل إطارا سياسيا ملزما ورمزا مرجعيا للوجود السياسي للشعب، لا يمكن التخلي عنه أو إعادة النظر في مشروعيته أو إنكار معالمه وطمسها. فلقد كان بناء الدولة الوطنية يمثل في حد ذاته بناء الأمة أو بعثها فظهرت الدولة كمحرك مركزي لعملية الإدماج الوطني، والتوحيد والتنمية، والتحديث".

عرفت مؤسسات المجتمع الأهلي في هذه المرحلة مرحلة من الانكفاء والانحصار نتيجة الصدمات الكبيرة التي تعرضت لها من الدولة الوطنية، ونتيجة تبني هذه الدولة توجهات سياسية واجتماعية غربية، ونتيجة توجه النخب الحاكمة نحو تفكيك مكوناته الأساسية (القبيلة) وإضعاف أسسه وأركانه (العلماء والمساجد والزوايا).

ويمكن تفسير أسباب توجه الدولة الوطنية نحو تفكيك ومحاصرة المجتمع الأهلي بنقطتين أساسيتين:

– سعى النخب الحاكمة إلى تحقيق الولاء الوطني العام والسيطرة على الدولة والمجتمع معا، وبالتالي لا يمكن لهذه النخب أن تسمح بوجود تنظيمات اجتماعية تتمتع بنفوذ اجتماعي وديني، يمكنها من مزاحمتها في ولاء الأفراد.

– ولع النخب الحاكمة بالأنظمة السياسية الغربية وتوجهاتها النظرية، وسعيها إلى بناء مجتمعات حديثة. إضافة إلى قوة التجاذبات الدولية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي.

ب– مرحلة التعددية 1989 – 2018

عرفت مؤسسات المجتمع الأهلي في فترة التعددية السياسية مراحل عدة تراوحت بين العودة القوية والملفتة، والحضور الرمزي في بعض الأحيان، كما عرفت هذه المرحلة تكيف العديد من تنظيمات المجتمع الأهلي مع القوانين التي تنظم الحركة الجموعية وتنظيم نفسها في جمعيات، في حين عرفت المرحلة الأولي من التعددية (89– 1991) انتشارا كبيرا للجمعيات الإسلامية التي أنشأها تيار الإسلام السياسي في البلاد.

ساهم التنافس الانتخابي في هذه الفترة في عودة وبروز المعطى القبلي حيث شكل الانتماء القبلي وقود الحملات السياسية في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وأصبح الوعاء القبلي المؤشر الأول في تحديد الفائزين فيها، كما ساهم هذا التنافس في بروز فئة الأعيان وعودتها إلى الواجهة السياسية والاجتماعية نتيجة لجوء المرشحين السياسيين إلى كسب ود ومساندة هذه الفئة.

شكل البعد الديني في هذه الفترة أساس تشكيل العديد من الجمعيات السياسية والثقافية والاجتماعية التي سيطرت على الساحة الجمعوية خاصة في الفترة التي سبقت توقيف المسار الانتخابي في جوان1991. كما عرفت الزوايا في هذه المرحلة اهتماما سياسيا كبيرا، فبرزت من جديد وتعاظم ظهورها وتأثيرها ونفوذها في هذه الفترة خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة.

إن الجديد في عالم المجتمع الأهلي في مرحلة التعددية هو تكيف العديد من تنظيمات هذا المجتمع مع القانون المنظم للعمل الجمعوي، وميلاد المجتمع الأهلي الحديث، حيث تحولت العديد من المؤسسات

التقليدية تحت قوة القوانين إلى جمعيات تسير وفق الأساليب الحديثة، إذ تحولت جماعات الخير إلى الجمعيات الخيرية، وجماعة المسجد إلى جمعية المسجد وتحولت الزاوية إلى جمعية الزاوية لكن لا بد أن نشير أن هذا التحول لم يغير من وضعيتها وهويتها وإنما ساعد على تكيفها وتطورها.

2- مكونات المجتمع الأهلي في الجزائر:

تطور المجتمع الأهلي في الجزائر بتطور المجتمع الجزائري، وتغيرت ملامحه وتبدلت مكوناته مع تعاقب المراحل والأزمنة، ومع تعاقب الصدمات التي تلقاها خاصة في زمن الاحتلال والدولة الوطنية. ولعل أهم ما يميز سيرورة تطور مكونات المجتمع الأهلي في الجزائر استمرار بعض مكوناته في شكلها التقليدي ولو بنوع من التغير في الشكل والوظائف، ومأسسة بعض مكوناته وإلحاقها بالجهاز الرسمي للنظام السياسي، وتكيف بعض مكوناته مع التطورات السياسية والقانونية، وبروزها في حلة جديدة وحديثة وهو ما ذهبنا إلى تسميته في هذا العمل بالمجتمع الأهلي الحديث.

2-1 المكونات التي استمرت في شكلها التقليدي:

عرفت مكونات المجتمع الأهلي الاجتماعية صدمات كبيرة خاصة في زمن الدولة الوطنية حيث تمكنت الدولة من تفكيك التشكيل التنظيمي لهذه المكونات، وتهميش وظائفها ورموزها، غير أن هذه الإجراءات لم تمنع هذه المكونات من الاستمرار رمزيا وثقافيا واجتماعيا، وفي بعض الأحيان وظيفيا، ومن بين هذه المكونات نتطرق إلى القبيلة والطائفة، والجماعة، والأعيان.

- القبيلة:

تعتبر القبيلة وحدة شعائرية اجتماعية ثقافية وسياسية معبر عنها بسلوكات وممارسات مختلفة، وبشعور الأفراد بروح الانتماء إلى تلك الوحدة، وتعتبر القبيلة ظاهرة إنسانية عالمية عرفها العديد من الشعوب. تعبر القبيلة عن اكبر الوحدات القرابية التي عرفها التاريخ البشري. ورغم كل مظاهر الحداثة والعصرنة والتقنية التي وصلت إليها البشرية، لا تزال القبيلة تحافظ على بقائها ودورها في الكثير من المجتمعات

حيث تصدرت في السنوات الأخيرة المشهد السياسي والاجتماعي للكثير من الدول خاصة العربية منها كاليمن والسودان والعراق.

يذهب العديد من المهتمين بهذا الموضوع إلى الإقرار بتلاشي القبيلة بالمفهوم الكلاسيكي في الجزائر منذ مدة تحت صدمات سياسة الدولة الوطنية، غير أن القبيلة في الجزائر لا تزال تتمتع بحضور قوي في المخيال السياسي والاجتماعي، والثقافي والاقتصادي للمجتمع حيث حافظت القبيلة عن استمرارها، وعن بعض أدوارها، ولو بطريقة غير رسمية، وهو ما يدعونا في هذا العمل إلى عد القبيلة ضمن مكونات المجتمع الأهلي الجزائري التي لا تزال تقوم بأدوار ووظائف هامة في المجتمع (سنتعرض إلى الحضور القبلي في الجزائر بنوع من التفصيل في عنصر قادم) .

- **الطائفة:**

اندثر مفهوم الطائفة من الاستعمال في الواقع الجزائري مع تلاشي العديد من الطوائف التي كانت تشكل البناء الاجتماعي للمجتمع كالطائفة التركية والطائفة الأندلسية. كما يتجنب أغلب الجزائريين استعمال هذا المفهوم في الواقع الجزائري باعتبار أن المجتمع الجزائري وحيد المذهب(مالكي المذهب) وأن الحضور الطائفي محصورا في منطقة صغيرة جدا وهي منطقة ميزاب. بينما نرى في هذا العمل أهمية التعرض إلى هذا المكون لما يتميز به من فاعلية واستمرار في الجانب التنظيمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي (إننا إذ نتعرض إلى طائفة بني ميزاب فإننا نتعرض لها باعتبارها طائفة دينية حيث تعرف الطائفة الدينية حسب أحمد شكري الصبيحي (2000) أنها مجموعة من المظاهر والممارسات يجسدها الأفراد الذين يشكلون معا كيانا ماديا متوافقا على عقيدة ما وعلى ضوء تعاليم هذه العقيدة المشتركة ينظمون علاقاتهم في تحصيل مصالحهم).

- **الجماعة:**

عرفت المجتمعات المحلية في الجزائر، سواء كانت تجمعات سكنية تتكون من مجموعة من القبائل أو الطوائف، أو القرى العديد من أصناف الجماعات التقليدية التي تتمتع بأشكال تنظيمية مختلفة، وتضطلع

بعدة وظائف وأدوار اجتماعية أهمها أدوار الصلح وتحقيق التضامن والضبط وخدمة مصالح المجتمع المعني. حيث عرفت القبائل الجماعة التي تتكون من وجهاء القبيلة، كما عرفت منطقة ميزاب حلقة العزابة في حين عرفت قرى منطقة القبائل (تاجماعت).

- الأعيان:

الأعيان وهم سادة البلد أو المدينة وأشرافها، ويتمتع الأعيان في الكثير من الدول العربية بأهمية كبيرة وباعتراف السلطة السياسية خاصة في الدول الملكية، حيث يشكلون مجالس الأعيان التي تقوم بأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية هامة، إذ يعين مثلا الملك في الأردن رئيس مجلس الأعيان. في حين يتمتع الأعيان في العديد من المجتمعات المحلية في الجزائر بأهمية كبيرة، ويقومون بأدوار الوساطة بين المجتمع والسلطات المحلية، كما يضطلعون بمهام الصلح والاستشارة كما حدث في منطقة خنشلة وميزاب مثلا.

2-2 المكونات التي أتبعها النظام السياسي إلى مؤسساته: المؤسسات الدينية الرسمية

دأبت الأنظمة السياسية التي حكمت الجزائر إلى السيطرة على الحقل الديني وتوجيهه من خلال السيطرة على مؤسساته بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. ويمكن إدراج سعي هذه الأنظمة إلى السيطرة على المؤسسات الدينية الأساسية ضمن الإشكالية الدينية في الجزائر التي تعكس العلاقة بين النظام السياسي والمجال الديني، ويترجم سعي النظام السياسي المتزايد إلى تحقيق النفوذ الديني من خلال السيطرة على البنيات المهيكلة للحقل الديني. عملت الأنظمة السياسية على مأسسة العديد من البنى الدينية وإلحاقها بأجهزتها الإدارية، وهي البنى التي أخذت مفهوم المؤسسات الدينية الرسمية كالمسجد والعلماء (مجلس الفتوى، المجلس الإسلامي الأعلى)، ومؤسسات التعليم الديني والوقف ومؤسسة الزكاة.

شكلت هذه المؤسسات عبر مراحل التاريخ الإسلامي الطويل جوهر المجتمع الأهلي التطوعي والمستقل في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري خصوصا.

تعتبر هذه المكونات (المؤسسات الدينية الرسمية) من المكونات الأساسية للمجتمع الأهلي في الجزائر لاستمرار أدوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الجزائري، ومحافظتها على هامش من الاستقلالية والطوعية رغم مجهودات النظام السياسي إحكام القبضة عليها (وهي الحالة التي نعتبرها حالة حادثة على هذه المؤسسات، ونابعة عن إرادة النظام السياسي السيطرة على الحقل الديني.)

ارتبطت المساجد والأوقاف والعلماء ومؤسسات التعليم الديني ومؤسسات الزكاة منذ بداية التاريخ الإسلامي مع بعضها البعض، وشد بعضها البعض، حيث كان المسجد منذ عهد النبي المنارة التي تجمع المسلمين ومركز الإشعاع الثقافي والتعليمي حيث شملت مؤسسات التعليم من كتاتيب ومدارس، واحتضنت العلماء والمدرسين، في حين شكل الوقف أهم جهة تمويلية للمساجد ومبادرتها الاجتماعية والثقافية.

عبر هذا الارتباط على العلاقة الوظيفية والغائية لهذه المؤسسات، وعبر عن تشابك هذه المؤسسات مما يؤكد عدم جدية تناول هذه المؤسسات منفردة، وضرورة النظر إليها كمجتمع منظم ومتماسك تتوزع بينه الأدوار والوظائف.

2-2-1 مكونات المؤسسات الدينية الرسمية:

1- مؤسسة الوقف:

تعبر ظاهرة الوقف ظاهرة اجتماعية بامتياز، ومؤسسة من أهم المؤسسات ذات الثقل الاقتصادي والتنموي والاستثماري التي لعبت دورا كبيرا وفاعلا في البناء الحضاري للمجتمعات العربية الإسلامية. ساهمت الأوقاف في تمويل العديد من الخدمات الأساسية للمجتمع، وإشباع الحاجات، وتحقيق الأهداف المجتمعية.

شكل الوقف ومؤسساته عبر مراحل التاريخ الإسلامي المؤسسة التمويلية المانحة، واضطلع بنفس الأدوار التي يضطلع بها القطاع الخاص اليوم في الدول الغربية من حيث تمويل المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية اتجاه قطاعات التعليم والصحة والتنمية والبنى التحتية ومساعدة الفئات المحرومة والمهمشة واضطلع بنفس الأدوار الاقتصادية التي يضطلع بها القطاع الثالث اليوم في الدول الغربية.

عبر الوقف ومؤسساته عن المبادرة المجتمعية الطوعية الغير هادفة للربح، والمستقلة عن النظام السياسي. وشكل موردا اقتصاديا هاما ساهم في خلق المشروعات الاقتصادية، وتفعيل الدورة الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويشير في هذا السياق سامي الصلاحات (2013) "إن المضمون الاقتصادي للوقف لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل. حيث يساهم الوقف في العملية الإنتاجية، إذ تنص التشريعات التنظيمية للوقف على استثمار المال الموقوف واستغلال الأصول الوقفية، ويعتبر العمل الاستثماري والإنتاجي أحد ضمانات استمرار وبقاء الوقف وتحقيق أهدافه". ساهم الوقف عبر التاريخ الإسلامي في محاربة ظاهرة الفقر، وتحسين قوة العمل والقدرات الإنتاجية وتوفير مناصب عمل خاصة في الأصول الوقفية المرتبطة بالقطاع الزراعي والصناعي والحرفي.

يعتبر الوقف آلية لإعادة توزيع الثورات، ووسيلة للتمويل الذاتي، وأداة لتخفيض الفوارق بين الطبقات وموردا للتنمية الحضرية من خلال إسهامه في إنشاء البنى الأساسية، وبناء الطرق، وتوفير الخدمات للمسافرين، وحفر الآبار. ويعتبر الوقف موردا اقتصاديا دينيا يوفر الإمكانيات لنشر الدعوة الإسلامية وبناء المساجد وتوفير مستلزماتها. ويعتبر الوقف موردا اقتصاديا اجتماعيا يستهدف معالجة القضايا الاجتماعية، وأداة لتعزيز روح الانتماء المجتمعي، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال مد يد المساعدة للمحتاجين والعجزة والأرامل، والتكفل بالأيتام والأرامل والمطلقات. كما يعتبر الوقف أداة لتعزيز الجانب الأخلاقي ودعامة أساسية للديناميكية الثقافية في التاريخ الإسلامي، حيث اتجهت الأوقاف إلى بناء الصروح الثقافية والقيام بمصالح واحتياجات العلماء والمدرسين. شكل الوقف المورد المالي الأساسي في مجال التعليم حيث اتجه الوقف إلى دعم وتشييد المنشات التعليمية كالمدارس والجامعات والقيام برعايتها وتوفير احتياجاتها. كما اهتم الوقف بالرعاية الصحية للأفراد، وشكل المصدر الأساسي لبناء المستشفيات والمدارس الطبية (خصصت الأوقاف للأطباء والفروع العلمية المختصة في الطب). كما ساهم الوقف في تخفيف الأعباء عن الدولة وتجييش الجيوش.

لعبت مؤسسات الوقف نفس الأدوار عبر جميع مراحل تطور المجتمع الجزائري، غير أن هذه المؤسسة تعرضت إلى صدمتين أساسيتين أفقدتها الكثير من الموارد وقللت من الإمكانيات وحصرت الكثير من

مجالات النشاط. الأولى كانت زمن الاستعمار حيث سيطر الاستعمار على معظم الأوقاف وتصرف فيها وفي مواردها ومنعها على مستحقيها ومجالاتها، ليضيع معظمها بعد خروجه بين ملكية للدولة وملكية للأشخاص، والصدمة الثانية لما ألحقت الدولة الأوقاف بمؤسساتها الرسمية حيث أهملت ونهبت وسلبت وقلت إيراداتها، كما تراجع الأفراد في المجتمع الجزائري عن حبس أملاكهم خوفا من سيطرة الدولة عليها وإهمالها.

2- مؤسسة المسجد:

شكل المسجد في بداية التاريخ الإسلامي نقطة التقاء البعدين الديني والسياسي، ولعب أدوارا مختلفة دينية سياسية ثقافية واجتماعية، كما يعتبر المسجد المؤسسة التعليمية الأولى في المجتمعات الإسلامية والمؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية التي تصنع الوعي الجمعي في هذه المجتمعات. كما لعب المسجد دورا رياديا وحضاريا في تأسيس ركائز الأمة الإسلامية والحفاظ عليها وصيانة القوانين والنظم التي تحكمها، وإبراز المبادئ والقيم والمثل الاجتماعية التي تضبطها. كما لم تقتصر العناصر الوظيفية للمساجد عن البعد الروحي في حياة الأفراد وممارسة الطقوس العبادية، بل تخطي ذلك إلى ما هو أبعد كإدارة الدولة ومؤسساتها ومرافقها بما في ذلك تولي مهمة القضاء. فرسالة المسجد لم تكن مقصورة على الصلاة، ففيه يجتمع المسلمون للتشاور قي القضايا السياسية وقضايا الشأن العام، وفيه تعلن الأوامر وتقدم الخدمات العامة، وتعقد حلقات العلم وتتم جلسات التعليم، فالمسجد في الإسلام مؤسسة دينية وسياسية واجتماعية ومؤسسة ثقافية شعائرية.

3- مؤسسات التعليم الديني:

لعبت المساجد والكتاتيب الملحقة بها أدوارا تنويرية وفكرية هامة في التاريخ الإسلامي حيث كان المسجد أكبر معهد للدراسة وأهم معهد للثقافة، وكانت عمليات التعليم والتدريس والإقراء تتم وفق نظام الحلقات والمجالس التي تعقد بالمساجد، بينما يتم تعليم الصبيان في الكتاتيب التي كانت تنشأ في أطراف المساجد ثم في المدارس في مراحل لاحقة. كما قامت بمهمة التعليم في التاريخ الإسلامي كالجوامع ودور العلم والمكتبات والمدارس.

ويندرج خلق الفضاءات المختلفة للتعليم في المراحل التاريخية الأولى من الدعوة الإسلامية كما أشار العمري (2003) "ضمن مهمة التعريب ونشر مبادئ الدين الإسلامي وترسيم أنساق من القيم الدينية الجديدة، إذ أن الفتح الإسلامي لمختلف الأمصار لم يكن فتحا عسكريا فحسب بل كان أيضا فتحا ثقافيا مميزا. وقد كان التعليم من أهم الطرق التي توخاها المسلمون من أجل أنجاز تلك المهام عبر مؤسستين أساسيتين هما الكتاب والمسجد".

4- **العلماء:**

شكل العلماء روح المؤسسات الدينية الأخرى، وكان لهم دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية الإسلامية حيث اضطلع العلماء بتسيير المساجد ومرافقها وبمهام الفتوى وبمجالات التعليم والتدريس، وبالقضاء والدعوة، وبالإرشاد والتوجيه، وصناعة الرأي العام كما اضطلع العلماء بمهام النهي على المنكر والأمر بالمعروف وإصلاح ذات البين، ومهام النصح للحاكم والمحكوم على حد السواء. كما كان للعلماء أدوارا كبيرة في الحركة الفكرية وظهور المذاهب والفرق والطوائف الدينية، ودورا كبيرا في قيام الثورات على الحكام، كما شكل العلماء المرجعيات الطائفية والمؤسسات المذهبية.

2-3 المكونات التي تخضع للمنظومة القانونية – المجتمع الأهلي الحديث –

عرفت التجربة العربية الإسلامية والتجربة الجزائرية العديد من الجماعات التي اتجهت إلى العمل التطوعي النابع عن البعد العقائدي حيث عرفت جماعات المساجد التي عملت على بناء المساجد وتعميرها والقيام بأدوارها، والجماعات الخيرية أو أهل البر والإحسان والتي اتجهت إلى مد يد المساعدة إلى الفقراء والمحتاجين والاهتمام بالأيتام والعجزة والأرامل والمطلقات والاهتمام بالمرضى، كما شمل العمل الخيري المصالح العامة للمجتمع بالاهتمام بالمرافق العامة والمحيط. وقد عبرت هذه الجمعيات بكل صدق على مجال العمل التطوعي الاجتماعي المستقل طيلة قرون من الزمن، غير أن النظم السياسية الحديثة اتجهت إلى ضبط هذه الجماعات بقوانين تحدد آليات إنشائها وتسييرها ونشاطها مما فرض عليها أنماط من التحول حيث أصبحت جماعات المساجد تعمل في إطار جمعيات المساجد أو لجان المساجد، وجماعات

أهل البر والإحسان في إطار الجمعيات الخيرية. كما خضعت الزوايا الدينية إلى التنظيم القانوني وأصبحت مؤسسات الزوايا.

أ- الجمعيات المسجدية:

تشكلت جماعات المساجد في التاريخ الإسلامي نتيجة الأهمية البالغة للمساجد في المجتمعات العربية الإسلامية وارتباطها بالأبعاد الحضارية والدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث اتجه المسلمون إلى بناء المساجد وعمارتها والقيام بمصالحها ووظائفها، مما جعلها من أهم الظواهر الاجتماعية في التاريخ الإسلامي، كما ضمت هذه الجماعات نخب المجتمعات من علماء ومدرسين ووجهاء وأشراف ومتطوعين. وقد اتسمت هذه الظاهرة عبر مراحل التطور الإسلامي بالطوعية والاستقلالية المادية والإدارية عن النظام السياسي. غير أن الظروف التي عرفتها المجتمعات العربية في العصر الحديث أفرزت ظروف سياسية أدت إلى تقنين عمل هذه الجماعات. حيث اتجهت القوى الاستعمارية إلى تعطيل هذه الظاهرة، ومنع عمليات بناء المساجد، بل تحويل المساجد التي كانت موجودة سابقا إلى جهات أخرى، ثم ذهبت إلى تقنين هذه العملية فيما بعد.

- **مرحلة الاستعمار:**

يعود تاريخ ظهور الجمعيات المسجدية الخاضعة للقوانين السياسية إلى المرحلة الاستعمارية وبالضبط إلى العقود الأولى من القرن العشرين، وإلى ما بعد صدور قانون 1901. وتعد الجمعية الدينية التي أنشئت في باتنة عام 1922 برئاسة الدكتور ابن خليل والتي شيدت مسجد المدينة (المسجد العتيق) ومدرسة بجانبه أول جمعية مسجدية من هذا المنظور. ثم تلتها الجمعيات الفرعية لجمعية العلماء المسلمين التي تأسست عام 1931 وأسست العديد من المساجد في المناطق الحضرية والقرى.

- **مرحلة الإستقلال:**

عرفت جمعيات المساجد في مرحلة الاستقلال عدة محطات تباينت بين التضييق والتمكين ويمكن تلخيصها في المراحل التالية:

- **مرحلة العهد الاشتراكي والحزب الواحد:**

اتجهت الدولة عقب الاستقلال إلى وضع قيود كبيرة أمام إنشاء مؤسسات اجتماعية خارج هياكل الحزب واتجهت إلى بسط نفوذها على المؤسسات المهيكلة للحقل الديني، غير أن هذا الإجراء لم يمنع الترخيص بإنشاء جمعيات مكلفة بتشييد المساجد. بينما عملت الدولة على تقنين ومراقبة هذا المجال من خلال إصدار قوانين تحدد إجراءات التأسيس، حيث أشترط القانون الصادر في 03 ديسمبر 1971 لتأسيس الجمعيات الدينية الموافقة المسبقة المزدوجة لوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الدينية، وموافقة السلطات المحلية ممثلة في الولاية وإدارة الشئون الدينية.

- **مرحلة التعددية السياسية:**

بعد أحداث أكتوبر وصدور قانون 24 ديسمبر 1990 عرفت الجمعيات المسجدية منحى جديد، حيث عرفت مرحلة من الانفتاح والإجراءات المقبولة حسب القانون 90-31، مما أدى إلى ارتفاع كبير لطلبات التأسيس، كما شهدت عملية بناء المساجد حركة غير مسبوقة. غير أن الظروف السياسية التي واكبت هذه المرحلة أرخت بضلالها على التعديلات القانونية الصادرة في المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 23 مارس 1991 المتعلقة ببناء المساجد وتنظيمها حيث ألزم القانون الجديد الجمعيات الدينية بالحصول على الاعتماد القانوني، وإذن إداري من الجهة الولائية المعنية، وإلزامية الحصول على رخصة البناء، وتحري القبلة. وهو القانون الذي عرقل نسبيا حركية الجمعيات الدينية وضيق عليها وعرض العديد منها إلى المتابعات القضائية. إضافة إلى الظروف الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد عقب هذا التاريخ والتي ساهمت في التراجع النسبي لهذا النشاط.

ساهمت تقارير المفتشية العامة القاضية بتدخل الجمعيات في تسيير المساجد، وانفلات عمليات مراقبة جمع التبرعات إلى تفرد وزارة الداخلية بمنح الاعتماد، بصدور التعليمة رقم 08 بتاريخ 27 جانفي 1998 التي تحدد الشروط القانونية الجديدة لتأسيس وتنظيم لجان المساجد وتسيير المساجد حيث نصت هذه التعليمة على:

- حل جميع الجمعيات التي تأسست استنادا إلى القانون 90-31 ونقل جميع الأملاك العقارية والمنقولة إلى وزارة الشؤون الدينية.
- نصت التعليمة رقم 08 في المادة 4- 5 على أنه لا تؤسس اللجان الدينية قانونا إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة والصريحة لناظر الشؤون الدينية ثم والي الولاية حسب الإجراءات القانونية النظامية.
- أنشأت التعليمة رقم 08 لجنة ولائية لمراقبة نشاط الجمعيات.
- حددت التعليمة رقم 08 مقاييس انتخاب لجان المساجد.
- أسقطت التعليمة 08 المفهوم القديم للجمعية وحل محله مفهوم اللجان الدينية.
- حددت التعليمة 08 مهام اللجان ببناء المسجد وخدمته، وأكدت على إبعادها عن مهام تسيير المسجد ونشاطه.
- أحدثت التعليمة 08 هيكلية جديدة للجان المسجد من خلال إنشاء هيئة سمتها الاتحادات الولائية لتأطير نشاطات اللجان عبر التراب الوطني.

عملت الدولة الجزائرية عبر مراحل عدة ونتيجة للظروف السياسية المتعلقة بكل مرحلة إلى إصدار قوانين تحدد آليات إنشاء وتسيير الجمعيات الدينية المسجدية، حيث نلاحظ أن الدولة سعت إلى مراقبة نشاط هذه الجمعيات وإبعادها عن التدخل في تسيير المساجد، وأفردت لهذا النوع من الجمعيات قوانين خاصة.

ب – الجمعيات الخيرية:

عرفت المجتمعات الإسلامية والمجتمع الجزائر جماعات أهل البر والإحسان أو جماعات الخير منذ بداية التاريخ الإسلامي، حيث عمدت هذه الجماعات طوعا وبكل استقلالية إلى تقديم يد المساعدة للفقراء والمساكين والمرضى والعجزة، واتجه بعضهم إلى كفالة الأيتام ومساعدة الأرامل والمطلقات، كما اتجه البعض الآخر إلى الأعمال الخيرية الحضرية كبناء المساجد والمرافق، والمستشفيات وحفر الآبار، وساهم

البعض في مجالات التعليم والتربية والدعوة. مما عبر على روح التكافل الاجتماعي الذي دعت إليه القيم الإسلامية.

اتجهت الدولة الجزائرية إلى تقنين العمل الخيري من خلال إصدار مجموعة من القوانين لتنظيم العمل الخيري، وذلك بفرض إنشاء الجمعيات الخيرية.

تشكل الجمعيات الخيرية الصيغ المؤسسية للعمل الخيري الحديث، باعتبارها جمعيات تطوعية غير هادفة للربح، حيث تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية وتعليمية وصحية وكل ما له علاقة بالخدمات الاجتماعية دون أن يكون لها هدف للربح. كما أنها تتشكل طوعيا من عدد من الأشخاص هدفهم عمل الخير وخدمة الغير. وتعتمد الجمعيات في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والمساعدات من المجتمع أو الدولة.

أخذ العمل الخير الجمعوي مكانا صريحا لدى المشرع الجزائري من خلال اعترافه بالجمعيات الخيرية الناشطة في المجال الخيري، حيث نصت المادة 02 من القانون 12-06 على مفهوم الجمعية بصفة عامة، عبر مفهوم الجمعية في هذا القانون عن تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غبر محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني. خضعت الجمعيات الخيرية في مجال التأسيس والتسيير للقانون 90-31 ثم للقانون 12-06 بعد ذلك.

إننا إن نعد هذه التنظيمات باختلاف مجالات نشاطاتها سواء جمعيات فعل الخير وتقديم المساعدات أو جمعيات كفالة الأيتام أو جمعيات مساعدة المرضى ضمن مكونات المجتمع الأهلي لاستمرار نشاطها القائم على المنح أي التمكن كما كان ذلك من قبل، وعدم قيامها على مبدأ التمكين الذي تقوم عليه مؤسسات المجتمع المدني في الغرب.

ج- الزوايا:

شكلت الزوايا أحد أهم المؤسسات الدينية في التاريخ الحديث للمجتمع الجزائري، حيث لعبت هذه المؤسسات دورا كبيرا في العهد العثماني سواء في المجال الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي حيث تميز العهد العثماني بالإسلام الصوفي ألطرقي، بينما لعب المرابطون وشيوخ الزوايا دور الوساطة بين الحكم المركزي والمجتمعات المحلية، كما كان للزوايا دورا ثقافيا هاما خاصة في المجال التعليمي من خلال مدارسهم وكتاتيبهم، كما كان لها دورا كبيرا في المجال الاجتماعي سواء في مجال مساعدة المحتاجين وإيواء عابري السبيل وطالبي العلم أو مجال القيام بحوائج الناس من قضاء وصلح وضبط اجتماعي. وقد كان للزوايا دورا كبيرا في زمن الاستعمار في الحفاظ على الهوية الوطنية والقيم الإسلامية خاصة بعد أن سيطر المستعمر على أغلب المؤسسات الدينية في الحضر، كما كان للزوايا دورا هاما في تنظيم المقاومات الشعبية، حيث قادت الطريقة الدرقاوية انتفاضة 1840- 1848 بزعامة الشيخ الحاج موسى الدرقاوي، وقادت الزاوية الشيخية ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 - 1865، وقادت الزاوية الرحمانية انتفاضة 1871 بقيادة الشيخ المقراني ...

لم تسلم الزوايا من مضايقات الاستعمار بعد أن تفطن لدورها في المقاومة حيث أصدر مرسوم 18 أكتوبر 1892 المتعلق بالتعليم الابتدائي الخاص بالأهالي والذي نص على إدماج مدارس الزوايا في المدارس الخاصة وإخضاعها إلى مراقبة المفتشية الأكاديمية، كما استولى المستعمر على أغلب أملاك وأوقاف الزوايا.

عانت الزوايا مرحلة من التهميش خاصة في المراحل الأولى من الاستقلال، ويعود ذلك حسب رأينا إلى تبني النظام السياسي خيار استقطاب علماء جمعية العلماء المسلمين، وإلى خلفية الصراع الذي حدث بين جمعية العلماء والزوايا الذي نشأ في أعقاب تأسيس الجمعية. عرفت الزوايا مرحلة انتعاش واستعادة البريق مع مجيء بوتفليقة إلى السلطة حيث أعاد للزوايا مكانتها وسهر على تدعيمها ويتجلى ذلك من خلال تقليد أحد أبناء الزوايا والطرقية وزارة الشؤون الدينية ممثلة في شخص بوعبد الله غلام الله. اتجهت الزوايا في

هذه الفترة إلى تشكيل جمعيات باسم كل زاوية، وتأسيس جمعية وطنية للزوايا، وذلك لتسهيل عملية اندماجها في الحركة الجمعوية من جهة، ولتسهيل حصولها على الدعم المالي والبشري من جهة أخرى.

3- المجتمع الأهلي والواقع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري منذ بدايات تاريخه مؤسسات اجتماعية، تطورت بتطور خبرة هذا المجتمع واضطلعت بالعديد من الأدوار والوظائف الاجتماعية، وساهمت في صناعة التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي له.

عرفت تنظيمات المجتمع الأهلي مراحل مختلفة من الازدهار والانحصار، غير أنها تمكنت من الاستمرار، والحضور المادي والوظيفي، والتأثير على كل جوانب الحياة.

3-1 المجتمع الأهلي والواقع السياسي:

ما تزال مكونات المجتمع الأهلي تسجل حضورا قويا في الواقع السياسي خاصة تلك المكونات المنبثقة عن البنية الاجتماعية، والمنبثقة عن الدين، حيث ما تزال هذه المكونات تعكس مختلف ظواهر الصراع والتوظيف السياسي في المجتمع الجزائري.

أ- القبيلة والأعيان أفق سياسي في الجزائر:

ارتبط النظام القبلي بالتاريخ السياسي الجزائري من خلال جدلية العلاقة بين - القرابة – القبيلة – السياسة، بداية من دولة المرابطين والموحدين، والزيانيين .....حيث كان النظام السياسي وراثيا قبليا وصولا إلى الحكم العثماني الذي شكلت فيه جدلية الحكم المركزي والحكم المحلي أهم سماته، في حين كان نظام دولة الأمير نظاما سياسيا قبليا خالصا.

تعرضت القبيلة في الجزائر إلى العديد من الصدمات التي أدت إلى فقدان هذا التنظيم العديد من المقومات، خاصة في زمن الاستعمار من خلال انتزاع الأملاك العقارية، وفي زمن الدولة الوطنية من خلال محاولات النظام تفكيك البنية التنظيمية للقبيلة، وإبعاد شيوخها عن الحقل السياسي الرسمي. لكن

رغم كل هذه المحاولات والصدمات تمكنت القبيلة من الاستمرار في هذا الحقل من خلال استمرار السلوكات القائمة على العصبية والانتماءات المحلية (الجهوية والمناطقية)، وتأسس النظام الجزائري على مجموعة من العصب (القبلية السياسية) التي تتجاذب النفوذ السياسي.

برزت القبيلة في الجزائر في هذا الحقل في العديد من المرات لعل أهمها حركة العروش في بلاد القبائل عام 2001 حيث عكست هذه الظاهرة قدرة تلك التنظيمات على التأثير في الحقل السياسي، والقدرة على تجنيد الأفراد والجماعات في هذا المجال .

أكدت العديد من الدراسات الحضور القوي للقبيلة في إطار الصراع حول السلطة أو التقرب منها، خاصة في المجتمعات المحلية، أين تحول التنافس الانتخابي في هذه المجتمعات إلى صراع قبلي واضح المعالم على السلطة، وفي هذا السياق ذهبت رحمة بورقية (1991) إلى " أن غياب القبيلة كمؤسسة اقتصادية واجتماعية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء والهوية المحلية، ذلك ما يجعل من القبيلة عنصرا من العناصر الثقافية الاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة داخل حقل الصراع والتنافس على السلطة أو التقرب منها. إن تركيز النخب المحلية على انتمائها إلى منطقة معينة مع توظيف العلاقات القبلية والقرابية يرجح خلال اللحظات الحاسمة في التنافس عن السلطة والتي تكون الانتخابات الإطار الملائم لها". بينما ذهبت دراسة خداوي محمد (2014) إلى" أن عملية استخدام القبيلة كإستراتيجية لمواجهة الآخر، استمرت في المجتمعات المحلية حيث يتم استعمال هذه الإستراتيجية داخل حقل الصراع عن السلطة أو التقرب منها، مما يعد عملية قبلنة للحياة السياسية في المجتمع المحلي، أين يتم تجنيد جميع الطاقات العروشية خلال الانتخابات للرفع من حظوظ الصعود، وإضعاف حظوظ المنافسين الآخرين".

من خلال التحليل المبين أعلاه يمكن القول أن الانتماء القبلي لا يزال من أهم الفاعلين الرئيسين في تكوين الثقافة السياسية في الجزائر خاصة في المجتمعات المحلية.

ب- التوظيف السياسي للمؤسسات الدينية في الحقل السياسي:

تعتبر الظاهرة الدينية ظاهرة سياسية تاريخية في المجتمعات العربية والإسلامية. عرف التاريخ السياسي للمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية حضورا قويا للمؤسسات الدينية حيث ساهمت المساجد والعلماء والزوايا في صناعة هذا التاريخ.

عرفت مرحلة الاستقلال العديد من مراحل الصراع السياسي بين العلماء والسلطة (الصراع بين جمعية العلماء بقيادة البشير الإبراهيمي وحكم بن بلة، والصراع بين جمعية العلماء أو جمعية القيم بقيادة عبد اللطيف سلطاني وحكم بومدين). كما عرفت هذه المرحلة العديد من محطات التوظيف السياسي للمؤسسات الدينية (حاولت السلطة في اتجاه سياسة التبرير(تبرير التوجه الاشتراكي) توظيف جمعية العلماء من خلال إدماج بعض أعضائها في المؤسسات الرسمية كوزارة الشؤون الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى. وسعت إلى إلحاق العديد من المؤسسات الدينية كمؤسسة الوقف والمسجد والتعليم الديني وتحويلها إلى مؤسسات دينية رسمية بهدف احتكار التوظيف السياسي لهذه المؤسسات وإبعادها عن الأطراف الأخرى).

رغم كل محاولات السلطة احتكار التوظيف السياسي للمؤسسات الدينية، تمكنت عدة أطراف أخرى من منازعتها هذا المجال حيث اندلعت في عهد الشاذلي بن جديد معركة المساجد بين السلطة والتيارات الإسلامية، أين تمكنت الجبهة الإسلامية من السيطرة على المساجد وتوظيفها لصالح خطابها السياسي ما جعل السلطة تسارع إلى تكثيف الإجراءات وإصدار القوانين لاستعادة السيطرة عليها. ورغم تركيز السلطة على فكرة إبعاد المؤسسات الدينية عن التوظيف السياسي، أقحمت المساجد والزوايا في العديد من المرات في المعترك السياسي، وأصبحت الزوايا قبلة السياسيين ومزاراتهم سواء للحصول على مباركتهم أو الحصول على مساندتهم السياسية، ولعل الجولات التي قام بها الرئيس إلى الزوايا وجولات الوزير شكيب خليل مؤشر هام على ذلك.

2-3-2 المجتمع الأهلي والواقع الاجتماعي:

تطبع مكونات المجتمع الأهلي الواقع الاجتماعي الجزائري، حيث تعكس مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري البنية الاجتماعية لهذا المجتمع، وتعكس في نفس الوقت الديناميكية الاجتماعية في مجالات التكافل والتضامن والضبط الاجتماعيين. ينتظم المجتمع الجزائري في جماعات اجتماعية وسيطة تضطلع بالوظائف الحقوقية ووظائف الصلح وفك النزاعات. في حين تضطلع التنظيمات الدينية بمختلف أشكالها بالعديد من الأدوار الاجتماعية.

أ- البناء الاجتماعي في الجزائر: مكوناته ووظائفه:

تعكس العائلة الممتدة السمة الأساسية للمجتمع الجزائري، بينما تشكل القبيلة البنية التنظيمية للمجتمع الجزائري خاصة في المجتمعات المحلية، أين تضطلع هذه المكونات بالعديد من الوظائف والأدوار.

العائلة الممتدة:

تعتبر العائلة الممتدة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات في المجتمع الجزائري، تتمحور بها وحولها حياة الناس، وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية وحتى الثقافية والسياسية. فالعلاقات الاجتماعية في الجزائر ما تزال في غالبيتها حتى في المدن علاقات أولية، لا رسمية، تعاونية، وبنية المجتمع هي بنية عائلية، والشكل السائد هو بنية العائلة الممتدة، فالعائلة في الجزائر هي ميدان التفاعلات المستمرة، ومؤسسة اجتماعية تشكل الوسيط بين شخصية الفرد والمجتمع، وميدان التنشئة الاجتماعية، وبناء شخصية الفرد. والعائلة في خصائصها في الجزائر هي صورة مصغرة للمجتمع.

القبيلة:

اتجهت الحكومة الاستعمارية في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى تكريس البنية القبلية للمجتمع الجزائري، حيث عمدت عندما قررت بناء الحالة المدنية للمجتمع الجزائري إلى ربط الأفراد بالانتماء القبلي، ويرد هذا الإجراء في شهادات الميلاد اليوم بالنسبة للأشخاص المولودين قبل الثورة الجزائرية (اسم الشخص والوالد والعرش) الذي ينتمي إليه. بينما اتجهت حكومات الاستقلال إلى إلغاء هذا الشكل من شهادات الميلاد، بإلغاء الانتماء إلى العرش في محاولة منها رفض التاريخ القبلي، والاتجاه نحو تكريس

مفهوم الدولة الوطنية. غير النقطة الهامة التي نود أن نشير إليها في هذا العمل هي أن النظام الجزائري رغم حرصه واتجاهه نحو محو الانتماء القبلي للفرد الجزائري من الحالة المدنية، كرس الاسم العائلي في الحالة المدنية، ونشير هنا أن الاسم العائلي في الحالة المدنية لا يعكس اسم العائلة النووية ولا اسم العائلة الممتدة بل يعكس اسم البطن أي اسم مجموعة من العائلات الممتدة التي تعود إلى جد واحد، مما يدعونا بكل ثقة إلى القول أن النظام المدني الجزائري كرس البنية القبلية للمجتمع المدني من خلال تكريس بنية البدنة عن طريق تكريس الاسم العائلي. ويشير في هذا السياق عاطف وصفي (1971)" أن الأقسام الفرعية التي تصدق على الكثير من القبائل هي: البدنة – العشيرة – الفخذ – البطن – القبيلة . حيث تشكل مجموعة من الأسر الممتدة البدنة، ويقصد بالبدنة مجموعة من الأفراد المنحدرين من سلف مشترك معلوم، وتمتد عادة من أربع إلى خمس أجيال". وهو التعريف الذي يصدق بقوة على الاسم العائلي المعتمد في الحالة المدنية للدولة الجزائرية.

إن هذه الحقيقة وهذا الواقع المدني يمكن بكل ثقة من التأكيد على أن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هي بنية قبلية. وأن القبيلة ما تزال مستمرة مدنيا في المجتمع الجزائري من خلال استمرار البني الفرعية الأساسية ممثلة في العائلة الممتدة والبدنة، هذه الأخيرة التي كرس وجودها وبقاءها القانون المدني من خلال تكريس الاسم العائلي، رغم محاولاته القضاء على الاسم العشائري. ولعل استمرار العائلة الممتدة والبدنة مدنيا وواقعيا تشكل أهم الأسباب الرئيسية في استمرار العشيرة والقبيلة رمزيا وثقافيا في المجتمع الجزائري.

الوظائف الاجتماعية للقبيلة وفروعها:

لا تزال القبيلة وفروعها (العائلة الممتدة، البدنة) تقوم بالعديد من الأدوار والوظائف الاجتماعية خاصة وظائف التضامن والتكافل الاجتماعي والضبط الاجتماعي، ولعل أصدق صورة عن هذه المظاهر استمرار اشتراك عناصر البدنة والعشيرة في جمع الدية وتقديمها لعائلة الضحية في حالات القتل غير العمد خاصة في المجتمعات المحلية.

ب- الجماعات الاجتماعية:

تشكل الجماعات الاجتماعية أهم البنى الوسيطة في المجال الاجتماعي حيث تضطلع هذه الجماعات بالعديد من الأدوار والوظائف خاصة الدور الحقوقي من خلال عملية الصلح ودفع الحقوق كما تقوم بالسهر على عمليات الزواج الشرعي الغير مدني وعلى حل مشاكل الطلاق والمنازعات، كما تسهر على تقديم المساعدات إلى المرضى والمحتاجين. وتعتبر تاجماعت وحلقة العزابة من بين أهم هذه الجماعات في المجتمع الجزائري.

ج- المؤسسات الدينية:

تلعب المؤسسات الدينية دورا اجتماعيا كبيرا في الحياة الاجتماعية خاصة المساجد والزوايا والوقف، وذلك من خلال المجهودات الخيرية التي تقوم بها سواء تلك المجهودات التي تقوم بها مؤسسات سبل الخيرات التابعة لمؤسسة المسجد أو تلك التي تقوم بها المساجد عن طريق جمع المساعدات وتوزيعها على الفقراء أو الدعوة إلى ذلك. إضافة إلى الدور الكبير للزوايا في العمل الخيري وهو الأمر الذي منحها القوة في الاستمرار والتأثير. دون أن نغفل دور الوقف في هذا المضمار. كما تلعب الجمعيات الخيرية دورا كبيرا في المجتمع خاصة نتيجة تنوع مجالات نشاطها سواء اتجاه مساعدة الفقراء والمحرومين أو اتجاه كفالة الأيتام ومساعدة الأرامل والمطلقات، أو اتجاه مساعدة المرضى والعجزة. وهي أدوار اجتماعية هامة تساهم في تخفيف الأعباء عن هذه الفئات.

2-3-3 المجتمع الأهلي والواقع الثقافي:

تشكلت المنظومة الثقافية للمجتمع الجزائري من عاملين أساسيين هما الموروث الاجتماعي التي تشكل البنية الاجتماعية المصدر الأساسي له، والموروث الديني الذي يشكل الدين الإسلامي المصدر الأساسي له. ورغم كل مظاهر الحداثة التي تميز المجتمع الجزائري غير أن معظم السلوكات تخضع في مجملها للاعتبارات الاجتماعية والعائلية، وللاعتبارات الدينية. حيث تشكل مكونات المجتمع الأهلي المؤسسات الأساسية لصناعة القيم، والمؤسسات الرئيسية لتوجيه السلوك في المجتمع. وهو الأمر الذي يفسر غلبة

وسيطرة ثقافة القرابة والولاء والانتماء على جميع مجالات الحياة (السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية). ويفسر أيضا غلبة المعايير الدينية في عملية تمييز الفعل والحكم عليه.

2-3- 4 المجتمع الأهلي والواقع الاقتصادي:

تميز مكونات المجتمع الأهلي الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث تعكس العائلة آليات انتقال الثروة، في حين لا تزال القبائل تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي (أرض العروش)(وهو الدليل على استمرار الملكية الجماعية القرابية، ولعل استمرار الصراعات التي تنشأ بين العشائر حول ملكية الأراضي أو حق استغلالها مثل الاشتباكات التي حدثت في خنشلة في 2015 دليل آخر على استمرار مثل هذه الملكية). كما تشكل ظاهرة انتشار المؤسسات الاقتصادية العائلية والملكيات العائلية الفلاحية مؤشر ثاني لسيطرة المكونات الأهلية على الواقع الاقتصادي الجزائري. (ظهور المؤسسات الاقتصادية العملاقة بأسماء عائلية كالإخوة بن حمادي والإخوة عموري)، غير أن المؤشر المهم في استمرار الذهنية الأهلية في المجال الاقتصادي هو تسيير هذه المؤسسات من طرف مالكيها (تسيير عائلي) وليس من طرف مجالس إدارة كما هو معمول به في البلدان الغربية.

المناقشة:

تعتبر ظاهرة المجتمع الأهلي في الجزائر (كما بينا أعلاه) ظاهرة اجتماعية تاريخية معقدة ومتشابكة حيث ترتبط بعض مكونات المجتمع الأهلي في الجزائر بالبنية الاجتماعية الموروثة عن التاريخ العميق للمجتمع، وتعود جذور البعض منها إلى التاريخ الإسلامي، وترتبط بالحقل الديني والبعد العقائدي الإسلامي لهذا المجتمع.

عبر المجتمع الأهلي قبل الدولة الحديثة وطيلة قرون طويلة عن المجتمع التطوعي الغير هادف للربح وعن المجتمع المستقل ماليا وتنظيميا وإداريا عن الدولة، خاصة مع اضطلاع مؤسساته الأساسية (الوقف) بدور الجهة التمويلية المانحة وانفراد الكثير من مؤسساته بالمجال الاجتماعي والديني والتعليمي والثقافي والصحي والحضري دون أن يكون للدولة أي دور في هذه المجالات.

عرف المجتمع الأهلي منذ بداية الدولة الحديثة عمليات احتواء وإدماج وسيطرة بدأت مع تأسيس إيالة الجزائر في العهد العثماني ثم مرحلة الاستعمار وصولا إلى مرحلة الدولة الوطنية حيث ألحقت أهم مؤسسات المجتمع الأهلي بالنظام الإداري الرسمي الأمر الذي أدى إلى بروز ما أصبح يسمي بالمؤسسات الدينية الرسمية وهي مؤسسة المسجد ومؤسسة الوقف ومؤسسات التعليم الديني والعلماء. بينما تعرضت أهم مكونات المجتمع الأهلي المنبثقة على البنية الاجتماعية إلى صدمات كبيرة ومؤثرة وعمليات تفكيك وإبعاد عن الساحة السياسية والاجتماعية، حيث اتجهت الدولة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال إلى تفكيك البنية الاجتماعية القبلية، وتهميش المؤسسات الاجتماعية المنبثقة عنها، في محاولة إعادة إنتاج المجتمع الجزائري في صورة مجتمع وطني حديث، وبهدف تحقيق الولاء المطلق للدولة الوطنية. في حين فرض على بعض مكوناته التأقلم مع القوانين المنظمة للعمل الجمعوي وتحولها إلى جمعيات (الجمعيات الدينية (جماعات المساجد) الجمعيات الخيرية، مؤسسات الزوايا) وهي الجمعيات التي شكلت حسب ما ذهبنا إليه في هذا العمل المجتمع الأهلي الحديث.

وتجدر الإشارة أنه رغم كل محاولات الاحتواء والسيطرة والتفكيك، لا تزال مكونات المجتمع الأهلي تساهم في التأثير على السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية، ولا تزال تتمتع بنفوذ كبير على الأفراد والجماعات، وتطبع كل جوانب الحياة في المجتمع الجزائري. فالمجتمع الجزائري مهما قيل لا يزال مجتمعا دينيا، حيث يتحكم الدين الإسلامي في ميولات وتوجهات شرائح عريضة من المجتمع الجزائري. والمجتمع الجزائري مهما قيل لا يزال مجتمعا قبليا سواء من حيث استمرار القبيلة ثقافيا ورمزيا أو من حيث استمرار القبيلة في المجتمع الجزائري واقعيا ومدنيا، وذلك من خلال استمرار بناها الأساسية والقاعدية (العائلة الممتدة – البدنة) (فالعائلة الممتدة هي السمة الأساسية للمجتمع الجزائري، والبدنة كرسها القانون المدني في الحالة المدنية من خلال الاسم العائلي، وهو الاسم الذي يشير إلى العديد من العائلات الممتدة التي تنتسب إلى جد واحد وتكونت عبر ثلاثة إلى أربعة أجيال. كما يمكن إثبات الطابع القبلي للمجتمع الجزائر حضريا حيث تأخذ أغلب التجمعات السكنية الصغيرة (بلديات – قرى– مداشر) اسم أولاد كذا). وأنه رغم محاولة الدولة السيطرة على المساجد والعلماء لا تزال هذه المؤسسات تتمتع بهامش كبير من الحرية، وهي أقرب إلى المجتمع منها إلى الدولة. وأنه رغم محاولة وسم بعض مكونات

المجتمع الأهلي بالحداثة والتنظيم المدني (الجمعيات الخيرية، الزوايا) غير أن المجتمع ينظر إليها كجمعيات دينية من جهة، وأفرادها يستخدمون الخطاب الديني في نشاطاتهم وتعاملهم مع المجتمع وانتمائهم لها انتماء عقائديا بالدرجة الأولى.

وتجدر الإشارة أيضا أنه رغم كل مظاهر الحداثة في المجتمع الجزائري ما تزال معظم أنماط السلوك الأهلية تطبع الحياة في هذا المجتمع، فالمجتمع الجزائري تسيطر عليه أنماط الولاء القرابي والمناطقي والجهوي والإثني. والأفراد والجماعات على رغم وجود القضاء المدني يعودون في أغلب الأحيان إلى جماعات الصلح، ودفع الدية، والزواج الشرعي، وإلى أنماط التضامن التقليدية (ويمكن أن نلمس ذلك في النفوذ الكبير الذي تتمتع به الجماعة في البوادي والأرياف وتجماعت في بلاد القبائل وحلقة العزابة في منطقة ميزاب).

لعل الملاحظة الهامة في هذا الموضوع هو اتجاه الفكر الجزائري إلى تناول مكونات المجتمع الأهلي بطريقة فردية، أين يتم تناول الطرق الصوفية وزواياها والجماعات الاجتماعية، والخيرية، والجمعيات الدينية والمساجد، والعلماء بشكل فردي بعيد عن السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي العام والمترابط، وهو الأمر الذي جعل المجهودات الفكرية الجزائرية والعربية تنصرف عن دراسة المجتمع الأهلي ككل مترابط يقوم بأدوار اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية مترابطة. وتنصرف عن تناول المجتمع الأهلي كحيز اجتماعي ارتبط وجوده وتطوره بتطور الخبرة العربية الإسلامية الجزائرية، وكتنظيم اجتماعي قادر على تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية من جهة، وكتنظيم قادر على لعب أدوار كبيرة اتجاه الضبط الاجتماعي وإحداث التوازن والاستقرار.

إن المعركة التي يركز عليها العالم اليوم في عصر العولمة هي معركة الهوية، وهي المعركة التي تشكل تحديا كبيرا أمام الفكر العربي عموما والفكر الجزائري خصوصا خاصة اتجاه بناء الآليات الاجتماعية والثقافية لخوض هذه المعركة، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بمفهوم المجتمع الأهلي ومكوناته كتنظيم اجتماعي، ومنظومة فكرية وثقافية واجتماعية يمكنها المساهمة في هذا التحدي.

إن حقيقة الوجود الواقعي لتنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي في المجتمع الجزائري سواء من حيث الممارسة أو من حيث الفكر، تدعو إلى ضرورة بناء خلفية فكرية واقعية، تنطلق من السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بهدف الاستفادة من التنظيمين على حد سواء سواء من جهة الارتقاء بالمجتمع الجزائري وتنظيمه، أو الاستفادة من التنظيمين في تحقيق التنمية والاستقرار والتوازن والضبط الاجتماعي.

إن التحدي الحقيقي اليوم هو كيفية الاستفادة من فعالية هذه التنظيمات الموجودة في الواقع الجزائري بعيدا عن التجاذبات الاديولوجية والفكرية من خلال بناء فكر تغييري هادف ينطلق من الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، ويؤمن بالأصالة والمعاصرة.

الفصل الثالث

مداخل تقييم الفاعلية التنظيمية

(للتنظيمات الطوعية)

مقدمة:

تعتبر نظريات تقييم التنظيمات ونظريات الفاعلية نظريات حديثة جدا في العلوم الإدارية وعلوم المنظمات. تطورت نظريات تقييم وقياس الفاعلية في العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث تعددت المداخل النظرية لقياس الفاعلية، وتعددت النماذج المقترحة واختلفت مؤشراتها.

تعود عملية الاهتمام بتقييم التنظيمات التطوعية والتنظيمات الاجتماعية الوسيطة إلى بدايات الألفية الثالثة خاصة مع تزايد الاهتمام بهذا النوع من التنظيمات، وتزايد أدوارها في مختلف الميادين حيث أصبحت هذه التنظيمات تهتم بقضايا السلام والمرأة والشباب واللاجئين وغيرها من القضايا والوطنية والدولية، وتضطلع بمهام مساعدة الفئات الهشة والمهشمة والمحرومة، كما أصبحت هذه التنظيمات شريك أساسي للدولة والقطاع الخاص في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

اتجهت الدراسات الحديثة إلى تقييم المنظمات التطوعية بعد أن أصبحت هذه المنظمات تضطلع بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجموع دول العالم، وتنفيذ مجمل مشاريع وبرامج المساعدات الدولية، وتسيير وصرف مبالغ مالية كبيرة مما جعلها مؤسسات تخضع لإجراءات الشفافية والمساءلة وجعلها مؤسسات مطالبة بتطوير أداءها وتحقيق الفعالية والكفاءة اللازمة. كما اتجهت هذه الدراسات لتقييم المنظمات التطوعية بهدف تمكين هذه المنظمات من التعرف والتأكد من مدى تحقيق برامجها، وتمكينها من التعلم والاستفادة من تجاربها، وبهدف تطوير إمكانياتها وبناء قدراتها وتصحيح أخطائها.

تعتبر مقاربة بناء القدرات ومقاربة الفاعلية التنظيمية من أهم المقاربات النظرية في تقييم المنظمات التطوعية باعتبارها مقاربات تسمح بقياس القدرات التشغيلية لهذه المنظمات، وتمكنها من تطوير نفسها.

تتجه مقاربة الفاعلية التنظيمية إلى قياس مدى تحقيق المنظمات للأهداف التي سطرتها، ومدى تمكنها من الاستفادة من الموارد المتاحة في بيئتها، ومدى كفاءة عملياتها الداخلية، ومدى قدرتها على إرضاء أصحاب المصالح.

تتميز مقاربة الفاعلية التنظيمية بتعدد المداخل والنماذج النظرية، وتم استخدامها أساسا لقياس المنظمات الربحية، بينما تم استخدام هذه المقاربة في تقييم المنظمات الغير ربحية حديثا جدا، وذلك مع بداية الألفية الثالثة، تتميز عملية تقييم وقياس الفاعلية التنظيمية للمنظمات الغير ربحية والمنظمات التطوعية بصعوبة كبيرة نتيجة محدودية موارد هذا النوع من المنظمات وعدم ثباتها، واعتمادها في تحصيل هذه الموارد على التمويل الخارجي والهبات والتبرعات، مما يفقدها الآليات اللازمة (الوقت، المال الموارد بشرية) لتصميم وتنفيذ ومتابعة العمليات بشكل مؤسسي، اعتماد هذه المنظمات بشكل كبير على المتطوعين في إنجاز أعمالها، مما يصعب تقييدهم في أنظمة إدارية محددة، اعتماد هذه المنظمات في عملها على نشاطات وبرامج غير دورية ومؤقتة ومتغيرة، مما يصعب عملية تصميم أنظمة موحدة، ومتابعتها بشكل مستمر. اعتماد هذه المنظمات في جزء كبير من أعمالها على ممولين ومانحين لهم أنظمة وأهداف خاصة مما يجعل عمليات تكيف هذه المنظمات مع شروط وأساليب عمل هذه الجهات أحد أهم شروط نجاح هذه المنظمات.

لذلك اتجهنا في هذا الفصل إلى:

أولا: عرض الأفكار التي تبرز أبعاد وأهمية وأهداف التقييم عموما.

ثانيا: عرض الأفكار التي تبرز أهمية وأبعاد وأهداف، ومجالات وصعوبات تقييم المنظمات التطوعية.

ثالثا: عرض أهم مداخل ونماذج ومؤشرات قياس الفاعلية التنظيمية.

رابعا: بناء إطار يحدد أهم مميزات التنظيمات الطوعية، ويحدد أهم المداخل المناسبة لقياس الفاعلية التنظيمية للمنظمات التطوعية.

1- مفهوم التقييم:

اختلفت معاني مفهوم التقييم كغيره من المفاهيم الإنسانية، باختلاف المراحل والنظريات والاتجاهات وباختلاف المجالات والأهداف والجهات. وقد أستخدم مفهوم التقييم بداية في أمريكا مطلع عشرينيات القرن الماضي لتحليل السياسات التربوية، ليمتد إلى تحليل السياسات العامة، ثم انتشر المفهوم في إطار العلوم

الاجتماعية (الاقتصاد، العلوم السياسية علم الاجتماع، علم النفس وعلوم التربية) سنوات الستينات والسبعينات. ليصبح التقييم مفهوما محوريا في سياسات تحديث المؤسسات والإدارات منذ الثمانينيات.

تعرف فايزة الزغبي (1991) التقييم "أنه تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلى معايير محددة. والهدف من التقييم هو الحكم الموضوعي على العمل الخاضع للتقييم بأنه مطابق للمعايير أو مخل بها".

يعرف البنك الدولي (عن عقيل جاسم عبدالله 1999) التقييم" أنه تقدير منظم وموضوعي لبرنامج أو مشروع أو سياسة، بما يشمل تصميمها وتنفيذها ونتائجها".

ويعرف سلامة السعيدي (1989)" التقييم بأنه عملية فحص من خلال دراسة ومقارنة ما تم التخطيط له وما تم القيام به من أعمال وما تم انجازه. ويهدف إلى زيادة المعرفة بوضع المنظمة أو المشروع، وتحديد نقاط القوة والبناء عليها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها أو تجاوزها".

يعتبر التقييم عموما نظاما علميا ومنهجيا يهدف لقياس نتائج نشاط ما بغية زيادة فاعليته. والتقييم هو تحديد قيمة الشيء حسب معيار تقاس به هذه القيمة، وهو تقدير مدى تحقق الأهداف أو تقدير ما تم تنفيذه بالنسبة إلى ما تم التخطيط له. ويعني التقييم في أبسط معانيه القياس، وإصدار الأحكام، ووضع إستراتيجية التدخل. فالتقييم نظام يعرض مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية (قابلة للقياس)، وهو حكم صادر على معطيات بالقياس إلى قيمة ما، وهو نظام يسعى إلى تفسير وتحليل نتائج الخيارات التنظيمية بهدف تثمين / وضع خيارات تنظيمية جديدة وموضوعية تؤدي إلى تحسين أداء وفاعلية منظمة أو سياسة ما.

يعد التقييم منهجا علميا مبني على أسس استقلالية المقيم، وعلى الرصانة العلمية، وعلى تعددية المناهج وبصفة خاصة على شفافية النتائج. فعندما يطلب التقييم تطرح الأسئلة عن محتوى التقييم، وأدبياته ومنهجيته (عن مادة التقييم (ماذا نقيم ولماذا نقيم)، وعن المقيم (من يكون، ومن يختاره)، وعن طريقة التقييم (كيف نقيم، وما هي الأدوار المنفذة في مراحل عملية التقييم)، وعن المعايير التي تحكم التقييم).

2- أبعاد التقييم:

للتقييم مجموعة من الأبعاد، تحدد أهدافه وأهميته ومعانيه، فللتقييم أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنظيمية وإدارية ومعرفية.

- البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد التقييم، حيث يتجلى هذا البعد في أحد أهم معايير التقييم، وهو معيار الكفاءة، وهو المعيار الذي يركز على تقدير النتائج بالنسبة للنفقات والموارد المستخدمة في فترة زمنية محددة. وهو مقياس لكيفية استخدام المدخلات كالموارد المالية والبشرية والتقنية والمادية بشكل اقتصادي وأمثل للحصول على المخرجات. ويمكن القول أن معيار الكفاءة يقيس مدى تبرير المخرجات للتكلفة المستثمرة. ويوضح كل من مالو وماث (*Malo J-L. et Mathe J-C*)" أن الكفاءة تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات". يعتبر التقييم وسيلة أساسية لتحقيق الرقابة المالية والتدقيق المالي، ولضمان الشفافية المالية، وأداة للمحاسبة والمساءلة الاقتصادية.

- البعد التنظيمي:

يعتبر التقييم نظام تشخيص للجوانب التنظيمية، يؤدي إلى نتائج وأحكام، تتبع بمشروع تدخلي. ويتجلى البعد التنظيمي في معيار الفاعلية. وهو معيار يسعى إلى قياس مدى تحقيق الأهداف، وقياس الفاعلية التنظيمية في إطار الطاقات المادية والمالية والبشرية الموجودة. ويعرف نادر Nader (1980)) التقييم في هذا الإطار" بأنه عملية قياس المتغيرات الخاصة بنوعية السلوك التنظيمي، ومدى فاعلية المنظمة".

- البعد الاجتماعي:

يهدف التقييم في هذا البعد إلى تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية والخارجية. حيث يتناول تحليل العلاقات التفاعلية بين الأفراد، والعلاقات التفاعلية مع الجمهور (أصحاب المصلحة). ويتجلى البعد الاجتماعي في عدة معايير أهمها معيار الارتباط ومعيار الرضا. ويشير في هذا السياق kaplon et Norton 1996 " أن التقييم يوفر مقاييس الأداء المتميزة لنتائج الزبون والإجابة على السؤال: ما الذي يجب على المنظمة تقديمه للزبائن لتحقيق درجات عالية من الإرضاء، الحفاظ، الاكتساب، وحصة السوق"

- **البعد الإداري:**

يعتبر التقييم وظيفة من وظائف الإدارة من المنظور الحديث، وهو وظيفة ضرورية ومكملة للوظائف الإدارية الأخرى، كوظيفة المراقبة والمتابعة والتخطيط. كما أصبح التقييم أداة أساسية في عمليات اتخاذ القرارات، وتصميم الخطط التعديلية، وفي التخطيط الاستراتيجي. وتشير في هذا السياق سناء عبد الرحيم سعيد (2005): " يعد التقييم عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإدارية، إذ يساهم في تقديم البيانات والمعلومات التي تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي التعرف على اتجاهات الأداء السابقة واللاحقة لأنشطتها، وبما يمكنها من اتخاذ القرارات اللازمة لتحديد مسيرتها وأهدافها الإستراتيجية."

- **البعد المعرفي:**

يعتبر التقييم وسيلة علمية ومنهجية لتوسيع المعرفة من خلال اكتشاف خبرات وطرق جديدة والتعرف على القدرات والمهارات، وأيضا اكتشاف الحاجات والمطالب الجديدة. كما يتيح التقييم فرص التعلم سواء من حيث الاستفادة من مواقع النجاح أو الاستفادة من مواقع الفشل. ويشير في هذا الصدد kaplon et Norton (1996) " يساعد التقييم في التعلم، وفي تطوير المهارات وتعزيز النظم، وتغيير الإجراءات الروتينية مما يتناسب مع متطلبات البيئة الحالية"

3- التقييم في ميدان العمل التطوعي:

تزايد الاهتمام بميدان عمل المنظمات التطوعية مع بداية التسعينيات، خاصة بعد أن شهد هذا الميدان تغيراً مثيراً للاهتمام، وعرف أهمية بالغة في العديد من المجالات، واكتسب هامشا كبيرا للتأثير، واتخذ طرقاً شتى تتميز بالنشاط والحيوية. بينما تزايد الاهتمام بعمليات التقييم في ميدان المنظمات التطوعية مع تزايد الاهتمام بالعمل التنموي والإنساني، واتساع أدوار المنظمات التطوعية خصوصا في البيئات المتزايدة التعقيد التي تتسم بارتفاع عدد المحتاجين، وعدم كفاية الموارد لتلبية الحاجات. واعتبار المنظمات التطوعية هيئات تشارك في تقديم الخدمات بشكل واسع سعيا وراء الخدمة الاجتماعية، مما جعل المنظمات التطوعية معنية كغيرها من المنظمات بمعايير الأداء وفعالية البرامج، وكفاءة التشغيل، وجودة الخدمات، ورضا العملاء (الفئات المستهدفة). إضافة إلى توجه العديد من الجهات المانحة إلى تبني مبدأ

المساءلة والمطالبة بنتائج قابلة للقياس، وبمؤشرات فاعلية المشاريع والمنظمات (حيث اعتمدت الكثير من المشاريع بندا أساسيا ومركزيا، ينص على تقييم المشروع خاصة التقييم النهائي باعتباره جزء من المشروع والميزانية). الأمر الذي جعل المنظمات التطوعية تجد نفسها أمام مشهدا جديدا، وواقعا يتميز بالعديد من المطالب التي تدفع المنظمات إلى أن تعي ما الذي تقوم به؟ وكيف تقوم به؟. وتواجه تحديات كبيرة تفرض عليها إيجاد طرق جديدة تمكنها من بناء قدراتها التنظيمية الشاملة، وتتبني برامج بناء كفاءات تمكنها من الوصول إلى مستويات عالية من الأداء، وأن تتمتع بالشفافية خاصة في علاقاتها بالأوساط المحيطة بها، بل وأن تتقدم إلى أكثر من ذلك بحيث تتصرف مثلها مثل قطاعات الأعمال التجارية. وشدد في هذا الاتجاه (بيتر بيرنكرهوف **Peter Brinckerhoff** 1998) وذلك بضرورة" أن تعتمد المنظمات التطوعية على الرسالة . وليس على أعمال الإحسان لأنها تكسب الأموال التي تتلقاها– وأن تصبح سلطة مالية وتجارية. وأن تتمتع بمزيد من الشفافية، وأن تخضع للمساءلة من قبل أصحاب المصلحة والمستفيدين من خدماتها، كما عليها أن تزيد من مستوى شرعيتها".

تعتبر عملية التقييم في ميدان العمل التطوعي عملية معقدة ومتشابكة تتميز بالتداخل والصعوبة والغموض، حيث تعددت مفاهيم التقييم، وتعددت معانيه وأدلته لدى مختلف الأفراد والجهات، وفقا لاحتياجاتهم وتقديراتهم لدور التقييم في نجاح المنظمات والمشروعات. إضافة إلى تحديات التقييم الفعال المرتبطة بالأولويات والآليات وإمكانيات التجاوب، والمرتبطة بالزمن (متى يكون التقييم) وجهة التقييم (من يقيم) ومستوى التقييم (ماذا نقيم) وأخيرا الهدف من التقييم (لماذا نقيم). وللإحاطة بموضوع التقييم في ميدان العمل التطوعي رأينا التعرض إلى العناصر التالية:

3-1 مفهوم التقييم في ميدان العمل التطوعي

عرفت فكرة التقييم في ميدان العمل التطوعي تطورا كبيرا خاصة بعد الالتفات الكبير للمهتمين بالعمل التنموي والإنساني لهذا المجال، مما جعل المنظمات التطوعية معنية كغيرها من المنظمات بمعايير الأداء وفعالية البرامج، وكفاءة التشغيل. وتعتبر عملية التقييم في المنظمات التطوعية مشابهة إلى حد كبير لعمليات التقييم في القطاعات الأخرى على الأقل من جانب الأهداف والإجراءات، غير أن اختلاف الأعمال والمنظمات التطوعية عن تلك المنظمات والأعمال الربحية، باعتبار المنظمات التطوعية منظمات أسست لتقديم خدمات عامة، ولإنجاز أهداف عامة، جعل نجاح المنظمات والمشاريع التطوعية يقاس من منظور كيفية قيامها بأداء هذه الخدمات وتحقيق هذه الأهداف. وعليه فإن المعايير الأساسية لتقييم المنظمات والأعمال التطوعية تركز على رسالتها، وتنتظم في إطار أهدافها ومستهدفاتها، وهو نموذج لا علاقة له بالمال والأرباح. وتعرف أماني قنديل (2010) عملية التقييم بأنه عملية تشاركية منهجية، تستند على تعلم جماعي ومعرفة منظمة، تسهم في بناء القدرات، وتستهدف التحقق من أن برامج ومشروعات منظمات المجتمع المدني تحقق الأهداف التي تبنتها هذه المنظمات، لتحسين نوعية حياة البشر المستهدفين، وبأقصى كفاءة وفاعلية.

اتجهت عملية التقييم عموما في ميدان العمل التطوعي إلى تقييم المنظمات التطوعية، وتقييم المشاريع والبرامج التي تنفذها المنظمات التطوعية، وتقييم الأفراد العاملين في هذا الميدان.

3-2 أهداف التقييم في ميدان العمل التطوعي:

تهدف عملية التقييم في ميدان المنظمات التطوعية إلى تقييم خطة العمل وبناء القدرات وتحسين الخدمات المقدمة، ورفع مستوى الفاعلية والكفاءة، وتحسين العلاقات بين الشركاء والحصول على مواقف أحسن للمساءلة أمام الهيئات المانحة وهيئات المنظمة الأساسية. كما يهدف التقييم إلى تقليص المخاطر، وتوفير فرص النمو والبقاء.

وقد حصرت الوكالة اليابانية للتعاون JICA أهداف التقييم في هدفين أساسيين هما:

1- توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات صحيحة بشأن العمليات أو السياسات أو الاستراتيجيات المرتبطة بالبرامج والمشاريع المنجزة أو الجارية أو المقبلة.

2- تقديم أدلة وتقارير إلى الجهات المعنية (المانحين، الشركات، الفئات المستهدفة) تثبت فاعلية أداء المنظمة، ومطابقته للنتائج المخطط لها، وللمتطلبات القانونية والمالية.

يرتبط التقييم حسب هذا الهدف بمفهوم الإدارة الرشيدة بما ينطوي عليه من إقرار المشاركة وحكم القانون والشفافية. وقد يتضمن أبعادا رئيسية ترتبط بالتقييم أهمها الكفاءة والفاعلية والمحاسبية والمساءلة.

تذهب العديد من النظريات الحديثة إلى التأكيد على أن الهدف الجوهري من عملية التقييم لا يتوقف عند غرض إثبات الإنجاز وإصدار الأحكام، بل يتجاوز ذلك إلى التمكين من صياغة رؤية مستقبلية تستند على الحقائق، بما في ذلك تغيير الأهداف إذا ثبت عدم صحتها وعدم واقعيتها، والقيام بالتغييرات المطلوبة مؤسسيا وعمليا، إضافة إلى مسألة التعلم والتطوير، حيث تذهب هذه النظريات إلى أنه يجب عدم التوقف عند التأكد مما تم تحقيقه بل يجب وضع طرق وأدوات محددة لتحقيق التعلم المؤسسي ومتابعة التطوير المستمر للعمل والأداء، وقياس الأثر الحقيقي للأنشطة والاستراتيجيات التي تتبناها.

وقد قسمت هذه الاتجاهات (حسب ما أورد دليل منظمات المجتمع المدني حول المتابعة والتقييم، مكتب الشرق الأوسط العربي لمؤسسة هينرش بل الألمانية) الأهداف الأساسية للتقييم إلى ثلاثة أهداف أساسية:

- **التأكد والتعرف:** يشمل هذا الهدف جميع محاور التقييم ومجالاته (من نقيم ولماذا نقيم وماذا نقيم) حيث تهدف المنظمة من خلال عملية التقييم التأكد من مدى تحقيق الأهداف والاستجابة للاحتياجات ومدى كفاءة وفعالية العمل، ومدى ملاءمة القدرات، وملاءمة الرسالة والأهداف .....إلخ. وأيضا التعرف على اكتشافات جديدة، خبرات جديدة، قدرات جديدة، احتياجات مستجدة، طرق عمل جديدة.

- **التعلم:** وينبثق التعلم في الميدان التطوعي من النجاح بقدر التعلم من الفشل، فإذا كان النجاح يعلمنا الطرق الصحيحة في العمل، وما الذي يمكن أن نبني عليه، فالفشل يعلمنا ما الذي يجب أن نتفاداه وما الذي يجب أن نطوره. ويشير في هذا الإطار (لوفين Levine (2002) أن التقييم يمكن من إتاحة عملية التعلم الجماعي، والمساهمة في مجموعة المعارف المتعلقة بما ينجح ولا ينجح وأسباب ذلك.

– **التطوير:** ويشكل الغاية النهائية من التقييم، حيث نهدف من التقييم تطوير الأداء نحو مزيد من الفعالية والكفاءة، وتغيير طرق العمل وحتى الأهداف إذا تطلب الوضع ذلك.

ويهدف التقييم بشكل عام إلى تحديد مدى ملائمة برامج المنظمة، وكفاءتها وفاعليتها وأثرها واستدامتها. وإلى تحسين عمليات صنع القرار، وإلى استخدام أفضل للموارد. وإلى تحديد الاستراتيجيات الناجحة من اجل التوسع فيها وتكرارها، وتعديل الاستراتيجيات الغير ناجحة. وإلى إتاحة الفرصة للجهات المعنية الإدلاء بدلوها في مخرجات المنظمة وجودتها. وإلى تلبية رغبات المانحين والممولين، وإقناعهم بمدى ملائمة المشاريع وفعاليتها من أجل المحافظة على استمرار التمويل.

3-3 أهمية التقييم في ميدان العمل التطوعي:

ترتبط أهمية تقييم التنظيمات التطوعية حسب Levine (2002)

1- حصول المنظمات على معلومات مرتدة بمراجعة نتائج التقييم تسمح بإجراء تعديلات تتلاءم مع البنيات التنظيمية، والأفراد، والجماعات، والعمليات التنظيمية (بما في ذلك اتخاذ القرارات والاتصال) وتسمح بتحسين الأداء من خلال التغيير التنظيمي.

2- تمثل عملية التقييم مسألة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمات الفعالة كونه طريقة يتم بموجبها إدارة وتوجيه الأداء نحو أهداف فردية وجماعية وتنظيمية محددة.

3- تجيب عملية التقييم على حاجات القادة، والإداريين، والعاملين، والمانحين، والفئات المستهدفة.

وترتبط أهمية تقييم في ميدان العمل التطوعي بقضايا متعلقة بالمنظمة والمشروع والأفراد في حد ذاتهم حيث تساهم عملية التقييم في:

- تحديد مدى تحقيق أهداف (المنظمة، المشروع ،الأفراد).
- مقارنة المصاريف بالانجازات والنتائج.
- تحديد مدى فاعلية وكفاءة (المنظمة، المشروع، الأفراد).
- التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.
- تقدير مدى استفادة الفئات المستهدفة من جهود (المنظمة، المشروع، الأفراد).

- تقدير مدى استفادة فئات المجتمع والقطاعات ذات الصلة من جهود (المنظمة، المشروع، الأفراد).
- تقدير مدى استدامة واستمرار تدفق فوائد (المنظمة، المشروع، الأفراد) على المستفيدين والمجتمع.
- توفير مؤشرات تسمح للقادة والإداريين ببرمجة أعمالهم وتحسين استراتيجياتهم وتحريك الموارد البشرية نحو تحقيق الأهداف المسطرة.

3-4 معوقات التقييم في ميدان العمل التطوعي:

تعتبر عملية التقييم في المنظمات التطوعية مشابهة إلى حد كبير لعمليات التقييم في القطاعات الأخرى غير أن ضعف متطلبات القياس من موارد، ومعلومات، وإمكانات تقنية وفنية جعل عملية التقييم في هذا القطاع تتميز بنوع من الصعوبة والتعقيد وذلك للأسباب التالية:

- محدودية موارد هذا النوع من المنظمات وعدم ثباتها، واعتمادها في تحصيل هذه الموارد على التمويل الخارجي والهبات والتبرعات، مما يفقدها الآليات اللازمة (الوقت، المال الموارد بشرية) لتصميم وتنفيذ ومتابعة العمليات بشكل مؤسسي.
- تميز أهداف هذه المنظمات عن أهداف المنظمات الأخرى، خاصة الربحية منها باعتبارها أهداف خدمية وتوعوية، تسعى إلى تحقيق تنمية الإنسان والمجتمع.
- تمتع هذه المنظمات بهامش كبير في مجال تحقيق الأهداف حيث أن أهدافها لا تقاس بمقدار تحقيق الربحية، وإنما بعمليات بناء القدرات، ونوعية الخدمات، والوصول للفئات المستهدفة، وصولا إلى الاستدامة والاستمرارية.
- اعتماد هذه المنظمات بشكل كبير على المتطوعين في إنجاز أعمالها، مما يصعب تقييدهم في أنظمة إدارية محددة.
- اعتماد هذه المنظمات في عملها على نشاطات وبرامج غير دورية ومؤقتة ومتغيرة، مما يصعب عملية تصميم أنظمة موحدة، ومتابعتها بشكل مستمر. الأمر الذي يجعل المرونة أهم شروط نجاح هذه المنظمات.

- اعتماد هذه المنظمات في جزء كبير من أعمالها على ممولين ومانحين لهم أنظمة وأهداف خاصة مما يجعل عمليات تكيف هذه المنظمات مع شروط وأساليب عمل هذه الجهات أحد أهم شروط نجاح هذه المنظمات.

3-5 مجالات التقييم في ميدان العمل التطوعي:

توجهت عمليات التقييم في ميدان العمل التطوعي نحو مجالات ترتبط أساسا بالجهات المطالبة بعملية التقييم، وأهدافه، وطبيعته، ولعل أهم مجالات التقييم في هذا الميدان:

3-5-1 تقييم مشروعات وبرامج المنظمات التطوعية:

يهتم التقييم في هذا المجال بجانب أساسي وجوهري من ميدان العمل التطوعي، وهو مجال نشاطات المنظمات التطوعية أو المشاريع والبرامج التي تقوم بها هذه المنظمات اتجاه الفئات المستهدفة. ويتجه التقييم في هذا الجانب إلى بحث وفحص مخرجات المنظمات من حيث علاقاتها بالأهداف، ومدى انجازها، وطرق تنفيذها، ومدى ملاءمتها للاحتياجات، وفاعليتها والآثار الناتجة عنها. ويعرف تقييم المشروع على أنه اختبار منظم يقيس مدى التقدم والانجاز في تحقيق مخرجات المشروع. ويعرف دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع في 2004، وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OCDE تقييم المشروع على أنه" عملية نظامية وتحليلية للعمليات المهمة لمشروع ما، ولقيمته، من خلال نتائجه الايجابية والمفيدة المحققة جراء تنفيذه، وبالتالي فإن التقييم يتعلق بتحليل نتائج المشروع مقارنة بما تم التخطيط له" بينما تعرفه الأمم المتحدة (عن أماني قنديل 2010) بأنه" عملية محددة زمنيا، تحاول أن تقيم منهجيا وموضوعيا ملاءمة المشاريع والبرامج الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها".

يعمد التقييم للإجابة على أسئلة محددة، لإرشاد صناع القرار أو مديري ومسؤولي البرامج وتقديم معلومات عما إذا كانت النظريات والفرضيات الأساسية المستخدمة في وضع البرامج صحيحة، وما نجح منها وما لم ينجح، وأسباب ذلك. ويربط الكثير من الأطراف ومتخذي القرارات والجهات الممولة بين عملية التقييم واستمرار المشروع ونجاحه وتحقيق أهدافه.

– معايير تقييم مشروعات المنظمات التطوعية :

تختلف معايير التقييم أو محاور التقييم من مشروع إلى آخر نتيجة اختلاف برامج ونشاطات وأهداف المنظمات التطوعية، غير أن أغلب المؤسسات الدولية المانحة مثل الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون JICA ركزت على خمسة معايير أساسية في تقييم المشاريع والبرامج التي تتولى المنظمات التطوعية تنفيذها وهي: الفاعلية، الكفاءة، الارتباط، الأثر، الاستدامة. حيث يعرف دليل الاتحاد الأوربي (2004) لإدارة المشاريع كما سبق وأن أشرنا تقييم المشاريع على أنه قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل الفاعلية، الكفاءة، الارتباط الأثر، الاستدامة في أهداف وأنشطة المشروع. وتعبر هذه المعايير حسب دليل الاتحاد الأوربي (2006)، والوكالة اليابانية للتعاون JICA عن:

أ– **معيار الفاعلية:**

تتجه عملية قياس الفاعلية نحو قياس المستوى المركزي للأداء. ويعتبر معيار الفاعلية مقياس لأداء المنظمة والمشاريع نسبة لأهدافها. حيث يعرفها كامبل Campbell 1977 تكون المنظمة فاعلة عندها تصل إلى الدرجة التي تحقق فيها أهدافها.

يركز معيار الفاعلية عند تقييم مشاريع المنظمات التطوعية على تقدير مدى تحقيق المخرجات للأهداف المخطط لها أو على مدى تحقيق الأهداف المخطط لها. كما تركز عملية قياس الفاعلية على المخرجات وعلى تقدير النواتج والأهداف أي انعكاسات المخرجات على الفئات المستهدفة (مدى تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة)، كما تركز هذه العملية على تقدير مدى صحة المخاطر والمشاكل والفرضيات المتوقعة أو المحتملة أثناء تنفيذ البرنامج، وكذلك تحديد الآثار الغير مقصودة الناتجة عن تنفيذ برامج المنظمة، وطريقة التعامل معها. حيث يوضح دليل الاتحاد الأوربي (2006) لإدارة المشاريع أن تحليل الفاعلية يركز على القضايا التالية:

- مدى تحقيق الأهداف المحددة والمخطط لها باستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع.

- مدى تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة.
- هل الفرضيات والمخاطر المحتملة كانت صحيحة حسب تصميم المشروع.
- هل ظهرت مشاكل نظرا لعدم الأخذ بعين الاعتبار قضايا متقاطعة كقضايا النوع والفقر.

ومما سبق يتضح أن معيار الفاعلية يقيس مدى القرب من تحقيق الأهداف، ويقيس مدى الاستفادة من المخرجات، ويقيس الآثار المقصودة والغير مقصودة من المخرجات.

ب- معيار الكفاءة:

تركز عملية قياس الكفاءة على تقدير النتائج بالنسبة للنفقات والموارد المستخدمة في فترة زمنية محددة. ويعرف معيار الكفاءة على أنه مقياس لأداء المنظمة نسبة لكيفية استخدام الموارد (المدخلات). ويعبر مقياس الكفاءة عموما على أداء الأشياء بطريقة صحيحة. وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا المفهوم في معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة. وتمثل الكفاءة بالنسبة لفيليب لورينو (*Philippe Lorino*) بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث أنه لا يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن الكفء من يساهم في تحقيق الهدفين معا. وتعتمد عملية قياس الكفاءة على مؤشرين هما:

أ- مدى توافر الطاقات البشرية والمادية، المالية والمعلومات المتاحة.

ب- سبل استخدام تلك الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

ج- معيار الارتباط:

يتجه هذا المعيار إلى قياس مستوى هام من مستويات تقييم برامج المنظمات التطوعية حيث يسعى هذا المعيار إلى تقدير مدى ارتباط وملائمة النتائج والمخرجات لاحتياجات وأولويات الفئات التي تستهدفها المنظمة. ويعرف معيار الارتباط على أنه مقياس لأداء المنظمة نسبة إلى احتياجات البيئة الخارجية (الفئات المستهدفة). ويعمل هذا المعيار على تحليل قدرة المنظمة على تحديد الفئات المستهدفة، والتعرف

على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها، وتحديد احتياجاتها، ومدى ملائمة برامج المنظمة لحل هذه المشاكل. ويعكس تحليل الارتباط القضايا التالية:

- المشروع يسير وفق احتياجات الدولة أو المنطقة أو المجتمع المستهدف.
- المشروع يسير وفق احتياجات الفئة المستهدفة.
- المشروع يتوافق مع السياسة التنموية للدولة.
- عملية اختيار الفئة المستهدفة كان ملائما.

د- معيار الأثر:

يتجه معيار الأثر إلى تقدير تأثيرات المنظمة وبرامجها على المدى البعيد، أي تحديد مدى امتداد وانتشار الفوائد التي تلقتها الفئات المستهدفة لأعداد أكبر من الناس في المجتمع، مدى المساهمة في تطوير القطاعات ذات الصلة، ومدى المساهمة في التنمية. ويمكن القول أن معيار الأثر يقيس مدى تحقيق الهدف العام للمنظمة على مستوى الفئات المستهدفة والمجتمع على المدى البعيد. ويركز معيار تحليل الأثر على:

- مدى تحقيق الهدف العام ومدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف.
- مدى انتشار الأثر الاقتصادي للمشروع على الفئات المستهدفة، وعلى أصحاب المصلحة بصفة عامة.
- قياس الهدف العام من تنفيذ المشروع على مستوى الفئات المستهدفة والمجتمع ككل على المدى البعيد.

هـ- معيار الاستدامة:

يتعلق معيار الاستدامة بامكانية استمرار التأثيرات الايجابية للمشروع مثل الأصول والمهارات، أو التسهيلات والخدمات لفترة زمنية لاحقة بعد نهاية المشروع. ويعرف معيار الاستدامة على أنه ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه. والاستدامة نوعان:

- الاستدامة الساكنة: وهي التدفق المستمر للمنافع نفسها على الفئات المستهدفة نفسها.

- الاستدامة الديناميكية: وهي عملية تكييف نتائج المشروع في بيئة مغايرة ولصالح فئات مستهدفة جديدة.

ويتجه هذا المعيار إلى فحص قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء في تقديم الفوائد للفئات المستهدفة، أو فئات مستهدفة جديدة.

3-5-2 تقييم أداء الأفراد العاملين في الميدان التطوعي:

اتجهت النظريات المعاصرة بشكل متزايد نحو الاهتمام بالقدرات البشرية للمنظمات، حيث ركز مفهوم الإدارة الحديثة على موضوع إدارة الموارد البشرية نظرا للمساهمة الكبيرة للموارد البشرية سلبا أو إيجابا في تحقيق أهداف المنظمة. وهو الأمر الذي ترجم عمليات انتقال النظريات المعاصرة من التركيز على المهام التقليدية لإدارة العاملين (اختيار، توظيف تدريب، تحفيز) نحو الاهتمام بالبعد الاستراتيجي للمورد البشري من خلال الاهتمام بتوحيد المصالح والتوجهات لدى الإدارة والعاملين، وتنمية وتطوير الطاقات البشرية والتركيز على جودة الأداء، وعلى البعد الأخلاقي.

تهدف عملية التقييم في هذا المجال إلى ضمان تطوير قدرات العاملين على مواجهة التحديات، والتكيف مع المتطلبات الجديدة. الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال تحديد مستوى أدائهم، ومدى توافقهم مع الوظائف، وتحديد قدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم، وتحليل سلوكياتهم وتصرفاتهم، وقياس كفاءة وفعالية أدائهم. غير أن ما يميز عملية تقييم العاملين في ميدان العمل التطوعي، اتجاهه إلى تقييم صنفين مختلفين من العاملين، المتطوعين ويشكلون النسبة الكبيرة من العاملين في هذا الميدان، والعاملين بأجر ويشكلون نسبة ضئيلة في غالب الأحيان.

أ- تقييم المتطوعين:

يشكل المتطوعون النسبة العالية من العاملين في المنظمات التطوعية، وتعد عملية التقييم في هذا المجال عملية صعبة جدا للأسباب التالية:

1- يتعلق السبب الأول بطبيعة المتطوعين في حد ذاتهم ، وذلك باعتبارهم عاملين يختلفون عن العاملين الرسميين، سواء في كونهم عاملين لا يحصلون على أجر مقابل جهودهم، (بالتالي يختلفون في الحقوق والواجبات)، سواء من حيث طبيعة العمل (عمل المتطوعون لا يتسم بالدقة والتخصص)، سواء في طريقة تنظيم عملهم وتحديدها (غالبا ما يكون عمل المتطوع بشكل جزئي، وليس كاملا).

2- يتعلق السبب الثاني بعدم إمكانية (صعوبة) تطبيق النظم الإدارية الرسمية على هذا النوع من العاملين (الانتقاء، التدريب، الترقية.....إلخ. إضافة إلى صعوبة إيجاد معايير وأدوات قياس متفق عليها تحتكم إليها العمليات الإدارية.

ونظرا لأهمية جهود المتطوعين سواء اتجاه المنظمة وسبل تحقيق أهدافها، أو اتجاه العمل الإنساني والتنموي، اتجهت العديد من الدراسات والاهتمامات إلى بناء العديد من التصورات والنظريات والمعايير (المعيار الأمريكي لإدارة جهود المتطوعين، المعيار الكندي لإدارة جهود المتطوعين، التجربة الصينية في إدارة جهود المتطوعين 2008) بهدف تطوير قدرات المتطوعين، وإدارة جهودهم، واستقطابهم، وتقييم أدائهم والمحافظة عليهم، حيث ظهرت نظرية جديدة تختص بدراسة هذا المجال، وهي نظرية إدارة جهود المتطوعين، ويعرف (كلارك J.Clark (1997)) إدارة جهود المتطوعين بأنها "العملية التي يتم من خلالها تنظيم نشاطات التطوع بطريقة منظمة، تحقق الفائدة للأطراف المستفيدة، كالمنظمة والمتطوع على

حد سواء". تقوم هذه النظرية على مجموعة من الوظائف الإدارية وهي: التخطيط الاستقطاب، التدريب الإشراف، التقييم.

برز اتجاها حديثا للارتقاء بالموارد البشرية في المنظمات التطوعية يتبنى مفهوم إدارة الأداء. ويعرف هلال (1996) إدارة الأداء بأنها "تلك الجهود من قبل المنظمات المختلفة لتخطيط وتنظيم، وتوجيه الأداء الفردي والجماعي، ووضع معايير ومقاييس واضحة ومقبولة، بوصفها هدفا يسعى الجميع إلى الوصول إليه. وتهدف عملية إدارة الأداء تقييم أداء المتطوعين والعاملين، واقتراح السياسات العامة لتحفيزهم وضمان كفاءتهم وفاعليته"، كما تهدف هذه العملية كما أشار باكال (1999) إلى "التوصل إلى فهم واضح بخصوص واجبات العمل الأساسية التي يتوقع من المطوعين والعاملين أدائها، وكيف يسهم ذلك في تحقيق الأهداف، وماذا يعني إتقان العمل بعبارات واضحة، وما دور العاملين (المتطوعين) والمشرفين للمحافظة على الأداء الحالي وتحسينه وتطويره".

أ- معايير قياس أداء المتطوعين:

نتيجة صعوبة عملية تقييم المتطوعين وصعوبة قياس أدائهم. ذهب بعض الباحثين إلى وضع مجموعة من المعايير تشكل مؤشرات تحدد مستويات أداء المتطوعين، وتسمح بالتعرف على أوجه القصور التي تشوبه، وتمكن من التدخل في الوقت المناسب لتعديله. ومن أهم هذه المعايير حسب مصطفى زين العابدين أحمد (20014):

أ- جودة العمل المنجز. ب- كمية العمل المنجز.

ج- الوقت المستغرق للإنجاز د- سهولة الإجراءات المستعملة في الانجاز.

ب- تقييم الموظفين في المنظمات التطوعية:

ركزت العديد من الدراسات في الفكر الإداري والتنظيمي اهتماماتها على تقييم العاملين لاعتقاد الكثير من الباحثين أن نجاح المنظمة يتوقف بالدرجة الأولى على أداء موظفيها. وتركز اهتمام الباحثين في هذا المجال على تقييم أداء العاملين (الأداء الوظيفي) باعتباره مجمل الأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمل الفرد. ويشير مفهوم تقييم أداء العاملين حسب باكال (1999) إلى "دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، وذلك للحكم على مدى نجاحهم، ومستوى كفاءتهم". ويعرفه النجار عبد الهادي (2010) بأنه "العملية التي بموجبها يتم قياس أداء الأفراد العاملين طبقا لمهام وواجبات الوظيفة في ضوء الانجاز الفعلي للفرد وسلوكه وأدائه، ومدى استعداده لتحسين وتطوير الإنجاز الذي يقدمه، بما يساعد على معرفة جوانب الضعف والقوة في طريقة أدائه ومستوى الإنجاز الذي يقدمه لغرض معالجة جوانب الضعف وتدعيم وتعزيز جوانب القوة". ويشير نفس الكاتب أن تقييم الأداء يتضمن النقاط الأساسية التالية:

1- جمع البيانات التي تساعد في تحديد مستوى أداء الفرد للعمل المكلف به، بهدف قياس حجم الانجاز الفعلي خلال فترة زمنية محددة.

2- تحديد طبيعة سلوك الفرد مع زملائه خلال أدائه للعمل.

3- تقدير مدى الاستعداد لدى الفرد لتحقيق تطور في مستوى الأداء وفي الأسلوب المعتمد للتنفيذ.

- **معايير تقييم الأداء:**

يقصد بمعايير الأداء المستويات التي يعتبر فيها الأداء جيدا ومرضيا. وهي المستويات التي يقارن بها أداء الفرد، ويتم الحكم على أدائه حسبها. وتعتبر عملية تحديد معايير الأداء عملية أساسية لنجاح التقييم

وعملية هامة في مساعدة العاملين على معرفة ما هو مطلوب منهم لتحقيق أهداف المنظمة من جهة ومساعدة المسؤولين على معرفة الأمور التي تساهم في تحسين الأداء وتطويره من جهة ثانية. ويشترط في عملية تحديد معايير الأداء أن تكون المعايير دقيقة في التعبير عن الأداء المراد قياسه، وأن تكون هذه المعايير مرنة بما يتناسب مع بيئة العمل وظروفه. كما ينصح أن تتم صياغة المعايير بمساهمة العاملين الأمر الذي يساعد على تقبلهم لهذه المعايير ورضاهم عنها. وهناك نوعين من المعايير حسب النعيم عبد اللطيف (2010):

1- معايير الصفات: وهي الصفات التي يجب أن يتسم بها الفرد في عمله وسلوكه حتى يستطيع أداء عمله بنجاح وكفاءة وبصورة جيدة ومرضية. ومن بينها المواظبة، الدقة، الأمانة، التعاون، الإخلاص.

2- معايير الأداء: وهي المعايير التي بموجبها يتم تحديد كفاءة الفرد في العمل، وهي المعايير التي يتم حسبها مقارنة العمل المنجز بالمعدل المحدد. وتنقسم هذه المعايير إلى معايير كمية ومعايير نوعية ومعايير كمية نوعية.

3-5-3 التقييم المؤسسي (التقييم التنظيمي) للمنظمات التطوعية:

يتوجه التقييم المؤسسي إلى تقييم المنظمة في حد ذاتها، وهو ما يدعى في الدراسات الأكاديمية بالتقييم التنظيمي. ويعرف التقييم التنظيمي حسب محمد الطعامنة (2005) بأنه "عملية تهدف إلى قياس ما تم انجازه من قبل منظمة ما، خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كما وكيفا، باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات، مع تحديد أوجه القصور والانحراف إن وجدت، وسبل علاجها في الحاضر والمستقبل". ويعرفه Van De Ven (عن مرعي محمد مرعي 2001) بأنه "نظام تشخيص يطبق على المنظمات، يؤدي إلى نتائج، تتبع بمشروع تدخلي خاصة من الناحية النفسية والاجتماعية للتنظيم". ويعرفه عبد العزيز مخيمر (2000) على أنه "منظومة متكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء

تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية". ويعرفه Nadler (عن مرعي محمد مرعي 2001) "التقييم التنظيمي عملية قياس المتغيرات الخاصة بالسلوك التنظيمي، ومدى فعالية المنظمة".

تتجه عملية التقييم المؤسسي (التنظيمي) في ميدان العمل التطوعي إلى تقييم رسالة المنظمة وأهدافها وتنظيمها وعملياتها، وقدراتها، وأنشطتها (المخرجات) ونتائجها وآثارها، وعلاقاتها التفاعلية الداخلية والخارجية، بهدف تعزيز أو بناء قدراتها، وتمكينها من تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والفاعلية والأداء.

مقاربات التقييم المؤسسي (التقييم التنظيمي) للمنظمات التطوعية:

يعتمد التقييم التنظيمي في ميدان العمل التطوعي على مقاربتين أساسيتين هما: مقاربة بناء القدرات التنظيمية، ومقاربة الفاعلية التنظيمية.

أ- **مقاربة بناء القدرات:**

تنطلق مقاربة (نظرية) بناء القدرات من فكرتين أساسيتين هما:

- أن للمنظمة مجموعة من القدرات تمكنها من أداء دورها، والقيام بعملها، وفعل ما يتعين عليها لتحقيق أهدافها.
- أن قدرات المنظمة قد تكون جيدة بما فيه الكفاية في مختلف المجالات، وقد تكون ضعيفة أو غير مكتملة.

وفي حالة تكون قدرات المنظمة ضعيفة أو غير مكتملة، تكون المنظمة في حالة قصور مما يجعلها في حاجة إلى عملية بناء القدرات، أو في حاجة إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات لسد الثغرات، ورفع مستوى القدرات الضعيفة والغير مكتملة، بهدف تمكين المنظمة من تحقيق أهدافها بطريقة جيدة، وبالكفاءة والفاعلية اللازمة.

تهدف عملية التقييم التنظيمي حسب هذه المقاربة إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بهدف القيام بمجموعة من الإجراءات والتدخلات لتدارك مواطن الضعف وإصلاحها، فالهدف العام من التقييم المؤسسي حسب هذه المقاربة هو الإصلاح، ويشير في هذا السياق أحمد الكردي (2010) " إن عملية التقييم المؤسسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإصلاح الإداري، حيث أن الهدف العام والأساسي هو الإصلاح فمخرجات التقييم توظف كمدخلات أساسية للإصلاح. فعندما تقوم المنظمة المعنية بعملية التقييم المؤسسي، وجمع

البيانات والمعلومات اللازمة عن الانجاز الفعلي خلال فترة زمنية معينة، ومقارنته مع المعايير والخطة الموضوعة مسبقا تتمكن هذه المنظمة من معرفة ما تم انجازه فعلا في تلك الفترة وتتمكن من الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في جميع وظائف الإدارة، مما يمكنها من وضع وتحديد السياسات والبرامج والإجراءات الأنسب لإحداث التحسينات المستمرة على الأداء العام، وهو ما يعرف ببناء القدرات المؤسسية."

- مفهوم بناء القدرات:

يعتبر مفهوم بناء القدرات من المفاهيم الحديثة نسبيا، وتعتبر عملية بناء القدرات نتاج عملية تقييم شاملة ومنهجية تهدف إلى التحسين، ورفع الكفاءة، وتسعى إلى التغلب على المعيقات وتحقيق الاستدامة.

عرفت المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (2015) بناء القدرات بأنها" عملية منهجية لتطوير كفاءة وفاعلية المنظمة في سعيها لتحقيق غايتها، وتقديم خدمات ذات جودة عالية، وذلك من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية والفنية."

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (2008) بناء القدرات بأنها" العمليات التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات باكتساب وتعزيز القدرات اللازمة والاحتفاظ بها، لوضع أهداف انمائية خاصة بهم، وبلوغها عبر الزمن."

وعرف المعهد العربي للتخطيط (2015) بناء القدرات بأنها" العمليات المستمرة التي يتم من خلالها مساعدة الأفراد والمنظمات والمجتمعات لأن تتطور وتتأقلم مع التغيير الحادث في بيئتها على أساس رسالة المنظمة وأهدافها ومواردها."

- مجالات القدرات المؤسسية:

يذهب العديد من الباحثين إلى توزيع قدرات المنظمة في أربعة مجالات أساسية حيث يشمل كل نطاق مجموعة من المكونات. ويجب على المنظمة المعنية إجراء تقييم (داخلي / خارجي) لواقع المنظمة اتجاه هذه المجالات ومكوناتها لتكتشف القدرات الجيدة والقدرات الضعيفة والقدرات الغير مكتملة، ثم تعمل بعد ذلك على الحفاظ على القدرات الجيدة، وعلى بناء القدرات الضعيفة والغير مكتملة، ورفع مستواها إلى درجة الإيجابية مقارنة بالمعايير المعتمدة.

1- المجال الاستراتيجي: وهو مجال يضم مجموعة من المكونات أهمها:

الإستراتيجية: وهو مكون يعكس قدرة المنظمة على امتلاك رسالة وصياغة رؤية مستقبلية، وتحديد المهمة التي تسعى المنظمة لتنفيذها، وهو مكون يعكس هوية المنظمة وطبيعة قراراتها المستقبلية. فالإستراتيجية كما أشار السالم مؤيد سعيد (2005) هي" اتجاه عام وقرار تتخذه المنظمة يحدد مسارها خلال فترة زمنية معينة". وهي حسب شاندلر (عن زكرياء الدوري 2010)" تحديد المنظمة لأهدافها وغاياتها على المدى البعيد، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف."

التخطيط الاستراتيجي: وهو مكون يعكس امتلاك المنظمة قدرات فكرية وعلمية، وقدرات عملية ومنهجية تمكنها من استقراء الماضي وتحليله وفهمه، واستشراف المستقبل البعيد والقريب، ووضع البدائل لتجاوز العقبات، وإيجاد الحلول للمشاكل والتحديات وفق رؤية وأهداف المنظمة. والتخطيط الاستراتيجي حسب زكرياء الدوري (2010) هو" مفهوم إداري يتضمن تحليل جميع المتغيرات الداخلية ودراستها متمثلة في نقاط القوة ونقاط الضعف، والمتغيرات الخارجية المحيطة بالمنظمة متمثلة في الفرص والتهديدات بحيث يتم من خلال هذا التحليل صياغة رسالة المنظمة ورؤيتها، ووضع الاستراتيجيات والأهداف التي تطمح المؤسسة الوصول إليها خلال الفترة المخطط لها، مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة."

2- المجال التنظيمي: يستهدف التقييم المؤسسي (حسب مقاربة بناء القدرات) في هذا المجال تحقيق التطوير التنظيمي، أي تحقيق تغيير مخطط له في المنظمة، فالتطوير التنظيمي يسعى إلى تنمية وتحسين أداء المنظمة من خلال الجهود المخططة التي تستند على التدخل المخطط، وتنمية الخبرات والتدريب المستمر بهدف تنظيم الهياكل، وتحسين جودة العمليات، وتسهيل الإجراءات، وتطوير الجماعات، ورفع مستوى ثقافة وإدارة المنظمة بما يتناسب مع أهداف ورؤية ورسالة المنظمة، وبما يمكنها من حل المشاكل ومواجهة التحديات، وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية عالية. وتشمل عملية التطوير التنظيمي مكونات الإدارة العامة، والتعلم التنظيمي.

- **مفهوم التطوير التنظيمي:** عرف هذا المفهوم العديد من التعريفات نتيجة تعدد مجالات عملية التطوير التنظيمي حيث يعرفه ثابت عبد الرحمن إدريس (2001) " مجموعة من التطبيقات الرئيسية

للتغيير بغرض تجديد العمليات التنظيمية من خلال التركيز على الثقافة التنظيمية، والسلوك التنظيمي، والهيكل التنظيمي، وإجراءات وطرق العمل". وعرفه مدحت أبو النصر (2007) بأنه "إستراتيجية تعلمية تهدف إلى تغيير الاعتقادات والاتجاهات والقيم والهياكل التنظيمية للأفراد المنظمة، بما يمكن من التأقلم مع الظروف المتغيرة من الناحية التكنولوجية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع."

مجالات التطوير التنظيمي: تشمل عملية التطوير التنظيمي أربعة محاور أساسية:

الأفراد: يسعي التطوير التنظيمي في هذا الجانب إلى تطوير دوافع وقدرات واتجاهات ومواقف الأفراد وتنمية شخصياتهم، وتعزيز أدوارهم في عمليات اتخاذ القرارات بما يساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

الجماعات: يسعي التطوير التنظيمي في هذا الجانب إلى الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين مجموعات العمل، وإرساء قواعد الثقة والتعاون والاحترام بين الأفراد، وحل النزاعات بينهم.

التنظيم: يسعي التطوير التنظيمي في هذا الجانب إلى الاهتمام ببعدين أساسيين:

- الوحدات التنظيمية: وقد تكون إدارات أو أقسام ويكون التطوير في نطاق الوظائف وهياكل الاتصالات والمعلومات.
- العمليات التنظيمية: ويمس التطوير في هذا البعد عمليات اتخاذ القرارات وأنماط الاتصال وعمليات التخطيط وتصميم الأهداف.

التقنيات المستخدمة: يسعي التطوير التنظيمي في هذا الجانب إلى مواكبة التقدم التقني في مجال المعلومات وتغيير التقنيات المستخدمة.

3- موارد المؤسسة: تنقسم موارد المؤسسة إلى قسمين:

الموارد البشرية: يشكل العامل البشري الفارق الأساسي بين منظمة ناجحة وأخرى غير ناجحة حيث تغيرت النظرة الحديثة إلى الموارد البشرية وأصبحت واحدة من أهم الوظائف الإدارية حيث أصبحت عملية الحصول عليهم واعدادهم وتحفيزهم والمحافظة عليهم من أهم العناصر التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها، وهو العنصر المتمثل في مفهوم إدارة الموارد البشرية.

مفهوم إدارة الموارد البشرية: يعرف ثابت عبد الرحمن إدريس (2001) مفهوم إدارة الموارد البشرية بأنها " ذلك العلم الذي يهتم بإجراء عملية تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتدريب وتحفيز القوى العاملة، والعمل على اندماجها والحفاظ عليها من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

الموارد المالية: تعد الموارد المالية أساس وجود أي منظمة والحجر الأساسي لحياتها واستمراريتها. وتعد وظيفة التمويل من أهم وظائف الإدارة. ويرتبط أداء المنظمات التطوعية واستمرارها واستقرارها بتوفير التمويل اللازم لها.

تعتبر عملية التمويل في هذه المنظمات عملية صعبة ومعقدة باعتبارها منظمات تعتمد على مصادر تمويل خارجية، مما يجعلها منظمات مطالبة بكثير من الشفافية ومطالبة باعتماد آليات تتسم بالرشد والكفاءة.

4- العلاقات العامة والتشبيك: تشكل العلاقات العامة وعمليات التشبيك مجالا حيويا بالنسبة للمنظمات التطوعية باعتباره المجال الذي يمكن من رسم صورة المنظمة خارجيا وداخليا، ويمكن من التأثير والتجنيد والحشد سواء اتجاه الحصول على التمويل أو تبادل الخبرات وحماية المصالح. لذلك فالمنظمات التطوعية في حاجة مستمرة إلى بناء القدرات في مجال العلاقات العامة والتشبيك بهدف تبادل المعرفة والمعلومات حول المنافع والاحتياجات والحلول والخبرات.

مفهوم العلاقات العامة: العلاقات العامة جزء من الهيكل التنظيمي ووظيفة إدارية، ونشاطا جوهره الاتصال مع الأفراد والجماعات، وهي الوسيلة التي يتعرف من خلالها جمهور المنظمة والمجتمع على عمل ونشاط المنظمة. ويعرف وجدي بركات (2008) العلاقات العامة في المنظمة بأنها" عملية مستمرة يتم من خلالها توجيه المنظمة للفوز بثقة مستخدميها وعملائها وجمهورها عموما".

مفهوم التشبيك: وهو تحالف طوعي بين المنظمات التطوعية والمنظمات الغير حكومية والأفراد العاملين بمجال التنمية بهدف تعبئة قدراتهم المشتركة ومواردهم لدعم مواقف أطراف هذا التحالف أو لتنمية قدراتهم أو زيادة تأثيرهم الخارجي من أجل تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة. ويعرف نفس الكاتب

التشبيك باعتباره " شكل من أشكال التفاوض والتحاور المجتمعي بين المنظمات التطوعية المشتركين تهدف إلى تعليم شركاء الشبكة التعاون والتضامن حول قضايا ومشكلات المنظمات، ومساعدة أعضاء الشبكة على تطوير قدراتهم الإدارية والمالية، وتبني الدفاع على قضايا المجتمع."

- **مقاربة الفاعلية التنظيمية:**

تعتبر هذه المقاربة من أهم المقاربات التي تعتمد عليها عمليات التقييم المؤسسي في مختلف التنظيمات بما في ذلك المنظمات التطوعية. وذلك لأهمية هذا المعيار وشموليته، كونه معيار يستهدف قياس مختلف الجوانب في المنظمة (الرسالة والأهداف، العمليات، النتائج، الجوانب التنظيمية والسلوكية (النفسية، الاجتماعية)، العلاقات التفاعلية للمنظمة (البيئة الداخلية، البيئة الخارجية). وباعتباره معيار يهدف بصورة أساسية إلى قياس مدى تحقيق المنظمة للأهداف، والقيام بالأعمال الصحيحة. وسنتعرض إلى هذه المقاربة بنوع من التفصيل باعتبارها المقاربة التي ستعتمدها الدراسة.

4- الفاعلية التنظيمية:

يعتبر مفهوم الفاعلية التنظيمية من أكثر المفاهيم استخداما في الفكر الإداري والتنظيمي، ومن أهم المعايير المستعملة في تحليل وتقييم المنظمات، والحكم عليها.

4-1 مفهوم الفاعلية التنظيمية:

يعتبر مفهوم الفاعلية التنظيمية من أكثر المفاهيم تعقيدا وتشابكا وغموضا في الفكر الإداري والتنظيمي حيث لا تزال عمليات تحديد المفهوم تشهد وضعا من الاختلاف، وحالة من لا وفاق إلى يومنا هذا. تطور مفهوم الفاعلية التنظيمية مع مراحل تطور الفكر الإداري والتنظيمي. وعرف العديد من التصورات الفكرية المختلفة، والعديد من المناقشات والتحاليل والدراسات، الأمر الذي جعل مفهوم الفاعلية التنظيمية يعني أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين.

يعود الاستعمال الأول لمصطلح الفاعلية التنظيمية إلى المفكر تشستر برنارد Barnard Chester (1938) عندما عرف الفاعلية التنظيمية بأنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها. واعتمد برنارد في تعريف الفاعلية على مؤشر الهدف كمؤشر رئيس للفاعلية التنظيمية واعتبر فعالية أي نشاط مقترنة بمدى النجاح في تحقيق الهدف الذي أقيم من اجله هذا النشاط. في نفس الاتجاه عرف اتزيوني Etziouni (1964) الفاعلية التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.

مع بروز مدرسة النظم المفتوحة التي تنظر إلى المنظمات كنسق مفتوح، تحول المفهوم من عملية التركيز على درجة تحقيق الأهداف (المخرجات) إلى التركيز على مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المتاحة في بيئتها (المدخلات) حيث عرف Georgopoulos and Tannenbaum (1957) الفاعلية التنظيمية بأنها النطاق الذي يمكن المنظمة كنظام اجتماعي من الحصول على الموارد اللازمة والوسائل المؤكدة والمناسبة من أجل تحقيق أهدافها. بينما عرفها الباحثان كان وكاتز Katz and Khan (1966) القدرة على مضاعفة النتائج النهائية للمنظمة من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

بعد التركيز على الغايات (الأهداف) والنتائج، وربط الفاعلية التنظيمية بمخرجات المنظمة ثم التركيز على علاقة المنظمة ببيئتها (الخارجية والداخلية)، وربط الفاعلية التنظيمية بالمدخلات. ظهر اتجاه جديد يركز على العمليات الداخلية، أي على الأنشطة والعمليات والعوامل الداخلية. حيث اقترن مفهوم الفاعلية التنظيمية بمفهوم الصحة التنظيمية، حيث عرفها Bennis (عن الديلمي 1994) بأنها قدرة المنظمة على المحافظة على نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب لتحقيق الأهداف.

في اتجاه جديد ربطت الفاعلية التنظيمية بموضوع إشباع حاجات وتطلعات جمهور المستفيدين من خارج وداخل المنظمة حيث عرفت الفاعلية التنظيمية حسب Tsui and Anne .S (1990) بقدرة المنظمة على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لحاجات وتطلعات المنظمات والجماعات والأفراد الذين يتعاملون معها سواء داخل المنظمة أو خارجها.

في حين ذهب كوين وروباخ.Quinn.R Rohrbaugh (1983) إلى اعتبار الفاعلية التنظيمية مفهوما متعدد الأبعاد ومتناقض القيم يختلف من وقت إلى آخر حسب دورة حياة المنظمة. حيث يرى أن عملية تقييم الفاعلية تعتمد على طبيعة واهتمامات الشخص، وأنه لا يوجد هدف واحد متفق عليه، وبالتالي لا يوجد معيار واحد لقياس فاعلية المنظمة بل هناك مجموعة من المعايير المختلفة (القيم المتنافسة) يجب التوفيق بينها.

4-2 خصائص وأبعاد الفاعلية التنظيمية:

إن تعدد معاني المفهوم، وتعدد المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة هذا المفهوم، وارتباط المفهوم بجوانب عديدة، وبدورة حياة المنظمة، إضافة إلى أن التعرف على درجة تحقق الفاعلية يتم من خلال أحكام نابعة عن فئات مختلفة لها علاقة بالمنظمة (جمهور المنظمة) جعل مفهوم الفاعلية التنظيمية مفهوما يحمل مجموعة من الخصائص المميزة.

يذهب سعيد علي الشواف (1989) إلى أن الفاعلية صفة تتشكل بحسب الأشياء الموصوفة وهي مركب مفاهيمي مختلف المعاني، ومتعدد الأبعاد. ويتميز بخاصية النسبية والتراكمية.

أ- **خصائص الفاعلية التنظيمية:** تتميز الفاعلية التنظيمية بخاصيتين أساسيتين:

- **النسبية:** إن مفهوم الفاعلية التنظيمية هو مفهوم نسبي، وليس مفهوما مطلقا. لأنه مفهوما يرتبط بأحكام وتوجهات ومصالح فئات مختلفة، ويرتبط بزمن التقييم، واهتمامات المقيم وطرق ووسائل التقييم، وأسس تحليل المعلومات. كما أن مفهوم الفاعلية التنظيمية يختلف باختلاف موقع المنظمة وأهدافها والمستفيدين من خدماتها.
- **التراكم:** يتميز مفهوم الفاعلية التنظيمية بخاصية التراكم باعتبارها ظاهرة مستمرة مع الزمن.

ب- أبعاد الفاعلية التنظيمية:

يعتبر مفهوم الفاعلية مركب مفاهيمي مختلف المعاني، ومتعدد الأبعاد، ويرى كمرون Cameron (1978) في هذا الاتجاه أن الفاعلية مفهوم يمكن وصفه بأنه:

1- مفهوم متعدد يتكون من معايير مختلفة في أزمنة مختلفة.

2- مفهوم شامل يتضمن العديد من الأبعاد.

3- مفهوم متنوع يتعلق بمستفيدين مختلفين.

4- مفهوم معقد لديه علاقات غير واضحة بين الأبعاد.

5- مفهوم ايجابي يستثير المعايير الملائمة عند استخدام مستويات مختلفة من التحليل.

ويمكن حصر أهم أبعاد الفاعلية التنظيمية في الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي:** تناول العديد من الباحثين الفاعلية التنظيمية في إطار المتغيرات الاقتصادية حيث ربطوا فاعلية المنظمة بالإنتاجية (قدرة المنظمة على الإنتاج (توفير مخرجات) بالكمية اللازمة والكيفية الجيدة حسب ما تتطلبه البيئة).
- **البعد الاجتماعي والنفسي:** بعد التركيز سنوات الخمسينيات والستينيات على البعد الاقتصادي ذهب مجموعة من الباحثين إلى استخدام مؤشرات سلوكية تركز على البعد الإنساني. ويرى في هذا الاتجاه الباحث Henri Claude de Bettignies (1975) أن مصطلح الفعالية التنظيمية قد اقترن باستعمال مجموعة معارف وتقنيات للعلوم السلوكية من اجل تطوير المنظمات، وذلك بإدماج الطموحات الفردية للنمو والتطور مع أهداف المنظمة. ويعتبر الرضا بمفهومه الواسع من أهم مؤشرات هذا البعد.

- **البعد التنظيمي:** ينظر العديد من الباحثين إلى الفاعلية من منظور عملي، حيث ترتبط الفاعلية حسب هذا المنظور بالعمليات والصحة التنظيمية. وتعرف الفاعلية التنظيمية بأنها كل ما يتعلق بالهيكل التنظيمي بغض النظر على النتائج المتوقعة ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية.
- **البعد البيئي:** يربط كثير من الباحثين الفاعلية التنظيمية بقدرة المنظمة على التعامل مع قيود ومتغيرات البيئة (داخلية/ خارجية)، أي بتفاعل المنظمة مع البيئة ومن أهم المؤشرات المستعملة في هذا البعد المرونة (التكيف).

4-3 مداخل دراسة الفاعلية التنظيمية:

تعددت معاني مفهوم الفاعلية التنظيمية كما سبق وأن أشرنا، نتيجة عمليات التطور الفكري التي شهدها المفهوم، ونتيجة تعدد الاتجاهات الفكرية التي تناولت الموضوع، وهو الأمر الذي يفسر تعدد المداخل المستخدمة في دراسة الفاعلية التنظيمية. ومن أهم هذه المداخل:

1- مدخل الهدف:

تتحدد فاعلية المنظمة من منظور هذا المدخل بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. و يقوم هذا المدخل على فكرتين أساسيتين:

- فكرة أن المنظمات لها أهداف محددة، تسعى إلى تحقيقها وفق استراتيجيات معينة.

- فكرة أن المخرجات الأساسية للمنظمة هي التي تعكس أهداف المنظمة.

يتوجه هذا المدخل في عملية تحديد الفاعلية إلى قياس مدى تقدم المنظمة في تحقيق أهدافها. ويصدر الحكم على الفاعلية التنظيمية على ضوء تحقيق الأهداف، وليس على ضوء الوسائل. فالنتيجة النهائية حسب هذا المدخل هي التي تحدد الفاعلية، والمخرجات هي وسيلة القياس.

يعتبر المفكر تشستر برنارد Barnard Chester (1938) أول رواد هذا المدخل، وعرف الفاعلية التنظيمية بأنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها. ويذهب هذا المفكر إلى أن ما نعنيه بالفاعلية هو إنجاز أهداف معترف بها عن طريق جهود تعاونية، وتدل درجة الإنجاز على درجة الفاعلية.

عرف اتزيوني Etziouni (1964) الفاعلية التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. وميز بين ثلاثة أنواع من الأهداف، أهداف اقتصادية كإنتاج السلع والخدمات أهداف تنظيمية كالضبط والتقويم وتعديل السلوك المنحرف، وأهداف اجتماعية وثقافية كمراعاة قيم ومعتقدات المجتمع.

رغم أن هذا المدخل لا يزال يتمتع بأهمية كبيرة في ميدان قياس الفاعلية التنظيمية، ولا يزال يستخدم بصفة كبيرة في هذا المجال، غير أنه تعرض إلى جملة من الانتقادات والمآخذ الهامة أهمها:

- تركيزه على بعد واحد، وهو بعد المخرجات وإهماله للأبعاد الأخرى (العمليات، المدخلات).
- عدم وضوح الأهداف في كثير من المنظمات.
- تعدد أهداف المنظمة، فلكل جهة ترتبط بالمنظمة أهداف خاصة تسعى إلى تحقيقها (المديرين، العاملين، المساهمين، المشرعين، العملاء....). إضافة إلى مشكلة تعارض أهداف كل جهة مع أهداف الجهات الأخرى. لتطرح مشكلة أي الأهداف تقاس للحكم على فاعلية المنظمة.
- إمكانية وجود تعارض بين الأهداف العامة للمنظمة، مما يجعل الفاعلية في تحقيق هدف معين يقابلها انخفاض الفاعلية في تحقيق هدف أو أهداف أخرى.
- اختلاف أهداف المنظمة على مستوى درجة العمومية، وعلى مستوى الزمن. فأما على مستوى العمومية فهناك أهداف رسمية وأهداف تشغيلية، لتطرح مشكلة على أي نوع من الأهداف يجب التركيز لقياس الفاعلية. أما على مستوى الزمن فللمنظمة أهداف مرحلية (قصيرة/متوسطة/طويلة) المدى. فيمكن أن تكون المنظمة فعالة في زمن وغير فعالة في زمن آخر. إضافة إلى مشكلة ظهور أهداف جديدة تفرضها ظروف النشاط أو مقتضيات البيئة الخارجية أو الداخلية.

- كما تعد إشكالية طريقة قياس الأهداف من أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل، من حيث هل نعتمد في قياس الأهداف على الطرق الموضوعية، أم نعتمد على المقاييس الشخصية التي تعتمد على تقييم الأفراد في مختلف المراكز، وهو التقييم الذي يستند إلى رؤاهم الشخصية.
- صعوبة قياس أهداف المنظمات الغير ربحية والتطوعية.

2- مدخل موارد المنظمة:

جاء هذا المدخل كبديل لمدخل الأهداف، خاصة بعد مجموع الصعوبات والمآخذ التي واجهها المدخل الأخير. ويركز هذا المدخل في تقييم فعالية المنظمات، على نقطة أساسية هي تفاعل المنظمة مع بيئتها(الداخلية والخارجية). وترتبط الفاعلية في هذا المدخل بمدى قدرة المنظمة المطلقة أو النسبية على استغلال البيئة التي تعمل فيها. ويقوم على فكرتين أساسيتين هما:

- فكرة قدرة المنظمة على استقطاب الموارد اللازمة والمناسبة من البيئة الخارجية، واستغلال الفرص المتاحة فيها (المدخلات).
- فكرة الاستخدام الأفضل لهذه الموارد مما يمكن من تحقيق الأهداف (المخرجات)، وضمان بقائها واستمرارها.

يشار غالبا في هذا المدخل إلى نموذجين أساسيين، هما نموذج كان وكاتز ونموذج يوشتمان وسيشور حيث يجمع هذان النموذجان حسب على سعيد الشواف (1989) على أن الفاعلية التنظيمية هي محصلة أنشطة تخدم وظائف المنظمة، إضافة إلى الأنشطة الموجهة إلى الاستغلال الأقصى للموارد المتاحة للمنظمة في بيئتها لضمان صيانة نفسها والمحافظة على بقائها واستمرارها. وينظر هذا المدخل إلى المنظمة كوحدة واحدة تؤثر وتتأثر ببيئتها الخارجية عن طريق المدخلات والمخرجات، كما ينظر إلى المنظمة كأجزاء مترابطة يؤثر بعضها على الآخر. وتتحدد الفاعلية حسب هذا المدخل بقدرة المنظمة على تأمين المدخلات اللازمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة. إضافة إلى مرونتها وقدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة التي تعمل فيها.

يعرف الباحثان Katz and Khan (1966) الفاعلية التنظيمية بأنها القدرة على مضاعفة النتائج النهائية للمنظمة من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. ويعرف Yuchtman and Seashore (1967) الفعالية التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتاحة في بيئتها للحصول على الموارد النادرة التي تمكنها من أداء وظائفها، وضمان بقائها واستمرارها.

يعتمد هذا المدخل على العديد من المؤشرات لقياس الفاعلية:

- القدرة التفاوضية للمنظمة في الحصول على الموارد الأساسية (قدرة المنظمة على تأمين المدخلات اللازمة لعملياتها وأنشطتها).
- إدراك وتفسير الأسبقيات الواقعة في البيئة الخارجية.
- قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات، وتحليل خصائص البيئة (الداخلية والخارجية) التي تعمل فيها (التكيف).
- كفاءة عمليات الإنتاج، والصحة التنظيمية، والقدرة على الحفاظ على التوازن الداخلي.
- الاستقرار والتوافق الداخلي، والقدرة على التقليل من حالات التوتر والصراع.
- الإنتاجية والإنجاز، والتطوير التنظيمي، والروح المعنوية.

واجه هذا المدخل العديد من الانتقادات، ومن أهم المآخذ التي وجهت له تركيزه على بعد واحد هو بعد المدخلات (قدرة المنظمة على الحصول على الموارد). عدم صلاحية هذا المدخل للمؤسسات الخدمية والغير ربحية.

3- مدخل العمليات الداخلية : يركز هذا المدخل في قياس الفاعلية على قياس الأنشطة والممارسات التنظيمية. ويركز على عملية التفاعل بين مدخلات المنظمة، وينظر إلى عملية التفاعل باعتبارها عملية تقنية اجتماعية نفسية.

يركز مدخل العمليات الداخلية كما أشار كامرون Cameron (1978) "على رؤية الفاعلية بلغة عملية بدلا من الحالة النهائية". فهو مدخل يقيم الفعالية من خلال العمليات الإدارية داخل المنظمة بدلا من التركيز على النتائج. وتقاس الفاعلية التنظيمية بمدى وعي المنظمة بطبيعة العمليات الداخلية والعوامل

التي تحكم أداءها، وتحدد علاقاتها ببيئتها الخارجية وبمدى قدرة المنظمة على السيطرة على عملياتها والتخطيط لها، وتوجيهها وإحداث التغييرات اللازمة فيها. وتتحدد الفاعلية في هذا المدخل حسب مؤشرات الآليات الداخلية لحركة المنظمة، ووفق الخصائص التنظيمية كالصحة التنظيمية والمرونة، وبما تفعله المنظمة بما توافر لديها من موارد.

واجه هذا المدخل كغيره من المداخل انتقادات ومآخذ أهمها حسب Cameron (1978):

- التركيز على عامل واحد، وهو عامل العمليات وآليات الممارسة التنظيمية، وتجاهل مدخلات ومخرجات المنظمة.
- اعتبار المنظمة نظام مغلق وتجاهل تأثيرات البيئة الخارجية.
- صعوبة مراقبة جميع الأنشطة والإجراءات الداخلية.

4- مدخل الوظيفة الاجتماعية:

ينطلق هذا المدخل من فكرة أن المنظمات هي وسائل يستخدمها المجتمع لتحقيق أهدافه وحل مشاكله. وبالتالي تحدد فعالية المنظمة بمدى نجاح هذه المنظمة في حل مشاكل المجتمع وتلبية متطلباته. وتحدد الفاعلية التنظيمية حسب هذا المدخل وفق النتائج التي تحققها المنظمة من خلال ممارسة نشاطات معينة ومن خلال ما تقدمه من خدمات للمجتمع.

ومن أهم رواد هذا المدخل بارسونز Parsons، حيث يذهب هذا المفكر إلى أن كل الأنظمة الاجتماعية معنية بالقيام بوظائف معينة اتجاه المجتمع، بهدف تحقيق نموه واستقرار وتطوره. وأن فاعليتها تتحدد بمدى قدرة هذه المنظمات على القيام بالوظائف المنوطة بها. ويذهب (بارسونز Parsons 1960) عند قيامه بتحليل المنظمات إلى التأكيد على ضرورة أن تمتلك المنظمات أربعة أشكال من القدرات حتى تتمكن من القيام بوظائفها، وبالتالي تحقيق فاعليتها وهي:

1- القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية، و تحقيق متطلباتها، ومواجهة تغيراتها السريعة.

2- القدرة على تحديد الأهداف، وتوفير الموارد، والإمكانيات، والوسائل، والآليات اللازمة لتحقيقها.

3- القدرة على تنظيم الموارد، وتحقيق التكامل والتعاون بين أجزاء النظام.

4- القدرة على الكمون أي البقاء والاستمرار من خلال المحافظة على قيم وثقافة المنظمة.

5- مدخل أصحاب المصلحة (الجمهور):

تعرف الفاعلية التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على مواجهة حاجات ومتطلبات أعضاء التنظيم، والجماعات الإستراتيجية المستفيدة والمرتبطة بالمنظمة. ويعرفها سوي وآن Tsui and Anne .S (1990) "بقدرة المنظمة على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لحاجات وتطلعات المنظمات والجماعات والأفراد الذين يتعاملون معها سواء داخل المنظمة أو خارجها".

تتحدد الفاعلية التنظيمية حسب هذا المدخل وفق قدرة المنظمة على إشباع رغبات وحاجات أصحاب المصلحة، وتحقيق رضاهم. وأصحاب المصلحة (هم أي مجموعة من داخل المنظمة (البيئة الداخلية) وأي مجموعة من خارجها (البيئة الخارجية)) تعتمد عليهم المنظمة في بقائها وتطورها. ومن بين أصحاب المصلحة المساهمون والملاك، الموردون الزبائن (المستهلكون)، الموارد البشرية في المنظمة (عمال وإداريون)، المنظمات الحكومية ذات العلاقة، الدائنون، هيئات حماية البيئة والمستهلك، المجتمع.

من أهم مؤشرات الفاعلية حسب هذا المدخل حسب Oldcorn and Parker (1996) رضا المساهمين عن عوائدهم المالية، ورضا العاملين على العمل، ورضا الزبائن عن نوعية السلع/الخدمات وأسعارها، رضا الموردون (المجهزون) عن صفقاتهم مع المنظمة، رضا المنظمات الحكومية ذات الصلة عن امتثال المنظمة للقوانين ذات الصلة بعملها، رضا هيئات حماية البيئة على التزام المنظمة بالحفاظ على البيئة، ورضا هيئات حماية المستهلك على تقديم المنظمة لمنتجات/خدمات غير ضارة بصحة المستهلك، وتوفير معلومات عن نوعيتها، وكيفية استعمالها. تتمثل المشكلة العملية في هذا المدخل في تعدد أصحاب المصالح، وتضارب مصالحهم اتجاه المنظمة، وتغير هذه المصالح. مما يستدعي حسب تومسون Thompson (1997) موازنة المنظمة لعملية إرضاء أصحاب المصالح (أي أن تحدد المنظمة

الطرف الذي يجب أن تسعى إلى تحقيق أهدافه وإرضائه أولا، وذلك حسب الموقف الذي يناسب المنظمة أي حسب ما تقتضيه مصلحة وأهداف المنظمة). وضع تومسون مجموعة من النماذج تحدد طريقة موازنة المنظمة عملية إرضاء أصحاب المصالح حسب الموقف. وهي:

أ- **النموذج النسبي:** يذهب هذا النموذج إلى أنه في حالة ما (الموقف) كان لكل أصحاب المصالح نفس الأهمية ونفس التأثير، فعلى المنظمة أن تعطي أوزانا متساوية نسبيا لكل الأطراف وأن لا تفضل صاحب مصلحة معينة على آخر، وأن تسعى المنظمة في هذا الموقف إلى إرضاء جميع أصحاب المصالح بمستويات متقاربة نسبيا.

ب- **نموذج القوة:** يذهب هذا النموذج أنه في حالة ما (الموقف) تباينت موازين القوى بين أصحاب المصالح، وتباينت مستويات أهميتهم ومستويات تأثيرهم على المنظمة، يجب على المنظمة أن تحدد أقوى الأطراف، والأكثر أهمية وتأثير في المنظمة، ثم تسعى المنظمة في هذا الموقف إلى إرضائه أولا، والإيفاء بمتطلباته (والطرف الأقوى هو الطرف الذي يؤثر بشكل مباشر على بقاء واستمرار المنظمة).

ج- **نموذج العدالة الاجتماعية:** يذهب هذا النموذج إلى تبني موازنة واحدة في كل المواقف حيث يرى هذا النموذج أنه في جميع الحالات (المواقف) على المنظمة أن تبحث على الطرف الأقل رضا من بين أصحاب المصالح، ثم تسعى إلى إرضائه وتحقيق متطلباته. ويهدف هذا النموذج إلى التقليل من حالات عدم رضا لدى جميع أصحاب المصالح وضمان مستويات مقبولة من الرضا لدى الجميع.

د- **النموذج التطوري:** ينطلق هذا النموذج من فكرة أن المواقف ترتبط بمراحل تطور المنظمة وتتغير مع مرور الزمن، ومع تغير مراحل دورة حياة المنظمة. وأن هذه المراحل هي المسؤولة على تحديد الطرف الأكثر أهمية والأكثر تأثير على المنظمة، ففي مرحلة النشأة قد يكون الزبائن هم الطرف الأكثر أهمية وبالتالي يتوجب على المنظمة أن تسعى إلى تحقيق رضاهم حتى تتمكن من إثبات وجودها، وانتزاع مكانة لها في السوق. بعد زمن أو في مرحلة لاحقة قد ترغب المنظمة في إحداث عمليات توسعة أو تجديد وهكذا تتحول أنظار المنظمة نحو الملاك والمساهمين باعتبارهم أصحاب القرار في عملية التوسعة أو التجديد، وفي هذه المرحلة يصبح هذا الطرف هو الطرف الأكثر أهمية، والطرف الأولى بتحقيق رضاه

ومتطلباته. إذا فأهمية كل طرف من أصحاب المصلحة بالنسبة للمنظمة تتحدد حسب هذا النموذج حسب المرحلة التي تعيشها المنظمة والأهداف التي تتبناها فيها.

ويرى أصحاب هذا المدخل أن المنظمة مطالبة باختيار النموذج المناسب لظروفها، حتى تتمكن من تحديد الطرف/ الأطراف الأكثر أهمية، وأن عملية قياس فاعلية المنظمة تتم بقياس مدى تحقيق المنظمة لرضا هذا الطرف/الأطراف وتحقيق متطلباته.

على الرغم من أهمية هذا المدخل، باعتباره مدخل يدفع إلى إقناع كل الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بالمنظمة بدور المنظمة ونشاطها وأهدافها، غير أنه تعرض إلى مجموعة من الانتقادات كإهماله لدور البيئة الخارجية والتطور التكنولوجي السريع وتأثيرهما على قناعات أصحاب المصالح.

6- مدخل القيم المتنافسة:

يعتبر هذا المدخل ثمرة الدراسة التي قام Rohrbaugh and Quinn (1983) حول توجهات المديرين في العديد من المنظمات. ويعتبر هذا المدخل محاولة لبناء نموذج شامل يضم أهم التوجهات الفكرية التي تناولت موضوع الفاعلية التنظيمية. ينطلق أصحاب هذا المدخل في بناء هذا النموذج من مجموعة من الأفكار الأساسية، ومن مجموعة من نتائج الدراسات التي قاموا بها:

أ- الأفكار:

1- فكرة أن الفاعلية التنظيمية مشكلة إدراكية يحكمها التحيز الفكري، والاهتمام الشخصي فمعظم المداخل السابقة حسبهم، تناولت تعريف وقياس الفاعلية التنظيمية من وجهة نظر محددة تعكس التوجه الفكري لأصحابها، حيث ركز كل مدخل على بعد واحد دون الأبعاد الأخرى (ركز أصحاب توجه النظم المفتوحة على المدخلات، والتكيف والبيئة، وركز أصحاب توجه الأهداف على المخرجات والغايات والنتائج.....).

2- فكرة أن المعايير التي تستخدم في تقييم فاعلية المنظمة تعبر على طبيعة واهتمامات المقيم وبالتالي من الطبيعي أن يقيم أشخاص مختلفون نفس المنظمة في نفس الوقت بطرق ومؤشرات مختلفة.

1- فكرة عدم وجود معيار واحد لتقييم الفاعلية، نتيجة تعدد أهداف المنظمة، وعدم وجود هدف واحد متفق عليه.

ب- النتائج:

توصل الباحثان كوين وروروباخ من خلال دراسة المعايير المستخدمة في قياس الفاعلية التنظيمية في أهم المداخل التي تناولت موضوع الفاعلية التنظيمية إلى أن معظم هذه المعايير تتمحور حول بعدين أساسيين:

1- البعد الأول هو التركيز المنظمي، أي أن المعايير تتمحور حول التركيز الداخلي أو التركيز الخارجي.

- التركيز الداخلي: يعني أن المعايير تتعلق بالمسائل والقضايا الداخلية. أي أن الاهتمام موجه نحو البيئة الداخلية (العمليات والأنشطة، الكفاءة، الصحة التنظيمية، الموارد البشرية).

- التركيز الخارجي: يعني أن المعايير تتعلق بالمسائل والقضايا الخارجية. أي أن الاهتمام موجه نحو البيئة الخارجية (المخرجات، المدخلات، البقاء، النمو، تدعيم مركز المنظمة في تعاملاتها مع البيئة الخارجية، وتنمية علاقات المنظمة مع أطراف التعامل الخارجيين).

2- البعد الثاني هو الهيكل التنظيمي. أي أن المعايير تتمحور حول الهيكل التنظيمي المرن (القيم المهيمنة على الإدارة هي القيم التي ترتبط بالمرونة كقيمة مركزية) أو أن المعايير تتمحور حول الهيكل التنظيمي الجامد (القيم المهيمنة على الإدارة هي القيم التي ترتبط بالرقابة كقيمة مركزية).

أ- الهيكل التنظيمي الجامد: وهو الهيكل الذي تكون فيه القيم المهيمنة تتجه نحو إحكام الرقابة، والالتزام بإجراءات، ونظم ولوائح العمل.

ب- الهيكل التنظيمي المرن: وهو الهيكل الذي تكون فيه القيم المهيمنة تتجه نحو الاهتمام بعمليات التكيف والتغير والتعلم.

من خلال هذه الأفكار والنتائج توصل الباحثان إلى أن هذه القيم (المعايير) هي معايير قياس الفاعلية في نفس الوقت (أي أن كل هذه المعايير تستخدم بشكل جزئي لقياس الفاعلية من أطراف مختلفة، كل مدخل يستعمل المعايير المناسبة لتوجهه الفكري). وأن هذه المعايير(القيم) هي قيم متناقضة ومتضادة أيضا.

ومن أجل بناء نموذج يشمل كل هذه القيم (المعايير)، صمم الباحثان تصور (مدخل) يضم أربعة نماذج بحيث يربط كل نموذج من هذه النماذج بين توجه معين(تركيز داخلي/تركيز خارجي)، وشكل معين من المعايير (معايير الهيكل المرن/ معايير الهيكل الجامد).

1- **نموذج العلاقات الإنسانية:** يقوم هذا النموذج على الربط بين التوجه الذي يهتم بالتركيز الداخلي مع قيم (معايير) الهيكل المرن. ويركز هذا النموذج على الموارد بالبشرية داخل المنظمة (التركيز الداخلي يتجه نحو المورد البشري باعتباره موردا استراتيجيا له دور كبير في تحقيق أهداف المنظمة وفاعليتها) ويتعامل معها وفق رؤية مرنة(القيم المهيمنة على الإدارة هي قيم الهيكل التنظيمي المرن). وتتجه الإدارة في هذا النموذج إلى تنمية الموارد البشرية كغاية أو هدف من أهداف المنظمة (ويعبر عن معيار التنمية البشرية بمؤشرات الاستقلالية، المشاركة، المبادرة التطوير، التعلم، فرص التدريب،.....). ورفع مستوى الروح المعنوية لديهم كوسيلة تدفعهم إلى المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة (ويعبر عن معيار الروح المعنوية بمؤشرات الحالة النفسية الجيدة، الرضا الوظيفي، الانتماء، الولاء، التعاون، الاحترام والتقدير الحوافز المناسبة،.....).

2- **نموذج الأنظمة المفتوحة:** يقوم هذا النموذج على الربط بين التوجه الذي يهتم بالتركيز الخارجي مع قيم (معايير) الهيكل المرن. ويركز هذا النموذج على الموارد (المدخلات) التي توجد خارج المنظمة (التركيز الخارجي يتجه نحو المدخلات باعتبارها الوسيلة الإستراتيجية في تحقيق أهداف المنظمة وفاعليتها)، ويتعامل معها وفق رؤية مرنة(القيم المهيمنة على الإدارة هي قيم الهيكل التنظيمي المرن). وتتجه الإدارة في هذا النموذج للحصول على الموارد المناسبة وذات القيمة لأداء وظائفها، وبناء علاقات

جيدة مع البيئة الخارجية كهدف من أهداف المنظمة، من خلال الرفع من درجة مرونة المنظمة كوسيلة لتحقيق أهدافها. وتعني المرونة في هذا النموذج قدرة المنظمة على إجراء تغييرات في أنظمتها الداخلية بما يتناسب مع متطلبات بيئتها الخارجية (ويعبر على درجة المرونة بمؤشرات التكيف، الكفاءة، الصحة التنظيمية، المناخ التنظيمي.....)

3- **نموذج الهدف الرشيد:** يقوم هذا النموذج على الربط بين التوجه الذي يهتم بالتركيز الخارجي مع قيم (معايير) الهيكل الجامد. ويركز هذا النموذج على الأهداف (المخرجات) وعلى قدرة المنظمة على تلبية حاجات بيئتها الخارجية (التركيز الخارجي يتجه نحو المخرجات باعتبارها الأهداف الإستراتيجية التي وجدت من أجلها المنظمة)، ويتعامل معها وفق رؤية جامدة (القيم المهيمنة على الإدارة هي قيم الهيكل التنظيمي الجامد). وتتجه الإدارة في هذا النموذج إلى تحقيق الإنتاجية والنمو والبقاء كهدف، من خلال وضع الأهداف وتطبيق الأساليب الإدارية الصارمة والرشيدة، كالرقابة، والكفاءة والتخطيط الداخلي كوسيلة لتحقيق أهدافها. ويعبر على الإنتاجية والكفاءة والنمو بمؤشرات الربح، نسبة المخرجات إلى المدخلات، حجم العمل المنجز.....إلخ.

4- **نموذج العمليات الداخلية** : يقوم هذا النموذج على الربط بين التوجه الذي يهتم بالتركيز الداخلي مع قيم (معايير) الهيكل الجامد. ويركز هذا النموذج على الأنشطة والعمليات وعلى قدرة المنظمة في الاستمرار على القيام بوظائفها (التركيز الداخلي يتجه نحو العمليات الداخلية باعتبارها الوسائل التي تمكن المنظمة من القيام بوظائفها)، ويتعامل معها وفق رؤية جامدة (القيم المهيمنة على الإدارة هي قيم الهيكل التنظيمي الجامد). وتتجه الإدارة في هذا النموذج إلى تحقيق الاستقرار وضمان الصحة التنظيمية وتدفق المعلومات كهدف من خلال الرقابة على الموظفين، وكفاءة العمليات، وهرمية السلطة كوسيلة لتحقيق الأهداف. ويعبر عن الاستقرار بمؤشرات سلاسة واستمرار العمليات، والثبات، ويعبر عن تدفق المعلومات بمؤشر تعدد قنوات الاتصال، وكفاءة وجودة عمليات الاتصال، وكفاءة وجودة عمليات إدارة المعلومات، ويعبر على الصحة التنظيمية بكفاءة العمليات، وكفاءة وجودة عمليات صنع القرارات.....إلخ.

تقوم فلسفة هذا المدخل على فكرة أن الفاعلية التنظيمية ليست مفهوما أحادي البعد بل هي مفهوم متعدد الأبعاد. ويرى أصحاب هذا المدخل أن يحتفظ المدير (الإدارة) بموقع وسط نسبي بين هذه النماذج المختلفة، حيث يذهبون إلى أن الإفراط في الاعتماد على نموذج واحد فقط، وإهمال النماذج الأخرى قد يؤدي إلى عدم فعالية المنظمة.

5 – قياس الفاعلية التنظيمية:

تعتبر عملية قياس الفاعلية التنظيمية عملية صعبة ومعقدة ومتشابكة نتيجة تعدد الاتجاهات النظرية والعملية التي تناولت موضوع الفاعلية التنظيمية، وتعدد طرق قياسها ومؤشراتها. وقد عرف موضوع قياس الفاعلية التنظيمية العديد من الدراسات والأبحاث، وفي هذا السياق وضعت العديد من المؤشرات وصممت العديد من نماذج القياس.

5-1 مؤشرات قياس الفاعلية:

ترتبط مؤشرات قياس الفاعلية بمداخل دراسة الفاعلية أو بالجوانب التي يعتمد عليها في قياس الفاعلية. حيث تركز بعض الأطراف في قياس الفاعلية التنظيمية على الأهداف أو الموارد، بينما تركيز أطراف أخرى على البيئة سواء الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معا. كما تذهب جهات في قياس الفاعلية إلى تناول العديد من الجوانب.

أ- المؤشرات التي تتعلق بالأهداف:

تحدد الأهداف هوية ورسالة المنظمة، وهي الموجه الأساسي للمنظمة، والمحدد الرئيسي لفاعليتها وتقاس الفاعلية التنظيمية بمدى تحقيق المنظمة لأهدافها. تشكل مسألة غموض الأهداف عائقا كبيرا أمام المنظمة لتحقيق الفاعلية التنظيمية وتقديرها. وتعد عملية تحديد الأهداف وطبيعتها، أمر في غاية الأهمية قبل تقدير الفاعلية. ويمكن اعتبار المؤشرات التالية، مؤشرات أساسية لتحقيق الفاعلية وإمكانية قياسها.

- وضوح أهداف المنظمة ودقتها.

- وضوح الروابط والعلاقات التي تجمع بين أهداف المنظمة.
- إدراك وفهم مكونات المنظمة (الموارد البشرية) لأهداف المنظمة، والعلاقات التي تجمعها واقتناعهم بها.
- تحديد آجال بلوغ الأهداف.
- واقعية الأهداف (تناسب الأهداف مع إمكانيات المنظمة) وإمكانية تحقيقها؟.

ركز الباحثون مع بدايات الاهتمام بموضوع قياس الفاعلية على أهداف المنظمة، وربطوا فاعلية المنظمة بمدى تحقيق الأهداف، غير أن تعدد أهداف المنظمة (كما أشرنا سابقا) واختلافها، واختلاف طرق وأزمنة تنفيذها، جعل بعض الباحثين (ألفار، برايس، جيزون) يتجهون إلى ربط فاعلية المنظمة بقدرة المنظمة على البقاء كهدف رئيسي. ويرى هؤلاء الباحثون أنه من الممكن أن يتخذ مدى تحقيق الأهداف كمعيار للحكم على الفاعلية، ولكن يجب أن تتسع هذه الأهداف لتشمل أهداف خاصة بالمنظمة، وأخرى خاصة بمحيطها الخارجي. ويذهب ألفار، Alvar (1976) إلى ربط تحقيق المنظمة للفاعلية التنظيمية بضرورة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية بغض النظر على الأهداف الأخرى، وهي البقاء والتكيف والنمو. ويرى برايس Brice (1968) أن الفعالية تعني تحقيق الهدف، والوصول إلى المخرجات التي تريد المنظمة أن تنتجها. ولكنه في نفس الوقت وضع خمسة عوامل أو مؤشرات وسيطة، تعتبر مقومات جادة للفعالية هي:

- الإنتاجية: وتعني نسبة المخرجات إلى المدخلات .
- اتساق السلوك: أي قبول العاملين للقواعد السلوكية التي تضعها المنظمة وطاعتهم لها.
- الروح المعنوية: وتعكس مدى إشباع دوافع العاملين.
- التكيف: استجابة المنظمة للتغيرات في محيطها الخارجي.
- استقرار المنظمة: وهذا يعني قبول المجتمع لها، وإقراره لسياستها، ورغبته في منتجاتها.

وفي نفس الاتجاه ذهب ستيرز وماهوني (*Steers and Mahoney*) حيث عرفا الفاعلية بأنها " الإنتاجية المرتفعة، وقدرة المؤسسات على التكيّف مع البيئة، فضلا عن قدرة الاستقرار والابتكار.

ذهب جيزون Jason كما أشرنا سابقا إلى أن الاختبار النهائي للفعالية التنظيمية يتمثل في قدرة المنظمة على البقاء بصفة مستمرة في البيئة. وربط أهداف المنظمة بعامل الوقت. وضع جيزون للمنظمة مجموعة من الأهداف المرحلية، وقسمها إلى أهداف قصيرة المدى (الإنتاجية، الكفاءة، الرضا)، وأهداف متوسطة المدى (التكيف، النمو، التطور) وأهداف طويلة المدى (البقاء).

وتعد المؤشرات التالية الإنتاجية، الكفاءة، الرضا، التكيف، النمو، التطور، البقاء. من أهم المؤشرات المتعلقة بالأهداف.

ب- المؤشرات التي تتعلق بالموارد:

ربط العديد من الباحثين (سيشور، يتمان، كان، كاتز) فاعلية المنظمة بتفاعلها مع البيئة وقدرة المنظمة على استغلال بيئتها للحصول (استقطاب) على الموارد النادرة والقيمة، وعلى الاستخدام الأفضل لهذه الموارد.

وضع مجموعة من الباحثين ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس الفاعلية هي:

- القدرة التفاوضية للمنظمة في الحصول على مواردها الأساسية.
- مرونة المنظمة، وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الخارجية.
- قدرة أصحاب القرار على فهم وتحليل خصائص البيئة التي تعمل فيها المنظمة.

بينما وضع باحثون آخرون مجموعة من المؤشرات لقياس الفاعلية أهمها:

- قدرة المؤسسة على تأمين المدخلات اللازمة لعملياتها وأنشطتها.
- كفاءة عمليات الإنتاج.
- قدرة المنظمة على الحفاظ على التوازن الداخلي.
- قدرة المنظمة على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.
- الصحة التنظيمية (وجود خطط وسياسات واضحة تحكم العمل، المراجعة، الرقابة)
- الاستقرار والتوافق الداخلي (قدرة المنظمة على امتصاص الصراعات الداخلية، وخلق مجموعات عمل متماسكة).

- التطوير التنظيمي (قدرة المنظمة على تجديد نفسها وإجراء التحسينات في أنظمتها وعملياتها)
- الإنتاجية والانجاز.
- الروح المعنوية (قدرة المنظمة على خلق مجموعات عمل ملتزمة بأداء العمل وراضية على المنظمة.

ج- المؤشرات التي تتعلق بالعمليات الداخلية:

ربط العديد من الباحثين عملية تحديد الفعالية كما أشار (حامد أحمد رمضان بدر (1982)، خليل محمد حسن الشماع (2001)) بمؤشرات الآليات الداخلية لحركة المنظمة وأهمها:

- تكامل أعضاء التنظيم وأجزائه مع بعضها، وانسجامها مع النظام.
- الكفاءة الاقتصادية الداخلية.
- يسر وكفاءة العمليات الداخلية.
- قدرة المنظمة على أداء الوظائف الإدارية كالتخطيط والرقابة.
- جودة الأداء.
- غياب علامات التوتر، والتقليل من حالات الصراع.
- ارتفاع درجة رضا العاملين، وارتفاع درجة دافعية العمال.
- انخفاض معدل الشكاوي، ودرجة دوران العمال.
- وجود مناخ ايجابي، وتخفيف الضغط على العمال
- التعاون والعمل الجماعي بين الأعضاء.
- توافر الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين.

- فعالية عمليات الاتصال.

- ارتفاع مستويات الانتماء، والولاء، والالتزام داخل المنظمة.

د- المؤشرات الداخلية والخارجية:

قسم مجموعة من الباحثين مؤشرات الحكم على فاعلية المنظمة إلى مؤشرات داخلية ومؤشرات خارجية وأهمها:

مؤشرات داخلية ترتبط بمدخلات المنظمة وعملياتها.	مؤشرات خارجية ترتبط بصفة أساسية بالمخرجات وبعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية
- تخطيط وتحديد الأهداف - المهارات الاجتماعية للمدير - المهارات العملية للمدير - كفاءة استخدام الموارد المتاحة - المشاركة في اتخاذ القرارات - التحكم في سير الأحداث داخل المنظمة - الإدارة السلمية للصراع - التدريب وتنمية قدرات الأفراد - التأخر والغياب - الحوادث	- إنتاج السلع والخدمات - الجودة - تحقيق الأرباح - القدرة على التكيف والتأقلم - تحقيق أهداف جديدة - التأهب للانجاز - المسؤولية الاجتماعية - التطور - البقاء

5-2 نماذج قياس الفاعلية:

وضع العديد من الباحثين المعاصرين خاصة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات العديد من النماذج لقياس الفاعلية التنظيمية، تضم مجموعات من المؤشرات تتعلق بمختلف المداخل والدراسات التي تناولت موضوع الفاعلية التنظيمية، في محاولة منهم لبناء تصورات تضم مختلف الاتجاهات، وتشمل مختلف الأبعاد، وتستخدم مجمل المؤشرات. ومن أهم هذه النماذج:

1- نموذج كامبل Campbell:

وضع كامبل Campbell (1977) بعد دراسة قام بها حول العديد من الدراسات التي تناولت مؤشرات قياس الفاعلية التنظيمية نموذجا يضم ثلاثين مؤشرا لقياس الفاعلية، حيث ترتبط هذه المؤشرات بمختلف المداخل والدراسات.

1- الفاعلية الإجمالية (تحقيق الأهداف). 2- معدل الإنتاجية. 3- النجاعة (العلاقة بين النتائج المحصل عليها والتكاليف النسبية). 4- معدل الأرباح. 5- نوعية الخدمة المقدمة (جودة السلع والخدمات). 6- معدل النمو (حجم المبيعات والأصول والتجهيزات). 7- معدل حوادث العمل. 8- معدل التغيب عن العمل. 9- مستوى الدوران الوظيفي	16- درجة المهارة الاجتماعية (الشخصية للمديرين. 17- التخطيط (تحديد الأهداف والسياسات) 18- درجة المهارة الوظيفية (العملية) للمديرين 19- درجة توافق الآراء حول الأهداف والإيمان بها. 20- درجة الاتفاق بين الأدوار والقيم التنظيمية (المعايير) 21- درجة الجهوزية والاستعداد للعمل. 22- طبيعة الاتصالات وإدارة ونشر المعلومات. 23- سرعة اتخاذ القرار وتطبيقه

10- مستوى الرضا الوظيفي (على العمل). 11- مستوى الدافعية عند العمال 12- مستوى الروح المعنوية عند العمال. 13- مستوى الرقابة (درجة التحكم) 14- درجة التماسك/ التناقض (التعاون /الصراع) 15- درجة المرونة (التكيف)	24- درجة التحكم في البيئة (الاستخدام الأمثل للمحيط) 25- التقييم الخارجي 26- الثبات والاستقرار 27- قيمة (أهمية) الموارد البشرية 28- درجة مشاركة وتأثير العاملين 29- درجة/مستوى الإنجاز 30- درجة التأكيد على التدريب والتطوير

2- نموذج ستيرز Steers:

حاول ستيرز Steers (1977) أن يدمج متغيرات مدخل النظم ومدخل الأهداف ومدخل التطوير الذاتي لقياس الفاعلية التنظيمية في نموذج يسميه الإطار المتعدد المتغيرات للفاعلية. حيث يركز هذا النموذج على فهم العمليات الداخلية للمنظمة باعتبارها المحور الرئيسي الذي تركز عليه الفاعلية التنظيمية.

وبعد مراجعة سبعة عشرة دراسة ميدانية أجريت لقياس فاعلية المنظمات. اقترح ستيرز Steers (1977) نموذج لقياس الفاعلية على أساس تسعة وعشرون مؤشرا مقسمة إلى خمس مجموعات، حيث ترتبط كل مجموعة بجانب محدد من جوانب المنظمة.

المجموعة	المؤشرات
1 – خصائص المنظمة	1- البنية والهياكل 2- اللامركزية 3-التخصص 4- الرسمية 5- وحدة القيادة 6- حجم المنظمة وحجم الوحدات
2- التكنولوجيا	7- العمليات 8- المواد والمعارف
3- مميزات المحيط (الخارجي / الداخلي) أ- مميزات المحيط الخارجي ب- مميزات المحيط الداخلي	9- التعقد 10- الاستقرار 11- عدم اليقين 12- النتائج والإنجازات 13-العقوبات والحوافز 14- الأمن 15- خطر الانفتاح
4- مميزات الموظفون	16- التماسك والانجذاب 17- الاستقرار والالتزام 18- الأداء 19- الدافعية 20- الأهداف والحاجات 21- المهارات ووضوح الأدوار
5- السياسات والممارسات الإدارية	22- تعريف الأهداف الإستراتيجية 23- اكتساب واستخدام الموارد 24- نظام الاتصالات 25 القيادة 26- خلق بيئة مناسبة للأداء 27- اتخاذ القرارات 28- التكيف 29- التجديد التنظيمي

3- نموذج مورين وبوليان Morin , Guidon and Boulian:

يذهب مورين إلى تعريف الفاعلية التنظيمية عبر أربع مقاربات نظرية هي:

1- المقاربة الاقتصادية التي تستخدم المعايير الاقتصادية.

2- المقاربة الاجتماعية التي تركز على العلاقات الإنسانية، وتستخدم المعايير المرتبطة بالموارد البشرية.

3- المقاربة النظامية التي تعتبر المنظمة نظام مفتوح هدفه البقاء والاستمرار.

4- المقاربة السياسية التي تستهدف إرضاء مختلف أطراف التعامل.

وحسب هذه المقاربات اقترح مورين وبوليان نموذجا لقياس الفاعلية يركز على أربعة أبعاد وخمسة عشرة مؤشرا:

الأبعاد	المؤشرات
الفعالية الاقتصادية	1- الإنتاجية 2- الاقتصاد في الموارد
قيمة الموارد البشرية	3- الالتزام 4-المشاركة 5- حشد وتعبئة اليد العاملة 6- تنمية وتطوير الموارد البشرية 7- مردودية الأفراد 8- المناخ التنظيمي
استمرار وبقاء المنظمة	9- درجة الثبات، 10- درجة النمو 11- الربح 12- المنافسة 13-الجودة 14-التكيف
شرعية المنظمة اتجاه الأطراف الخارجية	15- رضا أطراف التعامل

4- نموذج القيم المتنافسة Rohrbaugh and Quinn :

يعكس هذا النموذج أفكار مدخل القيم المتنافسة الذي تعرضنا له بنوع من التفصيل سابقا. وقد صمم هذا النموذج Rohrbaugh and Quinn عام (1983)، ويقوم على أربع مقاربات أو نماذج هي:

1- مقاربة العلاقات الإنسانية وتركز على الموارد البشرية. وتعكس التوجه الداخلي وفق رؤية مرنة (القيم المهيمنة على الإدارة العليا هي قيم التغيير والتطوير) .

2- مقاربة النظام المفتوح وتركز على التفاعل مع البيئة الخارجية. وتعكس التوجه الخارجي وفق رؤية مرنة (القيم المهيمنة على الإدارة العليا هي قيم التغيير والتكيف)

3- مقاربة الهدف الرشيد وتركز على تحقيق الأهداف. وتعكس التوجه الداخلي وفق رؤية التحكم الإداري (القيم المهيمنة على الإدارة العليا هي قيم الرقابة والتخطيط وتحديد الأهداف).

4- مقاربة العمليات الداخلية وتركز على الآليات والممارسات والأنشطة. وتعكس التوجه الداخلي وفق رؤية التحكم الإداري (القيم المهيمنة على الإدارة العليا هي قيم الرقابة وتطبيق الإجراءات واللوائح والنظم).

وحسب هذه النماذج أو المقاربات اقترح روباخ وكوين نموذجا لقياس الفاعلية يركز على أربعة أبعاد وخمسة عشرة مؤشرا:

الأبعاد	المؤشرات
المرونة الداخلية (قيمة الموارد البشرية)	1- تنمية اليد العاملة 2- الرضا الوظيفي 3- التماسك 4- القيم 5- تطوير الموارد البشرية.
المرونة الخارجية (النظام المفتوح)	6- درجة النمو 7- درجة الحصول على الموارد 8- التكيف (المرونة) 9- الحيوية
التحكم الخارجي (تحقيق الأهداف)	10- الإنتاجية 11- الكفاءة 12- الربحية

التحكم الداخلي (العمليات الداخلية)	13- الاستقرار الداخلي، 14- الاتصال وإدارة المعلومات 15- اتخاذ القرارات

6- قياس فاعلية المنظمات التطوعية:

اتجهت الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع الفاعلية التنظيمية إلى تأطير عملية قياس فاعلية المنظمات الهادفة إلى الربح. في حين اتجهت دراسات أخرى إلى تناول المنظمات الغير ربحية (المؤسسات الحكومية، الجامعات،....إلخ). بينما لم يحض قطاع المنظمات التطوعية بالاهتمام إلا مع بداية الألفية الثالثة. وتعتبر الدراسات التي تناولت هذا القطاع ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدراسات التي تناولت المنظمات الربحية والغير ربحية.

وكما أشرنا في العناصر السابقة فإن عملية قياس الفاعلية في المنظمات الربحية والغير ربحية تعتمد على الكثير من المداخل النظرية، وتستخدم الكثير من المؤشرات. إضافة إلى الاختلاف الكبير بين المنظمات الربحية والمنظمات الغير ربحية والمنظمات التطوعية سواء من حيث الأهداف أو من حيث عمليات التفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية، سواء من حيث الهيكل التنظيمي وطبيعة الموارد البشرية أو من حيث الموارد المالية والمادية والعمليات الداخلية.

لذلك سنحاول في هذا العنصر تحديد الإطار النظري المناسب، والذي سنعتمده في تقييم فاعلية التنظيمات التطوعية في هذا العمل، بالاعتماد على منطق منهجي محدد، يستند على مميزات التنظيمات التطوعية وعلى التحديات التي تواجهها.

ننطلق في تحديد الإطار النظري المناسب لهذا العمل من مجموعة من الأفكار الأساسية التي تتعلق بالإطار النظري العام لمفهوم الفاعلية (الخصائص والأبعاد)، ومن الأفكار التي تتعلق بطبيعة ومميزات التنظيمات التطوعية:

أ- الأفكار التي تتعلق بالإطار النظري العام لمفهوم الفاعلية التنظيمية:

1- فكرة أن الفاعلية التنظيمية مشكلة إدراكية يحكمها التحيز الفكري والاهتمام الشخصي فمعظم المداخل تناولت تعريف وقياس الفاعلية التنظيمية من وجهة نظر محددة تعكس التوجه الفكري لأصحابها، حيث ركز كل مدخل على بعد واحد دون الأبعاد الأخرى (ركز أصحاب توجه النظم المفتوحة على المدخلات، والتكيف والبيئة، وركز أصحاب توجه الأهداف على المخرجات والغايات والنتائج.....).

2- فكرة أن المعايير التي تستخدم في تقييم فاعلية المنظمة تعبر على طبيعة واهتمامات المقيم وبالتالي من الطبيعي أن يقيم أشخاص مختلفون نفس المنظمة في نفس الوقت بطرق ومؤشرات مختلفة.

3- فكرة عدم وجود معيار واحد لتقييم الفاعلية، نتيجة تعدد أهداف المنظمة، وعدم وجود هدف واحد متفق عليه.

4- فكرة أن مفهوم الفاعلية التنظيمية هو مفهوم نسبي وليس مفهوما مطلقا. لأنه مفهوما يرتبط بأحكام وتوجهات ومصالح فئات مختلفة، ويرتبط بزمن التقييم، واهتمامات المقيم وطرق ووسائل التقييم، وأسس تحليل المعلومات. كما أن مفهوم الفاعلية التنظيمية يختلف باختلاف موقع المنظمة وأهدافها والمستفيدين من خدماتها.

5- فكرة أن مفهوم الفاعلية التنظيمية مفهوم يتميز بخاصية التراكم باعتباره ظاهرة مستمرة مع الزمن.

6- فكرة أن مفهوم الفاعلية التنظيمية مفهوما متعددا يتكون من معايير مختلفة في أزمنة مختلفة. ومفهوما شاملا يتضمن العديد من الأبعاد. ومفهوما متنوعا يتعلق بمستفيدين مختلفين. ومفهوما معقدا لديه علاقات غير واضحة بين الأبعاد، ومفهوما ايجابيا يستثير المعايير الملائمة عند الاستخدام.

من خلال هذه الأفكار نتوصل إلى فكرتين أساسيتين:

1- أن استخدام مدخل واحد يركز على جانب واحد أو بعد واحد كمدخل الأهداف أو مدخل العمليات أو مدخل النظم لقياس الفاعلية التنظيمية الكلية للمنظمات فيه نوع القصور المنهجي.

2- أن هناك الكثير من الباحثين المختلفين يستعملون مؤشرات مختلفة في نفس الوقت لقياس الفاعلية التنظيمية، الأمر الذي يجعل جميع هذه المؤشرات معنية في نفس الوقت بقياس الفاعلية التنظيمية.

حسب هاتين الفكرتين فإننا نذهب في هذا العمل إلى ضرورة استخدام العديد من المداخل المختلفة أو النماذج المختلفة، واستخدام العديد من المؤشرات المختلفة لقياس الفاعلية التنظيمية الكلية للمنظمات التطوعية. شرط أن تناسب هذه المداخل والمؤشرات طبيعة ومميزات المنظمات التطوعية.

ب- الأفكار التي تتعلق بطبيعة ومميزات المنظمات التطوعية:

تختلف الأعمال والمنظمات التطوعية عن المنظمات والأعمال الربحية، باعتبار المنظمات التطوعية منظمات أسست لتقديم خدمات عامة، ولإنجاز أهداف عامة، مما جعل نجاح المنظمات والمشاريع التطوعية يقاس من منظور كيفية قيامها بأداء هذه الخدمات وتحقيق هذه الأهداف. وعليه فإن المعايير الأساسية لتقييم المنظمات والأعمال التطوعية تركز على رسالتها، وتنتظم في إطار أهدافها ومستهدفاتها وهو نموذج لا علاقة له بالمال والأرباح.

1- تميز أهداف المنظمات التطوعية عن أهداف المنظمات الأخرى خاصة الربحية منها باعتبارها أهداف خدمية وتوعوية، تسعى إلى تحقيق تنمية الإنسان والمجتمع. حيث تتمتع هذه المنظمات بهامش كبير في مجال تحقيق الأهداف، باعتبار أن أهدافها لا تقاس بمقدار تحقيق الربحية، وإنما بعمليات بناء القدرات ونوعية الخدمات، والوصول للفئات المستهدفة وصولا إلى الاستدامة والاستمرارية. مما يجعل مدخل الأهداف مناسبا لقياس فاعلية المنظمات التطوعية لكن في إطار مؤشرات مختلفة تماما عن المؤشرات المستخدمة في المنظمات الربحية (الإنتاجية، الربح). حيث تتعلق المؤشرات في هذا المجال بمسألة وضوح الرسالة والأهداف، وملاءمتها لحاجيات الفئات المستهدفة. (سنتعرض لهذه المؤشرات بنوع من التفصيل في عنصر مؤشرات القياس).

2- تعتمد المنظمات التطوعية في تحصيل الموارد على التمويل الخارجي والهبات والتبرعات. كما تعتمد بشكل كبير على المتطوعين في إنجاز أعمالها، مما يجعل عملية تفاعل المنظمة مع بيئتها

الخارجية أمر في غاية الأهمية. حيث يتوقف نشاط المنظمة على قدرة المنظمة على الحصول على التمويل واستقطاب المتطوعين. مما يجعل مدخل الموارد (النظم المفتوحة) مدخلا مناسبا لقياس الفاعلية التنظيمية، ولكن في إطار مؤشرات مختلفة تماما عن المؤشرات المستخدمة في المنظمات الربحية. حيث تتعلق المؤشرات في هذا المجال بمسألة قدرة المنظمة على تنويع مصادر التمويل، وقدرة المنظمة على استقطاب المتطوعين المناسبين لتحقيق أهداف المنظمة، وقدرة المنظمة على توظيف العاملين المناسبين لنشاط المنظمة. (سنتعرض لهذه المؤشرات بنوع من التفصيل في عنصر مؤشرات القياس).

3- يرتبط استمرار المنظمة وبقاءها بمدى استمرار الجهات المانحة في تمويل برامج المنظمة، وبمدى استمرار الفئات المستهدفة في طلب خدماتها، واستمرار المتطوعين في الانخراط والعمل في أنشطة المنظمة، وبقبول الجهات الحكومية لنشاطها وطرق عملها. لذلك فإن بقاء المنظمة التطوعية مرهون برضا أطراف التعامل. مما يجعل المقاربة السياسية أو مدخل أصحاب المصلحة مدخلا مناسبا جدا لقياس فاعلية المنظمات التطوعية.

4- تعتبر المنظمات التطوعية من أهم الوسائل التي يستخدمها المجتمع لتحقيق أهدافه، وحل مشاكله. حيث اتجهت الأدبيات والدراسات الحديثة نحو التأكيد على وجود علاقة ارتباط قوية بين المنظمات التطوعية والتقدم الاقتصادي، والتنمية. واتجهت أيضا نحو التأكيد على الدور الهام للمنظمات التطوعية في سد الثغرات في أداء الدولة، وفي مواجهة الاحتياجات والضغوط الاجتماعية، خاصة تلك التي تمس شرائح وفئات عريضة من الفقراء والمهمشين. كما اتجهت نحو التأكيد على علاقة هذه المنظمات بمفهوم التمكين (ففي إطار التنمية البشرية تتوجه قطاعات عديدة من المنظمات التطوعية إلى فئات متنوعة بهدف تمكينهم (أي بناء قدراتهم على الاعتماد على الذات وتوسيع دائرة الخيارات لهم)، وعلاقة هذه المنظمات بمفهوم التغيير الاجتماعي. مما يجعل مدخل الوظيفة الاجتماعية مدخلا مناسبا لقياس الفاعلية التنظيمية للمنظمات التطوعية، حيث تحدد فاعلية المنظمة بمدى نجاح هذه المنظمة في حل مشاكل المجتمع وتلبية متطلباته، ومن خلال ما تقدمه من خدمات للمجتمع. ووفق النتائج التي تحققها المنظمة من خلال ممارسة نشاطات معينة، لتصبح مؤشرات الأثر والارتباط، والانعكاسات التي تحدثها هذه المنظمات واستدامتها من المؤشرات الهامة لقياس فاعلية المنظمات التطوعية.

5- ربطت الاهتمامات الأكاديمية الحديثة بين المنظمات التطوعية ومفاهيم المحاسبة والمساءلة والشفافية والحكم الراشد والتقييم، كتحديات أصبحت في مقدمة متطلبات أداء هذه المنظمات حيث ترى هذه الاهتمامات أن المنظمات التطوعية تكسب الأموال التي تتلقاها لذلك يجب أن تصبح سلطة مالية وتجارية خاضعة للمحاسبة، وأن تتمتع بمزيد من الشفافية، وأن تخضع للمساءلة من قبل أصحاب المصلحة والمستفيدين من خدماتها. الأمر الذي فرض على المنظمات التطوعية أن تلتزم بمتطلبات الحكم الراشد وأن تسعى إلى ترشيد إنفاق مواردها، وأن تتسم عملياتها بالكفاءة. مما يجعل مدخل العمليات الداخلية مدخلا مناسبا لقياس الفاعلية التنظيمية في هذا المجال. وذلك باعتماد مؤشرات الإدارة (التخطيط، المتابعة، الرقابة، اتخاذ القرارات) ومؤشرات الإدارة المالية (تحديد الموارد المالية، ضبط الموازنات المالية) ومؤشرات إدارة الموارد البشرية (تنمية الموارد البشرية).

كما يرتبط مفهوم الحكم الراشد في نشاط المنظمات التطوعية بمعيارين أساسيين هما معيار الحوكمة (وجود هياكل تنظيمية تضمن تسيير المنظمة وتنفيذ أعمالها)، ومعيار الشرعية (وذلك من خلال توفر مؤشرات المشاركة في اتخاذ القرارات، والممارسة الديمقراطية، والتداول على القيادة). بينما ترتبط عمليات المحاسبة والمساءلة والشفافية أساسا بعملية التقييم.

6-1 المقاربات المناسبة لقياس فاعلية التنظيمات التطوعية:

من خلال الأفكار السابقة يمكننا في هذا العمل الاعتماد على نموذج لقياس فاعلية المنظمات التطوعية يعتمد على المقاربات التالية:

1- مقاربة الهدف الرشيد: وهي المقاربة التي تركز على رسالة المنظمة وأهدافها

2- مقاربة النظم المفتوحة. وهي المقاربة التي تركز على قدرة المنظمة على الحصول على الموارد، والتفاعل مع البيئة الخارجية من خلال بناء علاقات خارجية تساهم في تطوير وتحسين أداء المنظمة.

3- المقاربة السياسية: وهي المقاربة التي تركز على رضا أطراف التعامل.

4- مقاربة الحكم الراشد: وهي المقاربة التي تركز على كفاءة العمليات الداخلية، والحوكمة والشرعية، والتقييم.

5- مقاربة الوظيفة الاجتماعية: وهي المقاربة التي تركز على نتائج المنظمة والآثار والانعكاسات التي تخلفها المنظمة على الفئات المستهدفة، وعلى المجتمع، وعلى التنمية.

7-2 مؤشرات قياس فاعلية المنظمات التطوعية:

يرتبط بالمقاربات المعتمدة في هذا النموذج العديد من المؤشرات المختلفة، وسنحاول في هذا العمل اقتراح مجموعة من المؤشرات التي نعتقد أنها مناسبة لهذا العمل.

المقاربة	المؤشرات
1- مقاربة الهدف الرشيد	1- الأهداف واضحة ومحددة. 2- الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق 3- الفئات المستهدفة محددة. 4- ملائمة الأهداف لحل مشاكل الفئات المستهدفة. 5- ملائمة البرامج لحل مشاكل الفئات المستهدفة 6- عدد البرامج المنفذة 7- عدد المستفيدين من البرامج
2- مقاربة النظم المفتوحة أ- الحصول على الموارد	1- قدرة المنظمة على تنويع مصادر التمويل 2- قدرة المنظمة على الحصول على التمويل الكافي للبرامج والمشاريع. 3- قدرة المنظمة على الحصول على

ب- التفاعل مع البيئة الخارجية ج- العلاقات الخارجية	الموجودات المادية (مقر- تجهيزات) 4- قدرة المنظمة على استقطاب المتطوعين من حيث الكم والكيف. 5- قدرة المنظمة على توظيف عاملين بأجر من حيث الكم والكيف 6- مشاركة أطراف التعامل في اقتراح وتخطيط وتنفيذ برامج المنظمة. 7- التواصل والاتصال الخارجي - الاتصال الإلكتروني - الإصدارات 8- الدخول في علاقات مع الجهات ذات الصلة بنشاط المنظمة: - علاقات مع الجمعيات المشابهة - علاقات مع الجهات الحكومية - التشبيك (الدخول في شبكات جمعوية محلية، وطنية، دولية) 9- الشراكات 10- توثيق العلاقات والشركات.
المقاربة السياسية	1- رضا الجهات المانحة (استمرار التمويل، الشراكات، التشجيع، التكريم) 2- رضا الأعضاء (تزايد المنخرطين) 3- رضا الفئات المستهدفة (زيادة الطلب على خدمات المنظمة، مساهمة المستفيدين في تنفيذ برامج المنظمة

	4- رضا المجتمع المحلي.
مقاربة الحكم الراشد - الإدارة - إدارة الموارد البشرية - الإدارة المالية التقيم الداخلي والخارجي	1- المتابعة، 2- التخطيط، 3- المراقبة 4- الاتصال الفعال 5- وجود أقسام وظيفية، ووجود التوصيف الوظيفي 6- وجود نظام لشؤون العاملين 7- المشاركة في اتخاذ القرارات 8- الأرشفة والتوثيق، ووجود قواعد البيانات 9- استعمال التكنولوجيات في الإدارة 10- التدريب 11- الحوافز 12- إعداد الموازنة المالية السنوية 14- وجود مشاريع خاصة لتنمية الموارد المالية 15- وجود نظام محاسبة مالية (داخلي /خارجي) 16- تقييم (العمليات الداخلية، تقييم احتياجات الفئات المستهدفة، تقييم مدى رضا أطراف التعامل)

الحوكمة الشرعية	17- تقييم خاص بالملاءمة (ملاءمة البرامج، ملاءمة المصاريف) 18- تقديم التقارير الخاصة بالنشاط بشكل دوري. 19- وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط المنظمة. 20- وجود قانون أساسي 21- فصل بين صلاحيات الجمعية العامة والمكتب التنفيذي. 22- وجود لجان فرعية في الجمعية العامة 23- انعقاد الجمعية بشكل دوري ومنتظم 24- انعقاد المكتب التنفيذي بشكل دوري ومنتظم 25- مهارات العلمية والاجتماعية للقيادة. 26- الجمعية العامة والمكتب منتخب بشكل قانوني. 27- احترام المبادىء الديمقراطية 28- التداول على القيادة 29- اللجوء إلى الطرق السلمية لحل الخلافات والصراعات

مقاربة الوظيفة الاجتماعية	1- نجاح المنظمة في إحداث انعكاسات على المستفيدين. 2- نجاح المنظمة في إحداث انعكاسات على المجتمع. 3- نجاح المنظمة في إحداث انعكاسات على التنمية.

الإطار التطبيقي

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

مقدمة:

تعتبر نظريات تقييم التنظيمات ونظريات الفاعلية نظريات حديثة جدا في العلوم الإدارية وعلوم المنظمات **ويعد** التقييم منهجا علميا مبني على أسس استقلالية المقيم، وعلى الرصانة العلمية، وعلى تعددية المناهج وبصفة خاصة على شفافية النتائج. فعندما يطلب التقييم تطرح الأسئلة عن محتوى التقييم، وأدبياته ومنهجيته (عن مادة التقييم (ماذا نقيم ولماذا نقيم)، وعن المقيم (من يكون، ومن يختاره)، وعن طريقة التقييم (كيف نقيم، وما هي الأدوار المنفذة في مراحل عملية التقييم)، وعن المعايير التي تحكم التقييم). وتعتبر عملية قياس الفاعلية التنظيمية للمنظمات التطوعية خاصة تنظيمات المجتمع المدني اتجاها حديثا جدا بدأ مع بداية الألفية الثالثة حيث تتميز عملية قياس الفاعلية التنظيمية في هذا المجال بصعوبة كبيرة نتيجة توجه هذه التنظيمات إلى خدمة الصالح العام، واعتمادها على المنح والتبرعات لإنجاز وظائفها، ونظرا لصعوبة تحديد أهدافها، ومرونة نشاطاتها، وهو الأمر الذي يجعل عملية اختيار المداخل المناسبة والمناهج والأدوات الملائمة في غاية الصعوبة.

ولقد حاولنا في هذا العمل تقييم تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي باعتماد مقاربة الفاعلية التنظيمية، وذلك من خلال اختيار المداخل المناسبة لقياس فاعلية تنظيمات العمل التطوعي واختيار مؤشراتها، حيث اعتمدنا في هذا العمل على مجموعة من المداخل التي شكلت محاور الاستبيان وهي مدخل الهدف ومدخل الموارد أو النظم المفتوحة، ومدخل التعاون والشراكة والتشبيك ومدخل رضا المصالح، ومدخل العمليات الداخلية ومدخل الأثر.

كما حاولنا جمع مجموعة من المعلومات من خلال الملاحظة بالمشاركة حيث انخرطنا في العديد من الجمعيات وساهمنا في العديد من نشاطات بعض الجمعيات الأخرى.

1- أسئلة الدراسة:

لإجراء هذا البحث قمنا بصياغة مجموعة من الأسئلة بهدف تحقيق اتجاهات البحث هي:

1- ما مدى فاعلية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر؟

2- ما مدى فاعلية تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر؟

3- هل تنظيمات المجتمع المدني أكثر فاعلية من تنظيمات المجتمع الأهلي في البلدان العربية؟

2- منهج الدراسة:

تعتبر عملية اختيار منهج البحث عملية أساسية في مسار إعداد البحث كونه يشكل الطريقة العلمية المنظمة في مواجهة مشكلة البحث. وقد اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بمراجعة المجهودات الفكرية المتوفرة حول موضوع البحث وتحليلها، كما تناولنا الظاهرة قيد الدراسة كما هي في الواقع (باعتبارها ظاهرة من ظواهر الهبة الطبيعية)، بينما تمت معالجة المعطيات الميدانية معالجة كمية (باستخدام المنهج الكمي)، في حين تمت عملية التحليل بطريقة إحصائية حيث استخدمنا في التحليل النسب المئوية وطبقنا اختبار كاي مربع.

3- أدوات الدراسة: بهدف جمع المعطيات الميدانية، اعتمدنا في هذه الدراسة على أداتين أساسيتين من أدوات المنهج الوصفي وهما الملاحظة والاستبيان.

أ- الملاحظة: تم استخدام هذه الأداة من خلال التقرب من العديد من التنظيمات قيد الدراسة، إضافة إلى الانخراط في العديد من التنظيمات حيث انضم الباحث إلى جمعيات خيرية وثقافية وحقوقية، وهذا لمعرفة سير هذه التنظيمات من الداخل.

ب- الإستبيان: يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية المستعملة في هذا البحث حيث توجهنا به إلى مجموعة معتبرة من تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي. ولقد اعتمدنا في هذا البحث على أداة

الاستبيان لكونه الأداة المناسبة للحصول على عدد كبير من المعلومات، ولكونه الأداة التي يمكنها إدراج مختلف الأسئلة المتعلقة بمختلف المداخل النظرية لقياس الفاعلية التنظيمية وبمختلف مؤشراتها.

- **تصميم أداة الدراسة (الاستبيان):**

تجدر الإشارة إلى أن تعدد مداخل قياس فاعلية المنظمات، وهي المداخل التي أشرنا إليها في القسم النظري من هذه الدراسة (مدخل الهدف، مدخل الموارد وبناء القدرات، مدخل أصحاب المصالح (الجمهور)، مدخل العلاقات الخارجية، مدخل العمليات الداخلية، مدخل الأثر) وتعدد مؤشراتها، وتعلقها بمجالات هامة من حياة المنظمة يتطلب أن يحضى كل مدخل باستبيان خاص بهدف الإلمام بكل مؤشرات الفاعلية بشكل واضح في كل مجال. غير أننا ذهبنا في هذه الدراسة إلى بناء استبيان يضم أسئلة تتعلق بمجموعة كبيرة من مداخل قياس الفاعلية بهدف جمع أكبر عدد من المؤشرات المتعلقة بمختلف جوانب قياس الفاعلية التنظيمية لهذه المنظمات من جميع الجوانب.

وقد ضم الاستبيان في نسخته الأولى 63 سؤال يتعلق بمختلف أبعاد ومؤشرات مجمل مداخل قياس الفاعلية التنظيمية بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة التي تمكن من جمع المعلومات الأساسية حول تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي قيد الدراسة.

وقد تقلصت أسئلة هذا الاستبيان في مرحلة أولى إلى 46 سؤال، وذلك بعد توزيعه على 20 أستاذ من جامعة الجزائر2 وجامعة البليدة 2 (تخصص علم الاجتماع وعلم النفس) بهدف التدقيق والتأكد من صلاحية وملاءمة الأسئلة لقياس الأبعاد والمؤشرات المراد قياسها في هذا البحث. ثم تقلصت أسئلة هذا الاستبيان في مرحلة ثانية إلى 41 سؤال، وذلك بعد توزيعه على 08 أساتذة من جامعة الجزائر2 وجامعة البليدة 2 (تخصص الآداب واللغة العربية)، وذلك بهدف التدقيق اللغوي من أجل الوصول إلى أسئلة صحيحة ودقيقة من حيث اللغة والمعنى المقصود.

- **وصف الاستبيان:**

عملنا في هذه الدراسة على ترتيب بنود الاستبيان حسب ترتيب مداخل قياس الفاعلية التنظيمية، وبشكل مترابط ومنطقي حيث ضم الاستبيان المحاور التالية:

أولا: محور البيانات الأساسية: هدفنا من خلال هذا المحور الحصول على صورة عامة عن الجمعية من خلال تحديد اسم الجمعية وعنوانها، الوضع القانوني وتاريخ بداية النشاط، مجالات نشاط المنظمة وأهداف الجمعية، وتحديد الفئات المستهدفة الرئيسية للجمعية.

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

- اسم الجمعية:.....

2- عنوان الجمعية .....

3- تاريخ تأسيس الجمعية .....

4- تاريخ بداية النشاط .....

5- مجال النشاط الرئيسي للجمعية ومجالات النشاط الفرعية إن وجدت:

- مجال النشاط الرئيسي للجمعية:.....

- مجالات النشاط الفرعية (إن وجدت):.....

6- ما هي الأهداف التي تم تسجيلها رسميا عند تأسيس الجمعية؟ أذكرها في ما يلي:..

7- ما هي الفئات المستهدفة الرئيسية والفئات المستهدفة الفرعية إن وجدت؟

- الفئات المستهدفة الرئيسية:.....

- الفئات المستهدفة الفرعية:.....

ثانيا – محور مدخل الهدف: نتيجة صعوبة قياس أهداف المنظمات الغير هادفة للربح، وصعوبة الحصول على مؤشرات واضحة تمكن من قياس مخرجات هذه التنظيمات، اعتمدنا في هذا الاتجاه طرح:

- طرح أسئلة تمكن من الحصول على تقييم ذاتي لمستوى تحقيق الأهداف.
- طرح أسئلة تتعلق بالبرامج المخطط تنفيذها، والبرامج المنفذة منها، وعلاقة البرامج بأهداف الجمعية.
- طرح أسئلة تتعلق بحجم المستفيدين من برامج الجمعية، وهذا كون كلما كان عدد المستفيدين كبير كلما دل على نجاح المنظمة في تحقيق الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن تصميم هذا المحور كان بهدف قياس المؤشرات الهامة المتعلقة بمدى تحقيق الأهداف، وهي المؤشرات التالية:

- مؤشر وضوح الأهداف
- مؤشر النجاح: من خلال قياس مدى تحقيق الأهداف المخطط لها، وذلك من خلال قياس الفارق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة.
- مؤشر أهمية وجود الجمعية وذلك من خلال قياس حجم المستفيدين من برامج الجمعية.

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

1- ما هي أهم الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها ؟

2- كيف تقيمون مدى تحقيق الأهداف المخطط لها من طرف الجمعية حسب رأيكم؟

الدرجة (نسبة التحقيق)				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

3- كيف تقيمون نسبة الفارق بين البرامج المخطط تنفيذها والبرامج المنفذة عموما (أي نسبة الفارق بين عدد البرامج المخطط تنفيذها وعدد البرامج المنفذة)؟

نسبة الفارق بين البرامج المخطط تنفيذها والبرامج المنفذة				
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

4- كيف تقيمون نسبة المستفيدين من برامج جمعيتكم؟

نسبة المستفيدين من برامج الجمعية في السنوات الثلاثة الأخيرة				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	مرتفعة	مرتفعة جدا

ثالثا- مدخل الموارد ومدخل بناء القدرات: ارتأينا في هذا الاستبيان الجمع بين مدخل الموارد ومدخل بناء القدرات من منطلق ارتباط مدخل الموارد (باعتباره مدخل يعبر عن قدرات الجمعية) ومدخل بناء القدرات (باعتباره مدخل يعبر عن عملية بناء وتنمية وتطوير القدرات، وموارد المنظمة). ويعتبر هذا المدخل مدخلا هاما لقياس فاعلية التنظيمات الغير ربحية سواء في شق مدخل الموارد أو في شق بناء القدرات. وقد توجهنا في مجال هاذين المدخلين إلى طرح بنود تتعلق بالموارد البشرية وبنائها، وبالموارد المادية وتنميتها، والموارد التكنولوجية وتطويرها.

أ- الموارد البشرية وبناء القدرات البشرية:

توجهنا في هذا المجال إلى طرح أسئلة تتعلق بأعضاء الجمعية، وبالموظفين في الجمعية لتحديد مدى وجود قدرات البشرية مناسبة للمشاريع والبرامج التي تقوم بها الجمعية من حيث النوع والحجم. وتمكن هذه الأسئلة من قياس العديد من المؤشرات أهمها:

– مؤشر قدرة المنظمة على استقطاب الأعضاء من المجتمع المحلي.

– مؤشرات قدرة المنظمة على التوظيف، سواء كان الموظفون (بأجر أو متطوعون) وذلك من خلال تحديد عدد الموظفون، ونوعهم الاجتماعي، وشكلهم القانوني (متطوعون / بأجر).

– مؤشر استخدام النظم الإدارية التي تمكن من الاستغلال الجيد للموظفين

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

– كيف تقيمون نسبة المنتسبين إلى جمعيتكم؟

نسبة (عدد) المنتسبين إلى الجمعية				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	مرتفعة	مرتفعة جدا

6– هل لدى جمعيتكم موظفين مكلفين بمهام معينة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

ما هي طبيعة الموظفين الموجودين في الجمعية؟

الموظفون	
موظفون بأجر	
موظفون المتطوعون	

7– هل يوجد لدى الجمعية نظم إدارية تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية مثل النظام الوظيفي، ونظام تسيير شؤون الموظفين، ونظام الحوافز، ونظام التدريب والتأهيل؟

النظم الإدارية التي تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية	وجود نظام وظيفي محدد		وجود نظام لتسيير شؤون الموظفين		وجود نظام تدريب وتأهيل		وجود نظام حوافز وتشجيع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا

ب- الموارد المادية وبناء القدرات المادية:

- **الموارد المادية:** توجهنا في هذا المجال إلى طرح بنود تتعلق بالجوانب المالية ومصادر التمويل وأسئلة تتعلق بالمرافق والمعدات. وهي الجوانب التي تساهم في تسهيل عمل الجمعية. ولقد رأينا أن هذه البنود تمكن من قياس العديد من المؤشرات أهمها:

- مؤشر تحصيل الاشتراكات باعتبارها أساس التمويل الذاتي.

- مؤشر قدرة المنظمة على تنويع مصادر التمويل.

- مؤشر قيمة الدعم المتحصل عليه من مصادر التمويل الخارجية.

- مؤشرات قدرة الجمعية على توفير الإمكانيات لتسهيل عملية الوصول إلى الفئات المستهدفة (وجود المقر، توفير التجهيزات اللازمة للعمل).

- مؤشر قيام الجمعية بمشاريع خاصة تعود مواردها لصالح الجمعية.

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

8- كيف تقيمون نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى الجمعية؟

نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى الجمعية				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جدا

9- أذكر مصادر تمويل برامج ومشاريع الجمعية (يمكن أن يكون مصدر واحد أو عدة مصادر)؟

مصادر تمويل برامج ومشاريع الجمعية	
تمويل ذاتي من الجمعية	
تمويل من مؤسسات القطاع العام	
تمويل حكومي	
تمويل من مؤسسات القطاع الخاص	
تمويل من المجتمع المحلي	
مصادر أخرى (أذكرها)	

10- كيف تقيمون قيمة التمويل الممنوح لجمعيتكم من طرف مصادر التمويل التالية ؟

	قيمة التمويل الممنوح من طرف مصادر التمويل					
مصادر التمويل	منعدم	منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
التمويل الذاتي (من الجمعية)						
التمويل حكومي						
تمويل مؤسسات القطاع العام						
تمويل مؤسسات القطاع الخاص						
تمويل المجتمع المحلي						

11- كيف تقيمون مستوى الإمكانيات المادية (تجهيزات ، أثاث، هاتف، أنترنت) المتوفرة في مقر الجمعية (الإمكانيات المادية اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة) ؟

مستوى الإمكانيات المتوفرة في مقر الجمعية (اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة) ؟				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا

12- هل للجمعية مشاريع خاصة تعود مواردها لصالح الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم أذكر هذه المشاريع؟

ج- الموارد التكنولوجية وبناء القدرات التكنولوجية:

- **الموارد التكنولوجية:** توجهنا في هذا المجال إلى طرح بنود تتعلق بقدرة المنظمة على توظيف تكنولوجية المعلومات والاتصال (الموقع الالكتروني، التواصل الاجتماعي، البريد الالكتروني)، وأسئلة تتعلق بالإدارة الحديثة من خلال استعمال البرامج التكنولوجية، وأسئلة تتعلق بالقدرات الإعلامية للمنظمة (الإصدارات). ولقد رأينا أن هذه البنود تمكن من قياس العديد من المؤشرات أهمها:

- مؤشر استعمال المنظمة لوسائل الاتصال الحديثة .
- مؤشر استعمال المنظمة لوسائل الإدارة الحديثة.
- مؤشر اهتمام المنظمة بمجال التكنولوجيا الحديثة.

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

13- أذكر أشكال التواجد الالكتروني للجمعية؟

بريد الكتروني	
موقع الكتروني	
صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي	

14- هل لدى الجمعية قواعد بيانات (مخزن بها المعلومات) تساعدها على التخطيط والاتصال والمتابعة؟

نعم ☐ لا ☐

15- هل تقوم الجمعية بإصدار أي نشرات أو مواد إعلامية؟

نعم ☐ لا ☐

رابعا- مدخل التعاون والشراكة والتشبيك

يفيد هذا المدخل في تحديد قدرات المنظمة على ربط علاقات خارجية، والاستفادة من تجارب الآخرين في الميدان الجمعوي، من خلال ربط علاقات تعاون مع الجمعيات المماثلة أو الدخول في شبكات جمعوية (محلية، وطنية، عربية، دولية). وقدرتها على ربط علاقات تعاون مع الجهات الحكومية، كما يفيد هذا المدخل في تحديد قدرات الجمعية على بناء علاقات شراكة مع الفاعلين في الحياة الجمعوية. وقد تم طرح بنود تتعلق بمسألة التعاون مع الجمعيات والجهات الحكومية، تمكن من الحصول على مجموعة من المؤشرات أهمها:

- مؤشر دخول الجمعية في شراكة مع جمعيات أخرى.
- مؤشر دخول الجمعية في شراكة مع جعات حكومية
- مؤشر التفاهم والتعاون مع جهات معينة

- مؤشر التشبيك

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

16- هل دخلتم في أي شراكة مع جمعية أو جمعيات أخرى في مجالات نشاطكم؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

ما نوع هذه الشراكات؟

تمويل مشروع مشترك	
بناء القدرات: (تطوير المورد البشري، تطوير آليات التسيير الاستفادة من الخبرات في انجاز المشاريع وتقييمها	
شراكة فنية	

17- هل دخلتم في أي شراكة مع جهات حكومية معينة (هيئات وطنية – سلطات محلية) في مجال نشاطكم؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم: حدد هذه الجهات ؟

البلدية	
الولاية	
الوزارة	
مؤسسة حكومية مختصة	

18- هل عقدت الجمعية أي مذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة معينة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

حدد هذه الجهات؟

مؤسسات القطاع العام	
مؤسسات القطاع الخاص	
جهات حكومية	
أخرى أذكرها	

19- هل دخلت الجمعية في عضوية أي شبكة من الشبكات الجمعوية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم حدد نوع هذه الشبكات؟

نوع الشبكة	
ولائية	
وطنية	
عربية	
دولية	

خامسا- مدخل رضا أصحاب المصلحة:

تضم مجموعات أصحاب المصلحة مجموعات من داخل الجمعية وهم الأعضاء والعاملين، ومجموعات من خارج المنظمة وهم المجموعات التي تعتمد عليهم الجمعية في بقائها وتطورها من خلال تلبية مطالبهم، وهم الجهات المانحة والفئات المستهدفة والمجتمع المحلي. ويعد هذا المدخل من أهم المداخل في قياس فاعلية التنظيمات الغير هادفة للربح، حيث تعد المنظمة فاعلة عند إرضائها لكل أصحاب المصلحة. وقد تم طرح بنود تتعلق بمسألة رضا أصحاب المصالح تمكن من الحصول على مجموعة من المؤشرات أهمها:

- رضا الجهات المانحة
- رضا أعضاء الجمعية
- رضا الفئات المستفيدة

وضم هذا المحور الأسئلة التالية:

20- كيف تقيمون مستوى رضا الجهات المانحة على أداء الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

21- كيف تقيمون مدى رضا الفئات المستفيدة على خدمات الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

22- كيف تقيمون مستوى رضا أعضاء الجمعية على أداء الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

سادسا- مدخل العمليات الداخلية:

يتناول هذا المدخل قياس الفاعلية من منظور الكفاءة والصحة التنظيمية، وذلك من خلال قياس قدرات المنظمة على التنظيم والاتصال، والتخطيط، والمتابعة والتقييم. وقياس مستوى المشاركة داخل الجمعية وقياس مدى كفاءة عملية اتخاذ القرارات وعملية حل الخلافات، ومسألة التداول على القيادة. ولقد توجهنا في هذا المدخل إلى طرح أسئلة تتعلق بقدرات المنظمة على التنظيم أو بكفاءة التنظيم من خلال طرح أسئلة تتعلق بمؤشرات الخلفيات التعليمية للمسؤول الأول لمعرفة مدى توفر المهارات والكفاءات لدى الهيئة المسيرة. وبتوفر اللجان الفرعية للأعضاء، وأقسام للعاملين لمعرفة مستوى عملية توزيع المهام والتخصص الوظيفي لدى الجمعية، ومستوى الانتظام في عقد اجتماعات هيئات الجمعية، وبكفاءة نظام الاتصالات داخل الجمعية، وأيضا بفعالية الهيكل التنظيمي والتخطيط والتقييم والمتابعة. ومسألة التداول على القيادة، وعملية اتخاذ القرارات وذلك بهدف قياس مدى المشاركة في هذه العملية، وبمسألة حل الخلافات داخل الجمعية وذلك لقياس مدى لجوء الأعضاء إلى الطرق السلمية والإجراءات العقلانية لحل الخلافات.

وضم هذا المدخل الأسئلة التالية:

23- ما هو مستوى الرئيس /الأمين العام للجمعية ؟

المستوى جامعي	
المستوى ثانوي	
المستوى متوسط	
المستوى ابتدائي	
بدون مستوى	

24- كيف تتم عمليات انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة؟

بطريقة غير منتظمة	بطريقة شبه منتظمة	بطريقة منتظمة

25- هل لدى الجمعية أقسام يتوزع عليها الموظفون؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم: أذكر هذه الأقسام؟

26- هل لدى الجمعية نظم للاتصالات الداخلية والخارجية؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل تتوفر الجمعية على هيكل تنظيمي مناسب لتحقيق أهداف الجمعية وتنفيذ برامجها؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل لدى الجمعية نظام لمتابعة ومراقبة عمليات تنفيذ أنشطة وبرامج الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم ما هي الجهات التي تقوم بعملية المتابعة والمراقبة؟

الرئيس / الأمين العام	
المكتب التنفيذي	
جهة مكلفة من داخل الجمعية	
جهة مكلفة من خارج الجمعية	
أعضاء الجمعية	

29- هل تتوفر الجمعية على نظم للمحاسبة؟

نعم ☐ لا ☐

30- هل تقوم الجمعية بإعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

31- هل تقوم الجمعية بإجراء عمليات التقييم بشكل دوري؟

نعم ☐ لا ☐

32- ما هي الطريقة التي تتم بها عملية اتخاذ القرارات في الجمعية؟

بصورة فردية	بصورة جماعية

33- كيف تتم عمليات حسم الاختلافات في الجمعية؟

بالنقاش والحوار	بالتوافق	بالاحتكام إلى القانون الأساسي	بالتصويت

34- كيف تتم عمليات التداول عن القيادة في الجمعية؟

بطريقة سلسة	بالاحتكام للقانون الأساسي	عن طريق سحب الثقة

سابعا- مدخل الأثر: يعتبر هذا المدخل مدخل هام في تحديد فاعلية المنظمات حيث ترتبط الفاعلية بمدى الانعكاسات المحققة في البيئة التي تنشط فيها، ولقد طرح في هذا المحور بنود تسمح بقياس

مؤشرات ترتبط بمستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم والكيف، وبعدد طالبي خدمات الجمعية، وبمدى تحقيق المنظمة لانعكاسات ملموسة على الفئات المستهدفة وعلى المجتمع المحلي. ولقد رأينا أن هذه البنود تسمح بقياس مؤشرات أهمها:

- مؤشر أهمية الجمعية في المجتمع.
- مؤشر أهمية خدمات الجمعية في المجتمع.
- مستوى تأثير الجمعية على الفئات المستفيدة والمجتمع.

ولقد ضم هذا المحور الأسئلة التالية:

35- كيف تقيمون مدى نجاح الجمعية في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة؟

مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة		
ضعيف	مقبول	مقبول جدا

36- كيف تقيمون مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكم؟

مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم		
غير كافي	مقبول	مقبول جدا

37- كيف تقيمون مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكيف؟

مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف				
رديئة جدا	رديئة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا

38- كيف تقيمون عدد (نسبة) طالبي خدمات الجمعية؟

عدد طالبي خدمات المنظمة			
صغير	متوسط	كبير	كبير جدا

39- كيف تقيمون مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة؟

مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة				
منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا

40- كيف تقيمون مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع؟

مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا

وفي الأخير طرحنا سؤال يقدم تقييم ذاتي حول فاعلية الجمعية عموما.

41- كيف تقيمون مستوى فاعلية الجمعية من حيث قدرتها على التنظيم وعلى الحصول على الموارد وعلى تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف المسطرة عموما؟

4- مجتمع وعينة الدراسة: تشكل عملية تحديد مجتمع البحث، واختيار العينة المناسبة للبحث عملية مفصلية لإجراء البحث.

- **مجتمع البحث:** تنتشر تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر في كل بلدية من بلديات الوطن، وتتطلب عملية إجراء هذا البحث على مجموعة كبيرة من التنظيمات موزعة على جميع البلديات والولايات بل حتى على أكثر من ولاية واحدة مجهودات وإمكانيات بشرية ومادية كبيرة، إضافة إلى وقت كبير، ونتيجة لعدم توفر هذه الإمكانيات اتجهنا إلى إجراء هذا البحث في ولاية واحدة وهي ولاية بسكرة لذلك يتشكل مجتمع البحث في هذه الدراسة من مجمل تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة.

- **عينة البحث:** تتميز ولاية بسكرة بتواجد عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي موزعة على جميع بلدياتها، غير أن الملاحظة الهامة في هذا المجال هو الوجود الوثائقي للعديد من الجمعيات، وانحصار الوجود الميداني على القليل منها فقط، حيث سجلنا عدم امتلاك العدد الأكبر لهذه التنظيمات لمقرات اجتماعية، مما جعل هذا العامل المعيار الأساسي في اختيار عينة البحث على

مستوى الدوائر التي أجرينا فيها البحث، ولهذا فإن عينة البحث هي عينة قصدية حيث توجهنا في كل دائرة إلى التنظيمات التي تمتلك مقر اجتماعي وتنشط في الميدان فعلا

- **توزيع عينة البحث:** تتشكل عينة البحث من سبعين تنظيم (70) من تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، خمسة وثلاثون تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني، وخمسة وثلاثون تنظيم من تنظيمات المجتمع الأهلي.

أ- التوزع الجغرافي لعينة البحث: تتوزع هذه التنظيمات حسب المعيار الجغرافي على سبع دوائر من أصل 12 دائرة موجودة في ولاية بسكرة، وهي دائرة بسكرة، دائرة طولقة، دائرة أولاد جلال، دائرة سيدي عقبة، دائرة زريبة الواد، دائرة سيدي خالد، دائرة فوغالة. ولقد تم اختيار هذه الدوائر لكونها الدوائر الأكبر في ولاية بسكرة.

ب- تتوزع عينة البحث حسب معيار طبيعة النشاط:

- تتوزع تنظيمات المجتمع المدني حسب معيار النشاط إلى تنظيمات نسوية، بيئية، ثقافية، شبابية.
- تتوزع تنظيمات المجتمع الأهلي حسب معيار النشاط إلى جمعيات خيرية، جمعيات مسجدية، زوايا، جمعيات العلماء المسلمين.

ويوضح الجدول التالي توزيع عينة البحث حسب المعيار الجغرافي ومعيار النشاط.

توزيع التنظيمات حسب المعيار الجغرافي (المكاني)	توزيع تنظيمات المجتمع المدني حسب معيار النشاط				توزيع تنظيمات المجتمع الأهلي حسب معيار النشاط			
	نسوية	بيئية	ثقافية	شبابية	خيرية	مسجدية	زوايا	جمعيات العلماء المسلمين
دائرة بسكرة	2	1	1	1	2	2	1	1
دائرة طولقة	2	1	1	1	2	2	1	1
دائرة اولاد جلال	1	2	1	1	2	2	1	1
دائرة سيدي عقبة	2	1	1	1	2	2		1
دائرة زريبة الواد	2	1	1	1	2	1		1
دائرة سيد خالد	1	2	1	1	2	1		1
دائرة فوغالة	1	2	1	1	2	1		1
المجموع	11	10	7	7	14	11	3	7
المجموع الكلي	35				35			

5- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة مابين عام 2018 وعام 2019.
- **الحدود البشرية:** توجهنا بهذه الدراسة إلى رؤساء الجمعيات فقط.

6- مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على ثلاثة مفاهيم أساسية هي:

1- المجتمع المدني: يضم المجتمع المدني مجمل التنظيمات الاجتماعية الطوعية والإرادية التي تنشط في المجال العام ما بين العائلة والدولة. وقد عرف سعد الدين ابراهيم (1995) مفهوم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية، وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها".

- **المفهوم الإجرائي للدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة المفهوم الذي تم بناءه من خلال الخصائص العامة لتنظيمات المجتمع المدني. فالمجتمع المدني هو ظاهرة اجتماعية تنظيمية وطوعية، وهو كيان ايديولوجي غير متجانس يضم مجمل التنظيمات الغير سياسية والغير ربحية التي تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة والتي تنشط على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في استقلال نسبي عن الدولة، ولا تسعى إلى السلطة، والتي تعمل في الميادين السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية بهدف إعلاء القيم المدنية (حقوق الإنسان- المواطنة – الديمقراطية) وتحقيق التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام، ملتزمة بقيم الاحترام والتراضي والتسامح، والاختلاف، ونبذ العنف، وقبول الآخر واللجوء إلى الطرق السلمية في حل المشاكل والاختلافات.

2- المجتمع الأهلي: يضم المجتمع الأهلي مجمل التنظيمات الاجتماعية والإرثية والدينية التي تنشط في المجال العام ما بين الفرد والدولة، ويضم المجتمع الأهلي حسب برهان غليون (2001) مجمل البنى التقليدية.

- المفهوم الإجرائي للدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة المفهوم الذي تم بناءه من خلال الخصائص العامة لتنظيمات المجتمع الأهلي. فالمجتمع الأهلي هو ظاهرة اجتماعية تنظيمية دينية إرثية وطوعية، وهو كيان ايديولوجي غير متجانس يضم مجمل التنظيمات الغير سياسية والسياسية (تسعى إلى السلطة) والغير ربحية التي تسعى إلى امتلاك الثروة، والتي تملأ المجال العام ما بين الفرد والدولة، والتي تنشط

على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، والتي تعمل في الميادين السياسية والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بهدف خدمة مصالح الأفراد والجماعات والأمة وخدمة الصالح العام، ملتزمة بالقيم العربية الإسلامية خاصة قيم الاحترام والتسامح والاختلاف ونبذ العنف، واللجوء إلى الطرق السلمية في حل المشاكل والاختلافات.

3- الفاعلية التنظيمية (المؤسسية):

تعكس الفاعلية التنظيمية قدرات التنظيم في شتى الجوانب والمجالات، وفي محيطها الداخلي والخارجي.

- المفهوم الإجرائي للدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة المفهوم الذي تم بناءه من خلال الجمع بين أهم مداخل تحديد الفاعلية التنظيمية فتحديد الفاعلية التنظيمية هي عملية إصدار أحكام على مدى قدرة التنظيم على تحقيق الأهداف المنشودة أو النتائج المرغوبة التي نشأت من أجلها، ومدى قدرتها على المحافظة على نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب، ومدى قدرتها على التكيف والاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، ومدى قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الإستراتيجية التي تتعامل معها، ومدى قدرة التنظيم على التشبيك والتعاون مع التنظيمات ذات النشاط المشترك، ومدى قدرة المنظمة على تحقيق الأثر والاستدامة المطلوبة.

الفصل الخامس

عرض تحليل النتائج

مقدمة:

يعتبر مفهوم الفاعلية التنظيمية من أهم المفاهيم التنظيمية الحديثة المستخدمة في تقييم التنظيمات باعتباره معيارا يسمح للتنظيمات بتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وتحديد مستويات قدراتها وتحديد مدى كفاءة تسييرها، وإرضاء المتعاملين معها وجمهورها، الأمر الذي يسمح لها بتعديل رسالتها وتحسين أداءها وبناء قدراتها، وهو الأمر الذي يساهم في تطورها وضمان بقاءها.

ولقد توجهنا في هذه الدراسة:

أولا: توجهنا في هذه الدراسة أولا نحو قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من خلال قياس المؤشرات التي تتعلق بمختلف المداخل النظرية المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية، وذلك بهدف تحديد مدى الفاعلية التنظيمية لكل شكل من هذه التنظيمات، وبهدف فتح المجال أمام هذه التنظيمات لاعتماد التقييم كأداة أساسية للتأكد والتعلم والتطوير، وبهدف بناء تصور موضوعي مبني على أسس علمية ومنهجية حول واقع كل شكل من هذه التنظيمات.

ثانيا: توجهنا ثانيا في هذه الدراسة إلى المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية التنظيمية، بهدف تحديد الفروق بين التنظيمين من حيث هذا المعيار، وبهدف بناء تصور موضوعي علمي ومنهجي حول الفاعلية التنظيمية لكل تنظيم بالنسبة للتنظيم الآخر.

وللتأكد من مدى دلالة الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين طبقنا اختبار مربع كاي (كا^2).

ولقياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة عملنا على جمع بيانات كمية تخص مجموعة من المؤشرات المرتبطة بأهم المداخل النظرية المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية للتنظيمات التطوعية (وهي المداخل المشار إليها بالتفصيل في الإطار النظري لهذه الدراسة وذلك حسب المحاور التالية:

المحور الأول: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث تحقيق الأهداف (مدخل الهدف).

المحور الثاني: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث استغلال الموارد المتاحة (مدخل النظم المفتوحة).

المحور الثالث: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث الشراكة والتشبيك (مدخل التعاون والتشبيك).

المحور الرابع: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث رضا أصحاب المصلحة (مدخل رضا الجمهور).

المحور الخامس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث العمليات الداخلية (مدخل العمليات الداخلية).

المحور السادس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الوظيفة الاجتماعية ومدخل الأثر).

1- عرض وتحليل المعطيات

المحور الأول: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في البحث من حيث تحقيق الأهداف (حسب مدخل الهدف):

تشكل أهداف أي منظمة التوجهات الأساسية والأغراض الرئيسية من وجودها، لذلك كلما كانت الأهداف واضحة ومحددة بطريقة جيدة كلما كانت رسالة ورؤية المنظمة واضحة ومحددة، وكلما كانت رسالة ورؤية المنظمة واضحة ومحددة كلما تمكنت المنظمة من وضع الاستراتيجيات والإجراءات المناسبة وتمكنت من توفير الوسائل والإمكانيات والقدرات اللازمة لتحقيقها.

ترتبط عملية تشكيل الجمعيات التطوعية أساسا بهدف حل مشكلة محددة أو خدمة قضية معينة وبالتالي كلما تمكنت المنظمة التطوعية من تحديد أهدافها، وتحديد المشكلة أو القضية التي وجدت من أجلها تمكنت من تحديد رسالتها وبالتالي تحديد طبيعة نشاطها، وتحديد الفئات المستهدفة من برامجها وتحديد الخطوات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذا البحث من حيث تحقيق الأهداف من خلال جمع بيانات كمية في ما يخص المؤشرات التالية (مؤشر مدى معرفة التنظيمات للأهداف التي وجدت من اجلها، ومدى قدرتها على تحديدها بشكل واضح، مؤشر مدى تحقيق الأهداف المسطرة، مؤشر نسبة الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة، مؤشر نسبة المستفيدين من برامج ونشاطات التنظيمات).

1- مدى معرفة التنظيمات المشاركة في البحث للأهداف التي وجدت من اجلها، ومدى قدرتها على تحديدها بشكل واضح.

يحدد مؤشر مدى معرفة تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذا البحث للأهداف التي وجدت من اجلها، ومدى قدرتها على تحديدها بشكل واضح، مدى معرفة المنظمة للمجال الذي تنشط فيه، والقضية المراد حلها أو الخدمة مراد تقديمها وبالتالي الفئات المستهدفة من برامجها، ومدى وضوح رسالتها لدى جمهورها (الأعضاء المنتسبين لها، الجهات المانحة، الفئات المستفيدة، المجتمع). ويعتبر هذا المؤشر مؤشر أساسي لقياس الفاعلية التنظيمية للمنظمة حسب مدخل الهدف، وفي ما يلي نقدم الجدول (1) الذي يضم تصنيف لإجابات رؤساء تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذا البحث في ما يخص معرفة ووضوح الأهداف التي تسعى التنظيمات إلى تحقيقها حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (1) أهداف تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

أهم الأهداف المصرح بها من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني		أهم الأهداف المصرح بها من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع الأهلي	
التنظيمات الثقافية	– خدمة الثقافة – إحياء التراث الثقافي – أحياء المناسبات الوطنية	التنظيمات الخيرية	– فعل الخير – مساعدة الفقراء والأرامل واليتامى مساعدة الفئات المحرومة
التنظيمات الشبانية	– خدمة الشباب – – ترقية الشباب – الدفاع على حقوق الشباب	الجمعيات المسجدية	بناء المساجد وخدمتها– تعليم القرآن – مساعدة المحتاجين
التنظيمات النسوية	– الدفاع على حقوق المرأة ترقية المرأة	جمعيات العلماء المسلمين	إحياء المناسبات الدينية – عقد الحلقات العلمية والتربوية– تعليم القرآن
التنظيمات البيئية	– الدفاع على البيئة – المحافظة على البيئة	الزوايا	– تعليم القرآن – استقبال الضيوف والمريدين وعابري السبيل – تحقيق التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع

من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن جميع تنظيمات المجتمع الأهلي والمجتمع المدني المشاركة لها أهداف محددة وواضحة تتناسب مع طبيعة نشاطها ولها فئات مستهدفة محددة. على الرغم من وجود ملاحظات نعتقد أنها تستحق الإشارة منها:

ا- نسجل أن أهداف تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة هي أهداف بسيطة ومحددة نوعا ما حيث تسعى التنظيمات الخيرية نحوى مساعدة الفئات المحرومة والفئات الهشة من خلال تقديم المساعدات الممكنة بينما تتجه الجمعيات المسجدية أساسا نحو خدمة الجوامع وبناءها وتوفير الإمكانيات الضرورية فيها، وبناء المدارس القرآنية فيها وعمارها، وتعتبره النشاط الرئيسي لها بينما تعتبر مسألة تقديم المساعدات للمحتاجين نشاط فرعي يرتبط بحدود الإمكانيات، في حين تعتبر جمعيات علماء المسلمين المجال العلمي والتربوي والتعليمي النشاط الرئيسي لها، بينما تتجه الزوايا نحو تعليم القرآن واستقبال الضيوف والمريدين وخدمتهم، مما يجعلها تنظيمات تتمتع بمعرفة كاملة لطبيعة الأهداف التي وجدت من أجلها، ويجعلها تنظيمات لها رؤية واضحة لطبيعة الرسالة التي تحملها.

ب- نسجل أن أهداف تنظيمات المجتمع المدني وإن كانت تتميز بالوضوح إلا أنها أهداف واسعة وعامة، وقد تكون أهداف معقدة ومتشابكة في بعض الأحيان فبالنسبة للتنظيمات الثقافية اتجهت إلى خدمة الثقافة وإحياء التراث دون تحديد قضية ثقافية معينة أو مشكلة ثقافية محددة، بينما اتجهت الجمعيات النسوية إلى ترقية المرأة دون تحديد المجال كالتعليم مثلا، واتجهت إلى الدفاع على حقوق المرأة دون تحديد المجال كالعمل مثلا، في ما ذهبت الجمعيات الشبابية إلى ترقية الشباب والدفاع عن حقوقهم دون تحديد المجال والقضايا أيضا في حين ذهبت الجمعيات البيئية إلى الدفاع والحفاظ عن البيئة دون تحديد مجالات الحفاظ عن البيئة كحماية الشواطئ مثلا والمحميات الغابية، ودون تحديد أشكال التهديدات التي تهدد البيئة وبالتالي تحديد مجالات التدخل كقضية انتشار المفرغات العشوائية مثلا.

من خلال هذه المعطيات وبالمقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في الدراسة دون المساس بمسألة وضوح الأهداف ووضوح الفئات المستهدفة لكلا التنظيمات المشاركة يمكن القول أن تنظيمات المجتمع الأهلي تمتلك رسالة أكثر وضوحا من رسالة تنظيمات المجتمع المدني.

2- مدى تحقيق التنظيمات المشاركة في البحث للأهداف المسطرة.

يعتبر مؤشر مدى تحقيق هذه التنظيمات المشاركة للأهداف المسطرة مؤشرا هاما للفاعلية التنظيمية باعتباره المؤشر الذي يحدد مدى نجاح المنظمة في تحقيق رسالتها وبناء استراتيجياتها. ونقدم في ما يلي الجدول (2) الذي يضم بيانات ناتجة عن تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لمدى تحقيق هذه التنظيمات للأهداف المسطرة.

جدول (2) مدى تحقيق تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي للأهداف المسطرة

		مدى تحقيق الأهداف				
التنظيمات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	6	1	0	0
	النسوية	0	5	6	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	2	5	0	0
المجموع		0	21	14	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	1	9	1	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	1	33	1	0

أ- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني حققت نسبة منخفضة من الأهداف المسطرة حيث حققت نسبة 60 %من هذه التنظيمات مستويات منخفضة

في ما يخص مدى تحقيق الأهداف. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة حسب هذا المؤشر.

غير أن الملاحظة التي يمكن تسجيلها هو تمكن نسبة كبيرة من التنظيمات النسوية والبيئية من تحقيق مستويات مقبولة في ما يخص تحقيق الأهداف حيث حققت نسبة 55 % من التنظيمات النسوية مستويات مقبولة في ما يخص تحقيق الأهداف بينما حققت نسبة 71 % من التنظيمات البيئية مستويات مقبولة في ما يخص تحقيق الأهداف ، وهو الأمر الذي يجعلنا نسجل أن التنظيمات النسوية والبيئية هي أكثر فاعلية حسب مؤشر مدى تحقيق الأهداف المسطرة من التنظيمات الشبابية والثقافية.

ب- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة باختلاف طبيعة نشاطها حققت مستويات مقبولة في ما يخص مدى تحقيق الأهداف حيث حققت نسبة 97 % من هذه التنظيمات مستويات مقبولة في ما يخص تحقيق الأهداف مما يجعل هذه التنظيمات تتمتع بفاعلية تنظيمية مقبولة حسب هذا المؤشر.

ج- من خلال تحليل البيانات السابقة ومقارنتها يتضح لنا بأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مدى تحقيق الأهداف تبدو أنها أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
26.11	4	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مدى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك بنسبة 99%.

3- الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة:

يشكل نجاح المنظمة في تنفيذ أكبر عدد ممكن من البرامج المخطط لها مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية لهذه المنظمة من منطلق أن هذا المؤشر يوضح مدى قدرة المنظمة على التخطيط للبرامج الممكن انجازها، والبرامج المناسبة لإمكانياتها، وقدرة المنظمة على بناء الاستراتيجيات المناسبة لتنفيذها.

ومن هذا المنطلق يعتبر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة من طرف المنظمة مؤشر حاسم لقياس الفاعلية التنظيمية في ما يخص مدخل الهدف. وفي ما يلي نقدم الجدول (3) الذي يضم بيانات تحدد مستوى الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (3) مستوى الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة.

		الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة				
التنظيمات		منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	1	0	6	0
	النسوية	0	2	4	5	0
	الشبابية	0	1	1	8	0
	البيئية	0	2	4	1	0
المجموع		0	6	9	20	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	12	2	0	0
	الخيرية	0	9	2	0	0
	الزوايا	0	3	0	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	4	3	0	0
المجموع		0	28	7	0	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن مستوى الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة عال حيث كان الفرق بين البرامج المخطط والبرامج المنفذة لدى نسبة 57 % من هذه التنظيمات عال. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة.

ولعل الملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا الباب هي تمكن أغلب التنظيمات النسوية والبيئية من تنفيذ أكبر عدد من البرامج المخطط لها حيث كان الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى نسبة 55 % من التنظيمات النسوية المشاركة بين متوسط ومنخفض، وكان الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى نسبة 86 % من التنظيمات البيئية المشاركة بين متوسط ومنخفض بينما كان

الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى نسبة 86 % من التنظيمات الثقافية عال، ولدى نسبة 80% من التنظيمات الشبابية عال، وهو الأمر الذي يمكن من القول أن الفاعلية التنظيمية للتنظيمات النسوية والبيئية المشاركة في هذه الدراسة مقبولة حسب مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي منخفض حيث كان مستوى الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة لدى نسبة 80 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة منخفض، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة عالية حسب هذا المؤشر.

ج- من خلال قراءة البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة تبدو أنها أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
34.46	4	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة. وذلك بنسبة 99%.

4- نسبة المستفيدين من برامج ونشاطات التنظيمات:

تعتبر نسبة المستفيدين من برامج الجمعية مؤشر هام على قدرة المنظمة في تحديد الفئات المستهدف والوصول إليهم، ومؤشر على نجاح المنظمة في الإيفاء بالتزاماتها نحوهم، ومؤشر أساسي على أهمية وجود المنظمة في المجتمع وتأثيرها فيه، كما تشكل نسبة المستفيدين من برامج الجمعية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة حسب مدخل الهدف.

وفي ما يلي نقدم الجدول (4) الذي يحتوي بيانات تحدد نسبة المستفيدين من برامج الجمعية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (4) نسبة المستفيدين من برامج الجمعية.

		نسبة المستفيدين من برامج الجمعية				
التنظيمات		منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	6	1	0	0
	النسوية	0	4	7	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	3	4	0	0
المجموع		0	21	14	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	0	9	2	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	2	5	0	0
المجموع		0	2	31	2	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن نسبة المستفيدين من برامج الجمعية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة حيث كانت نسبة المستفيدين من برامج الجمعية لدى 60 % من تنظيمات المجتمع المدني منخفضة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة.

غير أن الملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا الباب هي تمكن أغلب التنظيمات النسوية والبيئية من الوصول وخدمة نسب مقبولة من المستفيدين حيث كانت نسبة المستفيدين من برامج المنظمة لدى 64 % من التنظيمات النسوية المشاركة مقبولة، وكانت نسبة المستفيدين من برامج المنظمة لدى

57 % من التنظيمات البيئية المشاركة مقبولة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لأغلب التنظيمات النسوية والبيئية مقبولة حسب هذا المؤشر.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة المستفيدين من برامج المنظمة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي مقبولة حيث كانت نسبة المستفيدين من برامج المنظمة لدى 94 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة بين مقبولة وعالية. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ج- من خلال قراءة البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر نسبة المستفيدين من برامج المنظمة تبدو أنها أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
24.1	4	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة. وذلك بنسبة 99%.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المحور الأول المتعلق بتحقيق الأهداف (حسب مدخل الهدف):.

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية (مؤشر وضوح الأهداف، مؤشر مدى تحقيق الأهداف، مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها

والبرامج المنفذة، مؤشر نسبة المستفيدين من برامج المنظمة) لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المحور الأول المتعلق بتحقيق الأهداف (حسب مدخل الهدف) توصلنا إلى:

أ- بالنسبة تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر وضوح الأهداف مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تحقيق الأهداف منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر نسبة المستفيدين من برامج المنظمة منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب محور تحقيق الأهداف (مدخل الهدف) هي فاعلية منخفضة.

ب- تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر وضوح الأهداف مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تحقيق الأهداف مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر نسبة المستفيدين من برامج المنظمة مقبولة.

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور تحقيق الأهداف (مدخل الهدف) هي فاعلية مقبولة.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية التنظيمية. حسب المحور الأول المتعلق بتحقيق الأهداف

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق تطبيق اختبار كاي مربع على البيانات المتوصل إليها عن طريق قياس مجموع المؤشرات المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية حسب المحور الأول المتعلق بتحقيق الأهداف والمبينة في الجدول التالي:

المؤشر	كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مؤشر تحقيق الهدف	26.11	4	0.01
مؤشر الفرق بين البرامج المخطط لها والبرامج المنفذة منخفضة	34.46	4	0.01
مؤشر نسبة المستفيدين من برامج المنظمة	24.1	4	0.01

يتضح لنا أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشرات مدخل الهدف وذلك بنسبة 99%.

وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة حسب المحور الأول المتعلق بتحقيق الأهداف (مدخل الهدف)

المحور الثاني: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث استغلال الموارد المتاحة:

يعتبر مدخل النظم المفتوحة مدخلا مركزيا لقياس الفاعلية التنظيمية باعتباره المدخل الذي يبحث قدرة المنظمة في استغلال الموارد المتاحة في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وطرق الاستفادة منها في تحقيق رسالتها وتنفيذ برامجها، وذلك باعتبار الموارد الوقود اللازم لحركة وتسيير المنظمات من جهة ونتيجة التنافس الكبير بين المنظمات على الحصول عليها.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث استغلال الموارد المتاحة (أو بالاعتماد على مدخل النظم المفتوحة لقياس الفاعلية التنظيمية) من خلال جمع بيانات كمية حول الأبعاد التالية:

1- بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة في بيئتها والاستفادة منها:

تعتبر الموارد البشرية من الموارد الأساسية المساعدة على تحقيق المنظمة لأهدافها وتنفيذ برامجها باعتبار العنصر البشري هو مصدر قيادات المنظمة وهو المحرك الأساسي لنشاطاتها. ويشكل نجاح المنظمة في الحصول على الموارد البشرية اللازمة من حيث الكم والكيف بعدا هاما على الفاعلية التنظيمية لهذه المنظمة. ولقد قمنا بقياس هذا البعد من خلال قياس المؤشرات التالية:

- مؤشر عدد المنتسبين إلى المنظمة (قدرة المنظمة على استقطاب المنتسبين من البيئة الخارجية التي تنشط فيها).

- مؤشر وجود موظفين في المنظمة (قدرة المنظمة على الحصول على موظفين للقيام بمهام معينة) وطبيعتهم.

- مؤشر توفير المنظمة لنظم تمكن الجمعية من الاستغلال الجيد للموارد البشرية (مثل النظام الوظيفي، ونظام تسيير شؤون الموظفين، ونظام الحوافز، ونظام التدريب والتأهيل).

2- بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها والاستفادة منها:

تعتبر الموارد المادية الوقود اللازم لحركة ونشاط المنظمة، ويشكل نجاح المنظمة في استغلال الموارد المادية وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة من حيث الكم والكيف لتحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج بعدا هاما على الفاعلية التنظيمية لهذه المنظمة حسب مدخل النظم المفتوحة. ولقد قمنا بقياس هذا البعد من خلال قياس المؤشرات التالية:

- مؤشر تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة.
- مؤشر تنويع مصادر تمويل البرامج والنشاطات.
- مؤشر قيمة التمويل المتحصل عليه ومدى كفايته لتنفيذ البرامج.
- مؤشر توفر المقر على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة.
- مؤشر إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية.

3- بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة في بيئتها والاستفادة منها.

تعتبر الموارد التكنولوجية من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في تحقيق الرسالة وتنفيذ البرامج ويشكل نجاح المنظمة في استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة من حيث الكم والكيف، واستخدامها في تسيير هياكلها، وتنفيذ برامجها بعدا هاما على الفاعلية التنظيمية لهذه المنظمة حسب مدخل النظم المفتوحة. ولقد قمنا بقياس هذا البعد من خلال قياس المؤشرات التالية:

- مؤشر تنويع التواجد الالكتروني.
- مؤشر إنشاء قواعد بيانات معلوماتية.
- مؤشر إصدار نشرات ومواد إعلامية

1- مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة:

يعتبر نجاح المنظمة في استقطاب الموارد البشرية من البيئة الخارجية واستغلالها بطريقة جيدة في بيئتها بعدا هاما على الفاعلية التنظيمية للمنظمة، وفي ما يلي نقدم الجداول التي تضم البيانات الكمية التي تخص مؤشرات هذا البعد.

1-1 عدد المنتسبين إلى المنظمة:

يشكل عدد المنتسبين إلى المنظمة مؤشرا هاما على قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة وقدرتها على استقطاب المورد البشري من البيئة الخارجية، وفي ما يلي نقدم الجدول (5) الذي يحتوي على تقييم ذاتي لنسبة المنتسبين إلى المنظمة مقدم من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (5) تقيم ذاتي لنسبة المنتسبين إلى المنظمة.

		عدد المنتسبين إلى المنظمة				
التنظيمات		منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	5	2	0	0
	النسوية	0	7	4	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	3	4	0	0
المجموع		0	23	12	0	0
تنظيمات المجتمع الأهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	1	10	0	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	1	34	0	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن عدد المنتسبين إلى الجمعية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفض حيث كان عدد المنتسبين إلى الجمعية لدى 65 % من هذه التنظيمات منخفض، وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. .

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد المنتسبين إلى الجمعية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي مقبول حيث كان عدد المنتسبين إلى الجمعية لدى 97 % من تنظيمات

المجتمع الأهلي المشاركة مقبول. وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ج- من خلال قراءة البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر عدد المنتسبين إلى الجمعية تبدو أنها أعلى من قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
40.33	4	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر عدد المنتسبين إلى المنظمة. وذلك بنسبة 99%.

2-1 وجود الموظفين في المنظمة وطبيعتهم:

يشكل وجود الموظفين في المنظمة باختلاف طبيعتهم (متطوعون، موظفون بأجر) مؤشر هام على فعالية المنظمة، وعلى قدرة المنظمة على استقطاب الموارد البشرية المؤهلة والمتفرغة للقيام بمهامها وتنفيذ برامجها، وفي ما يلي نقدم الجدول (6) الذي يبين مدى وجود الموظفين في المنظمة وطبيعتهم حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (6) وجود موظفون في المنظمة وطبيعتهم بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

التنظيمات		وجود موظفون في المنظمة		طبيعة الموظفون	
		نعم	لا	موظفون متطوعون	موظفون بأجر
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	1	6	1	0
	النسوية	6	5	6	0
	الشبابية	3	7	3	0
	البيئية	3	4	3	0
المجموع		13	22	13	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	8	6	8	0
	الخيرية	6	5	6	0
	الزوايا	3	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	4	3	4	0
المجموع		21	14	21	0

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه توصلنا إلى:

- **في ما يخص تواجد الموظفين في المنظمة سجلنا مايلي:**

ا- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه في ما يخص تواجد الموظفين يتضح لنا أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة لا يتواجد بها موظفون حيث سجلنا أن 63 % من هذه التنظيمات لا يتواجد بها موظفون، وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. .

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه في ما يخص تواجد الموظفين يتضح لنا أن أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي يتواجد بها موظفون حيث يتواجد لدى 60 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة موظفون. وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تواجد الموظفين في الجمعية تبدو أنها أعلى من قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
3.76	1	0.05

بما أن قيمة كا^2 أقل تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 3.84) فإنه لا توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر وجود موظفون في المنظمة.

- **في ما يخص طبيعة الموظفين المتواجدين في المنظمة:**

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك تشابه بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث طبيعة الموظفين المتواجدين في المنظمة حيث نسجل تواجد الموظفين المتطوعين فقط في جمعيات كلا التنظيمين ولكن بنسب مختلفة بينما نسجل غياب تام للموظفين بأجر في جمعيات كلا التنظيمين الأمر الذي يجعل قدرة كل التنظيمات المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
3.76	1	0.05

بما أن قيمة كا^2 أقل تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 3.84) فإنه لا توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر وجود موظفون في المنظمة

3-1 توفير المنظمة لنظم تمكنها من الاستغلال الجيد للموارد البشرية:

تشكل عملية توفير نظم تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية مثل النظام الوظيفي، ونظام تسيير شؤون الموظفين، ونظام الحوافز، ونظام التدريب والتأهيل مؤشر هام على قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة، وعلى قدرة المنظمة على المحافظة على مواردها وتطويرها، والاستفادة من مؤهلاتها وتخصصاتها. وفي ما يلي نقدم الجدول (7) الذي يبين مدى توفير المنظمة لهذه النظم حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (7) توفير المنظمة لنظم تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

		وجود نظام وظيفي محدد		وجود نظام لتسيير شؤون الموظفين		وجود نظام تدريب وتأهيل		وجود نظام حوافز وتشجيع	
التنظيمات		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	7	0	7	0	7
	النسوية	0	11	0	11	0	11	0	11
	الشبابية	0	10	0	10	0	10	0	10
	البيئية	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14	0	14	0	14	0	14
	الخيرية	0	11	0	11	0	11	0	11
	الزوايا	0	3	0	3	0	3	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35

أ- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تمتلك نظم تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية (نظام الوظيفي، ونظام تسيير شؤون الموظفين ونظام الحوافز، ونظام التدريب والتأهيل)، وهو الأمر الذي يجعل قدرة المنظمات على استغلال الموارد البشرية المتاحة لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر ضعيفة.

ب- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر توفير المنظمة لنظم تمكنها من الاستغلال الجيد للموارد البشرية تبدو أنها مشابهة لقدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة حيث لم نسجل أي فروق بينهما.

قياس مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة:

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة (مؤشر عدد المنتسبين للجمعية، مؤشر وجود الموظفين في الجمعية وطبيعتهم، مؤشر توفير المنظمة لنظم تمكنها من الاستغلال الجيد للموارد البشرية)

توصلنا إلى:

بالنسبة إلى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى :

- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر عدد المنتسبين للجمعية منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر وجود الموظفين في الجمعية منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر طبيعة الموظفين في المنظمة منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لكل تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر توفير المنظمة لنظم تمكنها من الاستغلال الجيد للموارد البشرية منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة.

بالنسبة إلى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لكل تنظيمات المجتمع المدني تقريبا المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر عدد المنتسبين للجمعية مقبولة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر وجود الموظفين في الجمعية مقبولة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر طبيعة الموظفين في المنظمة منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر توفير المنظمة لنظم تمكنها من الاستغلال الجيد للموارد البشرية منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة مقبولة بنسبة متوسطة.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة:

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق تطبيق اختبار كاي مربع على البيانات المتوصل إليها عن طريق قياس مجموع المؤشرات المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية حسب البعد الأول المتعلق بقدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة والمبينة في الجدول التالي:

المؤشر	كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مؤشر عدد المنتسبين للمنظمة	40.33	4	0.01
مؤشر تواجد موظفون في المنظمة من حيث الكم.	3.76	1	0.05
مؤشر تواجد موظفون في المنظمة من حيث الكيف.	3.1	1	0.05
مؤشر توفير المنظمة لنظم إدارية تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية	لا توجد فروق ملاحظة		

يتضح لنا أنه توجد لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب أغلب مؤشرات بعد مدى قدرة التنظيمات على استغلال الموارد البشرية المتاحة.

2- مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة: يعتبر نجاح المنظمة في استقطاب الموارد المادية واستغلالها بطريقة جيدة في بيئتها بعدا هاما على الفاعلية التنظيمية للمنظمة، وفي ما يلي نقدم الجداول التي تضم البيانات الكمية التي تخص مؤشرات هذا البعد.

2-1 تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة: تشكل اشتراكات المنتسبين إلى الجمعية أساس التمويل الذاتي للمنظمة، وبالتالي يعد نسبة هذا التحصيل مؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (8) الذي يحتوي على تقييم ذاتي لمستوى تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة مقدم من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (8) مدى تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة

		نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة				
التنظيمات		منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	5	2	0	0
	النسوية	0	9	3	0	0
	الشبابية	0	7	3	0	0
	البيئية	0	3	4	0	0
المجموع		0	24	11	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	0	11	0	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	35	0	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين في المنظمة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفض حيث كانت نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة لدى 68 % من هذه التنظيمات منخفضة، وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. .

ب- من خلال هذه البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين في المنظمة لكل تنظيمات المجتمع الأهلي مقبول حيث كانت نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين في المنظمة لدى 100 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة مقبولة. وهو الأمر الذي

يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة تبدو أنها أعلى من مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
36.51	4	0.01

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر عدد المنتسبين إلى المنظمة. وذلك بنسبة 99%.

2-2 تنويع مصادر تمويل البرامج والنشاطات:

تعتبر مسألة تنويع مصادر التمويل دليل على قدرة المنظمة الاستفادة من أكبر عدد من مصادر التمويل المتاحة، ومؤشر هام على فعالية المنظمة في مجال الحصول على الموارد المادية. وفي ما يلي نقدم الجدول (9) الذي يبين مصادر تمويل المنظمة حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (9) مصادر تمويل برامج المنظمة بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

التنظيمات		مصادر تمويل برامج ونشاطات المنظمة				
		ذاتي	حكومي	القطاع الخاص	القطاع العام	المجتمع المحلي
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	1	7	0	0	0
	النسوية	3	11	0	0	0
	الشبابية	2	10	0	0	0
	البيئية	2	7	0	0	5
المجموع		8	35	0	0	5
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	9	14	0	0	14
	الخيرية	9	11	0	0	11
	الزوايا	3	3	0	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	5	7	0	0	7
المجموع		26	35	0	0	35

أ- من خلال هذه البيانات نسجل أن جميع تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة محرومة من تمويل القطاع الخاص والقطاع العام بينما يعد القطاع الخاص خصوصا الممول الرئيسي للتنظيمات الوسيطة في الغرب، وتعد هذه المسألة عقبة رئيسية أمام تطور التنظيمات الوسيطة في المجتمع الجزائري، والسبب الرئيس في عجز هذه التنظيمات على تنفيذ برامجها والقيام بمهامها.

ب- نسجل من خلال هذه البيانات أن جميع تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي تستفيد من التمويل الحكومي مما يجعلها رهينة للجهات الحكومية ويفقدها هامشا كبيرا من الاستقلالية.

من جهة ثانية:

أ- نسجل من خلال هذه البيانات أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني تفتقد إلى التمويل الذاتي حيث لا تستفيد 77% من تنظيمات المجتمع المدني المشاركة من التمويل الذاتي بينما تستفيد أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي من التمويل الذاتي حيث تستفيد 75 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من هذا التمويل.

ب- نسجل من خلال هذه البيانات أن كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في الدراسة تستفيد من تمويل المجتمع المحلي وذلك (بنسبة 100 %) في حين أن كل تنظيمات المجتمع المدني لا تستفيد من تمويل المجتمع المحلي عدا التنظيمات البيئية، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن المجتمع المحلي ينظر إلى هذا النوع من الجمعيات باعتبارها جمعيات ذات منفعة عمومية.

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن كل جمعيات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي لا تستفيد من تمويل القطاع العام والقطاع الخاص في حين يستفيد جميعها من التمويل الحكومي، وفي نفس الوقت تستفيد كل جمعيات المجتمع الأهلي من التمويل الذاتي وتمويل المجتمع المحلي بينما لا تستفيد أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة من هذه الأنواع من التمويل وهو الأمر الذي يجعل قدرة المنظمة على استغلال الموارد المالية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة حسب مؤشر تنوع مصادر تمويل برامج المنظمة أعلى من قدرة المنظمة على استغلال الموارد المالية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة بحكم استفادة أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي من ثلاثة مصادر تمويل متنوعة في حين تستفيد تنظيمات المجتمع المدني من مصدر واحد.

2-3 قيمة التمويل المتحصل عليه ومدى كفايته لتنفيذ البرامج:

تشكل قيمة التمويل المتحصل عليه من الجهات المانحة مؤشر هام على ثقة الجهات المانحة في المنظمة، ومؤشر على قدرة المنظمة على الحصول على الموارد الكافية لتنفيذ البرامج، ومؤشر أساسي على قدرة المنظمة على استغلال الموارد المالية المتاحة واستقطابها. وفي ما يلي نقدم الجدول (10) الذي يبين تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لقيمة التمويل المتحصل عليه من مصادر تمويل المنظمة.

جدول (10) قيمة التمويل المتحصل عليه من مصادر تمويل المنظمة.

		تنظيمات المجتمع المدني						تنظيمات المجتمع الأهلي					
		منعدم	منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا	منعدم	منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
قيمة التمويل الممنوح من مصادر التمويل	التمويل الذاتي	27	0	8	0	0	0	9	0	11	15	0	0
	التمويل الحكومي	0	20	15	0	0	0	0	18	17	0	0	0
	تمويل المجتمع المحلي	30	0	0	5	0	0	0	0	0	35	0	0
	تمويل القطاع الخاص	35	0	0	0	0	0	35	0	0	0	0	0
	تمويل القطاع العام	35	0	0	0	0	0	35	0	0	0	0	0
	المجموع	127	20	23	5	0	0	79	18	28	50	0	0

أ- نسجل من خلال هذه البيانات أن قيمة التمويل الذاتي لأغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة منعدمة بينما أن قيمة التمويل الذاتي لأغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة مقبولة.

ب- نسجل من خلال هذه البيانات أن كل تنظيمات المجتمع الأهلي تستفيد من قيمة مقبولة من تمويل المجتمع المحلي في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني لا تستفيد من تمويل المجتمع المحلي عدا التنظيمات البيئية.

ت- نسجل من خلال هذه البيانات أن قيمة التمويل الحكومي بالنسبة لكل جمعيات التنظيمين (المجتمع المدني والمجتمع الأهلي) المشاركة منخفضة.

ث- نسجل من خلال هذه البيانات أن كل جمعيات التنظيمين (المجتمع المدني والمجتمع الأهلي) محرومة من تمويل القطاع العام والقطاع الخاص.

ج- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن قيمة تمويل جمعيات المجتمع المدني المشاركة عموما هي قيمة ضعيفة وهو الأمر الذي يحد من هامش حركتها في المجتمع.

ح- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن قيمة تمويل جمعيات المجتمع الأهلي المشاركة عموما هي قيمة مقبولة وهو الأمر الذي يرفع من هامش حركتها في المجتمع.

من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن أغلب جمعيات المجتمع الأهلي تستفيد من قيمة مقبولة من التمويل الذاتي وتمويل المجتمع المحلي ومن قيمة منخفضة من التمويل الحكومي في حين تستفيد تنظيمات المجتمع المدني من قيمة منخفضة من التمويل الحكومي فقط مما يجعل قدرة المنظمة على استقطاب الموارد المادية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة حسب مؤشر الحصول على قيمة مقبولة من التمويل لتمويل برامج المنظمة أعلى من قدرة المنظمة على استقطاب الموارد المادية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

2-4 مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة

تشكل عملية توفير مقر للمنظمة وتجهيزه بالإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة مؤشر هام لقدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها. وفي ما يلي نقدم الجدول (11) الذي يبين

مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

جدول (11) تقيم ذاتي لمدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة

		مدى توفر الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة				
التنظيمات		منخفض جدا	منخفضة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	5	2	0	0
	النسوية	0	4	7	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	3	4	0	0
المجموع		0	20	15	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	4	10	0
	الخيرية	0	0	5	6	0
	الزوايا	0	0	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	16	19	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفض حيث كان مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة لدى 58% من هذه التنظيمات منخفض، وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي جيد حيث كان مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة لدى 54 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة عال وبالنسبة إلى 46 % منها مقبول. وهو الأمر الذي يجعل مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر بين مقبول وعال .

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة تبدو أنها أعلى من مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
39.02	4	0.01

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 34. 11) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مدى توفر مقر المنظمة على الإمكانيات اللازمة للأداء العمل بصورة جيدة. وذلك بنسبة 99%.

2-5 إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية:

يشكل إقبال المنظمة على القيام بمشاريع خاصة تعود مواردها لصالح الجمعية مؤشر على سعي الجمعية إلى تقوية مواردها، ورفع مستوى تمويلها الذاتي، كما تعد هذه العملية مؤشر هام على فعالية المنظمة في هذا المجال. وفي ما يلي نقدم الجدول (12) الذي يبين مدى امتلاك تنظيمات المجتمع

المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لمشاريع خاصة تعود مواردها لصالح المنظمة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (12) مدى امتلاك المنظمة لمشاريع خاصة تعود مواردها لصالح المنظمة.

		امتلاك المنظمة لمشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية	
التنظيمات		نعم	لا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7
	النسوية	0	11
	الشبابية	0	10
	البيئية	0	7
المجموع		0	35
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14
	الخيرية	0	11
	الزوايا	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7
المجموع		0	35

من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن قدرات جمعيات كلا التنظيمين في بناء مشاريع خاصة تعود مواردها لصالح المنظمة ضعيفة جدا مما يجعلها في حاجة كبيرة إلى بناء قدراتها في هذا المجال بهدف الرفع من قيمة التمويل الذاتي وتحقيق استقلالية مادية نسبية.

من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن هناك تشابه بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث مدى قدرة هذه التنظيمات على استغلال الموارد المادية حسب هذا المؤشر حيث لا توجد أي فروق ملاحظة.

- قياس مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة:

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة (مؤشر تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة، مؤشر تنويع مصادر تمويل البرامج والنشاطات. مؤشر قيمة التمويل المتحصل عليه ومدى كفايته لتنفيذ البرامج. مؤشر توفر المقر على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة. مؤشر إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية)

توصلنا إلى:

بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة للجمعية منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تنويع مصادر تمويل البرامج والنشاطات منخفضة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر قيمة التمويل المتحصل عليه ومدى كفايته لتنفيذ البرامج منخفضة.

- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر توفر المقر على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة منخفضة
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة.

بالنسبة لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى المنظمة للجمعية مقبولة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر تنويع مصادر تمويل البرامج والنشاطات مقبولة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر قيمة التمويل المتحصل عليه ومدى كفايته لتنفيذ البرامج مقبولة.
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر توفر المقر على الإمكانيات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة عالية ومقبولة
- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة مقبولة.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة:

من خلال قراءة البيانات المتحصل عليها من خلال قياس مؤشرات هذا البعد ومقارنتها توصلنا إلى النتائج التالية بالنسبة للمؤشرات التالية:

1- بالنسبة لمؤشر تنويع مصادر التمويل توجد فروق واضحة بين التنظيمين بحكم استفادة أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي من ثلاثة مصادر (التمويل الذاتي، تمويل المجتمع المحلي، التمويل الحكومي)، واستفادة أغلب تنظيمات المجتمع المدني من مصدر وحيد هو التمويل الحكومي.

2- بالنسبة لمؤشر قيمة التمويل المتحصل عليه من طرف مصادر التمويل توجد فروق واضحة بين التنظيمين بحكم استفادة أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي من قيمة مقبولة من التمويل الذاتي وتمويل المجتمع المحلي، ومن قيمة منخفضة من التمويل الحكومي، واستفادة تنظيمات المجتمع المدني من قيمة منخفضة من التمويل الحكومي فقط.

3- بالنسبة لمؤشر تحصيل الاشتراكات من المنتسبين إلى الجمعية وبعد تطبيق اختبار كاي مربع تحصلنا على النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
36.51	4	0.01

حيث تبين أنه توجد فروق دالة إحصائيا في مابين التنظيمين.

4-بالنسبة لمؤشر توفر المقر على الإمكانيات اللازمة وبعد تطبيق اختبار كاي مربع تحصلنا على النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
39.02	4	0.01

حيث تبين أنه توجد فروق دالة إحصائيا في مابين التنظيمين.

5-بالنسبة للمؤشر إنشاء مشاريع تعود مواردها لصالح الجمعية لاتوجد فروق واظحة في ما بين التنظيمين.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أنه توجد فروق في مابين التنظيمين حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة، وأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب هذا البعد أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني.

3- مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجيات الحديثة المتاحة:

يعتبر نجاح المنظمة في الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، واستخدامها في أداء نشاطاتها، واستغلالها بطريقة جيدة في بيئتها الداخلية والخارجية بعد هام على فاعلية المنظمة في الاستفادة من الموارد المتاحة وفي ما يلي نقدم الجداول التي تضم البيانات الكمية التي تخص مؤشرات هذا البعد.

3-1 أشكال التواجد الالكتروني للمنظمة:

يعد تعدد أشكال التواجد الإلكتروني للجمعيات عامل هام في الرفع من قدرات الجمعية خاصة في مجال التعريف برسالة المنظمة وتوضيحها، ومجال الوصول إلى الفئات المستفيدة، ومجال استقطاب الموارد البشرية والمادية، وفي ما يلي نقدم الجدول (13) الذي يضم البيانات الكمية التي تخص أهم أشكال التواجد الإلكتروني لجمعيات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (13) أشكال التواجد الالكتروني بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

		شكل التواجد الالكتروني		
التنظيمات		بريد الكتروني	موقع الكتروني	صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	7	0	7
	النسوية	11	0	11
	الشبابية	10	0	10
	البيئية	7	0	7
المجموع		35	0	35
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	14	0	14
	الخيرية	11	0	11
	الزوايا	3	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	7	0	7
المجموع		35	0	35

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أنه وبالرغم من امتلاك كل التنظيمات لبريد الكتروني وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي غير أن كل التنظيمات لا تمتلك مواقع الكترونية تسمح لها بتوفير معلومات ومناشير تساعد على التواصل الجيد مع أصحاب المصالح، وأن قدرات جميع الجمعيات في هذا المجال ضعيفة، وأن جميع التنظيمات في حاجة كبيرة إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال

ب- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن هناك تشابه بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة من حيث أشكال التواجد الإلكتروني، ولا توجد فروق ملاحظة بينهما.

3-2 إنشاء قواعد بيانات معلوماتية

تعد عملية إنشاء قواعد بيانات معلوماتية تخص أصحاب المصالح وبرامج الجمعية عامل هام في الرفع من قدرات المنظمة وتسهيل عملياتها وأدائها.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تمتلك قواعد بيانات معلوماتية، وأن قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجيات الحديثة المتاحة مقبولة حسب هذا المؤشر.

ب- من خلال قراءة البيانات المتحصل عليها من خلال قياس هذا المؤشر يتضح لنا أن أنه هناك تشابه بين التنظيمين وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بين التنظيمين.

3-3 إصدار نشرات ومواد إعلامية:

تعد عملية إصدار نشرات ومواد إعلامية عامل هام في تحقيق التواصل الجيد مع أصحاب المصالح وفي التعريف برسالة وأهداف المنظمة وأسباب وجودها، كما تعد عملية إصدار نشرات ومواد إعلامية ومؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة في هذا المجال.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لم تتمكن من إصدار نشرات ومواد إعلامية تسمح لها بتوفير معلومات ومناشير تساعد على التواصل الجيد مع أصحاب المصالح، وتسهل عملية التعريف بالجمعية وأن قدرات جميع الجمعيات في هذا المجال ضعيفة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.

ت-من خلال قراءة البيانات المتحصل عليها من خلال قياس هذا المؤشر يتضح لنا أن أنه هناك تشابه بين التنظيمين وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بين التنظيمين.

قياس مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجيات الحديثة المتاحة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة:

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجيات الحديثة المتاحة (مؤشر أشكال التواجد الالكتروني للمنظمة مؤشر إنشاء قواعد بيانات معلوماتية. مؤشر إصدار نشرات ومواد إعلامية)

توصلنا بالنسبة إلى:

أ- أن قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجيات الحديثة المتاحة لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة منخفضة حسب مؤشرات (مؤشر أشكال التواجد الالكتروني للمنظمة مؤشر إنشاء قواعد بيانات معلوماتية. مؤشر إصدار نشرات ومواد إعلامية) وبالتالي فإن كل التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال مقارنة النتائج المتوصل إليها في ما بين التنظيمين تبين لنا أنه لا توجد فروق واضحة بين التنظيمين في ما يخص هذا البعد.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور (مدخل) النظم المفتوحة:

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس الأبعاد المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية (بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة في بيئتها، بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها، بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة في بيئتها) لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور (مدخل) النظم المفتوحة.

توصلنا إلى:

أولا: بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة في بيئتها منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة في بيئتها منخفضة.

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب محور النظم المفتوحة هي فاعلية منخفضة.

ثانيا: بالنسبة لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة في بيئتها مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها مقبولة.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة في بيئتها منخفضة

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور النظم المفتوحة هي فعالية مقبولة.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية التنظيمية. حسب محور (مدخل) النظم المفتوحة:

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس الأبعاد المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية (بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد البشرية المتاحة في بيئتها، بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المادية المتاحة في بيئتها، بعد مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد التكنولوجية المتاحة في بيئتها) لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور (مدخل) النظم المفتوحة ومقارنتها تبين لنا أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب محور استغلال الموارد المتاحة في بيئة المنظمة (مدخل النظم المفتوحة) أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني. وأنه توجد بينهما فروق ذات دلالات احصائية خاصة في بعدي استغلال الموارد البشرية والموارد المادية.

المحور الثالث: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي حسب محور القدرة على الشراكة والتشبيك:

تعتبر عملية دخول المنظمة في شراكات مع الجمعيات والجهات الحكومية، وفي شبكات جمعوية دليل على سعي المنظمة على توسيع نشاطاتها، والرفع من قدراتها على تنفيذ برامجها، والرفع من مستوى خبرتها من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين، وتقوية تأثيرها، كما تعتبر هذه العملية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة المنظمة.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث الشراكة والتشبيك من خلال جمع بيانات كمية في ما يخص المؤشرات التالية (مؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها، مؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جهات حكومية معينة مؤشر عقد المنظمة لمذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة، . مؤشر دخول المنظمة في شبكات جمعوية). وفي ما يلي نقدم الجدول (14) الذي يبين البيانات الكمية لهذه المؤشرات حسب تصريح مسؤولي هذه التنظيمات.

جدول (14) يبين البيانات الكمية لمؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها، ومؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جهات حكومية معينة، ومؤشر عقد المنظمة لمذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة، ومؤشر دخول المنظمة في شبكات جمعوية.

التنظيمات		الدخول في شراكة مع جمعيات		الدخول في شراكة مع جهات حكومية		عقد مذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة		دخول في شبكات جمعوية (التشبيك)	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	7	0	7	0	7
	النسوية	0	11	0	11	0	11	0	11
	الشبابية	0	10	0	10	0	10	0	10
	البيئية	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14	0	14	0	14	0	14
	الخيرية	0	11	0	11	0	11	0	11
	الزوايا	0	3	0	3	0	3	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35

1- دخول المنظمة في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها:

تعد عملية دخول المنظمة في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها مؤشر هام على نجاح المنظمة في تنفيذ العديد من البرامج، وفي كسب الخبرات، والرفع من القدرات، كما تعد هذه العملية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لم تتمكن من الدخول في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة، ويجعلها تنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

2- دخول المنظمة في شراكة مع جهات حكومية معينة:

تعتبر عملية دخول المنظمة في شراكة مع جهات حكومية معينة مؤشر على قدرات المنظمة على التنسيق مع الجهات الحكومية، وعلى تمكن الجمعيات من تحديد مجالات تدخلها، وعلى قدرات الجمعيات في مساعدة القطاع الحكومي في الوصول إلى الفئات المستهدفة. كما تعد هذه العملية مؤشر هام على أهمية وجود الجمعية ومؤشر على فاعليتها التنظيمية.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لم تتمكن من الدخول في شراكة مع جهات حكومية معينة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة، ويجعلها تنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب-من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

3- عقد المنظمة لمذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة:

تعد عملية عقد المنظمة لمذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة مؤشر على قدرات المنظمة في كسب ثقة الجهات المانحة، وعلى ضمان تمويل ثابت ومستمر لبرامج الجمعية، وعلى الفعالية التنظيمية للمنظمة في هذا المجال.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لم تتمكن من عقد مذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة، ويجعلها تنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

4- دخول المنظمة في شبكات جمعوية (التشبيك):

تعتبر عملية دخول المنظمة في شبكات جمعوية مؤشر على قدرات المنظمة على كسب الدعم من جمعيات أخرى، ومؤشر على تحقيق التعاون في مجال نشاطها وكسب الخبرات وتحقيق الانتشار، كما تعد هذه العملية مؤشر هام على فعالية المنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لم تتمكن من الدخول في شبكات جمعوية (التشبيك). وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة، ويجعلها تنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور القدرة على الشراكة والتشبيك:

أ- من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية حسب هذا المحور (مؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جمعيات أخرى تعمل في مجال نشاطها، مؤشر دخول المنظمة في شراكة مع جهات حكومية معينة، مؤشر عقد المنظمة لمذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة، مؤشر دخول المنظمة في شبكات جمعوية). توصلنا إلى أن الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات المذكورة أعلاه هي فاعلية تنظيمية منخفضة، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور القدرة على الشراكة والتشبيك فاعلية تنظيمية منخفضة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمجموع مؤشرات هذا المحور ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في البيانات في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب محور القدرة على الشراكة والتشبيك.

المحور الرابع: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث رضا أصحاب المصلحة (الجمهور):

يعتبر رضا الجمهور على المنظمة مؤشر على أهمية المنظمة، وعلى نجاحها في كسب ثقة الأطراف التي تتعامل معها، ومؤشر على نجاحها في أداء الوظائف والأدوار الاجتماعية المنوطة بها. كما يعد رضا أصحاب المصلحة مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذا البحث حسب محور رضا أصحاب المصلحة (أو بالاعتماد على مدخل رضا أصحاب المصلحة لقياس الفاعلية التنظيمية) من خلال جمع بيانات كمية حول المؤشرات التالية (مؤشر رضا الجهات المانحة، مؤشر رضا الفئات المستفيدة ومؤشر رضا أعضاء الجمعية) وفي ما يلي نقدم الجدول (15) الذي

يوضح البيانات الكمية لمؤشرات رضا الجهات المانحة، رضا الفئات المستفيدة، رضا أعضاء الجمعية حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة .

جدول (15) يبين البيانات الكمية لمؤشرات رضا الجهات المانحة، رضا الفئات المستفيدة، رضا أعضاء الجمعية

التنظيمات		رضا الجهات المانحة			رضا الفئات المستفيدة			رضا أعضاء الجمعية		
		منخفض	مقبول	عال	منخفض	مقبول	عال	منخفض	مقبول	عال
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	0	7	0	0	7	0
	النسوية	0	11	0	0	11	0	0	11	0
	الشبابية	0	10	0	0	10	0	0	10	0
	البيئية	0	7	0	0	7	0	0	7	0
المجموع		0	35	0	0	35	0	0	35	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14	0	0	14	0	0	14	0
	الخيرية	0	11	0	0	11	0	0	11	0
	الزوايا	0	3	0	0	3	0	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0	0	7	0	0	7	0
المجموع		0	35	0	0	35	0	0	35	0

1- رضا الجهات المانحة:

يعتبر نجاح المنظمة في كسب رضا الجهات المانحة دليل على نجاح المنظمة في كسب ثقة هذه الجهات، ودليل على ضمان المنظمة استمرار تدفق التمويل من طرف هذه الجهات، كما يعد نجاح المنظمة في كسب رضا الجهات المانحة مؤشر أساسي على فعالية المنظمة

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة والواردة في الجدول أعلاه وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تمكنت من الحصول على رضا مقبول من طرف الجهات المانحة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

2- رضا الفئات المستفيدة:

يعتبر نجاح المنظمة في كسب رضا الفئات المستفيدة مؤشر على أهمية وجود المنظمة، و مؤشر على نجاح المنظمة في أداء وظيفتها الاجتماعية، كما يعد نجاح المنظمة في كسب رضا الفئات المستفيدة مؤشر أساسي على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة والواردة في الجدول أعلاه وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تمكنت من الحصول على رضا مقبول من طرف الفئات المستفيدة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ت-من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

3- رضا أعضاء الجمعية:

يعتبر نجاح المنظمة في كسب رضا أعضاء الجمعية مؤشر على ضمان المنظمة لاستمرارها والحفاظ على مواردها البشرية، كما يعد نجاح المنظمة في كسب رضا أعضاء الجمعية مؤشر أساسي على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة والواردة في الجدول أعلاه وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تمكنت من الحصول على رضا مقبول من طرف أعضاء الجمعية. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور رضا أصحاب المصلحة:

أ- من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية حسب محور رضا أصحاب المصلحة(مؤشر رضا الجهات المانحة، مؤشر رضا الفئات المستفيدة، مؤشر رضا أعضاء الجمعية) لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى أن الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات المذكورة أعلاه هي فاعلية تنظيمية مقبولة، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور رضا أصحاب المصلحة فاعلية تنظيمية مقبولة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمجموع مؤشرات هذا المحور ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في البيانات في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب محور رضا أصحاب المصلحة.

المحور الخامس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث العمليات الداخلية:

ترتبط كفاءة أداء المنظمة بكفاءة العمليات الداخلية للتنظيم التي لا تكون إلا بتواجد قيادة مؤهلة، ومن خلال التوزيع الجيد للموارد البشرية من حيث الكفاءة والاختصاص والمهنية، وتوفر نظام اتصالات جيد، واعتماد هيكل تنظيمي مناسب لنشاط المنظمة. وتعد العمليات الداخلية للمنظمة مؤشر هام للفاعلية التنظيمية للمنظمة.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث العمليات الداخلية (أو بالاعتماد على مدخل العمليات الداخلية لقياس الفاعلية التنظيمية) من خلال قياس المؤشرات التالية:

(مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم، مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة مؤشر طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة).

وفي ما يلي نقدم الجدول (16) الذي يبين البيانات الكمية للمؤشرات التالية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم) حسب تصريح مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة.

التنظيمات		وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون		وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية		وجود هيكل تنظيمي مناسب		وجود نظام لمتابعة العمليات		وجودنظام للمحاسبة		إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية		إجراء عمليات التقييم	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7
	النسوية	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11
	الشبابية	0	10	0	10	0	10	0	10	0	10	0	10	0	10
	البيئية	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35	0	35	0	35	0	35
تنظيمات المجتمع الأهلي	المسجدية	0	14	0	14	0	14	0	14	0	14	0	14	0	14
	الخيرية	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11	0	11
	الزوايا	0	3	0	3	0	3	0	3	0	3	0	3	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7	0	7
المجموع		0	35	0	35	0	35	0	35	0	35	0	35	0	35

1- وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون:

تعتبر عملية توزيع الموظفين على أقسام إدارية مؤشر على رشد عملية استغلال الموارد البشرية في البيئة الداخلية، ومؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تتوفر على أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة، ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال .

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

2- وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية:

تعد عملية امتلاك الجمعية لنظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية مؤشر على قدرة الجمعية على تمرير المعلومات، والوصول إلى جميع أصحاب المصالح بطريقة سهلة وسلسة، ومؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تتوفر على نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤش

3- وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية مؤشر على عقلنة العمليات الإدارية في المنظمة ومؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تتوفر على هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

4- وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة:

تعد عملية امتلاك الجمعية نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة مؤشر على امتلاك الجمعية لآليات مراقبة لعمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، وتعد هذه العملية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للجمعية.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تتوفر على نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات

المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

5- وجود نظام للمحاسبة:

تعد عملية امتلاك الجمعية لنظام محاسبة مؤشر على التزام الجمعية بشروط الشفافية والمساءلة، ومؤشر أساسي على الفاعلية التنظيمية للجمعية.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تتوفر على نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

6- إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية:

تعد عملية إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية مؤشر على حرص الجمعية على ضمان ترشيد عملياتها وضمان تنفيذ برامجها من خلال توفير الإمكانيات اللازمة. كما تعد هذه العملية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للجمعية.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تقوم بإعداد خطط

تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

7- إجراء عمليات التقييم:

تعد عملية إجراء عمليات التقييم مؤشر على حرص المنظمة على معرفة إمكانياتها الحقيقية، وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة بهدف تفادي ومعالجة مواطن الضعف وتكريس نقاط القوة، ومؤشر على حرص المنظمة على تحديد القدرات الضعيفة والعمل على بناءها، كما تعد هذه العملية مؤشر أساسي على الفاعلية التنظيمية للمنظمة.

أ- من خلال البيانات المصرح بها من طرف مسؤولي الجمعيات المبحوثة، والواردة في الجدول أعلاه، وجدنا أن كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة لا تقوم بعمليات التقييم وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفضة. ويجعل كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عملية بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

8- المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام):

يشكل المستوى الدراسي لقيادة المنظمة دليل على نجاح المنظمة في استقطاب الكفاءات والمهارات البشرية اللازمة من البيئة الخارجية لأداء مهامها، ومؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم

الجدول (17) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مدى نجاح جمعيات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة في استقطاب الكفاءات والمهارات البشرية اللازمة من البيئة الخارجية لأداء مهامها حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (17) المستوى الدراسي للأمين العام للمنظمة.

		المستوى الدراسي للأمين العام للمنظمة				
التنظيمات		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	0	0	2	5
	النسوية	0	0	0	7	4
	الشبابية	0	0	0	4	6
	البيئية	0	0	0	1	6
المجموع		0	0	0	14	21
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	0	7	7
	الخيرية	0	0	0	4	7
	الزوايا	0	0	0	2	1
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	0	2	5
المجموع		0	0	0	15	20

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب قيادات تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تتمتع بمستوى دراسي جامعي حيث سجلنا أن 60 % من قيادات تنظيمات المجتمع المدني المشاركة تتمتع بمستوى دراسي جامعي في حين تتمتع 57 % من قيادات تنظيمات المجتمع المدني المشاركة تتمتع بمستوى دراسي جامعي .

أ- من خلال هذه البيانات يمكن القول بأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة هي فاعلية مقبولة حسب هذا المؤشر.

ث- من خلال المقارنة بين بيانات تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تبين لنا أنه لا توجد فروق كبيرة بينهما حسب هذا المؤشر.

9- انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة:

تعتبر عملية انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة دليل على التزام الجمعية بقوانين القانون الأساسي، ودليل على استمرار التواصل بين أعضاء الجمعية، ودليل على التسيير الجماعي للجمعية، وعلى شرعية قراراتها، كما يعد انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة مؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (18) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مدى انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي لدى جمعيات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (18) انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة

		انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة		
التنظيمات		بطريقة غير منتظمة	بطريقة شبه منتظمة	بطريقة منتظمة
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	2	4	1
	النسوية	4	5	2
	الشبابية	5	5	0
	البيئية	0	4	3
المجموع		11	18	6
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	3	11
	الخيرية	0	3	7
	الزوايا	0	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	4	3
المجموع		0	10	25

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني تعقد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي بصورة شبه منتظمة وغيرمنتظمة حيث تعقد 51.42% من هذه التنظيمات دوراتها بصورة شبه منتظمة، وتعقد 31.42% من هذه التنظيمات دوراتها بصورة غير منتظمة، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب هذا المؤشر منخفضة.

ب- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي تعقد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي بصورة منتظمة حيث تعقد 71.42 % من هذه التنظيمات دوراتها بصورة منتظمة. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب هذا المؤشر مقبولة.

ج- من خلال قراءة هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن فعالية تنظيمات المجتمع الأهلي في ما يخص انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي تبدو أنها أعلى من فعالية تنظيمات المجتمع المدني.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
33.92	2	0.01

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 9.21) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي. وذلك بنسبة 99%.

10- طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة:

تعد طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة مؤشر هام على شرعية قرارات الجمعية، ومؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (19) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين طريقة اتخاذ القرارات لدى جمعيات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (19) طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة

التنظيمات		طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة	
		بصورة فردية	بصورة جماعية
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7
	النسوية	0	11
	الشبابية	0	10
	البيئية	0	7
المجموع		0	35
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14
	الخيرية	0	11
	الزوايا	0	3
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7
المجموع		0	35

أ- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار لدى جميع تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تتم بطريقة جماعية وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل هذه التنظيمات حسب هذا المؤشر فاعلية مقبولة.

ب-من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

11- طريقة حسم الاختلافات في المنظمة:

تعد طريقة حسم الاختلافات في المنظمة مؤشر على مدى التزام الجمعيات بمبدأ نبذ العنف واللجوء إلى الطرق السلمية لحل الخلافات، ومؤشر على مدى التزام المنظمة بقوانين الجمعية، كما تعد هذه العملية مؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للمنظمة. وفي ما يلي نقدم الجدول (20) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين طريقة حسم الاختلافات في الجمعيات لدى تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (20) طريقة حسم الاختلافات في المنظمة.

		طريقة حسم الاختلافات في المنظمة			
التنظيمات		بالحوار	بالتوافق	بالاحتكام للقانون الأساسي	بالتصويت
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	0
	النسوية	0	11	0	0
	الشبابية	0	10	0	0
	البيئية	0	7	0	0
المجموع		0	35	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14	0	0
	الخيرية	0	11	0	0
	الزوايا	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0	0
المجموع		0	35	0	0

أ- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن عملية حسم الخلافات لدى جميع تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تتم بالتوافق وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل هذه التنظيمات حسب هذا المؤشر فاعلية مقبولة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر

12- طريقة التداول على قيادة المنظمة:

تعتبر طريقة التداول على قيادة المنظمة مؤشر على التزام القيادة بمبدأ التداول السلمي على القيادة واحترام مبدأ الانتخاب، والاحتكام إلى الشرعية ورأي الأغلبية، ومؤشر رئيسي على مدى شرعية القيادة وعلى الفاعلية التنظيمية للمنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (21) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين طريقة التداول على القيادة لدى تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تصريح مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (21) طريقة التداول على قيادة المنظمة

		طريقة التداول على قيادة المنظمة		
التنظيمات		بطريقة سلسة	بالاحتكام للقانون الأساسي	عن طريق سحب الثقة
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	7	0	0
	النسوية	11	0	0
	الشبابية	10	0	0
	البيئية	7	0	0
المجموع		35	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	14	0	0
	الخيرية	11	0	0
	الزوايا	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	7	0	0
المجموع		35	0	0

أ- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن عملية التداول على القيادة لدى جميع تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تتم بطريقة سلسة وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل هذه التنظيمات حسب هذا المؤشر فاعلية مقبولة.

ب- من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول أعلاه ومقارنتها يتبين لنا أنه هناك تشابه في مابين بين التنظيمين، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بينهما حسب هذا المؤشر.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور (مدخل) العمليات الداخلية.

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم، مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة مؤشر طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة) لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب محور (مدخل) العمليات الداخلية حيث توصلنا إلى:

بالنسبة تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات التالية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة) هي فاعلية منخفضة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.
- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات التالية (مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر طريقة اتخاذ

القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة) هي فاعلية مقبولة.

تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات التالية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم) هي فاعلية منخفضة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.

أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المؤشرات التالية (مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة مؤشر طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة) هي فاعلية مقبولة

أ- من خلال هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب أغلب مؤشرات محور (مدخل) العمليات الداخلية هي فاعلية منخفضة، وأن كل هذه التنظيمات تحتاج إلى عمليات بناء قدرات في هذا المجال.

ب- من خلال قراءة هذه البيانات ومقارنتها يتبين لنا أن هناك تشابه في ما بين التنظيمين في بيانات كل مؤشرات المحور الخامس المتعلق بمدخل العمليات الداخلية، وأنه لا توجد أي فروق ملاحظة في بيانات هذه المؤشرات، عدا مؤشر انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة أين سجلنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

المحور السادس: الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من حيث أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة:

يعتبر نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة بصورة كافية وبنوعية جيدة، واستمرارها في تقديم هذه الخدمات، وتزايد الطلب على خدماتها مؤشر على أهمية المنظمة في المجتمع وتحقيق آثار ايجابية فيه، ومؤشر على نجاح المنظمة في القيام بوظيفتها الاجتماعية في المجتمع، كما يعتبر هذا النجاح مؤشر أساسي للفاعلية التنظيمية للمنظمة.

ولقد درسنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الأثر على المجتمع والفئات المستفيدة (أو بالاعتماد على معيار الأثر، وعلى مدخل الوظيفة الاجتماعية لقياس الفاعلية التنظيمية) من خلال جمع بيانات كمية في ما يخص المؤشرات الموالية (مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة. مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم. مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف. مؤشر عدد طالبي خدمات المنظمة مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة. مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع).

1- مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة:

يعتبر نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة مؤشر على نجاح المنظمة في أداء وظيفتها الاجتماعية، ومؤشر على أهمية وجودها، ومؤشر هام على فاعليتها التنظيمية. وفي ما يلي نقدم الجدول (22) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مدى نجاح تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (22) مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة

		مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة		
التنظيمات		ضعيف	مقبول	مقبول جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	4	3	0
	النسوية	3	8	0
	الشبابية	7	3	0
	البيئية	1	6	0
المجموع		15	20	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	14	0
	الخيرية	0	9	2
	الزوايا	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	7	0
المجموع		0	33	2

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة مقبول حيث كان مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة لدى 57.14 % من هذه التنظيمات مقبول، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ب- من خلال هذه البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة لكل تنظيمات المجتمع الأهلي مقبول وعال حيث كان مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة لدى 100 % من تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة مقبول وعال. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر جيد.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا بأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة تبدو أعلى الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة حسب مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة لتنظيمات المجتمع المدني.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
20.18	2	0.01

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 9.21) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة. وذلك بنسبة 99%.

2- مستوى الخدمات المقدمة من طرف المنظمة من حيث الكم:

يعتبر مستوى الخدمات المقدمة من طرف المنظمة من حيث الكم مؤشر على قدرة المنظمة الإيفاء باحتياجات كل الفئات المستهدفة ومؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (23) الذي

يضم البيانات الكمية التي تبين مستوى الخدمات المقدمة من طرف تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الكم حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (23) مستوى الخدمات المقدمة من طرف المنظمة من حيث الكم.

		مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم		
التنظيمات		غير كافي	مقبول	مقبول جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	7	0	0
	النسوية	9	2	0
	الشبابية	8	2	0
	البيئية	6	1	0
المجموع		30	5	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	10	4	0
	الخيرية	6	5	0
	الزوايا	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	4	3	0
المجموع		20	15	0

ا- من خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم من طرف أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفض حيث كان مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم لدى 85.71 % من هذه التنظيمات منخفض، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفض. .

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم من طرف أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة منخفض حيث كان مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم لدى 57.14 % من هذه التنظيمات منخفض، وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر منخفض.

من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي تبدو أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكم.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
7	2	0.05

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 5.99) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكم.

3- مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف:

يعتبر مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية دليل على حرص المنظمة على كسب رضا الفئات المستهدفة، وعلى حرص الجمعية على أداء وظيفتها الاجتماعية بصورة جيدة، ومؤشر هام على فعالية المنظمة، وفي ما يلي نقدم الجدول (24) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مستوى الخدمات المقدمة

من طرف تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الكيف حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (24) مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكيف

		مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف				
التنظيمات		رديئة جدا	رديئة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	0	7	0	0
	النسوية	0	0	11	0	0
	الشبابية	0	0	10	0	0
	البيئية	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	35	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	0	11	0	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	35	0	0

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن مستوى الخدمات المقدمة من طرف كل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الكيف مقبول.

ب- من خلال هذه البيانات نسجل أن الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر مقبولة.

ح- من خلال هذه البيانات ومقارنتها نلاحظ أن هناك تشابه في بيانات مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف في ما بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وأنه لا توجد فروق ملاحظة بينهما.

4- عدد طالبي خدمات المنظمة:

يعتبر عدد طالبي خدمات الجمعية مؤشر على أهمية وجود المنظمة، وعلى أهمية الخدمات التي تقدمها وعلى أهمية الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها، ومؤشر هام على الفاعلية التنظيمية للجمعية، وفي ما يلي نقدم الجدول (25) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مستوى عدد طالبي الخدمات المقدمة من طرف تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (25) عدد طالبي خدمات المنظمة بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

		عدد طالبي خدمات المنظمة			
التنظيمات		صغير	مقبول	كبير	كبيرجدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	7	0	0
	النسوية	0	7	4	0
	الشبابية	0	6	4	0
	البيئية	0	2	5	0
المجموع		0	22	13	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	10	4
	الخيرية	0	0	0	11
	الزوايا	0	0	3	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0
المجموع		0	0	20	15

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا مستوى عدد طالبي خدمات أغلب تنظيمات المجتمع المدني متوسط وهو الأمر الذي يجعل مستوى الفاعلية التنظيمية لهذه التنظيمات حسب هذا المؤشر مقبول.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مستوى عدد طالبي خدمات كل تنظيمات المجتمع الأهلي كبير وكبير جدا. وهو الأمر الذي يجعل مستوى الفاعلية التنظيمية لهذه التنظيمات حسب هذا المؤشر جيدة.

من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي تبدو أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب مؤشر مستوى عدد طالبي خدمات الجمعية .

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
38.48	3	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 11.34) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مستوى عدد طالبي خدمات الجمعية وذلك بنسبة 99%.

5- مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة:

يعتبر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة دليل على أهمية نشاطات المنظمة ودليل على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها ووظيفتها الاجتماعية، كما يعتبر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة مؤشر على الفاعلية التنظيمية للمنظمة. وفي ما يلي نقدم الجدول (26) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مستوى أثر برامج وخدمات الجمعيات المشاركة في الدراسة على الفئات المستفيدة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي هذه الجمعيات.

جدول (26) مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة

التنظيمات		مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة				
		منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	6	1	0	0
	النسوية	0	4	7	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	2	5	0	0
المجموع		0	20	15	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	0	8	3	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	32	3	0

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة لأغلب تنظيمات المجتمع المدني منخفض. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لأغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة حسب هذا المؤشر.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة لكل تنظيمات المجتمع الأهلي مقبول. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة مقبولة حسب هذا المؤشر.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتح لنا أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر تبدو أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

$كا^2$	درجة الحرية	مستوى الدلالة
29.14	4	0.01

بما أن قيمة $كا^2$ أكبر تماما من قيمة $كا^2$ المجدولة (المقدرة ب 11.34) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مستوى عدد طالبي خدمات الجمعية وذلك بنسبة 99%.

6- مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع:

يعتبر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع دليل على أهمية نشاطات المنظمة ودليل على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها ووظيفتها الاجتماعية، كما يعتبر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع مؤشر على فعالية المنظمة. وفي ما يلي نقدم الجدول (27) الذي يضم البيانات الكمية التي تبين مستوى أثر برامج وخدمات الجمعيات على الفئات المستفيدة حسب تقييم ذاتي مقدم من طرف مسؤولي الجمعيات المشاركة في هذه الدراسة .

جدول (27) مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع

التنظيمات		مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع				
		منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
تنظيمات المجتمع المدني	الثقافية	0	6	1	0	0
	النسوية	0	4	7	0	0
	الشبابية	0	8	2	0	0
	البيئية	0	2	5	0	0
المجموع		0	20	15	0	0
تنظيمات المجتمع الاهلي	المسجدية	0	0	14	0	0
	الخيرية	0	0	8	0	0
	الزوايا	0	0	3	0	0
	جمعيات العلماء المسلمين	0	0	7	0	0
المجموع		0	0	35	0	0

أ- من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع لأغلب تنظيمات المجتمع المدني منخفض. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لأغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة منخفضة حسب هذا المؤشر.

ب- من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع لكل تنظيمات المجتمع الأهلي مقبول. وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لكل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة مقبولة حسب هذا المؤشر.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتضح لنا أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر تبدو أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

ج- من خلال هذه البيانات ومقارنتها يتح لنا أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب هذا المؤشر تبدو أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة.

وبهدف التأكد من مدى دلالة هذه الفروق الملاحظة في ما بين التنظيمين ومن خلال بيانات الجدول السابق طبقنا اختبار مربع كاي حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
28	4	0.01

بما أن قيمة كا^2 أكبر تماما من قيمة كا^2 المجدولة (المقدرة ب 11.34) فإنه توجد دلالة إحصائية بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشر مستوى عدد طالبي خدمات الجمعية وذلك بنسبة 99%.

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المحور السادس المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية).

من خلال عرض النتائج المتوصل إليها عن طريق قياس المؤشرات المعتمدة لقياس الفاعلية التنظيمية (مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة. مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم. مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف. مؤشر عدد طالبي خدمات المنظمة مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة. مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع).

توصلنا إلى النتائج التالية:

بالنسبة تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة:

- أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة مقبولة
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم منخفضة. منخفضة
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف مقبولة
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر عدد طالبي خدمات المنظمة. مقبولة
- أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع منخفضة.

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب المحور السادس المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية) بين منخفضة ومقبولة (أي منخفضة بالنسبة لثلاث مؤشرات ومقبولة بالنسبة لثلاث مؤشرات).

بالنسبة لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

– أن الفاعلية التنظيمية لدى كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة مقبول.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى أغلب تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف مقبول.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر عدد طالبي خدمات المنظمة جيدة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى لكل تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة مقبولة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى لكل تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشر مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع مقبولة.

ومن خلال قراءة هذه النتائج يمكن القول أن الفاعلية التنظيمية لدى كل تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب المحور السادس المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية) هي فاعلية مقبولة.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة من حيث الفاعلية التنظيمية. حسب المحور السادس المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية).

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق تطبيق اختبار كاي مربع على البيانات المتوصل إليها عن طريق قياس مجموع المؤشرات المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية حسب المحور السادس المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية) والمبينة في الجدول التالي:

المؤشر	كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة	20.18	2	0.01
مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم	7	2	0.05
مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف	لا توجد فروق		
عدد طالبي خدمات المنظمة	38.48	3	0.01
أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة	29.14	4	0.01
أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع	28	4	0.01

يتضح لنا أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة من حيث الفاعلية التنظيمية حسب مؤشرات مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية.

وهو الأمر الذي يجعل الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة حسب المحور السادس المتعلق المتعلق بأثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع والفئات المستهدفة (مدخل الأثر ومدخل الوظيفة الاجتماعية).

قياس الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي وتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مؤشرات المداخل المعتمدة في هذا البحث (مدخل الهدف، مدخل النظم المفتوحة، مدخل التعاون والتشبيك، مدخل رضا الجمهور، مدخل العمليات الداخلية، مدخل الوظيفة الاجتماعية ومدخل الأثر).

من خلال البيانات المتوصل لها من خلال قياس مؤشرات المداخل المعتمدة في هذه الدراسة توصلنا إلى:

بالنسبة إلى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة:

- أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب أغلب مؤشرات مدخل الهدف هي فاعلية منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب أغلب مؤشرات مدخل النظم المفتوحة هي فاعلية منخفضة.
- أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب مؤشرات مدخل التعاون والتشبيك هي فاعلية منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب مؤشرات مدخل رضا أصحاب المصلحة المصالح هي فاعلية مقبولة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مدخل العمليات الداخلية هي فاعلية منخفضة حسب المؤشرات التالية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة) هي فاعلية منخفضة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.

– وأن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب مدخل العمليات حسب المؤشرات التالية (مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة) هي فاعلية مقبولة.

وبالتالي فإن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب أغلب مؤشرات مدخل العمليات الداخلية هي فاعلية منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني حسب مؤشرات مدخل الأثر والوظيفة الاجتماعية هي فاعلية بين منخفضة ومقبولة (أي منخفضة بالنسبة لثلاث مؤشرات ومقبولة بالنسبة لثلاث مؤشرات).

وبالتالي فإن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة حسب أغلب المداخل المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية هي فاعلية منخفضة.

ومنه نستطيع القول أن تنظيمات المجتمع المدني لا تزال في المراحل الأولى من عملية التطور في هذه المجالات في الجزائر، وتحتاج إلى عمليات بناء قدرات.

تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب أغلب مؤشرات مدخل الهدف هي فاعلية مقبولة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب أغلب مؤشرات مدخل النظم المفتوحة هي فاعلية مقبولة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب مؤشرات مدخل التعاون والتشبيك هي فاعلية منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب مؤشرات مدخل رضا أصحاب المصلحة المصالح هي فاعلية مقبولة.

– أن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مدخل العمليات الداخلية هي فاعلية منخفضة حسب المؤشرات التالية (مؤشر وجود أقسام إدارية يتوزع عليها الموظفون، مؤشر وجود نظم اتصالات داخلية وخارجية مناسبة لنشاط الجمعية، وجود هيكل تنظيمي مناسب لنشاط الجمعية، مؤشر وجود نظام لمتابعة عمليات إعداد وتنفيذ برامج المنظمة، مؤشر وجود نظام للمحاسبة، مؤشر إعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية، مؤشر إجراء عمليات التقييم) هي فاعلية منخفضة وتحتاج إلى عملية بناء قدرات.

– وأن الفاعلية التنظيمية لدى تنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب مدخل العمليات حسب المؤشرات التالية (مؤشر المستوى الدراسي لقيادة المنظمة (الأمين العام)، مؤشر انتظام انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة، مؤشر طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة، مؤشر طريقة حسم الاختلافات في المنظمة، مؤشر طريقة التداول على قيادة المنظمة) هي فاعلية مقبولة.

وبالتالي فأن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب أغلب مؤشرات مدخل العمليات الداخلية هي فاعلية منخفضة.

– أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي حسب أغلب مؤشرات مدخل الأثر والوظيفة الاجتماعية هي فاعلية مقبولة

وبالتالي فإن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة حسب أغلب المداخل المعتمدة في قياس الفاعلية التنظيمية هي فاعلية مقبولة.

وأن تنظيمات المجتمع الأهلي تحتاج إلى عمليات بناء قدرات في مجال التعاون والتشبيك ومجال العمليات الداخلية.

المقارنة بين تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي من حيث الفاعلية التنظيمية حسب حسب مؤشرات المداخل المعتمدة في هذا البحث (مدخل الهدف، مدخل النظم المفتوحة، مدخل التعاون والتشبيك، مدخل رضا الجمهور، مدخل العمليات الداخلية، مدخل الوظيفة الاجتماعية ومدخل الأثر).

من خلال قراءة البيانات المتوصل لها من خلال قياس مؤشرات المداخل المعتمدة في هذه الدراسة ومقارنتها توصلنا إلى:

أولا: أن هناك تشابه في البيانات المتوصل إليها من خلال قياس مؤشرات مدخل التعاون والتشبيك ومدخل رضا أصحاب المصلحة ومدخل العمليات الداخلية، وأنه لا توجد فروق ملاحظة في ما بين التنظيمين حسب مؤشرات هذه المداخل.

ثانيا: أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في أغلب البيانات المتوصل إليها من خلال قياس مؤشرات مدخل الهدف ومدخل النظم المفتوحة ومدخل الأثر والوظيفية الاجتماعية.

ثالثا: أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع الأهلي المشاركة في هذه الدراسة أعلى من الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني.

نتائج الدراسة:

بهدف بحث سبل الاستفادة من تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر توجهنا في البداية إلى بحث البيئة التي تعمل فيها هذه التنظيمات حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: في ما يخص بحث البيئة التي تعمل فيها التنظيمات:

1- في ما يخص تنظيمات المجتمع المدني:

- أن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ظهرت دون مقدمات فكرية تبين أهمية وجود هذه التنظيمات وتحدد ميادين الحاجة إليها، وسبل الاستفادة منها، وتحدد سبل تطورها، ودون معطيات فكرية تمهد الطريق أمام دخول المفهوم إلى المجال الفكري والسياسي وبالتالي أمام احتضان المجتمع لتنظيماته.

- أن تنظيمات المجتمع المدني ولدت وتطورت دون سند فكري حيث سجلنا عدم بروز تيار فكري واقتصادي ليبرالي رغم توجه النظام تبني القيم الليبرالية ونحو اقتصاد السوق.

- أن تنظيمات المجتمع المدني تطورت في بيئة قانونية اتسمت بالتضييق والمراقبة.

- أن تنظيمات المجتمع المدني ولدت في بيئة اجتماعية لا تتلاءم مع البيئة الاجتماعية الغربية التي ولد وتطور فيها التنظيم حيث تتميز البيئة الاجتماعية الجزائرية بالجمعية والتريف.

- أن تنظيمات المجتمع المدني ولدت في بيئة سياسية لا تتلاءم مع البيئة السياسية الغربية التي ولد وتطور فيها التنظيم حيث تطورت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في نظام لا يزال في خطواته الأولى من ممارسة النظام الديمقراطي وفي أحضان نخب سياسية ضلت لعقود تؤمن بالتوجهات الاشتراكية. وأن تنظيمات المجتمع المدني تطورت في علاقة مشوهة مع الدولة حيث تميزت هذه العلاقة بالحذر والتوتر وانعدام الثقة.

– أن تنظيمات المجتمع المدني ولدت في بيئة ثقافية لا تتلاءم مع البيئة الثقافية الغربية التي ولد وتطور فيها التنظيم حيث تطورت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في بيئة ثقافية لا تؤمن بالقيم المدنية.

– أن تنظيمات المجتمع المدني ولدت في بيئة الاقتصادية لا تتلاءم مع البيئة الاقتصادية الغربية التي ولد وتطور فيها التنظيم حيث تطورت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر في نظام اقتصادي ريعي وغير منتج وفي غياب القطاع الاقتصادي.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن تنظيمات المجتمع المدني تطورت في الجزائر في بيئة تميزت بالكثير من العثرات والمعيقات وهو الأمر الذي يفسر أسباب عدم تطور تنظيمات المجتمع المدن في الجزائر، ويفسر الهوامش الضيقة لحركة ونشاط هذه التنظيمات في الجزائر.

1- في ما يخص تنظيمات المجتمع الأهلي:

– أن تنظيمات المجتمع الأهلي في الجزائر تتطور في بيئة تتميز بالتهميش والمناهضة حيث استبعد المفهوم من الخطاب السياسي الرسمي ومن الاستخدام الفكري.

– أن تنظيمات المجتمع الأهلي عانت وتعاني محاصرة كبيرة من طرف النظام الجزائري حيث عمل على النظام على محاصرة المعطى القبلي والحاق الكثير من تنظيماته إلى مؤسساته الرسمية وتحويلها إلى مؤسسات دينية رسمية كالمسجد والوقف والمؤسسة الزكاة ومؤسسات التعليم الديني والعلماء.

2- في ما يخص علاقة التنظيمين مع الدولة:

أن النظام الجزائري لم يعمل على استغلال التنظيمات الاجتماعية الوسيطة بمختلف أشكالها ولم يعمل على تطويرها وتوفير البيئة المناسبة لنشاطها، ولم يعمل على الدخول في شراكة مع هذه التنظيمات بهدف تحقيق التوازن والتكيف والاستقرار، وتمكين المجتمع من الاستفادة منها.

التوصيات:

نرى ضرورة إعادة الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني من طرف النخب السياسية والفكرية والعمل على تطوير تنظيماته في المجتمع الجزائري.

نرى ضرورة التفكير في إعادة بناء علاقات جديدة بين النظام الجزائري وتنظيمات المجتمع وذلك من خلال عمل نخب المجتمع المدني على الممارسة السياسية ومناهضة النظام والاهتمام فقط بالمجال الاجتماعي باعتباره شريك اجتماعي وليس شريك سياسي.

نرى ضرورة العمل على تطهير القطاع التطوعي من الانتهازيين و الفاسدين.

نرى ضرورة الاهتمام بمفهوم المجتمع الأهلي وتنظيماته والابتعاد عن الأحكام الاديولوجية الغير مجدية.

نرى ضرورة استخدام المفهوم كأداة تحليل أساسية لفهم الواقع الجزائري.

نرى ضرورة التمكين لتنظيمات المجتمع الأهلي وتحريرها في إطار تصور اجتماعي وسياسي جديد.

ثانيا: في ما يخص الفاعلية التنظيمية للتنظيمات:

1- في ما يخص تنظيمات المجتمع المدني:

أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني منخفضة حسب أغلب مؤشرات المداخل المعتمدة في قياس الفاعلية، ويمكن رد هذه المشكلة إلى مجموع العثرات التي تتميز بها البيئة التي تنشط فيها هذه التنظيمات.

أن تنظيمات المجتمع المدني تحتاج إلى اعتماد التقييم كأسلوب لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بهدف العمل على بناء قدراتها.

2- في ما يخص تنظيمات المجتمع الأهلي:

أن الفاعلية التنظيمية لتنظيمات المجتمع المدني مقبولة حسب أغلب مؤشرات المداخل المعتمدة في قياس الفاعلية، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الاستفادة من هذه التنظيمات والتمكين لها في مختلف الميادين.

قائمة المراجـــع

المراجع بالغة العربية:

1- ابراهيم سعد الدين (1988): المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2- ابراهيم سعد الدين (1991): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز التنمية السياسية والدولية، القاهرة.

3- ابراهيم سعد الدين (1991): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

4- إبراهيم فتحي(1992): الماركسية وأزمة المنهج، دار الحضارة الجديدة، بيروت.

ابن خلدون عبد الرحمان: مقدّمة ابن خلدون، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، مصر .2000.

5- ادريس ثابت عبد الرحمن(2001): المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر.

6- أدم فيرغسون مقالة في تاريخ المجتمع المدني تر حيدر حاج إسماعيل المنظمة العربية للترجمة2014).

7- الأسود صادق (1991): علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.

8- أبو العلا عفيفي (1963): التصوّف: الثورة الروحيّة في الإسلام، دار المعارف ، مصر.

9- أبو النصر مدحت (2007): مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

10- ألبرت سيول (1989): تاريخ الثورة الفرنسية، تر :جورج كوسي، منشورات عويدات، بيروت.

11- أوملبل علي (1987): حول أسباب العنف السياسي، في: العنف والسياسة في الوطن العربي منتدى الفكر العربي، عمان.

12- باكال روبرت (1999): كيف تقيس وتطور الأداء الوظيفي: تقييم الأداء، تر: موسى يونس، بيت الأفكار، القاهرة.

13- برغوث الطيب (2004): محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري، دار فرطبة، الجزائر.

14- بركات هشام (2006): المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي – مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، بيروت.

15- بشارة عزمي (1998): المجتمع المدني " دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

16- بلقزيز عبد الإله (2000): الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي – العوائق والممكنات- في: المسألة الديمقراطية في الوطن العري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

17- بن نبي مالك: مشكلة الثقافة، تر: عبد الصابور شاهين، دار الفكر، ط4، 1984، الجزائر.

18- بورقبة رحمة (1991): الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

19- بوطالب محمد نجيب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

20- تركي صقر (1998) إشكالية الهوية والعولمة الثقافية والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، القاهرة.

21- ثابت زهير (2007): كيف تقيم الشركات والأفراد، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة.

22- الجابري محمد عابد (1990): العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي مركز الدراسات العربية، بيروت.

23- الجابري محمد عابد (2000): إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي في: المسألة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

24- جون لوك (1959): في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت.

25- خلدون النقيب (1996): صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، دار الساقي، بيروت.

26- دارم البصام (1997): العمل الأهلي العربي المشترك، ورقة قدمت في: المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة.

27- الدوري زكرياء (2010): الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، دار اليازوري للنشر،عمان.

28- دولي كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، تر:قسم المقدار، منشورات اتحاد الكتاب العربي، سوريا، .2002

29- الزغبي فايزة (1991): الرقابة الإدارية في منشآت الأعمال، دار الهلال، عمان الأردن.

30- السالم مؤيد سعيد (2005): أساسيات الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان.

31- سعد الله أبو القاسم (1982): محاضرات في تاريخ الجزائر- بداية احتلال الجزائر - ، ش،و،ن،ت، الجزائر.

32- سعد الله أبو القاسم (1979): أبحاث في تاريخ الجزائر- القسم الأول-، SNED، الجزائر.

33- سعيدوني ناصر الدين (1988): دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

34- سلامة غسان (1989): قوة الدولة وضعفها – بحث في الثقافة السياسية العربية- في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

35- السويدي محمد (1991): مفاهيم علم الثقافي ومصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

36- شرابي هشام (1984): النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

37- الصبيحي أحمد شكري (2000): مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

38- صلاح الدين عامر(2007): مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط2 القاهرة.

39- عبد الحميد عبد المطلب (1998): النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار النهضة المصرية، القاهرة.

40- عبد العزيز مخيمر وآخرون (2000): قياس الداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

41- عبد الغني عماد (2006): سوسيولوجيا الثقافة، مركز الدراسات العربية، بيروت.

42- عبد الفضيل محمود (1991): ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، في: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

43- عبد الله بن دجين السهلي (2005): الطرق الصوفية: نشأتها،وعقائدها، وأثارها، دار الكنوز، اشبيلية للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية.

44- عبد المحسن توفيق محمد (1999): تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار النهضة العربية، الكويت.

45- عبد المنعم سيد علي (2003): العولمة الاقتصادية وأثرها على البلدان العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.

46- عقيل جاسم عبدالله (1999): تقييم المشروعات، دار الحامد للنشر،ط1، عمان.

47- العلوي سعيد بنسعيد (1989): مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

48- العلوي سعيد بنسعيد (1992): نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

49- غازي الصوراني (2010): تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مكتبة جزيرة الورد،ط3، القاهرة.

50- غارودي روجيه (1970): منعطف الاشتراكية الكبير، تر: أديب اللجمي، مؤسسة دار البعث، دمشق.

51- غليون برهان (1996): بناء المجتمع المدني – دور العوامل الداخلية والخارجية – في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

52- الفالح متروك (2002): المجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية – دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

53- فرانسيس فوكو ياما (1998): الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، تر ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية.

54- فضل علي أحمد أبو غانم (1990):القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار للطباعة والنشر، القاهرة.

55- قنديل أماني (2008): الموسوعة العربية للمجتمع المدني،دار نوبار للطباعة، القاهرة.

56- قنديل أماني (2010):

57- قيرة إسماعيل وآخرون (2002): مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

58- كامل محمد المغربي (1993): السلوك التنظيمي – مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة والتنظيم – دار الفكر، عمان.

59- الكنز علي (1992): من الاعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

60- لبيب الطاهر)1992): هل الديمقراطية مطلب اجتماعي – علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

61- لوي ألتوسير (1981): مونتسكيو – السياسة والتاريخ – تر: نادر ذكرى، دار التنوير، بيروت.

62- المديني توفيق (1997): المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

63- ماكس فيبر (1982): رجل العلم ورجل السياسة، تر: نادر ذكرى، دار الحقيقة، ط1، بيروت.

64- محمد الطعامنة (2005): معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة.

65- محمد عبد الحميد (2004): نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، ط3، القاهرة

66- محمد يوسف موسى (2000): القبيلة وأثرها على السياسة الصومالية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.

67- مرعي محمد مرعي (2001): دليل نظام التقييم في المؤسسات والإدارات، دار رضا للنشر ط1، دمشق.

68- ممدوح محمود منصور (2003): العولمة – دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد – دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

69- مورا فرانسوا (1993): هوبز – فلسفة علم الدين – تر: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية،بيروت.

70- نيكولا تيماشيف (1999): نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، تر: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

71- هلال محمد عبد الغني (1996): مهارات إدارة الأداء: معايير وتطبيقات الجودة في الأداء مركز تطوير الأداء والتنمية،ط1، القاهرة.

72- هناد محمد (1998): النظام السياسي الجزائري – قطيعة أم استمرار- في: وعي المجتمع بذاته – عن المجتمع المدني في المغرب العربي- دار توبقال للنشر، المغرب.

73- هيجل (1983): أصول فلسفة الحق، تر: عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت.

74- الوردي علي (1965): دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث، مطبعة العاني، بغداد.

75- وصفي عاطف (1971): الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

76- يسين السيد (1998): العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المجلات:

1- ابراهيم حسنين توفيق (1992): الفكر العربي واشكالية النظام الدولي الجديد: دراسة تحليلية نقدية، شؤون عربية، العدد 69

2- الأنصاري محمد جابر (1996): بنية الثقافة السياسية والسلوك السياسي العربي، منتدى الفكر العربي، العدد 126، عمان.

3- البلاوي حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد .257

4- بركات وجدي (2008): إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة، مجلة الطفولة، العدد9، البحرين.

5- بوسنة محمود (2001):

6- بوسنة محمود (2001):

7- بوسنة محمود (2011):

8- الجابري محمد عابد (1993): إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد .167

9- سعيد يعقوب: إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، الفكر السياسي، العدد .16

10- سمارة عادل (1995): الأنظمة والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العربية معيقات وليست ناقلات للمجتمع المدني، كنعان (مركز إحياء التراث العربي)، العدد 64، عمان.

11- السيد سلوى (2001): مجلة الطليعة، العدد.40

12- الشواف سعيد علي (1989): قياس متغيرات الفاعلية التنظيمية: إطار مقترح. الإدارة العامة (معهد الإدارة العامة الرياض)، العدد 61.

13- الصلاحات سامي (2013): الجودة الوقفية – دراسة في معايير الإدارة والتنمية- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، العدد 28 ،94

14- عرسان علي عقلة:الصهيونية والعولمة، الفكر السياسي، العدد (4-5).

15- عروس الزبير (2005): الحركة الجمعوية في الجزائر – الواقع والأفاق- ، دفاتر المركز، العدد13، الجزائر.

16- مصطفى زين العابدين أحمد (20014): تأهيل المتطوعين الملتحقين بالمنظمات الإنسانية لبعض المنظمات العاملة بشرق إفريقيا، مجلة أمة الإسلام العلمية، العدد15.

17- النجار عبد الهادي (2010): إدارة وتنمية الموارد البشرية بالمنظمات الخيرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، العدد47.

18- النعيم عبد اللطيف (2010): الرضا الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات العمل الخيري في محافظة الأحساء، مجلة العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، م.21

19- وجيه كوثراني وأخرون (2001): عوائق تكوين المجتمع في الدول العربية، مجلة شؤون الأوسط.

20- يسري مصطفى: مجلة اليسار، عدد فيفري 1996.

المحاضرات:

1- غليون برهان (2001): من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة قدمت في جامعة قطر.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- السعيدي سلامة (1989): التقييم ودمجه في تخطيط المشاريع، ورقة عمل مقدمة في التنظيمات الأهلية العربية، مؤتمر القاهرة 31 أكتوبر إلى 03 نوفمبر.

رسائل الدكتوراه:

1- خداوي محمد (2014): القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.

2- سعيد سناء عبد الرحيم (2005): تصميم نظام التقويم الاستراتيجي للجامعات باعتماد تقنية بطاقة الدرجات المتوازنة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

التقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة (UNDP) لتنمية القدرات (2008): المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنمية القدرات.

2- صندوق النقد الدولي (1997): تقرير آفاق الاقتصاد الدولي.

الجرائد:

1- سمير حميطوش: تسليم 3110 اعتماد جمعية منذ 2002 ، جريدة الجزائر نيوز، العدد 128، الصادر في 12- 05- 2004، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1- دليل منظمات المجتمع المدني حول المتابعة والتقييم، مكتب الشرق الأوسط العربي لمؤسسة هينرش بل الألمانية- الموقع الالكتروني: https://ps.boeel.org/sites

2- الكردي أحمد (2010): تقييم الأداء المؤسسي وعلاقته بالإصلاح الإداري. تاريخ الاطلاع: 2017/05/24. متوفر في:

https://kennaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127735

3- المعهد العربي للتخطيط (2015). تاريخ الاطلاع: 2017/05/20. متوفر في:

https://www.arabapi.org

3- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID(2015). دليل المنظمات غير الحكومية – الأساسي لإدارة المنحة المقدمة منUSAID تاريخ الاطلاع: 2017/05/8. متوفر فيwww.ngoconnect.net

المراجع بالغة الأجنبية:

1- Amitai, Etzioni (1964) : Modern Organizations, Englewood cliffs,:

New Jersey prentice hall.

2- Bernard. Chester .I(1938) :The Function of the Exécutive , Cambridge M.A ,Harvard University Press.

3- Cameron, K (1978): Measuring Organizational Effectiveness Institutions of Higher Education Administrative Science Quarterly.

4- Campbell. J.P (1977) : One the Nature of Organizational Effectiveness: New Perspectives on Organizational Effectiveness, San Francisco,JosseyBass.

5- Henri - Claude de Bettignies (1975) : Maitriser le changement dans l'entreprise, collection instead management, édition l'organisation, Paris.

6- Katz. Daniel and Kahn Robert (1966): Social Psychology of Organization, New York. NY: Wiley and Hall.

Komor Edward (2001) : The Rol of Communication in Global Civil Society :forces processes prospects quarterly : international studies.vol45

7- Morin Estelle. M, Michel Guindon et Emilio Boulianne (1996): Les Indicateurs de Performance, Guerin Editeur.

8- Oldcorn. R, Parker. D (1996) : The Strategic Investment décision :Evaluating Opportunist in Dynamic markets, Pitman Services, London.

9- Oldcorn. R, Parker. D (1996) : The Strategic Investment Decision, London.

10- Price. James. L (1968): Organizational Effectiveness, Home Wood: Richard. D. Irwin.

11- Quinn R. E, S.R Fearman, M.P Thompson and M.R McGrath (1996): Becoming a Master: A Competency Framework. New York. NY: John Wiles. Sons, Inc.

12- Quinn, Robert and Rohrbaugh, John (1983): A Spatial Model of Effectiveness Criteria: Toward a Competing Values Approach to Organizational Analysis, Management Science.

13- Seashore, Stanley, Yachtsman, Ephraim (1967): Factorial Analysis of Organizational Performance, Administrative Science Quarterly 12 No3.

14- Steers. R. M (1977) : Problem in the Measurement of Organizational Effectiveness, Administrative Science Quarterly.

15- Talcott, Parsons (1960) :Structure and Process in Modern Societies, Glencoe Illinois : The Free Press.

16- Thompson. J (1997) : Strategic Management, awareness and change, International Thomson business press, London.

17- Tsui, Anne S (1990): A Multiple – Constituency Model of Effectiveness, A Empirical Examination at the Haman Resources Subunit level, Administrative Science Quarterly.

Reviews

1- Georgopoulos B.S, Tannenbaum A. S. (1957): A Study of Organizational Effectiveness, American Sociological Review.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

السيد (ة) المحترم:

يعتبر قطاع العمل التطوعي أحد أهم معايير ومؤشرات تقدم الشعوب، وأحد القطاعات ذات الصلة الوثيقة بمجمل المجالات الحيوية للمجتمعات.

ومن هذا المنظور تندرج دراستنا هذه، التي تتوجه إلى دراسة تنظيمات القطاع التطوعي في الجزائر باختلاف أشكالها وأنواعها. وفي هذا الصدد فإننا نحتاج إلى مساهمتكم من خلال الإجابة على بنود هذا الاستبيان. الأمر الذي يمكننا من الحصول على معلومات قيمة تخدم الميدان المعني بالدراسة.

وإننا نِؤكد لكم بأن المعلومات التي ستقدمها لنا ستستعمل فقط في إطار هذا البحث، وستكون محل الخصوصية والسرية التامة .

وفي الأخير نشكركم على تعاونكم معنا، ولكم منا فائق التقدير والاحترام.

الباحث

الأستاذ: بصيري جمال

استبيان تقييم تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

أ- المعلومات الأساسية

1- اسم الجمعية:.....

2- عنوان الجمعية .....

3- تاريخ تأسيس الجمعية .....

4- تاريخ بداية النشاط .....

5- مجال النشاط الرئيسي للجمعية ومجالات النشاط الفرعية إن وجدت:

- مجال النشاط الرئيسي للجمعية:.....

- مجالات النشاط الفرعية (إن وجدت):.....

.....

6- ما هي الأهداف التي تم تسجيلها رسميا عند تأسيس الجمعية؟ أذكرها في ما يلي:

.....

.....

7- ما هي الفئات المستهدفة الرئيسية والفئات المستهدفة الفرعية إن وجدت؟

- الفئات المستهدفة الرئيسية:.....

.....

- الفئات المستهدفة الفرعية:.....

.....

المحور الأول

1- ما هي أهم الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها ؟

.....

.....

.....

.....

2- كيف تقيمون مدى تحقيق الأهداف المخطط لها من طرف الجمعية حسب رأيكم؟

الدرجة (نسبة التحقيق)				
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

3- كيف تقيمون نسبة الفارق بين البرامج المخطط تنفيذها والبرامج المنفذة عموما (أي نسبة الفارق بين عدد البرامج المخطط تنفيذها وعدد البرامج المنفذة)؟

نسبة الفارق بين البرامج المخطط تنفيذها والبرامج المنفذة				
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

4- كيف تقيمون نسبة المستفيدين من برامج جمعيتكم؟

نسبة المستفيدين من برامج الجمعية في السنوات الثلاثة الأخيرة				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	مرتفعة	مرتفعة جدا

ج - المحور الثاني

5- كيف تقيمون نسبة المنتسبين إلى جمعيتكم؟

نسبة (عدد) المنتسبين إلى الجمعية				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	مرتفعة	مرتفعة جدا

6- هل لدى جمعيتكم موظفين مكلفين بمهام معينة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

ما هي طبيعة الموظفين الموجودين في الجمعية؟

الموظفون	
موظفون بأجر	
موظفون المتطوعون	

7- هل يوجد لدى الجمعية نظم إدارية تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية مثل النظام الوظيفي، ونظام تسيير شؤون الموظفين، ونظام الحوافز، ونظام التدريب والتأهيل؟

النظم الإدارية التي تمكن المنظمة من الاستغلال الجيد للموارد البشرية	وجود نظام وظيفي محدد		وجود نظام لتسيير شؤون الموظفين		وجود نظام تدريب وتأهيل		وجود نظام حوافز وتشجيع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا

8- كيف تقيمون نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى الجمعية؟

نسبة تحصيل اشتراكات المنتسبين إلى الجمعية				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جدا

9- أذكر مصادر تمويل برامج ومشاريع الجمعية (يمكن أن يكون مصدر واحد أو عدة مصادر)؟

مصادر تمويل برامج ومشاريع الجمعية	
تمويل ذاتي من الجمعية	
تمويل من مؤسسات القطاع العام	
تمويل حكومي	
تمويل من مؤسسات القطاع الخاص	
تمويل من المجتمع المحلي	
مصادر أخرى (أذكرها)	

10- كيف تقيمون قيمة التمويل الممنوح لجمعيتكم من طرف مصادر التمويل التالية ؟

	قيمة التمويل الممنوح من طرف مصادر التمويل					
مصادر التمويل	منعدم	منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا
التمويل الذاتي (من الجمعية)						
التمويل حكومي						
تمويل مؤسسات القطاع العام						
تمويل مؤسسات القطاع الخاص						
تمويل المجتمع المحلي						

11- كيف تقيمون مستوى الإمكانيات المادية (تجهيزات ، أثاث، هاتف، أنترنت) المتوفرة في مقر الجمعية (الإمكانيات المادية اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة) ؟

مستوى الإمكانيات المتوفرة في مقر الجمعية (اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة) ؟				
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا

12- هل للجمعية مشاريع خاصة تعود مواردها لصالح الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم أذكر هذه المشاريع؟

.....

.....

13- أذكر أشكال التواجد الالكتروني للجمعية؟

بريد الكتروني	
موقع الكتروني	
صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي	

14- هل لدى الجمعية قواعد بيانات (مخزن بها المعلومات) تساعدها على التخطيط والاتصال والمتابعة؟

نعم ☐ لا ☐

15- هل تقوم الجمعية بإصدار أي نشرات أومواد إعلامية؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث:

16- هل دخلتم في أي شراكة مع جمعية أو جمعيات أخرى في مجالات نشاطكم؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

ما نوع هذه الشراكات؟

تمويل مشروع مشترك	
بناء القدرات: (تطوير المورد البشري، تطوير آليات التسيير الاستفادة من الخبرات في انجاز المشاريع وتقييمها	
شراكة فنية	

17- هل دخلتم في أي شراكة مع جهات حكومية معينة (هيئات وطنية – سلطات محلية) في مجال نشاطكم؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم: حدد هذه الجهات ؟

البلدية	
الولاية	
الوزارة	
مؤسسة حكومية مختصة	

18- هل عقدت الجمعية أي مذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مع جهات مانحة معينة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم

حدد هذه الجهات؟

مؤسسات القطاع العام	
مؤسسات القطاع الخاص	
جهات حكومية	
أخرى أذكرها	

19- هل دخلت الجمعية في عضوية أي شبكة من الشبكات الجمعوية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم حدد نوع هذه الشبكات؟

نوع الشبكة	
ولائية	
وطنية	
عربية	
دولية	

المحور الرابع:

20- كيف تقيمون مستوى رضا الجهات المانحة على أداء الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

21- كيف تقيمون مدى رضا الفئات المستفيدة على خدمات الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

22- كيف تقيمون مستوى رضا أعضاء الجمعية على أداء الجمعية؟

ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	عال	عال جدا

المحور الخامس

23- ما هو مستوى الرئيس /الأمين العام للجمعية ؟

المستوى جامعي	
المستوى ثانوي	
المستوى متوسط	
المستوى ابتدائي	
بدون مستوى	

24- كيف تتم عمليات انعقاد دورات الجمعيات العامة والمكتب التنفيذي في المنظمة؟

بطريقة غير منتظمة	بطريقة شبه منتظمة	بطريقة منتظمة

25- هل لدى الجمعية أقسام يتوزع عليها الموظفون؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم: أذكر هذه الأقسام؟

.....

.....

26- هل لدى الجمعية نظم للاتصالات الداخلية والخارجية؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل تتوفر الجمعية على هيكل تنظيمي مناسب لتحقيق أهداف الجمعية وتنفيذ برامجها؟

نعم ☐ لا ☐

28- هل لدى الجمعية نظام لمتابعة ومراقبة عمليات تنفيذ أنشطة وبرامج الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم ما هي الجهات التي تقوم بعملية المتابعة والمراقبة؟

الرئيس / الأمين العام	
المكتب التنفيذي	
جهة مكلفة من داخل الجمعية	
جهة مكلفة من خارج الجمعية	
أعضاء الجمعية	

29- هل تتوفر الجمعية على نظم للمحاسبة؟

نعم ☐ لا ☐

30- هل تقوم الجمعية بإعداد خطط تنفيذية وموازنات مالية لتنفيذ برامج الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐

31- هل تقوم الجمعية بإجراء عمليات التقييم بشكل دوري؟

نعم ☐ لا ☐

32- ما هي الطريقة التي تتم بها عملية اتخاذ القرارات في الجمعية؟

بصورة فردية	بصورة جماعية

33- كيف تتم عمليات حسم الاختلافات في الجمعية؟

بالنقاش والحوار	بالتوافق	بالاحتكام إلى القانون الأساسي	بالتصويت

34- كيف تتم عمليات التداول عن القيادة في الجمعية؟

بطريقة سلسة	بالاحتكام للقانون الأساسي	عن طريق سحب الثقة

المحور السادس:

35- كيف تقيمون مدى نجاح الجمعية في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة؟

مدى نجاح المنظمة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة		
ضعيف	مقبول	مقبول جدا

36- كيف تقيمون مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكم؟

مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكم		
غير كافي	مقبول	مقبول جدا

37- كيف تقيمون مستوى الخدمات المقدمة من طرف الجمعية من حيث الكيف؟

مستوى الخدمات المقدمة من حيث الكيف				
رديئة جدا	رديئة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا

38- كيف تقيمون عدد (نسبة) طالبي خدمات الجمعية؟

عدد طالبي خدمات المنظمة			
صغير	متوسط	كبير	كبير جدا

39- كيف تقيمون مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة؟

مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على الفئات المستفيدة				
منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا

40- كيف تقيمون مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع؟

مستوى أثر برامج وخدمات المنظمة على المجتمع				
منخفض جدا	منخفض	مقبول	عال	عال جدا

41- كيف تقيمون مستوى فاعلية الجمعية من حيث قدرتها على التنظيم وعلى الحصول على الموارد وعلى تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف المسطرة عموما؟

.....

.....

شكرا جزيلا على تعاونكم.